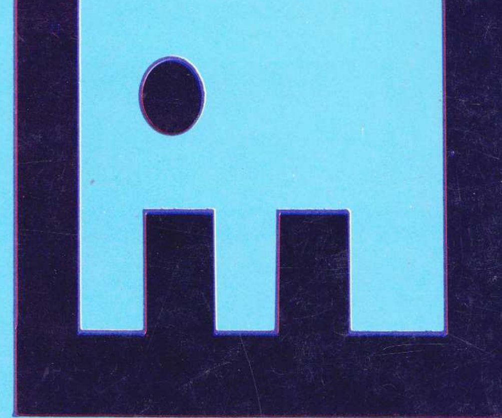




البناء في اللغة العربية

قسيم الإعراب

تأليف
عبدالله بن حمد بن عبدالله الدايل
المحاضر بقسم اللغة العربية
بالكلية المتوسطة بالرياض

مكتبة الرشد
الرياض



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البناء في اللغة العربية

قسم الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

البناء في اللغة العربية

قسيم الإعراب

تأليف
عبدالله بن حمد بن عبدالله الدايل

مكتبة الرشد
الرياض

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م



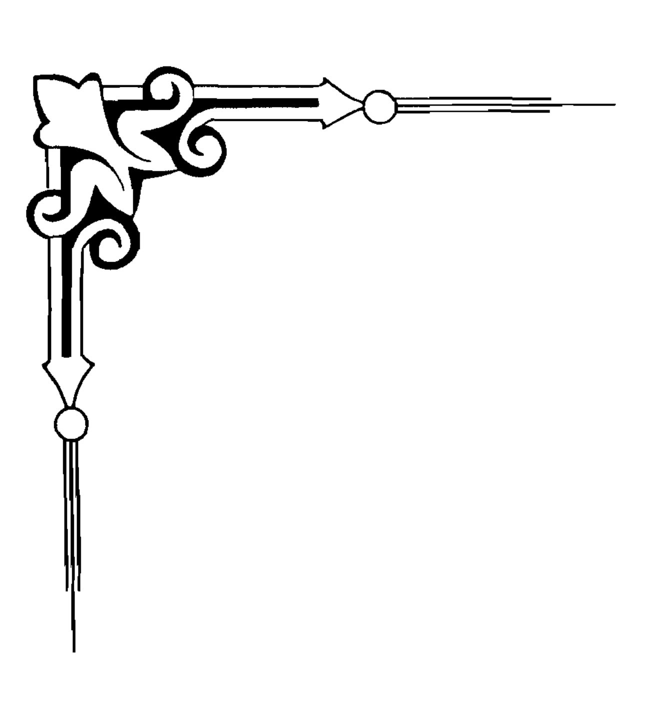
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤

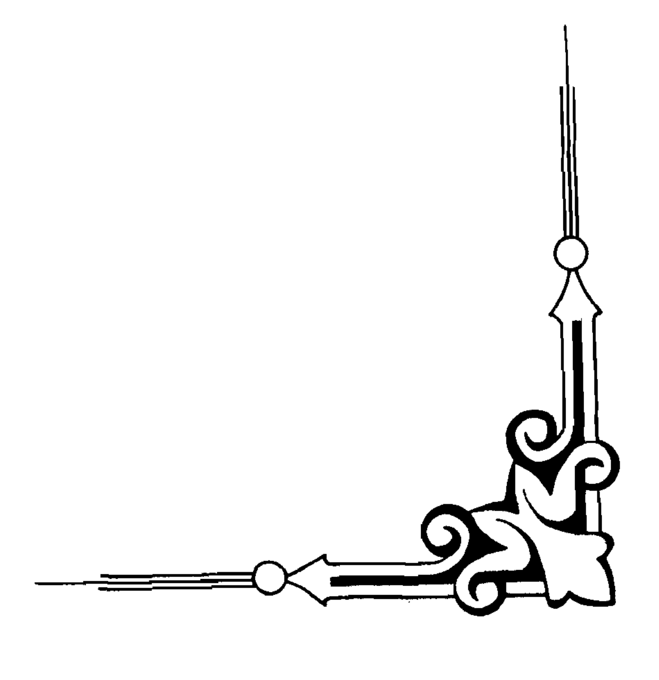
تلكس ٤٠٥٧٩٨ رشد اس جي

تلفون ٤٥٨٣٧١٢ - ٤٥٩٤٤٧٢



الإهداء

"إلى الذين يعتزّون بتراثهم العربي الأصيل"





المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد:

فإنَّ الرغبة في المشاركة في ميدان البحث في الدراسات النحوية دفعتني إلى أنْ يكون موضوع رسالتي هذه في النحو، ومع إيماني بصعوبة اختيار موضوع رسالة في النحو الذي قيل: إنَّه علم نضج حتى احترق، فإنِّي أحسب أنِّي قد وقفت بعد طول تأمل على موضوع جديد جدير بالدراسة وهو: «البناء في اللغة العربية» إذ هو قسيم الإعراب.

ومن الإنصاف أن أقول: إنَّ هذا الموضوع قد اعتنى به النحاة، وتحدثوا عنه في كتبهم شأنه في ذلك شأن غيره من الظواهر النحوية الأخرى، فالبناء وغيره من الأبواب النحوية ليست إلا نتاجاً فكرياً خصباً، أفاض علماؤنا ـ رحمهم الله ـ القول فيه فلهم منا الإجلال والتقدير.

وعلى الرغم من اعتناء النحاة بالبناء، فإنهم لم يُلِمُّوا بجوانبه في موضع واحد، كما أَنَّ بعضهم أدخل فيه ما أحسب أَنَّه ليس منه، ومال بعضهم إلى التعليل الفلسفيّ، والجدل النظريّ، مِمَّا أدَّى إلى وجود شوائب كثيرة اعترته، فكان لا بُدَّ من تصفيته مِمَّا علق به، ومن ثَمَّ كانت هذه الدراسة تستهدف دراسة الجوانب المختلفة للبناء دراسة وصفية مدعَّمة بما صَحَّ من كلام العرب الذين يستشهد بعربيتهم مُتَحَافِياً فِيهَا عَمَّا شَذَّ من شواهد استشهد بها بعض النحاة تعصباً منهم لمذاهبهم.

ولعله تَبَدَّى أهمية هذا البحث من أَنَّ البناء قسيم الإعراب وهما أهم ظاهرتين في النحو العربي، أضف إلى ذلك أَنَّ الإعراب حَظِيَ بدراسات مستقلة عديدة، في حين لم يكتب لظاهرة البناء دراسات مستقلة وافية فيما أعلم؛ لذا فإنَّ الهدف

الأساس من هذا البحث هو: جمع شتات ما قاله النحاة عن البناء في كتاب واحد، ومناقشة آرائهم فيه، محاولاً تصفيته مِمَّا اعتراه من شوائب.

ثُمَّ لَمَّا أخذت نفسي بالبحث في هذا الموضوع، تَكَشَّفت لي صعوبات جمة هي: أَنَّ البناء موضوع ذو باع واتساع، تشعبت فيه الآراء، وكثرت فيه الخلافات بين النحويين وكادت هذه الصعوبات تُثْنِي العزم عن المضي فيه قُدُماً لولا أنْ حباني الله بتشجيع أساتذتي الأجلاء ومؤازرتهم لي، وبذل النصح والإرشاد، ومحاولة تذليل ما يواجهني من صعاب، فكان من ثمرة ذلك أنْ خرج هذا البحث على النحو الذي أرتضيه. وهو يقع في خمسة أبواب، تسبقها مقدّمة، وتلحق بها خاتمة، ثم فهارس، يتناول **الباب الأول**: **ماهِيَّة البناء ويندرج تحته أربعة فصول**:

الأول: حدُّ البناء وأنواعه: تتبعت فيه حد البناء عند النحاة وذكرت نوعي البناء اللازم والعارض.

الثاني: مصطلح البناء: تتبعت فيه هذا المصطلح من لدن سيبويه إلى أن استقر عند الزجاج فيما أعلم.

الثالث: علامات البناء: أو ألقابه: بسطت فيه الحديث عن علامات البناء الأصلية والفرعية، ونظرة النحاة إلى هذه العلامات.

الرابع: البناء وأقسام الكلم: أوضحت فيه موقف الأسماء والأفعال والحروف من البناء.

أما الباب الثاني فجعلته خاصاً بالأسماء اللازمة البناء وهي الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال والأصوات، والكنايات، والظروف اللازمة البناء، والمركبات اللازمة البناء، وأضفت إلى تلك الأسماء أسماء العدد؛ إذ إنها تُبْنَىٰ على الوقف إذا استُعملتْ في العدِّ. وأخرجت الأبواب التي أدخلها بعض النحاة من ضمن الأسماء اللازمة البناء وليست منها وهي:

الممنوع من الصرف في حالة الجر، وجمع المؤنث السالم في حال النصب، والمثنى والجمع ـ في حين جعلت **الباب الثالث في** الأسماء العارضة البناء وقسمته باعتبار علامة البناء إلى ثلاثة فصول:

الأول: ما بُنِيَ على الفتح ويدخل تحته ثلاث فقرات: أ ـ النكرة المنفيّة بـ (لا) النافية للجنس.

ب ـ المركبات العارضة البناء كالأعداد المركبة، وما جرى مجراها.

ج ـ الأزمنة المبهمة المضافة إلى مبني أو إلى جملة وما ألحق بها.

الثاني: ما بُنِي على الكسر: وينحصر في لفظتين هما: (أَوَانٍ) بعد (لات) والخازِبازِ.

الثالث: ما بُنِي على الضم ويندرج تحته ثلاث فقرات وهي:

أ ـ المنادى المفرد المعرفة وما كان في حكمه.

ب ـ الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى والمعروفة بالغايات كقبلُ وبعدُ وما ألحق أو: بهما.

ج ـ (أيٌّ) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

وجعلت **الباب الرابع**: في بناء الأفعال وقسمته إلى فصلين:

الأول: الأفعال اللازمة البناء: تحدثت فيه عن فعل الأمر والفعل الماضي.

الثاني: الأفعال العارضة البناء: بسطت فيه الحديث عن الفعل المضارع إذا اتصل آخره مباشرة بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، أو بنون النسوة. أما **الباب الخامس**. وهو الأخير فقد جعلته في: بناء الحروف وقسمته إلى قسمين:

أولاً ـ حروف المعاني: ويندرج تحته أربعة فصول هي:

الأول: الحروف المبنية على السكون.

الثاني : الحروف المبنية على الفتح .

الثالث : الحروف المبنية على الكسر .

الرابع : الحروف المبنية على الضم .

ثانياً ـ حروف المباني :

الخاتمة : وعرضت فيها أهم نتائج البحث ، ثم شفعت ذلك بفهارس وبثبت للمصادر والمراجع ؛ **وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب** .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أما وقد يَسَّرَ الله كتابة هذه الرسالة فسرّني أنْ أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من قام بمساعدتي على النهوض بهذه الرسالة ؛ لتصل إلى ما وصلت إليه وهم كثيرون .

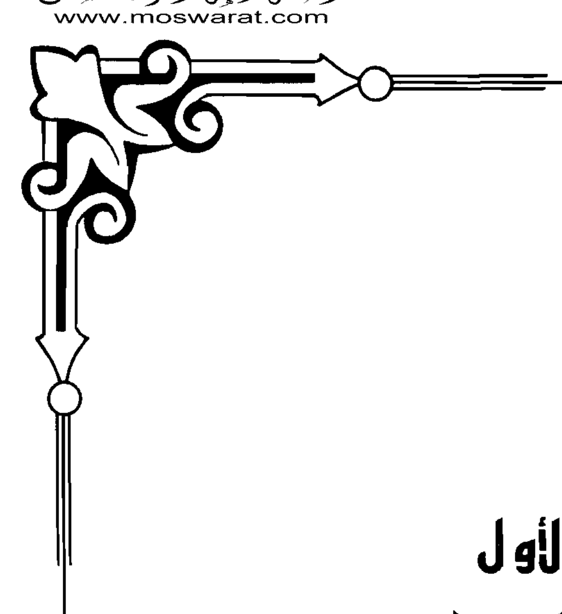
أمَّا من كان الشكر **أقلَّ ما يمكن أنْ يُقَدَّم له فهو** أستاذي الجليل الدكتور / محمد علي الريِّح هاشم ـ الذي ما إنْ أسند إليه الإشراف على هذه الرسالة حتى تلقاني بالحَدِبِ والرعاية ، وأتاح لي فرصة لقائه في الكلية ، وفي منزله ، ولم يبخل عليَّ بعلمه الغزير ، وتوجيهه ، ونصحه الصادقين . وأقول والحق يقال : إنِّي قد أثقلت عليه طيلة الصحبة مع رسالتي هذه ، فما أحسست منه تذمراً ، ولا تضجراً ، ولا تبرماً على كثرة إلحاحي واسترشادي ، فكان يقابلني في تواضع العلماء ، ورعاية الاباء فجزاه الله عني وعن العلم الذي حمل أمانته خير الجزاء .

كما يسرني أنْ أتقدم بالشكر الجزيل ، ووافر الامتنان للأستاذ الدكتور حسن توفيق ظاظا الذي كان لتوجيهاته السديدة أعظم الأثر في اختياري لموضوع الرسالة وإن أنس لا أنسى أنْ أوجه عظيم الشكر للأستاذ الدكتور / حسن شاذلي فرهود الذي غرس في قلبي حب النحو وأهله . كما لا يفوتني أن أقدِّم الشكر لأساتذتي الأفاضل بقسم اللغة العربية بكلية الآداب ، لما شملوني به من النصح والإرشاد .

وأخيراً أشكر المسئولين في مكتبات جامعة الملك سعود ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، لما أتاحوا لي من فرص الاطلاع على الكتب النادرة ، وعلى المخطوطات ، وما قَدَّمُوا لي من عون في التصوير. هذا ، والله أسأل أنْ يجزيهم جميعاً عنِّي خير الجزاء ، كما أسأله التوفيق والسداد ، إنَّه سميع مجيب .







الباب الأول

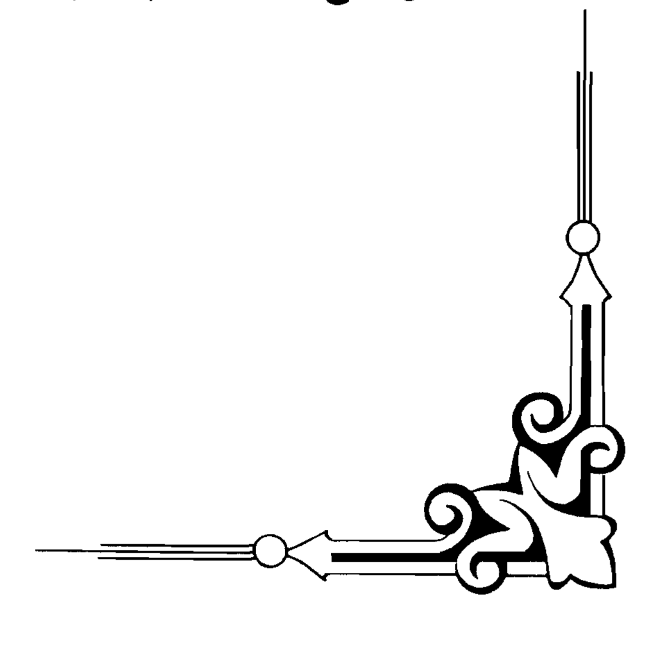
ماهيَّــة البنـــاء

الفصل الأول : حد البناء وأنواعــه.

الفصل الثاني : مصطلح البناء .

الفصل الثالث : علامات البناء «ألقابه» .

الفصل الرابع : البناء وأقسام الكلم .



الفصل الأول
حد البناء وأنواعه

الدلالة اللغوية :

البناء في اللغة : المبنيُّ ، وجمعه أبنية ، وجمع الجمع أبنيات[1] ويقابل البناء الهدم[2] . ومصدر (بنى) متنوع ، يقال : بَنَى البَنَّاءُ البِنَاءَ يَبْنِيه ، بَنْياً ، وَبَنَاءً ، وَبِنَىً ، وَبُنَىً ، وَبُنياناً ، وَبِنْيَةً ، وَبِنَايَةً[3] ويقال : ابْتَنَاه ، وَبَنَّاه ، وكلاهما بمعنىً واحد[4] . والبِنْيَةُ والبُنْيَةُ مَا بَنَيْته ، وهو البِنَى ، والبُنَى وهما بمعنى واحـد[5] ، إذ هما مقصـوران من البِنَاء . يقال : بُنْيَةٌ وبُنىً وبِنْيَةٌ وبِنىً[6] . ويقال : أبنيتُ الرجل : إذا أعطيته بِنَاءً أو ما يَبْتَنِي به داره[7] .

(١) انظر لسان العرب ، ابن منظور ، اعداد يوسف خياط ، وتصنيفه ، بيروت دار لسان العرب (بلا تاريخ) م ١/ ٢٧٢ ، القاموس المحيط ، الفيروز أبادي بيروت ، دار الفكر (بلا تاريخ) ٤/ ٣٠٥ ، تاج العروس ، الزبيدي ، بيروت مطابع دار صادر ، ١٩٦٦ م نشر دار ليبيا بنغازي ١٠/ ٤٦ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) المصادر السابقة ، وتهذيب اللغة ، الأزهري ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، مصر ، دار الكاتب العربي ، مطابع سجل العرب : ١٩٨٧م ، ١٥ / ٤٩٠ ، والمخصَّص لابن سيدة ، مصر مطبعة بولاق ، ط ١ ، ١٣١٧ هـ ، السفر : ٥ / ١٢٢ .

(٤) انظر لسان العرب ، م ١/ ٢٧٢ ، القاموس المحيط ، ٤/ ٣٠٥ ، تاج العروس ١٠/ ٤٦ ، تهذيب اللغة ، ١٥/ ٤٩٠ ، المخصص (بولاق) السفر : ٥/ ١٢٢ .

(٥) انظر : لسان العرب م ١ : ٢٧٢ ، القاموس المحيط : ٤/ ٣٠٥ ، تاج العروس ١٠/ ٤٦ ، الخصائص ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ١٩٥٧م ، ٣/ ٢٩٩ .

(٦) انظر لسان العرب م ١/ ٢٧٢ ، القاموس المحيط ٤/ ٣٠٥ ، تاج العروس ، ١٠/ ٤٦ ، المخصص (بولاق) السفر : ٥/ ١٢٢ ، مختار الصحاح ، الرازي ، بيروت نشر دار الكتاب العربي ط١ ، ١٩٦٧م . ص ٦٦ .

(٧) انظر : لسان العرب ، م ١/ ٢٧٢ ، القاموس المحيط ٤/ ٣٠٥ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٤٩٣ ، تاج العروس ١٠/ ٤٦ ، الخصائص ١/ ٣٩ .

وإذا أريد العمران قيل: بَنَى يَبْنِي بِنَاءً، وإذا أريد الشرف قيل: بَنَا يَبْنُو بُناً[1] وبنيان البيت سماؤه[2]؛ ومن ثَمَّ قوبل بالبناء الفراش في قوله عَزَّ وجَلَّ ﴿الذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً، وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾[3] ويطلق البِنَى على الأبنية من المدر والصوف[4]، ويطلق كذلك على الكرم[5]. أما البِنْيَةُ فهي الهَيْئَة التي بُنِيَ عليها مثل المِشيَة والرِّكْبَة[6] وتسمى الكعبة بِنْيَةً[7]، أو بَنِيَّةً[8] يقال: لا وَرَبِّ هذه البِنْيَةِ أو البَنِيَّةِ ما كان كذا وكذا.

ويقال: بَنَى بأهله بِنَاءً أو بَنَى على أهله. والمعنى: زفَّهَا. وتعدية الفعل بعلى هو الصحيح كما يقول بعض اللغويين[9] خلافاً لابن جني[10] إذ يُعَدِّي الفعل

(١) انظر: لسان العرب م ١/ ٢٧٠، الخصائص ٣/ ٢٩٩.
(٢) انظر: المخصص (بولاق) السفر: ٥/ ١٢٢.
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٢.
(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٩٢، وتاج العروس ١٠/ ٤٦، لسان العرب ١/ ٢٧٢.
(٥) المصادر السابقة.
(٦) المصادر السابقة، والمصباح المنير لأحمد الفيومي، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (بلا تاريخ) ١/ ٧١.
(٧) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٩٠، تاج العروس ١٠/ ٤٧.
(٨) انظر المخصص، (بولاق) السفر: ٥/ ١٢٢، مختار الصحاح ص ٦٦، لسان العرب ١/ ٢٧٢، والقاموس المحيط ٤/ ٣٠٥.
(٩) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٩٣، تاج العروس ١٠/ ٤٧، لسان العرب ١/ ٢٧٣ مختار الصحاح ص ٦٥، المصباح المنير ١/ ٧١.
(١٠) هو: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، عالم بارع في اللغة والصرف له «الخصائص» و «المصنف» و «المحتسب» وغيرها. انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا تجدد، طهران، ١٩٧١ م، ص ٩٥، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر دار نهضة مصر للطبع والنشر (بلا تاريخ) ص ٣٣٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٩٦٤ م ٢ / ١٣٢، الأعلام خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين (؟) ٤ / ٢٠٤، وغيرها.

بالباء[1]. وما يكن فالمعنى اللغوي للبناء مستمد من الثبات على حال واحدة إذ يمكن أن يُسْتَنْتَجَ من كلام اللغويين عن البناء بأنه إقامة البيت على جهة الثبوت والاستمرار فيصير بذلك مبنيّاً أي ثابتاً في الأرض. لذا يُعَرَّفُ البناء لغةً عند كثير من متأخري النحاة بأنه «وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام[2]».

ويظهر المعنى اللغوي للبناء في قول لبيد[3]:

فَبَنَى لنَا بَيْتاً رَفِيعاً سَمْكُهُ فَسَمَا إِلَيْهِ كَهْلُهَا وَغُلاَمُهَا

وفي أقوال غيره كما في الخصائص ولسان العرب[4].

الدلالة الاصطلاحية:

لم يجعل سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ)[5] للبناء حداً بل وصفه عندما كان

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٣٩.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ميكروفيلم بجامعة الإمام محمد بن سعود برقم: ٩٨٩ف، مصورة عن المكتبة الأزهرية برقم: ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو، الورقة ٨ب) وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٣٩م، ١/ ٢٩، وحاشية العدوي على شذور الذهب، مصر مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ) ١/ ٩٥، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (المسماة حاشية فتح الجليل)، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بلا تاريخ) ص ٢٠، وحاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، (بلا تاريخ) ص ٢٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (بلا تاريخ)، ١/ ٤٩، والحسان السنيات في المبنيات لعبد الله السقاف العلوي، مصر، مطبعة العلوم (بلا تاريخ)، ص ٢.

(٣) ديو ن لبيد، تقديم إبراهيم جزيني، بيروت منشورات دار القاموس الحديث، يطلب من مكتبة النهضة ببغداد، (بلا تاريخ) ص ٢٣٨.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٤٩، ٤٠، ولسان العرب ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٥) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، إمام النحاة، ولد في إحدى قرى شيراز وقدم إلى البصرة، فلزم الخليل بن أحمد، وصنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» وفي وفاة سيبويه خلاف والأرجح أنه مات سنة (١٨٠ هـ) انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت

يتحدث عن مجاري أواخر الكلم من العربية، قال سيبويه: «وإنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ، لأُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هذِهِ الأَرْبَعَةِ لِمَا يُحْدِثُ فِيهِ العَامِلُ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عليه الحرفُ بِنَاءً لا يزول عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَامِلِ...»[1] فالبناء عنده أن يصاغ الحرف الأخير من الكلمة صياغة ثابتة، لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة، نحو فتحة (أين)، وضمة (حيث)، وكسرة (هؤلاء)، ووقف (من) ذكر ذلك السيرافي[2] أما المبرِّد[3]

= الحموي، تحقيق أحمد فريد الرفاعي مصر، طبعة أخيرة، مطبعة دار المأمون، (؟) ١٦/ ١١٤، الفهرست ص ٥٧، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن التنوخي المعريّ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، مطابع دار الهلال للأوفست، أشرفت على طباعته ونشره: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٨١ ص ٩٠ ونزهة الألباء ص ٦٠، وإنباه الرُّواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، طبع دار الفكر العربي، بيروت، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ط ١، ١٩٨٦ م، ٢ / ٣٤٦، ومعجم المؤلفين عمر رضا كحالة، بيروت، طبع دار إحياء التراث العربي، ونشر مكتبة المثنى (؟) ٨ / ١٠، والأعلام ٥ / ٨١، وغيرها.

(١) الكتاب: سيبويه، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق ط ١/١٣١٦ هـ ٣/١، ويريد سيبويه بـ (مجاري أواخر الكلم) حركات أواخر الكلم، انظر شرح الكتاب، السيرافي، ميكروفيلم بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم: ٢٠٥ ف مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم: ٨٨ نحو ١/ ق ١٠ ب، ونقل نص سيبويه السابق ابن سيدة (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) انظر: المخصص، ابن سيدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة: ١٣٢١ هـ، م ٤، السفر: ١٤ ص ٧٩ - ٨٠، وابن سيدة هو علي بن أحمد أو ابن إسماعيل، لغوي أندلسي، كفيف، له «المخصص والمحكم» وغيرهما، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١١/ ٢٣١، الأعلام: ٤/ ٢٦٣، ومعجم المؤلفين: ٧/ ٣٦، وغيرها.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ق ١٢ ب، والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان، نحوي متفقه ورع، له «أخبار النحويين البصريين» و «شرح الكتاب» وغيرهما، توفي سنة ٣٦٨ هـ. انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٨ ووفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت دار الثقافة (؟) ١/ ٧٨، النزهة ٣٠٧ وغيرها.

(٣) هو: أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرِّد، إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة =

المتوفى سنة (٢٨٥) هـ فلا شك أنه نظر إلى كلام سيبويه السابق، ولكنَّ المبرد لم يذكر (البناء) إنما تحدث عن (المبني) وركز في وصفه له على علاماته يقول بعد أن تحدث عن حركات إعراب الاسم (الرفع والنصب والجر): «فَهٰذِهِ الحَرَكَاتُ تُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ الشَيْءُ مُعْرَباً، فَإِنْ كَانَ مَبْنِياً لاَ يَزُولُ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى أُخْرَىٰ، نحو (حَيْثُ) و (قَبْلُ) و (بَعْدُ) قِيلَ لَهُ مَضْمُومٌ، وَلَمْ يُقَلْ مَرْفُوعٌ، لأَنَّهُ لاَ يَزُولُ عَن الضَمِّ، و (أَيْنَ) و (كَيْفَ) يُقَالُ لَهُ: مَفْتُوحٌ، وَلاَ يُقَالُ لَهُ: مَنْصُوبٌ، لأَنَّهُ لاَ يَزُولُ عَنِ الفَتْحِ ونحْو (هٰؤلاَءِ) و (حَذَارِ) و (أَمْسِ) مكسور، ولا يُقَالُ لَهُ: مَجْرُورٌ؛ لأَنَّهُ لاَ يَزُولُ عَنِ الكَسْرِ، وَكَذَلِكَ (مِنْ) و (هَلْ) و (بَلْ) يُقَالُ لَهُ: مَوْقُوفٌ، وَلاَ يُقَالُ لَهُ: مَجْزُومٌ؛ لأَنَّهُ لاَ يَزُولُ عَنِ الوَقْفِ»[١].

فالمبرد هنا لم يضع حداً للبناء ولم يذكره بهذا اللفظ ولكنْ أراد أن يفرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء كما هو مذهب البصريين[٢].

وإذا انتقلنا إلى أبي بكر بن السراج[٣] المتوفى سنة (٣١٦ هـ) فإننا نجده يضع له حداً ويوضحه بقسيمه ويلتزم بلفظ (البناء) في التعريف يقول: «وأما البِنَاءُ فهو

= الأدب والأخبار، من كتبه «الكامل» و «المقتضب» وغيرهما انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٤/ ٣١٣، والفهرست: ص ٦٤، والأعلام: ٧/ ١٤٤ وغيرها.

(١) المقتضب، المبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب (؟) ١/ ٤، وكان يذكره بلفظ (المبني) انظر المقتضب: ٢/ ٢، ٣/ ٣٠٩، وكان يسند تسميته «بالمبني» إلى النحويين، انظر المقتضب: ٣ / ٣٠٩.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الرضي الأستراباذي بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٢ م، ٢/ ٣.

(٣) هو: أبو بكر محمد بن السري بن السراج، البغدادي، من أئمة النحو المشهورين، أخذ عن المبرد وأخذ عنه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي وغيرهم. له: «الأصول في النحو» و «الموجز في النحو» وغيرهما. انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٧، ونزهة الألباء ص ٢٤٩، والأعلام: ٦/ ١٣٦، وغيرها.

خِلاَفُ الإعْرَابِ وهو أَنْ يُبْنَى آخِرُ الكلمـةِ علـى حركةٍ غيرِ مفارقـةٍ، أو سكونٍ غيرِ مفارق»[1] .

وأمـا الزجاجـيّ[2] المتوفـى سنـة (٣٣٧هـ) فقد حذا حذو المبـرد من حيث الالتزام بلفظ (المبنيّ) في الحد يقول: «والمبنيُّ ما لم يَتَغَيَّرْ آخِرُهُ بِدُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيْهِ»[3] . أما أبو علي الفارسيّ[4] المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) فلا يختلف في حده للبناء عن سابقيه ولكنه يلتزم بلفظ (البناء) كابن السراج يقول: «البِنَاءُ خِلاَفُ الإعْرَابِ، وَهُوَ أَنْ لاَ يَخْتَلِفُ الآخِرُ بِاخْتِلاَفِ العامل»[5] .

وتلاحظ أن الزجاجيَّ والفارسيَّ قد نظرا في تعريفهما إلى كلام ابن السراج. وإذا وصلنا إلى ابن جني المتوفى سنة (٣٩٢ هـ) فإننا نجده يسهب في حده للبنـاء معلِّلاً سبب تسميته بهذا الاسم يقول في الخصائص: البناء «لزومُ آخِرِ الكلمةِ ضَرْباً وَاحِداً مِنْ السكونِ أو الحركةِ لا لِشَـيْءٍ أَحْـدَثَ ذَلِكَ مِنَ العَوَامِـلِ»[6] ، ويعلل

---

(١) الموجز في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، بيروت مطبعة بدران، ١٩٦٥، ص ٢٨.

(٢) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، نحوي بغدادي، لازم الزجاج فنسب إليه، له كتب كثيرة منها: «الجمل في النحو»، «والإيضاح في علل النحو»، «والأمالـي» و«اللامات»، وغيرها، انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم: ص ٨٧، وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٦، النزهة: ٣٠٦، الأعلام: ٣/ ٢٩٩، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار المسيرة، ط ٢، منقحة، ١٩٧٩ م، ٢/ ٣٥٧، وغيرها.

(٣) الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علـي توفيق الحمـد، بيروت مؤسسة الرسالة: ط ١، ١٩٨٤ م، دار الأمل ـ إربد ـ الأردن: ص ٢٦٠.

(٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد إمام العربية في عصره اتَّصل بسيف الدولة وعضد الدولـة، وصنف كتاباً منها: «الإيضاح»، و«التذكرة في النحو»، و «الحجة في القـراءات». انظـر ترجمته في وفيات الأعيان: ٢/ ٨٠، وهدية العارفين للبغدادي، إستانبول: ١٩٥١ م، ١/ ٢٧٢، والنزهة: ص ٣١٥، والفهرست: ٦٩، الأعلام: ٢/ ١٧٩، وغيرها.

(٥) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلـي فرهـود، مصر، مطبعـة دار التأليف، ط ١، ١٩٦٩ م، ١/ ١٥.

(٦) الخصائص: ١/ ٣٧.

تسميته بالبناء بقوله: «وكَأَنَّهُمْ إنَّما سَمَّوْهُ بِنَاءً لأنَّه لَمَّا لَزِمَ ضَرْباً وَاحِداً فَلَمْ يَتَغَيَّرْ تَغَيُّرَ الإعرابِ، سُمِّيَ بِنَاءً مِنْ حَيْثُ كَانَ البِنَاءُ لاَزِماً مَوْضِعَهُ، لا يزولُ من مَكَانٍ إلى غيره، وليس كذلك سَائِرُ الآلاتِ المنقولَةِ المُبْتَذَلَةِ كَالْخَيْمَةِ وَالمِظَلَّة . . .»[1].

ولا شك أن ابن جني قد اقتبس قوله: «لا لِشَيْءٍ أَحْدَثَ ذلك من العوامل» من سيبويه[2]. ونجد معنى هذا التعريف أيضاً في كتاب «اللمع في العربية»[3] ولكننا نجده في «اللمع» يذكره بلفظ (المبنيّ) تارة وذلك تحت عنوان (باب المعرب والمبنيّ)[4] وَتارة أخرى يذكره بلفظ (البناء) وذلك تحت عنوان (باب الإعراب والبناء)[5] ونجده يلتزم بلفظ (البناء) عندما يحُدُّهُ أو يذكر علاماته[6].

وحدَّهُ الزمخشريّ[7] المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) بقوله: «هو الذي سُكُونُ آخِرِهِ، وَحَرَكَتُهُ لاَ بِعَامِلٍ» ونجد هذا الحد في أكثر من كتاب له[8] ولكنه كان يذكره بلفظ

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٧، وقد نقل ابن منظور (المتوفى سنة ٧١١هـ) كلام ابن جني هذا بنصه، انظر لسان العرب: ١/ ٢٧٢، وابن منظور هو أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.. صاحب «لسان العرب»، إمام لغوي حجة، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٢٤٨، معجم المؤلفين: ١٢/ ٤٦، الأعلام: ٧/ ١٠٨ وغيرها.

(٢) انظر وصف سيبويه للبناء، ص ١٦ من هذا البحث.

(٣) انظر، اللمع في العربية، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، القاهرة، مطبعة عالم الكتب، ط ١، ١٩٧٨ م، ١٩٧٩ م، ص ٩٢.

(٤) نفسه: ص: ٩١.

(٥) نفسه: ص: ٩٢.

(٦) نفسه: ص: ٩٢ وما بعدها.

(٧) هو جار الله محمود بن عمر إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة من كتبه: «الكشاف» و«المفصَّل في النحو»، و«معجم أساس البلاغة»، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٩/ ١٢٦، والنزهة: ٣٩١، الأعلام: ٧/ ١٨٧، وغيرها.

(٨) المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشريّ، بيروت، دار الجيل، ط ١ (بلا تاريخ) ص: ١٢٥، والأنموذج في النحو، له تحقيق، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٩٨١ م، ص ٨٩ ـ ٩٠ والمفرد والمؤلَّف له، تحقيق بهيجة الحسيني، مجلة المجمع العلمي العراقي م: ١٥، ١٩٦٧ م، ص: ١٠٤.

(المبنيّ)[1] تارة وبلفظ (البناء) تارة أخرى[2].

ونلمح في حده الإيجاز والتركيز على علامة البناء وعدم تأثير العامل فيها، ونلحظ أنه قَدَّم السكون على الحركة؛ لأن الأصل في البناء السكون كما سيتضح لاحقاً، والواو في حدِّه لأحد الأمرين وليست لمطلق الجمع؛ لأنها لو كانت كذلك لكان التعريف فاسداً لأنه يتعذر اجتماع السكون والحركة معاً في آخر الكلمة.

ونلمح في حد الزمخشريّ أنه قد تأثر بحد ابن جني للبناء إلى حدٍ ما مع اختلاف في الأسلوب. **وساير الزمخشريّ في حده للبناء مِمَّن جاء بعده من النحاة ابن الخشاب[3] المتوفى سنة (٥٦٧ هـ)، والأنباريّ[4] المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) والمطرزيّ[5] المتوفى سنة (٦١٠ هـ) والكعبرىّ[6] المتوفى سنة (٦١٦ هـ)، وابن**

(١) انظر: المفصل في علم العربية، ص: ١٢٥، والأنموذج في النحو ص ٨٩، ٩٠.

(٢) انظر: المفرد والمؤلف، ص: ١٠٤.

(٣) انظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر ودراسته دمشق. طبع (؟) ١٩٧٢ م ص ٣٥، ٣٦، ١٠٠، وابن الخشاب هو عبد الله بن أحمد عالم بالنحو، ملّم بشتى العلوم، له تصانيف كثيرة، منها «شرح الجمل للزجاجي»، و«شرح اللمع لابن جني»، انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٢/ ٤٧، وفيات الأعيان: ٣/ ١٠٢، الأعلام: ٤/ ٦٧، وغيرها.

(٤) انظر: أسرار العربية، الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق مطبعة الترقي، ١٩٥٧م، ص: ١٩، ٢١.

والأنباريّ هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباري، نحوي، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري له مؤلفات كثيرة منها «الإنصاف في مسائل الخلاف»، و«الإغراب في جدل الإعراب»، و«نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«أسرار العربية»، توفي سنة ٥٧٧هـ، انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٨٨، ومعجم المؤلفين: ٥/ ١٨٣ وغيرها.

(٥) انظر: المصباح في علم النحو، المطرزي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، مصر، دار الطباعة القومية، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة ط ١، (بلا تاريخ) ص: ٤٩ والمطرزي هو: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الملقب بصدر الأفاضل، كان معتزلياً، له «المصباح في النحو» وغيره، انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٩ بغية الوعاة: ٢/ ٣١١، الأعلام: ٧/ ٣٤٨، وغيرها.

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ق ١٢٥ ب، ق ٨ ب، والعكبري هو أبو البقاء عبد الله =

معطٍ[1] المتوفى سنة (٦٢٨هـ) فقد كان هؤلاء يركّزون في تعاريفهم للبناء على لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً لا يكونان عن عامل؛ إلا أنَّ ابن معطٍ يزيد في حده للبناء «عدم الاعتلال» يقول: البناء «لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَرَكَةً أو سُكُوناً مِنْ غَيْرِ عَامِلٍ وَلاَ اعْتِلاَلٍ»[2].

أما ابن يعيش[3] المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) فقد حذا حذو ابن جني في حده للبناء وفي تعليله لتسميته بذلك مع بعض شرح لكلامه يقول ابن يعيش « . . . البِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ ضَرْباً وَاحِداً مِنَ السُّكُونِ أَوِ الحَرَكَةِ، لاَ لِشَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ مِنَ العَوَامِلِ، فَحَرَكَةُ آخِرِهِ كَحَرَكَةِ أَوَّلِهِ فِي اللزُومِ وَالثَبَاتِ»[4] وَيعلل تسميته بالبناء بقوله: «وإِنَّمَا سُمِّيَ بِنَاءً لأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَ ضَرْباً وَاحِداً وَلَمْ يَتَغَيَّرْ تَغَيُّرَ الإعْرَابِ، سُمِّيَ بِنَاءً مَأْخُوذٌ مِنْ بِنَاءِ الطِّينِ وَالآجُرِّ؛ لأَنَّ البِنَاءَ مِنَ الطِّينِ وَالآجُرِّ لاَزِمٌ مَوْضِعَهُ لاَ يَزُولُ مِنْ مكانٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا لَيْسَ بِبِنَاءٍ مِنْ نَحْوِ الخَيْمَةِ وَبَيْتِ الشَّعَرِ فَإِنَّهَا أَشيَاءُ مَنْقُولَةٌ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَان . . . »[5].

= بن الحسين عالم في اللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألف كتباً كثيرة منها «شرح اللمع لابن جني» و «إعراب القرآن»، و «اللباب»، انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٣/ ١٠٠، معجم المؤلفين: ٦/ ٤٦، الأعلام: ٤/ ٨٠، وغيرها.

(١) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي. . . عالم بالعربية والأدب سكن دمشق زمناً وسافر إلى مصر، أشهر كتبه «الدرة الألفية في علم العربية» و «الفصول الخمسون» انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤، الأعلام: ٨/ ١٥٥ معجم المؤلفين: ١٣/ ٢٠٩، وغيرها.

(٢) الفصول الخمسون، ابن معطٍ، تحقيق محمود محمد الطناجي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ) ص: ١٥٤.

(٣) هو يعيش بن علي بن يعيش. . . من كبار العلماء بالعربية، موصلي الأصل من كتبه «شرح المفصل» و «شرح التصريف الملوكي» انظر ترجمته في شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨، بغية الوعاة: ٢/ ٣٥١، الأعلام: ٨/ ٢٠٦، وغيرها.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب (بلا تاريخ): ٣/ ٨٠.

(٥) نفسه، نفسها.

أما ابن عصفور[1] المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) فقد تأثر في حده للبناء بمن سبقه من النحاة ولا سيما أبو علي الفارسيّ[2]. يقول ابن عصفور: «البناء أَلاَّ يَتَغَيَّر آخِرُ الكَلِمَةِ لِعَامِلٍ»[3].

ونلحظ في هذه التعاريف على اختلاف أساليبها أثر سيبويه. وقد أنكر ابن الحاجب[4] المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) أن يكون تعريف البناء ما لا يختلف آخره كما سبق من تعاريف النحاة، وعرفه تعريفاً مختلفاً وكان يلتزم في حده للبناء بلفظ (المبنيّ) يقول:

«المبنيُّ ما نَاسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ أو وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّب»[5] وَيقول أيضاً: «ولم أَقُلْ فِي حَدِّهِ مَا لاَ يَخْتَلِفُ آخِرُهُ كَسَائِرِ النُّحَاةِ؛ لأَنَّ مَعْرِفَةَ انْتِفَاءِ الاخْتِلاَفِ فَرْعٌ عَلَى تَعَقُّلِ مَاهِيَّةِ المَبْنِيّ فَلاَ يَسْتَقِيمُ أنْ يُجْعَلَ تَعَقُّلُ مَاهِيَّةِ المَبْنِيِّ فَرْعاً عَلَى مَعْرِفَةِ انْتِفَاءِ الاخْتِلاَف»[6]. وسايره الرضيّ «شارح الكافية»[7] المتوفى سنة (٦٨٦ هـ).

---

(١) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد.. له «الممتع في التصريف»، و«المقرَّب في النحو» و«شرح الجمل» وغيرها. انظر ترجمته في فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق محمد إحسان عباس، بيروت، دار صادر: ١٩٧٤م، ٣/ ١٠٩، شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠، بغية الوعاة: ٢/ ٢١٠ وغيرها.

(٢) انظر حد الفارسيّ للبناء: ص ١٨ من هذا البحث.

(٣) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني: ط١، ١٩٧١م، ١/ ٢٨٩.

هو جمال الدين عثمان بن عمر، فقيه مالكي ونحوي بارع، ولد بمصر وسكن دمشق، له «الكافية في النحو» «والشافية في الصرف» وكتب أخرى في الفقه والعروض انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، الأعلام: ٤/ ٢١١، معجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥، وغيرها.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢.

(٦) نفسه، نفسها.

(٧) نفسه، نفسها، والرضي هو محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي، نجم الدين عالم بالعربية من أهل «إستراباذ» من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابيه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب، في النحو، و«الشافية» في علم الصرف انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧، ومعجم المؤلفين: ٩/ ١٨٣، والأعلام: ٦/ ٨٦، وغيرها.

وأحسب أنَّ ما ذكره ابن الحاجب فيه شيء من نظر فلسفي إذ هو ها هنا يريد أن يفرق بين العِلَّةِ والمعلول كما يفعل أهل النظر والفلسفة، فالبناء هو العِلَّة، ولزوم آخر الكلمة حالة واحدة هو المعلول. وعلى الرغم من أنه حاول أن يكون منطقياً في حده فإنَّنا نلمح غموضاً؛ لأنه لم يفسر ما يريد بقوله: «مبنيّ الأصل» وهو الجزء الأول من حده ويبدو أنه يقصد أن المبنيَّ هو ما أشبه الحرف أو الماضي أو الأمر أو اسم الفعل والتي أطلق عليها «مبنيَّ الأصل» أما في الجزء الثاني من حده فالمبنيُّ عنده ما كان غير مركب، ويريد به الأسماء المفردة قبل تركيبها في الجمل فهي مبنية عنده لأنها تفقد موجب الإعراب[1].

وحقيقة الأمر أنَّ الكلمات قبل التركيب نحو زيد، وعمرو، وواحد، واثنان، وقاف، وسين، ونحو ذلك، فيها خلاف بين النحاة من حيث الإعراب والبناء ويذكر السيوطي[2] كلاماً عن تلك الأسماء ظاهره أن بعض العلماء يذهب إلى أنها مما تأرجح بين البناء والإعراب فهي ليست معربة لفقدان موجب إعرابها وليست مبنية لعدم مناسبتها الأصل في البناء وهذا ما اختاره السيوطي[3] متبعاً مذهب من سبقه من النحاة كأبي حيان[4] مثلاً، وبعضهم يقول ببنائها وعلى رأسهم ابن الحاجب كما

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢، ١/ ١٦.

(٢) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. إمام حافظ مؤرخ أديب توفي سنة (٩١١هـ) من كتبه، «الإتقان في علوم القرآن»، و«الأشباه والنظائر» في النحو و «همع الهوامع» و «بغية الوعاة»، وغيرها.
انظر ترجمته في معجم المؤلفين: ٥/ ١٢٨، والأعلام: ٣/ ٣٠١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مصر، شركة الطباعة: ١٩٧٥م، ٢/ ١٤٣، وهمع الهوامع السيوطي، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، وعبد السلام هارون، الكويت، دار البحوث العلمية ١٩٧٥م، ١/ ٥٦، ٥٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، مصر مطبعة السعادة ط ١، ١٣٢٨هـ، ١/ ٦٩، وارتشاف الضرب، أبو حيان (ميكروفيلم بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٧٨٨٢ف، مصورة عن مدرسة الأحمدية بمدينة حلب برقم ٨٩٩ (الورقة ٦٦ب، ٦٧أ) وأبو حيان هو أثير الدين محمد بن يوسف عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة سنة (٧٤٥ =

سبق[1] ومنهم العطار[2] وحجته أنها لم تركب ولم يتضح فيها تأثير العامل[3] وبعضهم ممن ذهب هذا المذهب يعلل بناءها لكونها أشبهت الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة ذكر ذلك السيوطي والعطار[4].

أما الفريق الثالث فيقول بإعرابها: لأن عدم التركيب ليس سبباً في البناء عندهم ثم إنها صالحة للعمل وهذا رد على من زعم أنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة واختار كونها معربة الزمخشري؛ لأن سبب البناء عنده هو الشبه بالحرف أو تضمن معناه أو الوقوع موقع الفعل المبني أو ما أشبهه أو إضافته إلى المبني، وليس عدم التركيب[5].

وممن قال بإعرابها كذلك بهاء الدين بن النحاس[6] في تعليقه على «المقرب» كما يقول السيوطي[7] إذاً فنحن أمام ثلاثة أقوال: **الأول**: أنَّ الكلمات

= هـ)، له «البحر المحيط» في التفسير و «التذييل والتكميل» و «ارتشاف الضرب» وغيرها، انظر ترجمته في فوات الوفيات: ٤/ ٧١ وشذرات الذهب: ٦/ ١٤٥، والأعلام: ٧/ ١٥٢، وغيرها.

(١) انظر: ص ٢٢ من هذا البحث.

(٢) هو حسن بن محمد بن محمود، من علماء مصر، له حواشٍ في العربية والمنطق والأصول كانت وفاته سنة ١٢٥٠ هـ، انظر ترجمته في معجم المؤلفين: ٣/ ٢٨٥، والأعلام: ٢/ ٢٢٠.

(٣) انظر: حاشية العطار على الأزهرية لخالد الأزهري: ١٢٩١ هـ(؟) ص ٣٨.

(٤) انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٦، ٥٧، وحاشية العطار على الأزهرية ص ٣٨، ٣٩.

(٥) انظر: المفصل في علم العربية، ص ١٢٥، وشرح المفصل: ٣/ ٧٩، ٨٠، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١.

(٦) هو: بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره، ولد في حلب وسكن القاهرة وتوفي بها سنة (٦٩٨ هـ) له كتب كثيرة منها: «إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور»، «والتعليق في شرح ديوان امرىء القيس». انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٣، ومعجم المؤلفين: ٨/ ٢١٩، والأعلام: ٥/ ٢٩٧، وغيرها.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤٣.

قبل التركيب ليست معربة ولا مبنية، **والثاني**: أنها مبنية، **والثالث**: أَنها معربة، والرأي الراجح عندي أن الحكم على الكلمة بإعراب أو بناء ينبغي أن يكون مستمداً من طبيعة الكلمة فإذا كانت من باب المبنيات حكم عليها بالبناء ركبت أم أفردت، وإذا كانت من باب المعربات حكم عليها بالإعراب كذلك فمثلاً محمد وزيد وعمرو ونحو ذلك معربات سواء وقعت مركبات أم مفردات، والكلمات هذا، وهذه، وأنا، والذي، ونحو ذلك مبينات سواء وقعت مركبات أم مفردات، ثم إنَّ الفيصل هو وظيفة الكلمة في الجملة، ومن قال إنَّ الكلمة قبل التركيب مبنية، فإنَّ قوله فيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى جعل الأصل في الاسماء البناء فإذا رُكِّبت أعربت وفي هذا تناقض، ومن قال: إنَّها ليست معربة ولا مبنية فإنَّ قوله هذا فيه نظر أيضاً؛ لأن التركيب يؤدي إلى معرفة موقعها من الإعراب لاختلاف المعاني عند التركيب، ثم إنَّ الكلمة إمَّا معربة وإمَّا مبنية ولا ثالث لهما على القول الراجح[1]. هذا، ونجد ابن مالك[2] المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) يحده بقول: **البناء «ما جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ شَبَهِ الإعْرَابِ، وَلَيْسَ حِكَايَةً أو إِتْبَاعاً، أَوْ نَقْلاً، أَوْ تَخَلُّصاً مِنَ سُكُونَيْنِ»**[3].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق ٨ ب، والأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١٤٣، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ) ١/ ٤٧.

(٢) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله... أحد الأئمة في علوم العربية ولد في (جيان) بالأندلس وانتقل إلى دمشق وتوفي بها، من كتبه «الألفية» المشهورة «وتسهيل الفوائد» وغيرها.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ م، ١٩٦٨ م، ص: ١٠ ونقل نص ابن مالك هذا، الفاكهي، انظر: الحدود النحوية للفاكهي (مخطوط بجامعة الملك سعود برقم ٨٠١ مجاميع) ص: ٤.

والفاكهي هو: جمال الدين عبدالله بن أحمد... عالم العربية، ولد بمكة وتوفي بها سنة (٩٧٩ هـ)، أقام بمصر مدة. من كتبه: «الفواكه الجنية»، و«الحدود النحوية»، وغيرهما، انظر: ترجمته في معجم المؤلفين: ٦ / ٢٨، الأعلام: ٤ / ٦٩.

ونلحظ أن ابن مالك لم يذكر في الحد: لزوم اخر الكلمة ضرباً واحداً من غير تأثير عامل وهو تعريف أكثر النحاة خلافاً لأبي حيان المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) فنجده يركز في حده للبناء على اللزوم ويلتزم بلفظ «البناء» في الحد يقول: «البِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ سُكُوناً أَوْ حَرَكَةً لِغَيْرِ عامل»[1]. ونجد هذا التعريف عند ابن هشام[2] المتوفى سنة (٧٦١ هـ) مع اختلاف في الأسلوب من أجل التوضيح. وكان يذكر الحد بلفظ البناء تارة وبلفظ المبنيٌ تارة أخرى.

يقول في الشذور: «البِنَاءُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَالَةً واحِدَةً لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً»[3]. ويقول في القطر: «المَبنيُّ هو الذي يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَلاَ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ»[4].

أما ابن عقيل[5] المتوفى سنة (٧٦٩ هـ) فنجده يركز في حده للبناء على علة البناء وكان يلتزم في حده بلفظ «المبنّي» يقول «المبنيّ هو ما أشبه الحروف»[6] وإن كان

(١) ارتشاف الضرب: ق ٦٦ ب.

(٢) هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف... من أئمة العربية. ولد بمصر وتوفي بها، من تصانيفه: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«شذور الذهب» و «الإعراب عن قواعد الإعراب» وغيرها.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٦٨، معجم المؤلفين: ٦/ ١٦٣، الأعلام: ٤/ ١٤٧، وغيرها.

(٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر (بلا تاريخ) ص: ١٨.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٦ م، ص: ١٣.

(٥) هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل... من أئمة النحاة، ولد بالقاهرة وتوفي بها، من تصانيفه: «شرح ألفية ابن مالك»، وغيرها، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٤٧، معجم المؤلفين: ٦/ ٧٠، الأعلام: ٤/ ٩٦، وغيرها.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر المكتبة التجارية الكبرى، دار الاتحاد العربي للطباعة ط ١٥، ١٩٦٧ م، ١/ ٢٨، ونجد هذا التعريف مع زيادة في الايضاح عند الفاكهي يقول: «المَبْنِيُّ مَا شَابَهَ الحَرْفَ شَبَهاً قَوِياً يُدْنِيهِ مِنْهُ فِي وَضْعِهِ أَوْ مَعْنَاهُ أو اسْتِعْمَالِهِ أَوِ افْتِقَارِهِ أو إِهْمَالِهِ أَوْ لَفْظِهِ» انظر: الحدود النحوية: ص ٤.

قد تأثر تأثراً مباشراً بقول ابن مالك في ألفيته[1]، إلاَّ أنَّه نظر من طرف خفي إلى تعريف ابن الحاجب[2] وذلك، لأنه ركز على علة البناء.

وإذا وصلنا إلى القرون المتأخرة أدركنا أنَّ النحاة المتأخرين يرددون كلام من سبقهم فهذا جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) يستوعب تعريف السابقين للبناء ويصنِّف الحد إلى قسمين يقول:

«البِنَاءُ ضِدُّ الإِعْرَابِ فَعَلَى القَوْلِ بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ يُحَدُّ ـ كَمَا أَفْصَحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّهُ مَا جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ، أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ، وَعَلَى أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ يُحَدُّ كَمَا قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي الخَصَائِصِ بِأَنَّهُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ ضَرْباً وَاحِداً، لاَ لِشَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ مِنَ العَوَامِلِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِنَاءً لِلُزُومِهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، كَلُزُومِ البِنَاءِ مَوْضِعَهُ»[3] وهذا الكلام نفسه نجده عند الأشموني[4] المتوفى سنة (٩٢٩ هـ).

وبعض المتأخرين «كالعدوي»[5] المتوفى سنة (١١٩٣هـ) والسجاعي[6]

---

(١) قال ابن مالك:

وَالاسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِيّ ... لِشَبَـهٍ مِنَ الحُـرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبَهِ. . . . .

انظر: متن الألفية، ابن مالك، مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي (بلا تاريخ) ص: ٣، وانظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، بيروت، منشورات ناصر خسرو: ١٣١٢ هـ، ص: ٦ ـ ٨، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٨.

(٢) انظر: حد ابن الحاجب ص: ٢٢ من هذا البحث.

(٣) انظر: همع الهوامع: ١/ ٤٥.

(٤) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٩.

والأشموني هو: أبو الحسن نور الدين علي، نحوي مصري، من فقهاء الشافعية من تصانيفه شرح ألفية ابن مالك في النحو: انظر ترجمته في الأعلام: ٥ / ١٠، ومعجم المؤلفين: ٧ / ٣٨.

(٥) هو محمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي، فاضل، مصري، من كتبه «حاشية على شرح الشذور في النحو» وغيرها. انظر ترجمته في الأعلام: ٦/ ١٨٢، ومعجم المؤلفين: ١٠/ ١١٨.

(٦) هو أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي. . . فقيه شافعي مصري، له تصانيف كثيرة كلها =

المتوفى سنة (١١٩٧هـ) والصبان[1] المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) يسهبون في إيضاح التعريف فيذكرون أنَّ البناء في الاصطلاح إذا كان لفظياً فهو: «مَا جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ مِنْ شَبَهِ الإِعْرَابِ، وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ إِتْبَاعاً أَوْ نَقْلاً أَوْ تَخَلُّصاً مِنْ سُكُونَيْنِ»[2] وَيَسْنُدُونه لابن مالك[3].

أما إذا كان معنوياً فهو «لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَرَكَةً أَوْ سُكُوناً لِغَيْرِ عَامِلٍ أَوْ اعْتِلاَلٍ»[4] ويسندونه لابن جني وأكثر النحاة[5]. وحقيقة الأمر أن ابن جني وغيره ممن قال بمعنوية البناء لم يذكروا في الحد «الاعتلال» بل اكتفوا بلزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً أو ضرباً واحداً «لغير عامل» إذاً فالمتأخرون من أرباب الحواشي لم يأتوا بجديد وإنما قصروا كلامهم على الشرح والتوضيح.

يقول الصبان: «وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل: مَا جَاءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ مِنْ شَبَهِ الإِعْرَابِ وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ إِتْبَاعاً أَوْ نَقْلاً، أَوْ تَخَلُّصاً مِنْ سُكُونَيْنِ، فَعَلَى هذا هو لَفْظِي، وَقِيلَ: هُوَ لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَرَكَةً أَوْ سُكُوناً لِغَيْرِ عَامِلٍ أو اعْتِلاَلٍ، وَعَلَى هَذَا هُوَ مَعْنَوِي»[6].

= شروح وحواشٍ، ورسائل، ومتون في شتى العلوم، منها حاشيته على شرح القطر لابن هشام، وحاشيته على شرح ابن عقيل، وغيرهما، انظر ترجمته في الأعلام: ١/ ٩٣، ومعجم المؤلفين: ١/ ١٥٤.

(١) هو محمد بن علي الصبان. . . عالم بالعربية والأدب، من أهل مصر، له «الكافية الشافية في علمي العروض والقافية»، «وحاشيته المشهورة على شرح الأشموني على الألفية في النحو» وغيرهما، انظر ترجمته في الأعلام: ٦/ ٢٩٧، ومعجم المؤلفين: ١١/ ١٧.

(٢) حاشية العدوي على شذور الذهب، ١/ ٩٥، ٩٦، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (حاشية فتح الجليل) ص: ٢٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ١/ ٤٩، ٥٠.

(٣) انظر: حد ابن مالك البناء، ص: ٢٥، من هذا البحث.

(٤) انظر: حاشية العدوي على شذور الذهب، ١/ ٩٥، ٩٦، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل، ص: ٢٠، وحاشية الصبان، ١/ ٤٩، ٥٠.

(٥) انظر: ص: ١٨، ١٩ من هذا الفصل.

(٦) حاشية الصبان، ١/ ٤٩، ٥٠، وانظر حاشية العدوي على شذور الذهب، ١/ ٩٦، وحاشية

ويبدو أَنَّه لا تعارض بين لفظية البناء ومعنويته، يقول الصبان: «والمُنَاسَبَةُ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى المَذْهَبَيْنِ ظاهرةٌ»[1].

إذاً فلفظية البناء يقصد بها العلامة التي في آخر الكلمة المبنية، لأن ما يؤتى به لا لبيان الحركة أو غيرها أمر «ملفوظ» به كما يقول الصبان[2] أما معنوية البناء فالمقصود بها لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لأن اللزوم معنى من المعاني[3] وفي ذلك يقول الصبان: «ما جيء به للبيان من الحركات أو غيرها أمر «ملفوظ» به، والتغيير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة[4].

وَأَيّاً ما يكون الأمر فبعض المتأخرين كالحامدي[5] المتوفى سنة (١٣١٦هـ) يسهب في إيضاح المراد بالبناء اللفظي ولم يتناول بشرحه البناء المعنوي، يقول: «وَالبِنَاءُ اللفَظِيُّ هُوَ مَاجِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ، وَلَيْسَ حِكَايَةً نَحْوَ: «مَنْ زَيْداً؟ . .. وَلاَ إِتْبَاعاً كَكَسْرَةِ دَالِ «الحَمْدِ للهِ»[6] . . . وَلاَ نَقْلاً كَنَقْلِ حَرَكَةِ هَمْزَةِ

= السجاعي على شرح ابن عقيل، ص: ٢٠.

(١) حاشية الصبان، ١/ ٥٠.

(٢) انظر: حاشية الصبان: ١/ ٥٠، والحسان السنيات في المبنيات ص: ٦.

(٣) انظر: حاشية الصبان: ١/ ٥٠.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٥٠.

(٥) هو: إسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدي المالكي مصري من كتبه «الرحلة الحامدية»، و «حواشٍ» وتقارير منها: «تقرير حاشية الصبان على شرح الأشموني» و «حاشية على شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية»، انظر، ترجمته في الأعلام: ١ / ٣٢٨، ومعجم المؤلفين: ٢ / ٢٩٨.

(٦) هذه الآيَةُ وَرَدَتْ فِي سُوَرٍ كثيرة منها: سورة الفاتحة، آية: ١، الأنعام، آية: ١، الأعراف: آية: ٤٣، وإبراهيم: آية: ٣٩، والنحل: آية: ٧٠، والكهف: آية: ١، سبإ: آية: ١، فاطر: آية: ١، والقراءة المعروفة هي الْحَمْدُ للهِ برفع الدال، وقرأ الحسن بكسر الدال إتباعاً لحركة اللام بعدها انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، القاهرة، المطبعة الميمنية: ١٣١٧ هـ، ص: ٧٦، ومعاني القرآن، الفراء، بيروت عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٠ م: ١/ ٣.

«أُوْتِيَ» إلى نُونِ «مَنْ» فِي ﴿فمنُ أُوتي﴾[1]، وَلاَ تَخَلُّصاً من سكونين في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] وَلاَ مُنَاسَبَةً نَحْوَ: «جَاءَ غُلاَمِي» وَلاَ وَقْفاً «كَجَاءَ زَيْدْ». . . وَلا تَخْفِيفاً نَحْوَ: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ﴾[3] بِسُكُونِ الهَمْزَةِ، وَلاَ إِدْغَاماً نَحْوَ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سكَارَى﴾[4] «بِإِدْغَامِ السِّنِ فِي السِّيْنِ»[5]. ونجد الأمر نفسه عند أكثر المتأخرين فهم لا يضيفون جديداً[6].

---

(١) سورة الإسراء: آية: ٧١، والنقل نوع من أنواع تخفيف الهَمْزِ، اختص بروايته وَرْش، انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري الدمشقي بيروت دار الكتب العلمية، (بلا تاريخ): ١/ ٤٠٨.

(٢) سورة البينة: آية: ١.

(٣) سورة البقرة آية: ٥٤، وهذا ما يعرف عند القُرَّاء باختلاس الحركة وهي قراءة أبي عمرو، واختلف القراء في اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها تخفيفاً من «بارئكم» فقرأ أبو عمرو باختلاس الحركة، وقرأ الباقون بالإشباع على أصل الكلمة. . . انظر: البحر المحيط، أبو حيان، الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة: ١/ ٢٠٦، وحجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الافغاني بيروت، مؤسسة الرسالة: ط ٤، ١٩٨٤ م، ص: ٩٧، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٢.

(٤) سورة الحج: آية: ٢، وهو من الإدغام الكبير والمشهور به من الأئمة العشرة أبو عمرو بن العلاء، وقرئت الآية بعدة أوجه، انظر النشر في القراءات العشر ١/ ٢٨٠، والمهذَّب في القراءات العشر، محمد محمد سالم محيسن، مصر، مطبعة النهضة الجديدة: ٢/ ١٦٧، يطلب من مكتبة الكليات الأزهرية: ١٩٦٩ م.

(٥) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الأجرومية، ص: ٢٨.

(٦) انظر حدائق الدقائق، سعد الله البردعي، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٥٢ م، ص: ١٩٢، والحسان السنيات في المبنيات ص: ٢، وشرح متن الألفية الملقب بالازهار الزينية لأحمد زيني دحلان، القاهرة دار احياء الكتب العربية (بلا تاريخ) ص: ٩، والثمرات الجنية رسالة في الأسئلة النحوية، محمد جمال بن محمد الأمير بن حسين، مصر، مطبعة دار احياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا تاريخ) ص: ١١. والنبذة النحوية في أسئلة الأجرومية، جمع وترتيب إسماعيل بن محمد الأنصاري، ١٩٥٧ م، (بلا طبع) ص: ١١ وحاشية علي الجامي لعبد الغفور: ١٣٢٢ هـ، (بلا طبع) ص: ٢٧. وحاشية نور محمد المدقق على حاشية عبد الغفور المسماة بتكملة عبد الغفور، تصنيف عبد الحكيم السيالكوني، ١٢٩٢ هـ (بلا طبع) ص: ٩٢.

وإذا تركنا النحاة القدامى والمتأخرين إلى المحدثين فإنَّنا نجد أن التعريف هو هو، لكنه يضاف إليه ما يوضحه من أوصاف فهذا عباس حسن يقول:

«البناء... لزوم آخر اللفظ علامة واحدةً فِي كُلِّ أَحْوَالِـهِ، لاَ تَتَغَيَّرُ، مَهْمَا تَغَيَّرَتِ العَوَامِلُ، وَالمَبْنِيُّ هُوَ اللفْظُ الَّذِي دخَلَهُ البِنَاء...»[1]

ويعرِّفه محقق كتاب المسائل العسكريات بقوله: «والبِنَاء... مُلاَزَمَةُ الكَلِمَاتِ حَالَةً وَاحِدَةً إمَّا حَرَكَةً وَإمَّا سُكُوناً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ دُخُولِهَا فِي نَسِيج جُمْلِي»[2].

ويعرفه مهدي المخزومي بقوله: «وَالبِنَاءُ: أَنْ تُلاَزِمَ الكَلِمَةُ حَالَةً وَاحِدَةً، وَيُلاَزِمَ آخِرُهَا حَرَكَةً وَاحِدَةً فلاَ يَتغَيَّرُ آخِرُهَا مهْمَا تَتَقَلَّبُ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَمَهْمَا تَتَعَاقَبُ عَلَيْهَا الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية»[3].

ويقول عبد السلام عواد: «البناء هو ثبوت الدلالة، والمبنيُّ: هو ما لزم لوناً واحِداً من التَّغْيِيرِ الدِّلاَلِي لاَ يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَمَا كَانَتْ بِنْيَتُهُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ...»[4]. وكذلك الأمر نفسه عند صاحب النحو الوصفي[5].

ومن خلال العرض السابق لتعاريف النحاة ووصفهم للبناء نستنتج ما يلي:

أولاً: أنَّ بعض النحاة يلتزم في التعريف بلفظ «البناء» ليقابل الإعراب وكلاهما

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة مطبعة دار المعارف، ط٤، ١٩٧١ م، ١/ ٧٥.

(٢) المسائل العسكريات، الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، بغداد، ط٢، ١٩٨٢ م، ص: ٥٤، ٥٥.

(٣) في النحو العربي «قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث»، مهدي المخزومي القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: ١٩٦٦ م، ص: ٦٨.

(٤) الشكلية في النحو العربي، عبد السلام عواد، صحيفة الالسن، ع: ٤، ١٩٧٦ م، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٩ م، ص: ٢٢.

(٥) انظر النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت (بلا تاريخ) ص: ٦٨، ٦٩.

مصدر وعلى ذلك أكثرهم كسيبويه، وابن السراج، والفارسي، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي[١] وبعضهم يلتزم بلفظ (المبني) ليقابل: (المعرب) وكلاهما اسم مفعول ونذكر منهم المبرد والزجاجي وابن الحاجب وابن عقيل[٢].

وبعضهم يمزج في تعريفه بين التسميتين تارة يسميه (البناء) وتارة يطلق عليه (المبني) ويعرفهما تعريفاً ذا معنى واحد نذكر منهم ابن جني والزمخشري وابن هشام[٣].

وبعضهم ممن يمزج بين التسميتين يعرف كل منهما تعريفاً مختلفاً وعلى ذلك الفاكهي[٤] وعندي أنَّ الالتزام في التعريف بالمصدر أدق، لأنه أصل الاشتقاق فهو مصدر أي أصل لكل شيء كما يبدو من تسميته[٥].

ثانياً: أنَّ أكثر النحاة يرون أن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من غير تأثير عامل[٦].

ونلمح أثر سيبويه في تعريفاتهم له.

---

(١) انظر: تعريف سيبويه للبناء: ص: ١٦، وابن السراج ص: ١٧، والفارسي ص: ١٨، وابن يعيش ص: ٢١، وابن عصفور ص: ٢٢، وابن مالك ص: ٢٥، والسيوطي ص: ٢٧، من هذا البحث.

(٢) انظر: تعريف المبرد: ص: ١٦، ١٧، والزجاجي: ص: ١٨، وابن الحاجب: ص: ٢٢، وابن عقيل: ص: ٢٦، من هذا البحث.

(٣) انظر: تعريف ابن جني: ص: ١٨، والزمخشري: ص: ١٩، وابن هشام: ص: ٢٦، من هذا البحث.

(٤) انظر: تعريف الفاكهي للبناء: ص: ٢٥، وتعريفه للمبني: ص: ٢٦ في الهامش من هذا البحث.

(٥) يرى البصريون أن المصدر هو أصل الاشتقاق في حين يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل، انظر الكتاب: ١/ ٢، والانصاف في مسائل الخلاف، أبو بكر بن الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الفكر، (بلا تاريخ) مسألة رقم ١٨، ١/ ٢٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧ ب.

(٦) هذا القول: هو تعريف سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي والفارسي وابن جني وأكثرهم، انظر ص: ١٦ - ٢١ من هذا البحث.

وبعضهم كابن الحاجب[1] والرضى، وابن عقيل[2] والفاكهي[3] ربطوا في تعريفاتهم بين المبنيّ وعلّته، لأنهم فيما يبدو لم يكونوا مقتنعين بتعريف سائر النحاة.

وبعضهم ركز على لفظيته كابن مالك[4].

وأميل مع سيبويه، والمبرد، وأكثر النحاة الذين عرفوا أو وصفوا البناء بالقول الآنف ذكره.

ثالثاً: تشابه تعاريف النحاة للبناء، ولعل ذلك ناشيء من أنَّ النحويَّ اللاحق يتأثر بسابقه في تعريفه إمَّا نصاً وإمَّا روحاً، وهذا أمر طبعي.

رابعاً: النحاة المتأخرون كالسيوطي والأشموني، والعدوي، والسجاعي، والصبان، وغيرهم لم يأتوا بجديد بل كانوا يسهبون شرحاً وتوضيحاً لأقوال من سبقوهم[5].

خامساً: أنَّ معظم النحاة قد أعفوا أنفسهم عن البحث في سبب تسميته بالبناء، فلم يعلل ذلك إلا بعضهم كابن جني[6]، والأنباريّ الذي يقول: «وأما البِنَاءُ فهو منقولٌ من هذا البِنَاءِ المعروفِ لِلُزُومِهِ وَثُبُوتِهِ»[7]. وحذا حذوهم ابن يعيش كما سبق[8].

وإذا تأملنا التعريفات السابقة للبناء أدركنا أنها تنطبق على ما يبنى على وجه واحد مثل لزوم «إنْ» للسكون، و «أمْسِ» للكسر في لغة الحجازيين، كما تنطبق على ما يبنى على أكثر من وجه كبناء «حَيْث» فقد وردت مثلثة الثاء[9] والذي ندركه لأول وهلة ذلك

(١) انظر: ص: ٢٢ من هذا البحث.
(٢) انظر: ص: ٢٦ من هذا البحث.
(٣) انظر: ص: ٢٥، ٢٦ من هذا البحث.
(٤) انظر: ص: ٢٥ من هذا البحث.
(٥) انظر: ص: ٢٧ - ٣١ من هذا البحث.
(٦) انظر: ص: ٨ من هذا البحث.
(٧) اسرار العربية: ص: ١٩.
(٨) انظر: ص: ٢١ من هذا البحث.
(٩) انظر: ص: ٢٣١ - ٢٣٢ من هذا البحث.

التركيز والاهتمام من قبل النحاة على الحركة والسكون في آخر الكلمة وكأنهم تجاهلوا البناء على الحرف أو البناء على الحذف، مثل (لا رجلين) و (ارمِ) على التوالي، ولعل الذي جعلهم يركزون على السكون والحركة دون ما سواهما هو أن السكون هو: (الأصل في البناء) كما سيتضح لاحقاً[1]، أما تركيزهم على الحركة فلأن الكلمة المبنية لا تلازم السكون فقط، بل تبنى على الحركات الثلاث: الفتح والكسر والضم، الحادثات بغير عامل. أما عدم تركيزهم على الحرف والحذف فناشىء من أنهما علامتان فرعيتان تنوبان مناب الحركات.

كذلك نلحظ تركيزهم في التعاريف على آخر الكلمة، وكأنهم تجاهلوا أن بعض المبنيات يكون على حرف واحد كتاء المتكلم والمخاطب، وكاف المخاطب، وهاء الغائب ونحو ذلك، ولعل لهم بعض العذر في ذلك لأنه ليس معنى تركيزهم على آخر الكلمة أنه لم يكن في أكناف أنفسهم نظر إلى أحوال المبنيات التي تكون على حرف واحد، إذ ذلك الحرف هو الأول والأخير فلا تناقض في كلامهم، وقد يكون تجاهلهم لها ناشئاً من قلتها بالقياس إلى غيرها، ثم إنَّ غرضهم الإفهام، والإيضاح، لذا أسبغوا العموم على تعاريفهم.

ومن الإنصاف أن نشير إلى ما في تلك التعريفات من الدقة في التعبير، والإيجاز **والاستدراك اللطيف.**

نلحظ ذلك في قول من قال منهم: «البناء لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ ضَرْباً وَاحِداً مِنَ السُّكُونِ أو الحَرَكَةِ لاَ لِشَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ مِنَ العَوَامِلِ»[2]. فالدقة والإيجاز ظاهرتان، إلى جانب ذلك نلحظ الاستدراك اللطيف في قولهم: «لاَ لِشَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ العَوَامِلِ» فهذا الاستدراك فصل، بين ما يلزم حالة واحدة مع وجود عامل كبعض المصادر، نحو «سبحانَ» وكالتمييز والحال ونحو ذلك، وبين ما يلزم من غير تأثير عامل.

---

(١) انظر: ص: ٨٦ من هذا البحث.

(٢) هو وصف سيبويه وتعريف ابن جني وابن يعيش، انظر: ص: ١٦، ١٨، ٢١ من هذا البحث.

كذلك يبدو الاستدراك اللطيف في قول من قال منهم: «لغير اعتلال»[١] إذ يخرج الاسم المقصور من حكم المبنيات، لأنه يلزم حالة واحدة من حيث الصوت فقط بسبب الاعتلال ويعرب بالحركات المقدرة، إذاً فهو متغير تقديراً وكأنهم أرادوا بهذا الفصل أن يكون تعريفهم للبناء تعريفاً جامعاً مانعاً على حد قول المناطقة.

ونلمح الدقة كذلك في قول من قال منهم: البناء «مَا جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ شَبَهِ الإِعْرَابِ وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ إِتْبَاعاً، أَوْ نَقْلاً، أَوْ تَخَلُّصاً مِنْ سُكُونَيْنِ »[٢] فقوله: «لا لبيان مقتضى العامل»، يخرج حركات الإعراب وسكونه وما ناب عنهما وقوله: «وليس حكاية ما جيء به لأجل الحكاية نحو: مَنْ زَيْداً؟ وَمَنْ زَيْدٌ؟ وَمَنْ زَيْدٍ؟ حكاية لمن قال: رأيت زيداً، وجاء زيد، ومررت بزيد على التوالي، فالحركات فوق دال «زيد» حركات عارضة لأجل الحكاية[٣] وليست للبناء».

وقوله: أو إتباعاً: يخرج من المبنيات ما كانت حركته للإتباع، نحو قراءة قوله تعالى: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾[٤] فالحركة تحت الدال عارضة[٥] جاءت تبعاً لحركة اللام، وليست بناء وكذلك قوله تعالى: ﴿لِلْمَلاَئِكَةُ اسْجُدُوا﴾[٦] بضم التاء إتباعاً لهمزة الوصل المضمومة.

---

(١) هو استدراك ابن معطٍ، والأشموني والصبان والسجاعي والعدوي انظر: ص: ٢١، ٢٧، ٢٨.

(٢) هو تعريف ابن مالك، انظر: ص: ٢٥ من هذا البحث.

(٣) ذكره السيوطي أن المحكى (بِمَنْ) واسطة بين الإعراب والبناء، فالحركة فيه ليست إعراباً ولا بناء إنما هي للحكاية، ويذكر أن بعضهم يقول: إنه معرب، فالرفع خبر «مَنْ» والنصب مفعول به لفعل مقدر، والجر بدل من «مَنْ» وذكر أن بعضهم يقول ببنائه، لأن الاختلاف في آخره حدث بدون عامل، انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٧ ـ ٥٨.

(٤) سبق ذكرها، انظر: ص: ٢٩ من هذا البحث.

(٥) ذكر السيوطي أن حركة الاتباع واسطة بين البناء والإعراب واختار أنها للإعراب وإعرابه تقديري، وذكر أن بعضهم يقولون بأن حركة الاتباع حركة بناء، انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٧ ـ ٥٨، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١، ٢/ ١٤٣.

(٦) سورة الكهف، آية: ٥٠ وهي قراءة أبي جعفر بخلف عن ابن وردان حيث يضم التاء في الوصل إتباعاً أو يشم كسرتها الضم، ويقرأ الباقون بالكسرة الخالصة. انظر: إتحاف فضلاء=

وقوله: «أَوْ نَقْلاً» يخرج حركة النقل من حكم البناء في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾[1] بنقل الحركة من الهمزة إلى النون.

وتبدو الدقة كذلك في قوله: «أو تَخلُّصاً من سكونين» إذ يخرج من حكم المبنيات ما جيء به لأجل التخلص من التقاء الساكنين نحو اضربِ الرجل بكسر الباء، فالكسرة عارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين وليست بناء خلافاً للفارسي، الذي يذكر أنها حركة بناء[2].

إذاً فالحكاية والإتباع والنقل والتخلص من التقاء الساكنين ليست من البنـاء في شيء، لأن الحركات فيها طارئة. وعندي وفاقاً للعلوي[3] أنه لو قيل في الحد: «مَا جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ، مِنْ شَبَهِ الإِعْرَابِ وَلَيْسَ عَارِضاً أَوْ طَارِئاً[4]» لكان أوجز وأعم» من قولهم: «وليس حِكَايَةً وَلاَ إِتْبَاعاً وَلاَ نَقْلاً وَلاَ تَخَلُّصاً مِنْ سُكُونَيْنِ»، لأن الحركات الطارئة كثيرة فهناك حركة المناسبة نحو كسرة ميم غُلاَمِي، وسكون الوقف نحو جاء زَيْدْ، وسكون التخفيف نحو ضَرَبْنا أو ما يعرف باختلاس الحركة نحو قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُم﴾[5] وَالإدغام نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سكَارَى﴾[6].

ويذكر العلوي أن الأمير[7] والعطار يقترحان أنْ يثبت النحاة في الحد «مَا لَزِمَتْـهُ

= البشر: ١٧٧، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠، والمهذب في القراءات العشر: ٢/ ١١٤.

(١) سبق ذكرها، انظر: ص: ٣٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي: ٢/ ٥.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف العلوي الحضرمي، مؤرخ أديب له شعر، من كتبه «تاريخ الشعراء الحضرميين»، و«الحسان السنيات في المبنيات» ولد في حضرموت ومات بها سنة ١٣٨٠ هـ، انظر ترجمته في الأعلام: ٤/ ١٣٥.

(٤) انظر: الحسان السنيات في المبنيات: ص: ٦.

(٥) سبق ذكرها: ص: ٣٠ من هذا البحث.

(٦) سبق ذكرها: ص: ٣٠ من هذا البحث.

(٧) هو محمد بن محمد بن أحمد... المعروف بالأمير عالم بالعربية، ولد بمصر سنة ١١٥٤ هـ=

الكَلِمَةُ مِنْ شَبَهِ الإِعْرَابِ» بدلاً من قولهم: «مَا جِيءَ بِهِ لاَ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَو سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ»[1]، لأنَّ ذَلِكَ أَدقُّ باعتبار أنَّ التعريف الأخير يوهم بأن البناء طارىء على الكلمة وليس لازماً»[2]. ويغلب على ظني أن ما أشار إليه الأمير والعطار يؤكد مذهب القائلين بمعنويته.

أنواعه:

البناء نوعان، لازم وعارض[3] فاللازم هو المتوغل في البناء، ولا يخرج عنه إلى الإعراب أبداً ويعرف بمبنيٍّ الأصل[4] ولعله سمي باللازم للزومه حالة واحدة، لا يتغير عنها طبقاً لكلام العرب، لذا أطلق عليه بعض المحدثين اسم الأصيل[5]، والقياسي[6]. ويبدو أنه المقصود من قول سيبويه «وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الحَرْفُ بِنَاءً لاَ يَزُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحْدَثَ ذٰلِكَ فِيهِ مِنَ العَوَامِلِ»[7]. ومن قوله «وَأَمَّا الفَتْحُ وَالْكَسْرُ والضَّمُّ وَالوَقْفُ فَلِلأَسْمَاءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ المُضَارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلاَ فِعْلٍ، وَلِلأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ مُجْرَى المُضَارَعَةِ، وَلِلْحُرُوفِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ وَلاَ أَفْعَالٍ، وَلَمْ تَجِيءْ إِلاَّ لِمَعْنًى»[8].

= وتوفي بها سنة ١٣٣٢ هـ أكثر كتبه «حواش وشروح» أشهرها «حاشية على مغني اللبيب» لابن هشام في النحو وحاشيته على شرح الشيخ خالد على الأزهرية، وحاشيته على شرح الشذور، انظر ترجمته في الأعلام: ٧/ ٧١، معجم المؤلفين: ١١/ ١٨٣.

(١) هذا التعريف ذكره السيوطي ونسبه لابن مالك: انظر: ص: ٢٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: الحسان السنيات في المبنيات: ص: ٦.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤، المصباح في علم النحو للمطرزي، ص: ٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٣، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢.

(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية: ٢/ ٢.

(٥) انظر: دراسات في علم النحو، أمين علي السيد، مصر، مطبعة دار المعارف ط ٢، ١٩٦٨ م، ص: ٦٥.

(٦) انظر: مختصر النحو، عبد الهادي الفضيلي، جدة، دار الشروق، ط ٥، ١٩٧٩ م، ص: ٣١.

(٧) الكتاب: ١/ ٣.

(٨) نفسه، نفسها.

ويبدو أنه المقصود أيضاً من تعاريف النحاة السابقة إذ يشم من كلامهم أنهم يريدون البناء اللازم لا العارض وإنْ كانت تعريفاتهم يغلب عليها طابع العموم.

وقد انفرد بعض النحاة بالحديث عن البناء اللازم والعارض وفرقوا بينهما نذكر منهم على سبيل المثال: ابن الخشاب[١] والمطرزيّ[٢]، فابن الخشاب يعرف البناء اللازم بأنه «ما اسْتُعْمِلَ مَبْنِيُّهُ فِي كُل متصرفاته وأحوالِهِ المُخْتَلِفَةِ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مُعْرَباً بَتَّةً[٣] وحده المطرزيّ يقول: «المبنيّ اللازم ما تضمن معنى الحرف»[٤] وشبيه بهذا التعريف ما ذكره الشوكاني[٥] في القواعد والفوائد[٦]. وأشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله[٧]:

والاسم منه معربٌ ومبنيّ لِشَبهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

ولقد اهتم النحاة به فأفردوا له الأبواب بل إنَّ بعضهم ليخلطون في دراستهم للمبنيات بين اللازم والعارض إذ يجعلون المبنيات اللازمة أساس التقسيم ويدرجون معها المبنيات العارضة، وقع ذلك عند الأكثرين كالزجاجي[٨] حيث مزج في دراسته بين الصنفين فإلى جانب المبنيات اللازمة، التي تحدث عنها كحيث وأسماء الاستفهام، وأسماء الاشارة والموصلات وغيرها نجده يذكر المركبات، والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى كقبل وبعد وأسماء الجهات الست

---

(١) انظر: المرتجل في شرح الجمل، ص: ١٠٧، ١٠٨.
(٢) انظر: المصباح في علم النحو، ص: ٥٥، ٥٦.
(٣) لمرتجل في شرح الجمل، ص: ١٠٦.
(٤) المصباح في علم النحو، ص: ٥٥.
(٥) هو محمد بن محمد بن أبي الحسن الجاوداني المعروف بالشوكاني كان حياً قبل ٩٧٣ هـ (هذا ما وجد على صفحة عنوان كتابه) إذ لم أعثر على ترجمة له.
(٦) انظر القواعد والفوائد (مخطوط بقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم ٣٩٢ ص مصورة) عارف حكمت برقم ١٦٩ ص، الورقة ق ٧ ب.
(٧) متن الألفية، ٣، وشرح الألفية ص: ٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨.
(٨) انظر الجمل في النحو ص: ٢٦٢ وما بعدها.

ونحوها، وذكر كذلك الأزمنة المبهمة المضافة إلى المبني وغير ذلك من المبنيات العارضة وحذا حذو الزجاجي في المزج بين الصنفين بعض النحاة الذين جاءوا بعده كالسيرافي[1] والفارسي[2] والزمخشري[3] وابن يعيش[4] وابن الحاجب[5] وابن هشام[6].

ولعل اهتمام النحاة بالبناء اللازم راجع إلى أنه الأصل، ولأنه أكثر شيوعاً في كلام العرب إذ يوجد في أقسام الكلم كلها إذ نلحظه فيما يلي: **أولاً**: في الحروف كلها. **ثانياً**: في الفعل الماضي والأمر بجميع صيغهما. **ثالثاً**: في كثير من الأسماء إذ يوجد في الضمائر جميعها، وفي أسماء الاشارة، ما عدا المثنى منها وفيه خلاف سيتضح لاحقاً[7] وفي الأسماء الموصولة، ما عدا المثنى منها كذلك وفيه خلاف كسابقه سيتضح إن شاء الله[8] وفيما عدا أيّاً إذا لم يحذف صدر صلتها، وفي أسماء الاستفهام ما عدا أيّاً الاستفهامية، وفي أسماء الشرط ما عدا أيّاً الشرطية وفي أسماء الأفعال والأصوات كلها وفي صيغة (فعالِ) على خلاف في بعض أنواعها كما سيتضح[9] وفي بعض الظروف كإذ وإذا، وأمس، والآن ونحو ذلك. وفيما ختم بويه من الأعلام كسيبوية ونحوه وفي بعض الكنايات نحو: كم وكأين وكذا[10].

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق ٣٦ أو ما بعدها، ١/ ٦١ وما بعدها.
(٢) انظر: الإيضاح العضدي: ١/ ١٥، ١٦، ٣٠٧.
(٣) انظر: المفصل في علم العربية، ص: ١٢٦، ١٢٧، ٢٤٤.
(٤) انظر: شرح المفصل، ٣/ ٨٣، ٧/ ٤ - ١٠.
(٥) انظر: شرح الرضى على الكافية، ٢/ ٣، ٢٢٣.
(٦) انظر: شرح شذور الذهب، ص: ٦٨ وما بعدها.
(٧) انظر: ص: ١٣٣ من هذا البحث.
(٨) انظر: ص: ١٤٢ من هذا البحث.
(٩) انظر: ص: ١٨٨ من هذا البحث.
(١٠) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٢، وما بعدها، والمفصل في علم العربية، ١٢٦، وشرح المفصل ٣/ ٨٣، والمصباح في علم النحو: ٥٩، وشرح الرضى على الكافية: ٢/ ٣، وشرح شذور الذهب: ٦٧ وما بعدها.

رابعاً: في الجملة بكاملها لعدم توارد المعاني التي توجب الإعراب فيها، لأنه لا يمكن استقلال أحد أركانها عن الآخر[1]. والمبنيُّ اللازم إذا كان حرفاً أو اسماً، فإنه يبنى على علامات البناء المعروفة السكون والفتح والكسر والضم. فالسكون في الحرف مثل إنْ، والفتح مثل سوفَ، والكسر مثل باء الجر، والضم مثل منذُ عند من يجربها. والسكون في الاسم نحو الذي، والفتح نحو أيْنَ، والكسر مثل هؤلاءِ، والضم كحيثُ.

أما إذا كان المبنيُّ اللازم فعلاً فإنَّه أكثر ما يبنى على علامتين هما: السكون والفتح فالمبنيُّ على السكون فعل الأمر، والمبنيُّ على الفتح الماضي[2] وسيرد الحديث عن علامات البناء الأصلية والفرعية في فصل لاحق[3]، وسيرد الحديث عن بناء الأسماء والأفعال والحروف في الأبواب اللاحقة إن شاء الله.

أما البناء العارض فيبدو من تسميته أن الكلمة معربة في الأصل فتصبح مبنية بسبب أحد العوارض الطارئة على الكلمة كتركيب الاسم مع الحرف نحو: لا رجلَ، أو تركيب الاسم مع الاسم نحو خمسةَ عَشَرَ أو تركيب الفعل مع الحرف نحو لتركَبَنَّ ونحو ذلك، وتعود الكلمة إلى أصلها من الإعراب إذا زال ذلك العارض.

وقد أشار إليه سيبويه بقوله: «وأما المُتَمَكِّنُ الذي جُعِلَ بمنزلةِ غيرِ المُتَمَكِّنِ في موضع **فقولك**: ابدأ بهذا أولُ، ويا حَكَمُ»[4].

---

(1) انظر: نتائج الأفكار على الإظهار للبركلي، طبع باب عالي جاده سنده علي بك (٨٢) نومرولي مطبعة سنده، طبع: أولنمشدر، ١١٣٠ هـ، ص: ١٩١، وأمالي ابن الشجري، ابن الشجري، الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٣٤٩ هـ، ٢/ ٧١.

(2) انظر: الجمل في النحو للزجاجي: ٢٦٢، والقواعد والفوائد، الورقة ٧ ب، ٨ أ بتلخيص وتصرف.

(3) انظر: ص: ٧٧ من هذا البحث.

(4) الكتاب: ١/ ٥.

وقد مثل سيبويه في كلامه بغاية مقطوعة وبمنادى نكرة مقصودة، فعل ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، وقد استفاد ابن الخشاب، وصاحب القواعد والفوائد من كلام سيبويه هذا إذا عرفه ابن الخشاب بأنه «مَا اسْتُعْمِلَ مبنيّاً فِي حَالٍ لِمَعْنًى أَوْجَبَ لَهُ البِنَاء فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ المَعْنِى عَادَ إِلَى حُكْمِهِ الأَصْلِي مِنَ الإِعْرَابِ»[1].

وعرفه صاحب القواعد والفوائد بقوله: «والعارضُ ما يكون معرباً في الأصل فيصير مبنياً بسبب فإذا زال ذلك السَبَبُ صَارَ مُعْرَباً وَعَادَ إِلَى أَصْلِهِ»[2] ونلمح مفهوم هذه التعاريف عند ابن يعيش[3].

ومن الكتب النحوية التي أوفت البناء العارض حقه كتاب المصباح في علم النحو للمطرزي ولكنّه لم يضع حداً له[4].

ولعل البناء العارض إنَّما وقع في بعض الكلمات لكونها غير محتاجة إلى الإعراب لوضوح معانيها بدونه ونلمح البناء العارض في تراكيب معينة سمعت عن العرب لذلك يسميه بعض المحدثين بالبناء السماعي[5] ونجده فيما يلي:

أولاً: ما يبنى على السكون: **المبنيات العلرضة على السكون قليلة جداً إذ تنحصر** في الفعل المضارع إذا اتصل بآخره نون النسوة وذلك لأن البناء العارض له أصل في الإعراب لذلك بنى أكثره على الحركة يقول سيبويه: «وَلَمْ يُسَكِّنُوا آخِرَ فَعَلَ لأَنَّ فِيهَا بَعْضَ مَا فِي المُضَارَعَةِ. . . . . كَمَا لَمْ يُسَكِّنُوا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ضَارَعَ المُتَمَكِّن وَلاَ ما صُيِّرَ من المُتَمَكِّن فِي مَوْضِعٍ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ المُتَمَكِّن»[5].

(1) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ١٠٧، ١٠٨.
(2) القواعد والفوائد: ق/ ٧/ ب.
(3) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٣.
(4) انظر: المصباح في علم النحو: ٥٦، وما بعدها.
(5) انظر: مختصر النحو، عبد الهادي الفضيلي ص: ٣١.
(6) الكتاب: ١/ ٤.

ثانياً: ما يبنى على الفتح أو نائبه ونجده فيما يلي:

١ - اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة نحو لا أَحَدَ في الدار.

٢ - ما رُكِّبَ من الأعداد والظروف تركيباً مزجياً نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ، وَبَيْنَ بَيْنَ وَبَيْتَ بَيْتَ؛ وفيما ركب مما ليس بظرف ولا حال نحو: حَيْصَ بَيْصَ، وفيما ألحق بذلك نحو﴿يا ابنَ أُمَّ﴾ وفي بعض الأعلام المركبة نحو حَضْرَ مَوْتَ وبعض هذه المركبات مَبنيٌّ وُجُوباً وَبَعْضُهَا مَبْنِيٌّ جوازاً كما سيتضح في الباب الثالث.

٣ - الأزمنة المبهمة المضافة إلى جملةٍ أو إلى مبني نحو: حِينَئِذٍ، وما ألحق بذلك من الأسماء الناقصة الدلالة نحو: مثل وغيرُ، والبناء فيها جائز كما سيتضح[1].

٤ - الفعل المضارع إذا اتصل بآخره مباشرة نونا التوكيد الثقيلة أو الخفيفة وكذلك فعل الأمر إذا اتصل آخره بتلك النونين مباشرة[2].

ثالثاً: ما يُبْنَى على الضم أو نائبه ويندرج تحته:

١ - المنادى المفرد المعرفة نحو: يا زيد وما في حكمه.

٢ - الظروف المبهمة المقطوعة من الإضافة لفظاً لا معنى، كقبل وبعد وما ألحق بها[3].

٣ - (أيٌّ) الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً نحو: أكرم أيُّهم أفضل وفيها خلاف سيأتي بيانه لاحقاً[4].

رابعاً: ما يبنى على الكسر، وهو قليل جداً إذا ما قورن بالمبني على الفتح أو الضم إذ لا نجده إلاَّ في بعض الأسماء كالخازِ بَازِ ونحو ذلك كما سيتضح[5].

(١) انظر: ص: ٢٤٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص: ٣٣٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: المبنيات العارضة في (المصباح في علم النحو، ٥٦ - ٥٨).

(٤) انظر: ص: ٣٠٩ من هذا البحث.

(٥) انظر: ص: ٢٧٩ من هذا البحث.

ونلحظ أن المبنيات العارضة أكثرها يبنى على حركة لا على سكون ، لأن لها أصلاً في الإعراب والأصل في الإعراب الحركة ، ولكي يفرقوا بينها وبين المبنيات اللازمة التي الأصل في بنائها أن يكون على السكون وإنَّما كان السكون هو الأصل في المبنيات اللازمة لكي يقابل الحركة في المعربات ولكي يعادل ثقل البناء للزومه حالة واحدة ، لذلك فالحركة في المبني اللازم تعد زيادة ثقيلة فلا يُؤتى بها إلا لضرورة كالتخلُّص من التقاء الساكنين أو لضرورة الابتداء بالحرف مثلاً ذكر ذلك ابن يعيش[١] وأبو حيان[٢] .

ويجدر بالذكر أن بعض النحاة يدخل المضاف إلى ياء المتكلم ضمن المبنيات العارضة ومنهم ابن الخشاب والمطرزي[٣] وهذا فيه نظر، لأن الكسرة فيما قبل آخره ليست بناءً وإنَّما هي لمناسبة الياء فهي نظير حركة التقاء الساكنين في نحو لم يقم الرجل ذكر ذلك كثيرون كابن جني وابن الشجري[٤] والعكبري، وابن يعيش والسيوطي[٥] . والحقيقة أنَّ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة آراء[٦] جاءت إنعكاساً لاختلاف النحاة فيه وهي :

---

(١) انظر شرح المفصل : ٣/ ٨٢ ، ٨٣

(٢) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٦٦ ب .

(٣) انظر المرتجل في شرح الجمل : ١٠٨ ق ، والمصباح في علم النحو: ٥٦ ، والقواعد والفوائد : ق/ ٧/ ب .

(٤) هو أبو السعادات : هبة الله بن علي بن محمد . . . إمام في اللغة والأدب ، من مصنفاته «الأمالي» ، «وما اتفق لفظه واختلف معناه» ،و «شرح اللمع لابن جني» و«التصريف الملوكي»مات سنة ٥٤٢ هـ انظر ترجمته في معجم الأدباء : ١٩/ ٢٨٢ ، ووفيات الأعيان : ٦/ ٤٥ ، ونزهة الألباء : ٤٠٤ ، الأعلام: ٨/ ٧٤ .

(٥) انظر الخصائص : ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٤ ، ومسائل خلافية في النحو، العكبري/ تحقيق محمد خير الحلواني ، دمشق ، منشورات دار المأمون للتراث : ط٢ (؟) ص: ٨١ مسألة رقم ٧ ، وشرح المفصل : ٣/ ٣٢ ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١ .

(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ٨/ ب ، ١٢٩/ أ ب ، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١ ، وهمع الهوامع : ١/ ٥٧ ـ ٥٨ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٣/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ، وحاشية العطار على الأزهرية : ص : ٤٣ .

أولاً : أنّه معرب بحركات مقدرة في حالة الرفع والنصب والجر، وهو رأي الجمهور، وإنّما منع من ظهور الحركة في أحوال الإعراب الثلاثة، اشتغال المحل بحركة المناسبة مناسبة الإضافة لياء المتكلم ويبدو أن الذي دفع الجمهور إلى القول بإعرابه ناشىء من فقدان موجب البناء.

ثانياً: أنّه معرب في حالتي الرفع والنصب بحركة مقدرة، أما في حالة الجر فهو مجرور بكسرة ظاهرة، وقد اختار هذا الرأي ابن مالك[1]، ولعل الذي دفعه إلى ذلك أن الأمر يلتبس في حالة الجر لوجود الكسرة الظاهرة قبل ياء المتكلم.

ثالثاً: أنّه مبنيٌّ على الكسر واختار ذلك بعض العلماء كالجرجاني[2] والزمخشري[3] وابن الشجري[4] وابن الخشاب[5] والمطرزي[6] ومن المحدثين محمد صلاح الدين مصطفى[7]، والذي دفعهم إلى ذلك لزوم المضاف لياء المتكلم حالة واحدة وهي الكسر، وهذه الكسرة لا تختلف باختلاف العوامل، فضلاً عن وجودها بلا عامل.

رابعاً: أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم واسطة لا معرب ولا مبنيٌّ وإلى ذلك ذهب ابن جني فهو ينفي بناءه لعدم وجود البناء ولأنه متمكن قبل إضافته إلى الياء وينفي إعرابه لعدم ظهور علامة الإعراب فيه على الرغم من صحة حروفه[8]. وتبدو الغرابة في القولين الثالث

---

(١) انظر: التسهيل: ١٦١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١/ ٥٨. والجرجاني هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي من كبار أئمة العربية والبيان من مصنفاته «المغني في شرح الإيضاح» و «العوامل المائة» و«أسرار البلاغة» و«الجمل» و «العمدة في التصريف» مات سنة ٤٧١ هـ تقريباً، انظر نزهة الألباء: ٣٦٣، الأعلام: ٤/ ٤٨.

(٣) انظر: المفصل في علم العربية: ١٠٧.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٣، المجلس الأول.

(٥) انظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٠٧، ١٠٨.

(٦) انظر: المصباح في علم النحو: ٥٦.

(٧) انظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ١٤٠، ١٤١.

(٨) انظر الخصائص: ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧، وانظر رأيه في أمالي ابن الشجري: ١/ ٤ واللباب في علل =

والرابع لذا يحسن أن نقف عندهما لنرى مدى صحتهما.

أولاً: حجة القائلين ببنائه: احتج القائلون ببنائه بعلل كثيرة أهمها قول ابن الشجري «إِنَّمَا وَجَبَ بِنَاءُ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِمِ عَلَى الكَسْرَةِ، لأَنَّهُمْ لَوْ أَعْرَبُوهُ لَمْ تَسْلَم اليَاءُ مَعَ الضَمِّ وَالفَتْحِ إِذ الضَمُّ يَقْتَضِي قَلْبَهَا إِلَى الوَاوِ، وَالفَتْحُ يَقْتَضِي قَلْبَهَا أَلِفاً فَإِنْ قِيلَ: قَدْ فَعَلُوا ذَٰلِكَ فِي نَحْوِ: يَا غُلاما، قِيلَ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَٰلِكَ فِي النِّدَاءِ، لأَنَّهُ بَابُ تَغْيِيرٍ وَتَخْفِيفٍ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَجَاءَ ذَٰلِكَ فِيهِ قَلِيلاً، وَالأَكْثَرُ يَا غُلامِي فَلَمَّا تَعَذَّرَ رَفْعُ الحَرْفِ المُتَّصِلِ بِهَذِهِ اليَاءِ وَنَصْبُهُ كَسَرُوهُ، لِيَسْلَمَ»[1].

ويعلل ابن الخشاب بناءه على الكسر دائماً، لأنه تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض، فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، بل إنَّه ليشبه بناءه ببناء الظروف المبهمة كحين ويوم، وما ألحق بها كمثل وغير عند إضافتها إلى المبني[2] وقد أخبر السيوطي عن هذه العلة بعد أن فرغ من الحديث عن الظروف المبهمة التي تبنى جوازاً عن إضافتها إلى المبني يقول: «والقَوْلُ بِبِنَاءِ المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِمُ مِنْ شُعبِ هٰذَا الأَصْلِ»[3] أما محمد صلاح الدين مصطفى فقد قال ببنائه: لأنه ينكر فكرة الإعراب التقديري، ويتبع ما أسماه بالمنهج الوصفي أي وصف الكلمة بصورتها النهائية؛ يقول: «وليس حَتْماً أَنْ نُقَدِّرَ الإعْرَابَ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَى هذِهِ الصِيغَةِ (يقصد المضاف إلى ياء المتكلم) فَإِنْ ظَهَرَ كَانَ مُعْرَباً، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ كَانَ مَبْنِياً هَذَا هُوَ مَنْهَجُنَا الَّذِي نَسِيرُ عَلَيْهِ»[4]، وَدَعَاهُ مذهبه هذا إلى إنكار إعراب الأسماء المقصورة.

= البناء والإعراب: ق/ ٨/ ب ومسائل خلافية في النحو ٧٩ ـ ٨٠، مسألة رقم (٧)، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١، ٢٩٢.

(١) أمالي ابن الشجري: ١/ ٣.

(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل: ١٠٧، ١٠٩، بتلخيص وتصرف.

(٣) همع الهوامع: ٣ / ٢٣٣.

(٤) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ص: ١٤٠، ١٤١.

وعندي أَنَّ من يذهب إلى بنائه فإنَّ مذهبه فيه نظر، لأنه على الرغم من إضافته إلى المبني ومن تَنَزُّلِهِ منه منزلة بعض الكلمة من بعض فإن شبهه بالحرف ضعيف لأن افتقاره إلى الياء غير لازم لذلك فالإضافة لا تسوِّغ البناء لأنها لو سَوَّغَتِ البناء لجاز بناء المضاف إلى بقية الضمائر ولا أحد يقول بذلك؛ إذ البنـاء محصور في الأزمنة المبهمة وما ألحق بهـا إذا أضيفت إلى مبني وبناؤها جائز كما سيتضح[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة متفقون على إعراب المضاف قبل إضافته إلى الياء فكيف يقول بعضهم ببنائه عند إضافته إليها، مع أَنَّ الإضافـة من خصـائص الأسمـاء المعربة في الأصل كما هو معروف. ومِمَّن أَضعف مذهب القائلين ببنائه الأشموني[2].

أما حجة القائلين بأنه واسطة بين البناء والإعراب فتظهر في قول ابن جني «أَمَّـا كَوْنُهَا غَيْرَ إِعْرَابٍ، فَلأَنَّ الاسمَ يَكُونُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَهِـيَ فِيهِ، نَحْـوَ هذَا غُلاَمِـي، وَرَأَيْتُ صَاحِبِي، وَلَيْس بَيْنَ الكَسْرِ وَبَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فِي هذَا وَنَحْـوِهِ نِسْبَـةٌ، وَلاَ مُقَارَبَةٌ، وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ بِنَاءٍ، فَلأَنَّ الكَلِمَةَ مُعْرَبَةٌ مُتَمَكِّنَةٌ. . . . . «أَلاَّ تَرَى أَنَّ غُلاَمِي فِي التَّمَكُّنِ وَاسْتِحْقَاقِ الإِعْرَابِ كَغُلاَمِكَ. . . . .»[3].

ويقول في موضع آخر متحدثاً عن الحركة فيما قبل ياء المتكلم: «فَثَبَاتُهَا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ يُؤْذِنُ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَسْرَةَ الإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِهَا»[4].

وعندي أن هذا المذهب فيه نظر، لأن الكلمة إِمَّا معربة وإِمَّا مبنية ولا ثالث لهما على الأصح[5]. وَمِمَّن انتقد هذا المذهب العكبري، لكنه لم يستقر على رأي مُعَيَّن، فتارةً

---

(١) انظر: ص: ٢٧٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٥٥٣.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٥٦، ٣/ ٥٧، ٥٨.

(٤) نفسه: ٣/ ٥٧، ٥٨.

(٥) انظر اللباب في علل البناء والإعراب، الورقة: ٨/ ب، ٩ أ، ومسائل خلافية للعكبري، مسألة رقم ٧ ص: ٧٩، ٨٢، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، حاشية العطار على الأزهرية: ص: ٣٩.

يذهب إلى القول بإعرابه ولكنَّ ظهور الحركة فيه ثقيلة، وتارة يذهب إلى القول ببنائه، لأن حركته تابعة للياء بعد إضافته إليها فأشبه الحرف في افتقاره إلى غيره[1]، لذلك يقترح أن يسمى: خنثى مشكلاً، وينتقد من سماه بلقب خصي، لأن الخصيَّ ذكر حقيقة كذلك ينتقد قول من قال: إنَّه ليس بذكر ولا أنثى[2].

وممن انتقد هذا المذهب أيضاً ابن يعيش، وعنده أنَّ القول ببنائه أقيس من هذا القول[3] ويرى أنه معرب تقديراً كما هو رأي الجمهور. وممن أضعف هذا المذهب كذلك الأشموني وكان قد أضعف الرأي الذي قبله كما سبق[4]، لأنه كالجمهور يرى أنه معرب، نخلص من هذا إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معربٌ، وبذلك يرجح رأي الجمهور.

---

(1) انظر: مسائل خلافية، مسألة رقم: ٧، ص: ٨١، ٨٢.
(2) انظر: مسائل خلافية، مسألة رقم: ٧، ص: ٨٢.
(3) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٩.
(4) انظر: شرح الأشموني: ٣/ ٥٥٣، ٢/ ٢٨٣.



الفصل الثاني
مصطلح البناء

إنَّ مصطلح البناء لم يكن باديء ذي بدء قد استقر على حال ثابتة إذ لم يكن كثير من مصطلحات النحو ثابتاً مستقراً(1) كما يتمثل ذلك في كتاب سيبويه، وخصصته باعتباره أول كتاب في النحو يصل إلينا، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأن مصطلحات النحو كلها لم تستقر إذ قد قُدِّر لبعضها أنْ تبقى على مر الزمن وتتخطى العصور حتى تصل إلينا كالاسم والفعل والحرف فهذه المصطلحات الثلاثة عرفت أغلب الظن بتلك التسميات في أول مراحل التفكير في وضع النحو عندما ألقاها علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى أبي الأسود الدؤلي(2)، وظلت كذلك إلى يومنا هذا، ولقد أشار إليها سيبويه في أول باب عقده في كتابه، قال سيبويه: «هذا بابُ عِلْمِ مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّةِ، فَالكَلِمُ اسمٌ وفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلاَ فِعْلٍ»(3) كذلك أشار إليها غيره(4). أضف إلى ذلك أن بعض مصطلحات

---

(1) انظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، القاهرة، المطبعة العثمانية بالدارسة، الناشر. عالم الكتب، 1979 م، ص: 171.

(2) انظر: أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون وشرحه، القاهرة، طبع ونشر المؤسسة العربية الحديثة، ط1، 1382 هـ، ص: 238، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي (بلا تاريخ)، 12/ 298، ونزهة الألباء ص: 4، ومعجم الأدباء 14/ 49.

وأبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان... واضع علم النحو بتكليف من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مات أبو الأسود بالبصرة سنة 69 هـ، انظر: وفيات الأعيان، 2/ 535، والأعلام: 3/ 236.

(3) الكتب: 1/ 2.

(4) انظر: المقتضب 1/ 3، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك،=

سيبويه قد كُتب لها البقاء، نذكر منها على سبيل المثال: مصطلح الفاعل، وقد عالجه في أكثر من باب في كتابه[1] والمعارف[2] والمعرفة والنكرة[3]، وما ينصرف وما لا ينصرف[4]، والمفعول به[5]، والمفعول معه[6]، وأسماء الفاعلين والصفة المشبهة[7]، والشرط والجزاء[8] والفعل المعتل[9] والاستثناء[10]، والنعت والمنعوت[11]. غير أن كثيراً من مصطلحات سيبويه لم يثبت على الصورة التي ورد عليها في الكتاب، وإنما اعتورها بعض التطوير والتغير من النحاة الذين جاءوا بعده، فقد كان سيبويه يلجأ كثيراً إلى وصف المصطلح مما جعل كثيراً من عناوينه يغلب عليها الطول، وقد يضطره ذلك إلى أن تتداخل المصطلحات عنده ليس ذلك فحسب، بل كان مما يدخل الباب في الباب، والسبب في ذلك يرجع إلى أن كتابه يعد أول كتاب في النحو وصل إلينا، فمن المصطلحات النحوية التي وصفها ما يلي:

اسم الآلة:

يقول سيبويه: «هذَا بَابُ مَا عَالَجْتَ بِهِ[12]» وفسر ذلك بقوله: «وكُلُّ شَيْءٍ

= بيروت، دار النفائس، ط ٤، ١٩٨٢ م، ص: ٤١، والمقرب لابن عصفور ٤٥٨، التسهيل ص: ٣.

(١) انظر: الكتاب، ١/ ٦، ١٣ - ١٦، ١٨ - ١٩، ٤٠، ٢٣٥، ٢٣٨ - ٢٣٩، ٣٦٢، ٢/ ٢٢.

(٢) نفسه: ١/ ٢١٩.

(٣) نفسه: ١/ ٦.

(٤) نفسه: ١/ ٨.

(٥) نفسه: ١/ ١٤، ٢٨٧.

(٦) نفسه: ١/ ١٥٠.

(٧) نفسه: ١/ ٥٥، ٩٩.

(٨) نفسه: ١/ ٤٤٩.

(٩) نفسه: ٢/ ٣٦٣.

(١٠) نفسه: ١/ ٢٨، ٣٥٩، ٣٧٢.

(١١) نفسه: ١/ ٢١٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣.

(١٢) نفسه: ٢/ ٢٤٩.

يُعَالَجُ بِهِ فَهُوَ مَكْسُورُ الأَوّلِ كانت فيه هَاءُ التأنيثِ أو لم تَكُنْ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مِحْلَب، وَمِنْحَل، وَمِكْسَحَة وَمِسَلّة، وَالمِصْفَى وَالمِخْرَزْ، وَالمِخْيَط، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى مِفْعَال، نَحْوَ: مِقْرَاضٍ وَمِفْتَاحٍ وَمِصْبَاحٍ........»[1].

المجرَّد والمزيد:

كان سيبويه يصف المجرد بـ «ما لا زِيَادَة فِيهِ وَصَارَتِ الزِيَادَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ» كما يسميه «غَيْرُ المَزِيدِ» كثيراً مكتفياً بدلالته على نقيضه وهو المزيد[2].

المركب المزجي:

وصفه بقوله: «بَابُ الإِضَافَةِ إِلَى الاسمين الذين ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخر فَجُعِلاَ اسْماً وَاحِداً[3]» ومثل له بقوله: «وَمِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَمَعْدِ يكَرِب في قَوْلِ من لم يُضِف...»[4].

ويكرِّرُ هذا الوصف في باب (التحقير) فيقول: «هذا بابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسمٍ كان من شيئين ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخرِ، فَجُعِلاَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ[5]» ثم مثل له بقوله: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي حَضْرَمَوْتَ: حُضَيْرِ مَوْتَ، وَبَعْلَبَك: بُعَيْلَبَك، وَخَمسَةَ عَشَرَ. خُمَيْسَةَ عَشَرَ»[6].

الاشتغال: وصفه سيبويه بقوله: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفِعْلُ مَبْنِياً عَلَى الاسْمِ»[7].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٤٩.

(٢) نفسه: ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) نفسه: ٢/ ٨٧.

(٤) نفسه، نفسها.

(٥) نفسه: ٢/ ١٣٤.

(٦) نفسه، نفسها.

(٧) نفسه: ١/ ٤١.

نائب الفاعل: كان يصفه بقوله: «المفعولُ الذي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فِعْلُ فَاعِلٍ[1]».

الظرف: كان يسميه غايةً[2]، وكان يُسَمِّي ظروف الزمان ظروفَ الدهرِ والحِين[3] كما سَمَّى ظروفَ المَكَانِ بالمواضِعِ[4]، وأسماء الأماكنِ قال: هي أسماءُ الأرضين[5].

كان وأخواتها: عمد سيبويه إلى وصفها بوصف يغلب عليه الطول وخفاء المعنى يقول: «هٰذَا بَابُ الفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى اسمَ الفَاعِلِ إلَى اسْمِ المَفْعُولِ، اسمُ الفاعلِ والمفعول فِيهِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ فَمِنْ ثَمَّ ذُكِرَ عَلَى حِدَتِهِ، وَلَمْ يُذْكَرْ مَعَ الأَوَّلِ، وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ الاقْتِصَارُ عَلَى الفَاعِلِ كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي (ظَنَنْتُ) الاقْتِصَارُ عَلَى المَفْعُولِ الأوَّلِ، لأَنَّ حالَكَ فِي الاحْتِيَاجِ إِلَى الآخِرِ هٰهُنَا كَحَالِكَ فِي الاحْتِيَاجِ إِلَيْهِ ثمة... وَذَلِكَ قولك كَانَ، وَيَكُونُ وَصَارَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الفِعْلِ مِمَّا لاَ يَسْتَغْنِي عَنِ الخَبَرِ، تَقول: كَانَ عبدُ اللهِ أَخَاكَ.....»[6]. وقد يعمد سيبويه إلى وصف المصطلح بأكثر من وصف من أمثلة ذلك:

الشبيه بالمضاف: فقد كان يسمِّيه بالمطوَّل، كما يسمِّيه أيضاً «الْمَمْطُول»[7].

---

(١) الكتاب: ١/ ١٩.
(٢) نفسه: ١/ ٢٠٧، ٢/ ٤٤، ٣١١.
(٣) نفسه: ١/ ٢٠٨، ١١٦.
(٤) نفسه: ٢/ ٢٤٧.
(٥) نفسه: ٢/ ٢٣.
(٦) نفسه: ١/ ٢١.
(٧) نفسه: ١/ ٣٢٤.

والإضراب : كان يطلق عليه (الانقطاع)[1] كما كان يسميه : «القول على كلامين»[2] .

حروف القسم :

كان سيبويه يصفها في عنوانها بحروف الإضافة إلى المحلوف به ولكنه في أثناء الحديث عن حذفها يصفها بحروف الجر والإضافة، فيقول: «واعْلَمْ أَنَّكَ إذَا حَذَفْتَ مِنَ المَحْلُوفِ بِهِ حَرْفَ الجَرِّ نَصَبْتَهُ كَمَا تَنْصِبُ حَقاً إِذَا قُلْتَ: إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقاً، فَالمَحْلُوفُ بِهِ مُؤَكِّدٌ بِهِ الحَدِيثُ، كَمَا تُؤَكِّدُ بِالْحَقِّ، وَيُجَرُّ بِحُرُوفِ الإِضَافَةِ كَمَا يُجَرُّ حَقٌّ إِذَا قُلْت: إِنَّكَ ذَاهِبٌ بِحَقٍّ»[3] .

هذه نماذج من الاصطلاحات التي وصفها سيبويه ومثل لها أحياناً، ومثل ذلك كثير في الكتاب «كالأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر»[4] ، والعامل وأثره في الأفعال والأسماء[5] ، والتعجب[6] ، والتنازع[7]، والبدل[8] ، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم[9] ، واسم المكان المشتق[10].

وهناك مصطلحات عبر عنها سيبويه بالاصطلاح تارة وبالوصف تارة أخرى من ذلك ما يلي :

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٨٢ - ٤٨٤، ٤٩١ .
(٢) نفسه : ١/ ٤٨٧ .
(٣) نفسه: ٢/ ١٤٣، ١٤٤ .
(٤) نفسه : ١/ ١٦ .
(٥) نفسه : ١/ ٤١ - ٤٢ .
(٦) نفسه : ١/ ٣٧.
(٧) نفسه : ١/ ٣٧ .
(٨) نفسه : ١/ ٧٥، ٢٢٤ .
(٩) نفسه : ١/ ٣١٦.
(١٠) نفسه : ٢/ ٢٤٦ .

أسماء الإشارة:

عندما كان سيبويه يتحدث عن المعارف قال: «ومنها الأَسْمَاءُ المُبْهَمَةُ[1]» ثم فصل الكلام بقوله:

«وأما الأَسْمَاءُ المُبْهَمَةُ فَنَحْوَ: هذَا، وَهذِهِ، وَهٰذَان، وَهَاتَان، وَتِلْكَ، وَذَانِكَ وَتَانِك، وَأُولَئِكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ، وَإِنَّمَا صَارَتْ مَعْرِفَةً لأَنَّهَا صَارَتْ أَسْمَاءَ إِشَارَةٍ إلى الشَيْءِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ»[2].

المفعول لأجله:

وصفه سيبويه ومثل له بقوله: «هذا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ المَصَادِرِ؛ لأَنَّهُ عُذْرٌ لِوُقُوعِ الأَمْرِ فَانْتَصَبَ، لأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ، وَلأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لِمَ كَانَ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لِمَا قَبْلَهُ وَلاَ مِنْهُ فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ الدِّرْهَمُ فِي قَوْلِكَ: عشرون دِرْهَماً، وذلك قَوْلُكَ: فعلتُ ذَاكَ حِذَارَ الشرِّ، وَفَعَلْتُ ذَاكَ مَخَافَةَ فُلاَنٍ......»[3].

وعبر عنه باصطلاح المفعول له يقول في الباب نفسه:

«فَهذَا كُلُّهُ يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: لِكَذَا وَكَذَا وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ......»[4].

التصغير:

كان سيبويه يسميه في العنوان العام بالتصغير[5]، والتزم بذلك في أربعة من

---

(١) الكتاب: ٢/ ٦٩.

(٢) نفسه: ١/ ٢٢٠، وانظر: ١/ ٣١٠، ونجد وصف سيبويه لأسماء الإشارة بالأسماء المبهمة في مواضع أخرى من الكتاب، انظر: ١/ ٢٥٦، ٢/ ١٠٤، ٣٠٩.

(٣) نفسه: ١/ ١٨٤.

(٤) نفسه: ١/ ١٨٥، ١٨٦.

(٥) نفسه: ٢/ ١٠٥.

عنوانات الفروع ، ولكنه طفق في البقية يعبِّر عنه بمعناه اللغوي وهو التحقير بل إنَّه ليجمع بينهما في عنوان واحد يقول: «هذَا بَابُ مَا يُحْـذَفُ فـي التحقيرِ من بَنَـاتِ الثلاثَةِ من الزِيَادَاتِ؛ لأَنَّـكَ لَوْ كَسَّرتَهَـا لِلْجَمْـعِ لَحَذَفْتَهَـا ، وكذلك تَحْـذِفُ في التَّصْغِيرِ. . . . . «وَذلِكَ قَوْلُكَ فِي مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ. . . . . .»[1].

التنوين :

كان سيبويه يسميه بهذا الاسم يقول عند حديثه عن زيادتي المثنى :

«وتكونُ الزِيَادَةُ الثانِيَةُ نُوناً كأنها عِوَضٌ لِمَا مُنِعَ مِنَ الحَـرَكَةِ والتَّنْـوِينِ».[2]

ويقول أيضاً :

«وتقول : هذا ضاربُ القومِ حتى زَيْدَا يَضْرِبُهُ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ»[3].

وكان يطلق عليه نُوناً فِي قَوْلِهِ : «وَتَقُولُ: «هذا ضاربُ عَبْدَ اللهِ وَزَيْداً يَمُرُّ بِهِ إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى المُبْتَدَإِ، وهو هذَا رَفَعْـتَ ، فَإِنْ أَلْقَيْتَ النُّونَ وَأَنْتَ تُرِيدُ معناها فهو بِتِلْكَ المَنْزِلَةِ. . . . . .»[4].

ومما تداخل فيه المصطلح عند سيبويه ما يلي :

المقصور:

كان يداخل بينه وبين مصطلح «المنقوص» كثيراً .

يقول : «هذا بَابُ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ «وَهُمَا فِي بَنَاتِ اليَاءِ وَالوَاوِ التي هي لاَمَاتٌ وَمَا كَانَت اليَاءُ فِي آخِرِهِ». . . . . «وذلك نَحْوَ مُعْطىً وَمُشْتَرىً»[5].

(1) الكتاب : ٢/ ٩٢، انظر : ٢/ ١٠٦ ، ١٠٧ .
(2) نفســه : ١/ ٤ .
(3) نفسه : ١/ ٥٠ .
(4) نفسه : ١/ ٤٨ .
(5) نفسه : ٢/ ١٦١ .

وقال: «هذا بَابُ تَثْنِيَةِ ما كان من المنقوصِ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ» آعْلَمْ أَنَّ المنقوصَ إِذَا كان على ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَإِنَّ الأَلِفَ بَدَلٌ وَلَيْسَ بِزِيَادَةٍ أَلِفِ حُبْلَى . . . . . . »[1].

وقال أيضاً: «هذا بَابُ جَمْعِ المَنْقُوصِ بِالوَاوِ وَالنُونِ في الرَّفْعِ وَبِالنُونِ وَاليَاءِ في الجَرِّ وَالنَّصْبِ. . . . . . . وَإِنْ جَمَعْتَ قَفاً اسْمَ رَجُلٍ قُلْتَ: قَفَوْنَ . . . . . »[2].

التحذير:

كان يداخل بينه وبين النهي والأمر في باب «ما جرى مِنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَغْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالفِعْلِ»[1].

يقول: «وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ التحذير كَقَولِكَ الأسد الأسد والجِدَارَ الجِدَارَ وَالصَبِيَّ الصَبيَّ فَإِنَّمَا نَهَيْتَهُ أَنْ يَقْرُبَ الجِدَارَ المخفُوفَ المائِلَ أَوْ يَقْرُبَ الأَسَدَ أَوْ يَوْطِىءَ الصَّبِيَّ. . . . . ومِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ: الطَرِيقَ الطَرِيقَ إِنْ شَاءَ قَالَ: خَلِّ الطَرِيقَ أَوْ تَنَحَّ عَنِ الطَرِيقَ»[4] ويقول في موضع آخر: «هذا بَابُ مَا جَرَى مِنْهُ عَلَى الأَمْرِ وَالتَحْذِيرِ» ثم يمثل له بإِيَّاكَ في التحذير، وَنَفْسَكَ يا فلان، وَإِيَّاكَ وَالأَسَدَ وَرَأْسك الحائط ونحو ذلك[5].

الإضافة:

كان يسمِّيها الجار والمجرور[6] وكان يداخل بينها وبين النسب يقول:

---

(١) الكتاب: ٢/ ٩٢، وانظر كذلك ٢/ ٩٣، ٩٤.

(٢) نفسه: ٢/ ٩٤.

(٣) نفسه: ١/ ١٢٨.

(٤) نفسه: ١/ ١٢٨.

(٥) نفسه: ١/ ١٣٨.

(٦) نفسه: ١/ ٩٠.

«هذا بَابُ الإِضَافَةِ وَهُوَ بَابُ النِسْبَةِ: إِعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ رَجُلاً إِلَى رجلٍ فَجَعَلْتَهُ مِنْ آلِ ذٰلِكَ الرَّجُلِ ألحقت ياءي الإضافة فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى بَلَدٍ فَجَعَلْتَهُ مِنْ أَهْلِهِ أَلْحَقْتَ يَاءَيْ الإِضَافَةِ وَكَذٰلِكَ إِنْ أَضَفْتَ سائِرَ الأَسْمَاءِ إِلَى البِلَادِ أَوإِلَى حَيٍّ أَو قَبِيلَةٍ»[1].

عطف النسق:

كان يطلق عليه مصطلح «البدل» يقول: «وَمِنْهُ أَيْضاً مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ وَمَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلْ لَئِيمٍ أَبْدَلْتَ الصِّفَةَ الآخِرَةِ مِنَ الصِّفَةِ الأُولَى . . . . وَمِثْلُهُ مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، وَلكنْ طَالِحٍ أَبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ فَجَرَى مَجْرَاهُ»[2].

عطف البيان:

كان يسميه نعتاً[3] وكان يداخل بينه وبين مصطلحات «البدل - والتوكيد - والصفة»[4] تداخلاً عجيباً.

الحال:

على الرغم من وضوح مصطلح «الحال» في ذهن سيبويه بهذا الاسم[5]، فقد كان يطلق عليه مصطلح «الخبر» كثيراً، ويقول: «وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لِلنَّكِرَةِ صِفَةٌ فهو للمعرفةِ خَبَرٌ وَذٰلِكَ قَوْلُكَ: «مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ قَائِمَيْنِ . . . . . .»[6].

ويقول في موضع آخر: «وَاعْلَمْ أَنَّ مَا جَرَى نَعْتاً عَلَى النَّكِرَةِ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي

---

(١) الكتاب: ٢/ ٦٩.
(٢) نفسه: ١/ ٢١٦.
(٣) نفسه: ١/ ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٣.
(٤) نفسه: ١/ ١٢٤.
(٥) نفسه: ١/ ٢٦٠.
(٦) نفسه: ١/ ٢٢١.

المَعْرِفَةِ ، لأَنَّ مَا يَكُونُ نَعْتاً مِنْ اسمِ النَّكِرَةِ يَصِيرُ خَبَراً لِلْمَعْرِفَـةِ» . وَذلِكَ قَوْلُكَ : مررتُ بِزَيْدٍ حَسَناً أَبوهُ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ مُلاَزِمَكَ»[1] .

وتراه يسمي «الحال» خبراً في مواضع كثيرة من الكتاب[2] وكان يسمي «الحال» بمصطلحي «الصفة»[3] و «المفعول فيه»[4] كذلك .

التوكيد :

كان سيبويه يعرفه بهذا الاسم يقول : «وَإِنْ قُلْتَ فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسُنَ ، لأَنَّ هَذَا يُعَمُّ بِهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُؤَكِّدَ الفَاعِلَ . . . . . .»[5] ولكنه كان يطلق عليه مصطلح الصفة كثيراً كقوله : «لو قُلْتَ فَعَلَ هُوَ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً . . . »[6] وقوله : «وقد جربتك فوجدتك أنت اياك جعلت أنت صفة . . . »[7] . واطلاقه مصطلح الصفة على «التوكيد» يرد عنده كثيراً[8] بل إِنَّهُ ليداخل بين هذين المصطلحين في نص واحد كقوله : وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : **﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾**[9] وَ**﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾**[10] وَذلِكَ أَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُ حَسُنَ الكَلاَمُ حَيْثُ طَوَّلْتَهُ وَوَكَّدْتَهُ . . . .»[11] وكان يطلق على التوكيد أيضاً : مصطلحي «العطف»[12]

---

(1) الكتاب : ١/ ٢٣٣ .
(2) نفسه : ١/ ١٩٨ ، ٢١٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ .
(3) نفسه : ١/ ٢٧٦ .
(4) نفسه : ١/ ٢٦٠ .
(5) نفسه : ١/ ٣٩٠ .
(6) نفسه : ١/ ٣٧٨ .
(7) نفسه : ١/ ٣٨٢ .
(8) نفسه : ١/ ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٢٧٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ .
(9) سورة المائدة : آية : ٢٤ .
(10) سورة البقرة : آية : ٣٥
(11) نفسه : ١/ ٣٩٠ .
(12) نفسه : ١/ ٣٩٣ .

و«البدل»[١] وكان يسميه تخصيصاً[٢] وتكريراً[٣].

المصدر:

كان يسميه بهذا الاسم كثيراً، وقد عقد أبواباً كثيرة في كتابه[٤]، وتعرض له بهذا الاسم في مواضع كثيرة من كتابه[٥] ومع ذلك فقد كان يداخل بينه وبين الفِعْلِ[٦] كقوله:

«ويقولون حَلَبْتُ حَلَباً يُرِيدُونَ الفِعْلَ الذي هو مَصْدَرٌ»[٧].

وكقوله وهو يتحدث عن اسم الهيئة والمرة «هذا بَابُ مَا تَجِيءُ فيه الفِعْلَةُ تُرِيدُ بِهَا ضَرْباً من الفِعْلِ» وَذلِكَ قَوْلُكَ: «حَسَنُ الطِّعْمَةِ»[٨].

ويتضح ذلك في قوله: «فَإِذَا أَرَادُوا الفِعْلَ على «فَعَلْتُ» قَالُوا: حَصَدْتُهُ حَصْداً، وَقَطَعْتُهُ قَطْعاً»[٩].

ونراه لا يكتفي بأن يداخل بينه وبين التوكيد والفعل بل يلجأ إلى وصفه (بالحَدَثِ وَالحَدَثَانِ)[١٠] وَبِـ«أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ»[١١]، وَبِـ«الأَحْدَاثِ»[١٢]، وَبِـ

(١) الكتاب: ١/ ٣٠٦.
(٢) نفسه: ١/ ١٢٤.
(٣) نفسه: ١/ ٣١٥.
(٤) نفسه: ١/ ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢/ ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٨.
(٥) نفسه: ١/ ١٣٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢/ ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩.
(٦) نفسه: ١/ ١١٨، ١٦.
(٧) نفسه: ٢/ ٢٢٨.
(٨) نفسه: ٢/ ٢٢٩.
(٩) نفسه: ٢/ ٢١٧، ٢/ ٩٢.
(١٠) نفسه: ١/ ١٥، ١٦.
(١١) نفسه: ١/ ٢.
(١٢) نفسه، نفسها.

«العَمَلِ»[1] ، وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح البناء فعلى الرغم من وضوحه في ذهن سيبويه بهذا الاسم[2] فلم يستقر عنده نهائياً باعتبار كتابه أول كتاب في النحو يصل إلينا كما سبق[3]. لذلك استعمل سيبويه طريقتين في التعبير عن هذا المصطلح وهما :

١ - وصفه .

٢ - التعبير عنه بمصطلح آخر .

أولاً - الوصف: عمد سيبويه كثيراً إلى وصف البناء مع التمثيل له دون أنْ يصرح بلفظ «البناء» ويتخذ هذا الوصف أشكالاً متنوعة فتارة يصف البناء بعلاماته «حركاته وسكونه» ويرد عنده ذلك كثيراً ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك : قال سيبويه وهو يتحدث عن «مجاري أواخر الكلم من العربية» : «فالفَتْحُ في الأَسْمَاءِ قَوْلُهُمْ : (حَيْثَ) و (كَيْفَ) و (أَيْنَ) والكسرُ فِيهَا نحو : (أُوْلاَءِ) و (حَذَارِ) و(بَدَارِ)، وَالضَّمُّ نَحْوَ : (حَيْثُ) و (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ، والوَقْفُ نَحْوَ : (مَنْ) و (كَمْ) و(قَطْ) و (إِذْ)»[4] .

وَكذلك قوله وهو يتحدث عن بناء الأفعال : «والفَتْحُ في الأفْعَالِ التي لم تَجْرِ مُجْرَى المُضَارَعَةِ قَوْلُهُم : ضَرَبَ»[5] .

وقوله في الباب نفسه : «والوَقْفُ قَوْلُهُمْ: اضْرِبْهُ فِي الأَمْرِ»[6] .

ومن مثل قوله في معرض حديثه عن بناء الحروف : «والفَتْحُ فِي الحُرُوفِ

---

(١) الكتاب : ١/ ١٦٩ ، ٢/ ٢١٨ ، ٢٢٩ .

(٢) نفسه : ١/ ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٢/ ٥١ ، ١٧٢ .

(٣) انظر : ص : ٥٠ من هذا البحث .

(٤) نفسه : ١/ ٣ ، ٤ .

(٥) نفسه : ١/ ٤ .

(٦) نفسه ، نفسها .

التي لَيْسَتْ إلاَّ لِمَعْنَى وَلَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ وَلاَ أَفْعَالٍ، قَوْلُهُمْ: (سَوْفَ) و(ثمَّ)، والكَسْرُ فيها قَوْلُهُمْ فِي بَاءِ الإضافَةِ وَلاَمِهَا: بِزَيْدٍ، ولِزَيدٍ وَالضَّمُّ فِيهَا: (مُنْذُ)، فيمن جَرَّبِهَا. . . وَالوَقْفُ فِيهَا قَوْلُهُمْ: (مِنْ) و (هَلْ) و (بَلْ) و (قَدْ)[٥]. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً عند حديثه عن بناء الفعل المضارع مع نون النسوة يقول: «وَأَسْكَنْتَ ما كان في الواحد حَرْفَ الإعْرَابِ كَمَا فعَلْتَ ذَلِكَ في فَعَلَ حين قلت: فَعَلْتَ، وَفَعَلْنَ. . . »[٢].

وعند حديثه عن الأعداد المركبة يقول: «وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ فِي أَحَدَ عَشَرَ كَمَا قُلْتَ: خَامِسُ قُلْتَ: حَادِيَ عَشَرَ، وَتَقولُ: ثَانِيَ عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ، وَكَذلِكَ هُوَ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَتَجْرِي مُجْرَى خَمْسَةَ عَشَرَ فِي فَتْحِ الأَوَّلِ وَالآخِرِ. . . »[٣].

وعند حديثه عن تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين: يقول: «وَنَظِيرُ الكَسْرِ هٰهُنَا قَوْلُهُمْ: (حَذَارِ) و (بَدَارِ) و (نَظَارِ)، أَلْزَمُوهَا الكَسْرَ فِي كَلاَمِهِمْ فَجَعَلُوا سَبِيلَ هذَا الكَسْرَ فِي كَلاَمِهِمْ، فَاسْتَقَامَ هَذَا الضَّرْبَ عَلَى هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ اسْماً نَحْوَ: (حَذَامِ)، لئلا يلتقي ساكِنان، ونحوه: جَيْرِ يَا فَتى، وَغَاقِ غَاقِ كَسَرُوا هَذَا، إِذْ كَانَ من كَلاَمِهِمْ أَنْ يَكْسِرُوا إِذَا الْتَقَى سَاكِنَانِ»[٤].

ونجد وصف البناء بعلاماته في حديثه عن «الظروف المبهمة المعروفة بالغايات»[٥] وفي المنادى المفرد[٦]، وفي «فعل الأمر المسند إلى نون النسوة»[٧]،

---

(١) الكتاب، نفسها.
(٢) نفسه: ١/ ٥، ٦.
(٣) نفسه: ٢/ ١٧٢.
(٤) نفسه: ٢/ ٢٧٥.
(٥) نفسه: ٢/ ٤٤.
(٦) نفسه: ١/ ٣٠٣، ٣٠٤.
(٧) نفسه: ٢/ ١٦٠.

وفي «الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك»[1]، وفي بعض الكنايات[2]، وفي «لا» النافية للجنس[3]، وفي «قَطْ، وَعَنْ، وَلَدُنْ»[4].

وتارة يلمح إلى معنى البناء بألفاظ تعبر عنه مثال ذلك قوله وهو يتحدث عن التركيب المزجي:[5] «واعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ تَدَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي الإِضَافَةِ، وَالأَلفِ وَاللاَّمِ، عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، كما تقول: اضربْ أَيُّهُمُ أَفْضَلُ، وَكالآنَ، وذلك لكثرَتِهَا فِي الكَلاَمِ، وَأَنَّهَا نَكِرَةٌ فَلاَ تَغَيَّرُ»[6].

ونجده في حديثه عن بعض المبنيات يكتفي بذكر مرادف البناء في الدلالة عليه نلحظ ذلك في حديثه عن (أَمْسِ) يقول: «إذ كانت الحَرَكَةُ تَدْخُلُهُ لِغَيْرِ إِعْرَابٍ، كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ (غاقِ) لِغَيْرِ إِعْرَاب»[7].

وتجدر الإشارة إلى أن التعبير عن البناء بمعناه وبمرادفه يردانِ قليلاً في حين يرد التعبير عنه بعلاماته كثيراً ونجد أن هذه التعبيرات قد تتداخل عند سيبويه يقول: «وسألته عن (أمسِ) اسمَ رَجُلٍ؟ فَقَالَ: مصروفٌ، لأَنَّ (أَمْسِ) ها هُنَا ليس على الحدِّ، ولكنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي كَلاَمِهِمْ، وكان من الظروف تَرَكُوهُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، كما فَعَلُوا ذلِكَ بـ (أَيْنَ)، وَكَسَرُوهُ كَمَا كَسَرُوا غاقِ، إِذْ كَانَتِ الحَرَكَةُ تَدْخُلُهُ لِغَيْرِ إِعْرَابٍ، كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ غاقِ لِغَيْرِ إِعْرَابٍ»[8].

---

(١) الكتاب، نفسها.
(٢) نفسه: ٢/ ٤٧، ٤٨.
(٣) نفسه: ١/ ٣٤٥.
(٤) نفسه: ١/ ٣٨٧.
(٥) نفسه: ٢/ ٤٩.
(٦) نفسه: ٢/ ٥١.
(٧) نفسه: ٢/ ٤٣.
(٨) نفسه، نفسها.

ثانياً ـ التعبير عنه بمصطلح : غير المتمكن :

يطلق سيبويه مصطلح «غير المتمكن» على «البناء» كثيراً، ليقابل مصطلح «المتمكن» الذي كان يعبر به عن الإعراب، وفيما يلي بعض النماذج التي توضح ذلك :

يقول سيبويه وهو يتحدث عن حادي عشر: «وَأَصْلُ حَادِيَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ مُضَافاً كَثَالِثِ ثَلاثَةٍ، فَلَمَا خُولِفَ بِهِ حَالَ أَخَوَاتِهِ مِمَّا يَكُونُ لِلْعَدَدِ خُولِفَ بِهِ وَجُعِلَ كَأُوْلاَءِ إِذْ كَانَ مُوَافِقاً له في أَنَّه مبهمٌ . . . . وَجُعِلَ كَغَيْرِ المُتَمَكِّنَ . . . . وَنَحْوَ هذا في كَلاَمِهِمْ : حَيْصَ بَيْصَ مَفْتُوحَةٌ، لأنَّهَا ليست متمكنةً»[1] .

وكقوله وهو يوازن بين المبنيات والمعربات مما جاء على حرفين : «وَمَا جَاءَ من الأَسْمَاءِ غَيْرِ الُمتَمكِّنَةِ على حَرْفَيْنِ أكثر مِمَّا جَاءَ من المُتَمكِّنَةِ على حَرْفَيْن نحو يَدٍ وَدَمٍ لأَنَّهَا حَيْثُ لم تمكَّنْ ضَارَعَتْ هذه الحروفَ، لأَنَّهُ لم يُفْعَلُ بها ما فُعِلَ بِتِلْكَ الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ ولم تَصَرَّف تَصرّفَهَا»[2] ومن مثل قوله عن البناء العارض : «وأما المُتَمَكِّن الذي جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ المُتَمكنِ فِي مَوْضِعٍ فَقَوْلُكَ : ابْدأ بِهَذَا أَوَّلُ، وَيَا حَكَمُ»[3] .

وكقوله في معراض حديثه عن الغايات : «فَلَمَّا كَانَتْ لاَ تَمَكَّنُ، وكانت تَقَعُ عَلَى كُلِّ حِينٍ، شُبِّهَتْ بِالأَصْوَاتِ، وَهَلْ، وَبَلْ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ مُتَمَكِّنَة»[4] .

وكقوله عَنْ (كَمْ)، «وكَذٰلِكَ (كَمْ)، موضِعُهَا مَوْضِعُ اسْمٍ مُنَوَّنٍ، وَذَهَبَتْ منها الحَرَكَةُ كما ذَهَبَتْ مِنْ (إِذْ)، لأنَّهما غَيْرُ مُتَمكِّنَيْنِ فِي الكَلَامِ»[5].

---

(١) الكتاب : ٢/ ٥٠ ـ ٥١.
(٢) نفسه : ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.
(٣) نفسه : ١/ ٤ .
(٤) نفسه : ٢/ ٤٤.
(٥) نفسه : ١/ ٢٩١.

ومن مثل قوله في باب «أسماء السور»: «ويَجُوزُ أيضاً أنْ يَكُونَ «ياسِينُ» و«صادُ» اسمَينِ غيرِ مُتمكِّنينْ، فيُلْزَمانِ الفَتْحَ كما أُلْزِمَتِ الأسْماءَ غيرَ المُتمكِّنةِ الحركاتِ، نحو «(كَيْفَ)» و(أيْنَ) و(حَيْثُ) و(أمْسِ)[1]». ولعل أوضح مثال على التعبير عن البناء «بمصطلح» غير المتمكن ما أثبته في الصفحات الأولى من كتابه وذلك في معرض حديثه عن «مجاري أواخر الكلم من العربية» يقول:

«....... فالرَّفْعُ وَالجَرُّ وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ لِحُرُوفِ الإعْرابِ، وَحُرُوفِ الإعْرابِ لِلأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ........... وَأمَّا الفَتْحُ، وَالكَسْرُ، وَالضَّمُّ، وَالوَقْفُ، فَلِلأَسْمَاءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ المُضَارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلاَ فِعْلٍ مِمَّا جاءَ لِمَعْنىً لَيْسَ غَيْرُ نَحْوَ سَوْفَ.......»[2].

هذا، وإنَّ مصطلح «البناء» كان واضحاً في ذهن سيبويه يدل على ذلك ما سبق من وصفه للبناء[3] وقد ذكر مصطلح البناء في مواضع كثيرة نذكر منها على سبيل المثال حديثه عن بناء المضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة يقول:

«وَإذَا أَرَدْتَ جَمْعَ المُؤَنَّثِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ ألْحَقْتَهُ لِلْعَلامَةِ نُونا، وكانت علامَةَ الإضْمَارِ والجَمْعِ فيمن قال: أكلوني البراغِيثُ، وأسْكَنْتَ مَا كانَ في الواحِدِ حَرْفَ الإعْرَابِ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي فَعَلَ حِينَ قُلْتَ فَعَلْتَ وفعَلْنَ فأسْكِنَ هَذا هٰهُنَا، وبُنِيَ عَلَى هَذِهِ العلامَةِ...»[4] وكقوله في الباب نفسه: «وَلأنَّهَا قَدْ تُبْنَى مَعَ ذَلِكَ عَلَى الفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ: هَلْ تَفْعَلَنَّ، وَأَلْزَمُوا لاَمَ فَعَلَ السُّكُونَ وَبَنَوْهَا عَلَى العَلاَمَةِ....»[5].

وكقوله وهو يتحدث عن التركيب: «ومِثْلُ ذَلِكَ الخَازِ بَازِ.........

(١) الكتاب: ٢/ ٣٠.
(٢) نفسه: ١/ ٢، ٣.
(٣) انظر: ص: ١٦ من هذا البحث.
(٤) الكتاب: ١/ ٥ ـ ٦.
(٥) نفسه: ١/ ٦.

جَعَلُوا لَفْظَهُ كَلَفْظِ نَظَائِرِهِ فِي البِنَاءِ . . . . فَألحَقُوهُ بِمَا بِنَاؤُهُ كَبِنَائِهِ . . .
. . . . فَكَذلَكَ صَارَ هَذَا : ضَارَعَ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي البِنَاءِ . . . »[١]

ومن مثل قوله وهو يتحدث عن الأعداد المركبة : « . . . . تقول : حَادِيَ عَشَرَ فَتبْنِيه، وَمَا أَشْبَهَهُ كَمَا قُلْتَ : أَحَدَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ : فَإِنْ قُلْتَ : حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ فَحَادِيَ وما أَشْبَهَهُ يُرْفَعُ وَيُجَرُّ **وَلاَ يُبْنَى لأَنَّ** أَحَدَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ **مَبْنِيٌّ**، فَإِنْ **بَنَيْتَ** حَادِيَ وَمَا أَشْبَهَهُ مَعَهَا صَارَتْ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ اسْماً وَاحِداً »[٢].

وعلى الرغم من وضوحه في ذهنه باسم «البناء» **فإنه** لم يستقر عنده كما تقدم[٣] **والذي يدل على عدم استقراره عنده بالإضافة إلى ما تقدم أن سيبويه يستعمل لفظ«البناء» وما اشتق منه بمعناه اللغوي كثيراً ، وذلك عند معالجته للظواهر النحوية ، حيث يرد «البناء» عنده بمعنى الصياغة أو الإسناد والحمل وغير ذلك من معان لغوية .**

فمن أمثلة ما استخدم فيه البناء بمعنى الصياغة قوله وهو يتحدث عن أقسام الكلم : «هذا بَابُ عِلْمِ مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّة» فالكَلِمُ . . . . وأما الفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ من لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ **وَبُنِيَتْ لِمَا** مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ ، وَلَمْ يَقَعْ ، وَمَا **هُوَ** كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ ، **فَأَمَّا بِنَاءُ** ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكُثَ وَحَمِدَ **وَأَمَّا بِنَاء** ما لم يقع فَإِنَّهُ قَوْلُكَ آمِراً : اذْهَبْ ، وَاقْتُلْ ، وَاضْرِبْ ، وَمخبراً يَقْتُلُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ وَكَذَلِكَ **بِنَاءُ** ما لَمْ يَنْقَطِعُ وَهُوَ كَائِنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ . . . . »[٤].

وكقوله وهو يتحدث عن ترخيم الأسماء المركبة :

«ولا يُغَيَّرُ لَهَا بِنَاءٌ كَمَا لاَ يُغَيَّرُ لِيَاءِ الإِضَافَةِ أَو أَلِفِ التَأْنِيثِ أو لِغَيْرِهِمَا مِن

---

(١) الكتاب : ٢/ ٥١

(٢) نفسه : ٢/ ١٧٢

(٣) انظر : ص : ٦٠ من هذا البحث .

(٤) الكتاب : ١/ ٢ .

الزيادات . . . . كما أنَّ الأسْمَاءَ الآخِرَة لَمْ تُغيِّر **بِنَاءَ** الأولَى عَن حَالِهَا قَبْلَ أنْ تُضَمَّ إلَيْهَا، لم تُغيِّرْ خَمْسَةَ فِي خَمْسَةَ عشَرَ عَنْ حَالِهَا»[1].

وكقوله وهو يتحدث عن الأفعال: «وكذلك كل **بِنَاءٍ** مِنَ الفِعْلِ كان معناه فَعَلَ»[2] وقوله: «وكذلك كلُّ **بِنَاءٍ** مِنَ الفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ اِفْعَلْ»[3].

وقوله متحدثاً عن الأفعال المضارعة: «واعْلَمْ أنَّ التَّثْنِيَةَ إذَا لَحِقَتْ بالأفْعَالِ المُضَارِعَةِ **عَلامَةً** لِلْفَاعِلَيْنِ لَحِقَهَا أَلِفٌ وَنُونٌ ولم تَكُنِ الألِفُ حَرْفَ **الإعْرَابِ؛ لأنَّكَ لَم تُرِدْ أنْ تُثَنِّي (يَفْعَلُ) هذا البِنَاء فَتَضُمَّ إلَيْهِ يَفْعَلاً آخَرَ**»[4].

ومن أمثلة ما استخدم فيه البناء بمعنى الإسناد والحمل قوله: «هذا بَابُ المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إلَيْهِ، وَهُمَا مَا لاَ يَسْتَغْنِي واحدٌ مِنْهُمَا عَنِ الآخرِ، وَلاَ يَجِدُ المُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدّاً مِنْ ذَلِكَ الاسْمُ المُبْتَدَأُ **وَالمَبْنِي عَلَيْهِ** . . . . »[5].

وقوله: «هذا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسمُ **مَبْنِياً** على الفِعْلِ قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ **مَبْنِياً** على الاسْمِ . فَإذَا **بَنَيْتَ** الاسْمَ عَلَيْهِ قُلْتَ: ضربتُ زَيْداً . . . . وَإذَا **بَنَيْتَ** الفِعْلَ عَلَى الاسْمِ قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ. . . . . . . وَإنَّمَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ: **مَبْنِيٌّ** عَلَيْهِ الفِعْلُ أنَّهُ فِي مَوْضِعِ مُنْطَلِقٌ إذَا قُلْتَ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ فَهُوَ فِي موضع هذا الذي **بُنِيَ** على الأول . . . . ثم **بَنَيْتَ** عَلَيْهِ الفِعْلَ . . . . . . وَإنَّمَا حَسُنَ أنْ **يُبْنَى** الفِعْلُ على الاسْمِ حَيْثُ كَانَ مُعْمَلاً فِي المُضْمَرِ وَشَغَلْتَهُ بِهِ . . . »[6] وقوله: «هذا بَابُ الابْتِدَاءُ فَالمُبْتَدَأُ كُلُّ اسْمٍ ابتُدِىءَ **لِيُبْنَى** عَلَيْهِ كَلامٌ،

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤٢.
(٢) نفسه: ١/ ٤.
(٣) نفسه، نفسها.
(٤) نفسه: ١/ ٥.
(٥) نفسه: ١/ ٧.
(٦) نفسه: ١/ ٤١.

وَالمُبْتَدأ **وَالمَبْنِيُّ** عَلَيْهِ رَفْعٌ . . . . »[1].

ومن مثل قوله في باب الاستفهام: «هذا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَصْبُ وَلَيْس قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ **بُنِيَ** على الفِعْلِ »[2].

وقوله وهو يتحدث عما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: «واعْلَمْ أَنَّهُ لاَ يَنْتَصِبُ شَيْءٌ بَعْدَ (إنْ) ولاَ يَرْتَفِعُ إلاَّ بِفِعْلٍ ؛ لأَنَّ «إنْ» من الحروف التي **يُبْنَى** عليها الفِعْلُ، وهي (إنِ) المُجَازَاة، وَلَيْسَتْ مِنَ الحُرُوفِ التي يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الأَسْمَاءُ **لِتُبْنَى** عليها الأسماء»[3].

وقوله: «ولو بمنزلة (إنْ) لا يكونُ بَعْدَهَا إلاَّ الأَفْعَالُ فَإنْ سَقَطَ **بَعْدَهَا** اسْمٌ فَفِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ في هذا الموضع **يُبْنَى عَلَيْهِ** الأَسْمَاءُ. . . .»[4].

وترد كلمة «**بَنَاهُ**» بمعنى «حُمِلَ عَلَى كَذَا» ونحو ذلك ومن أمثلة ذلك قوله:

في نقاشه لقوله: «قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدِمٍ» وهو يتحدث عما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: . . . . . . » أما النَصْبُ فَكَأَنَّهُ **بَنَاهُ** على قَوْلِهِ قَدِمْتَ. . . وَأَمَّا الرَّفْعُ فعَلَى أَنَّهُ جعَلَ ذلِكَ أَمْراً ثابِتاً وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الفِعْلِ وَجَعَلَهُ مُبْتَدَأً أَوْ **مَبْنِيّاً** عَلَى مُبْتَدإٍ. . . . . »[5].

ومن مثل قوله وهو يتحدث «عن بَابِ اسْتَكْرَهَهُ النحويون وهو قبيحٌ فَوَضَعُوا الكَلاَمَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ العَرَبُ»[6].

«وَلاَ بُدَّ لِوَيْحٍ مَعَ قُبْحِهَا مِنْ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى تبٍّ، لأَنَّهَا إِذَا ابْتُدِئَتْ لَمْ يَحْسُنْ

---

(1) الكتاب: ١/ ٢٧٨.
(2) نفسه: ١/ ٥٠.
(3) نفسه: ١/ ١٣٣.
(4) نفسه: ١/ ١٣٦.
(5) نفسه: ١/ ١٣٦، ١٣٧.
(6) نفسه: ١/ ١٦٧.

حَتَّى **يُبْنَى** عَلَيْهَا كَلامٌ وَإِذَا حَمَلْتَهَا عَلَى النَّصْبِ كُنْتَ **تَبْنِيهَا** عَلَى شَيْءٍ مَعَ قُبْحِهَا»[١] .

والبناء بمعناه اللغوي يدور دوراناً واسعاً في الكتاب إذْ نجده عند معالجة سيبويه لكثير من الظواهر النحوية كالصفة[٢] ، و«الحال»[٣] ، و«التوكيد المعنوي»[٤] ، و«التمييز»[٥] و «كم» بنوعيها[٦]، و «ما المشبهة بليس»[٧] ، و«الاشتغال»[٨]، و«الأمر والنهي»[٩]، و«الجزاء»[١٠]، و«الاستفهام»[١١]، و«أيُّما»[١٢] ، و«النداء»[١٣]، و«ترخيم الأسماء المركبة»[١٤]، و«النفي بلا»[١٥] .

بَلْ إنَّ سيبويه يخلط بين المعنى اللغوي للبناء والمعنى الاصطلاحي له ، ورد ذلك في نص واحد يقول وهو يتحدث عن الظروف والأحوال المركبة :

«وأما يَوْمَ يَوْمٍ ، وَصَبَاحَ مَسَاءٍ ، وَبَيْتَ بَيْتٍ ، وَبَيْنَ بَيْنٍ ، فَإِنَّ العَرَبَ تَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ : يَجْعَلُهُ بَعْضُهُمْ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَبَعْضُهُمْ يُضِيفُ الأَوَّلَ إِلَى الآخِرِ ،

---

(١) الكتاب : ١/ ١٦٨ ، وسيبويه يستعمل البنا بمعناه اللغوي كثيراً وهو يتحدث عن الإسناد ، انظر: ١/ ٢٧٩ ، ١/ ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١/ ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) انظر نفسه : ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٧ .

(٣) نفسه : ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ١/ ٢٥٦ ، ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٣ .

(٤) نفسه : ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٥) نفسه : ١/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٦) نفسه : ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٧) نفسه : ١/ ٢٨ .

(٨) نفسه : ١/ ٣٧ ، ٥٠ .

(٩) نفسه : ١/ ٦٩ ، ٧٠ .

(١٠) نفسه : ١/ ٦٧ .

(١١) نفسه : ١/ ٥٤ .

(١٢) نفسه : ١/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(١٣) نفسه : ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٣ .

(١٤) نفسه : ١/ ٣٤٢ .

(١٥) نفسه : ١/ ٣٤٨ ، ٣٦٣ ، ٣٥٠ .

وَلاَ يَجْعَلُهُ اسْماً وَاحِداً، وَلاَ يَجْعَلُونَ شَيْئاً مِنْ هذِهِ الأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ إلاَّ فِي حَالِ الظَّرْفِ أَوِ الحَالِ، كَمَا لَمْ يَجْعَلُوا: يَا ابْنَ عَمَّ وَيَا ابْنَ أُمَّ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ إلاَّ فِي حَالِ النِدَاءِ. . . . . وَجُعِلَ لَفْظُهُنَّ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ كَلَفْظِ خَمْسَةَ عَشَرَ، **وَلَمْ يُبْنَ ذَلِكَ البِنَاءُ فِي غَيْرِ هَذَا** الموضع. وهذا قَوْلُ جَمِيعِ مَنْ نَثِقَ بِعِلْمِهِ وَرِوَايَتِهِ عَنِ العَرَبِ، **وَلاَ أَعْلَمُهُ إلاَّ قَوْلَ الخَلِيلِ**»[1] **فَفِي هَذَا النص نلاحظ أن** سيبويه وإنْ كان يريد بالبناء هنا معناه الاصطلاحي، لأنَّهُ إنَّما أراد **ما يعرف بالبناء** على فتح الجزءين إلاَّ أنه فيما يبدو لم يزل في أكناف نفسه نظر إلى البناء بمعناه اللغوي إذ يمكن أن يشم من كلامه إرادته المعنى اللغوي للبناء أو على الأقل المزج بينهما إذ يمكن أن يحمل قوله «**ولم يُبْنَ ذَلِكَ البِنَاءُ**» على إرادة ولم يصغ تلك الصياغة أو ولم يُبْنَ ذلك التركيب.

وحذا الأخفش الأوسط[2] حذو سيبويه من حيث وصف البناء بما يلمح إليه كعلاماته أو بلفظ يعبر عنه، ومن حيث التعبير عنه بمصطلح «غير المتمكن» كذلك.

فمثال وصفه له بعلاماته قول: «وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: حَيْثَ، وَحَوْثُ، ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، ونحو (قَبْلَ وَبَعْدُ) جُعِلَتَا مَضْمُومَتَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»[3] وكقوله:

يقولون: «ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ، وَلَقِيتُهُ أَمْسِ يَا فَتَى، فَيَكْسِرُونَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فِي بَعْضِ اللُغَاتِ»[4] والتعبير عنه بعلاماته يرد كثيراً[5] ومثال إلماحه إلى البناء بألفاظ

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، سكن البصرة وصار أحد علمائها في النحو واللغة والأدب تلميذ سيبويه، من تصانيفه: «تفسير معاني القرآن»، و«الاشقاق» كانت وفاته سنة ٢١٥ هـ. انظر: الفهرست ٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، النزهة: ١٣٣ وغيرها.

(٣) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ١٩٨١ م، الكويت جـ/ ١، ص: ١٠ يطلب من محققه، ص. ب ٢٠٠٢، الكويت ـ الصفاة.

(٤) معاني القرآن: ١/ ١٠، ١١.

(٥) نفسة: ١/ ١٢، ١٤، ٢٣، ٥٨، ٢/ ٣٨٨، ٤٣٧.

تعبر عن معناه قوله: «أَلاَ تَرَى أَنَّ «الذِي» عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ»[1].

وكقوله وهو يتحدث عن (صٓ)، و (نٓ) و (قٓ) «فَأَلْزَمُوهَا حَرَكَةً وَاحِدَةً»[2].

أَمَّا التعبير عنه بمصطلح «غير المتمكن» فظاهر بكثرة يقول: «وَمِنَ الأَسْمَاءِ التِي لَيْسَتْ بِمُتَمَكِّنَةٍ[3]، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾[4]، وكقوله: «قَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ الآنَ إِلَى غَدٍ، فَنَصَبَ لأَنَّهُ اسمٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ»[5]. والتعبير عنه بمصطلح «غير المتمكن» يرد كثيراً عنده وذلك عندما يتحدث عن المبنيات (كالذين)[6]، و «النكرة مع لا النافية للجنس»[7] و «أُف»[8]، و «قَبْلُ وَبَعْدُ»[9] ونحو ذلك[10].

ومع هذا فقد كان واضحاً في ذهنه باسم «البناء» من مثل قوله عن النكرة المنفية بلا: والفَتْحَةُ التي فِيهِ لِجَمِيعِ الاسْمِ، بُنِيَ عَلَيْهَا[11] وكقوله عن بناء «الذين»: «وَاليَاءُ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ» مِثْلُ حَرْفٍ مَفْتُوحٍ أَو مَكْسُورٍ بُنِيَ عَلَيْهِ الاسْمُ...»[12] إلاَّ أَنَّهُ كان يستعمله بمعناه اللغوي من مثل قوله معلقاً على «وَيْلَ زَيْدٍ» وَأَمَّا رَفْعُكَ إِيَّاهَا بِاللاَّمِ فَإِنَّمَا كَانَ لأَنَّكَ جَعَلْتَ ذَلِكَ وَاقِعاً وَاجِباً لَهُمْ فِي

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٤، وانظر: ١: ٩.

(٢) نفسه: ١/ ٢٠.

(٣) نفسه: ١/ ١٠.

(٤) سورة الحجر، آية: ٦٨.

(٥) معاني القرآن: ١/ ١١.

(٦) انظر: نفسه: ١/ ١٤.

(٧) نفسه: ١/ ٢٣.

(٨) نفسه: ٢/ ٣٨٨.

(٩) نفسه: ٢/ ٤٣٧.

(١٠) نفسه: ١/ ٩، ٢٠، ٥٨.

(١١) نفسه: ١/ ٢٣.

(١٢) نفسه: ١/ ١٤.

الاسْتِحْقَاقِ، وَرَفْعُهُ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ»[1]، وَمَنْ مثل قوله وهو يتحدث عن معنى قوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ**﴾[2].

«مَعْنَاهُ **هَذَا يَوْمُ فِتْنَتِهِمْ**، وَلَكِنْ لَمَّا ابْتَدَأَ الاسْمُ **وَبَنَى عَلَيْهِ** لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جَرِّهِ...»[3] وكذلك كان البناء بمعناه الاصطلاحي واضحاً في ذهن المبرد وكان يطلق عليه لفظ «المبني» كما سبق[4].

وكان يتحدث عنه بعد أن يذكر المعرب وعلاماته ويركِّز في وصفه للمبنيٍّ على علاماته[5]، وقد تحدث عنه مع المعرب في باب أسماه «هَذَا بَابُ مَا يُعْرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَمَا يُبْنَى»[6]، تعرض فيه موجزاً لأهم المبْنِيَّاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ[7]. وتعرض كذلك لبناء الأفعال[8] إذ تحدث عن بناء الماضي على الفتح[9] والأمر على السكون[10]، وعلى الرغم من وضوحه في ذهنه فكان يستعيض عنه بما يلمح إليه متأثراً بسيبويه يقول المبرد في «بَابِ مَا يُعْرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَمَا يُبْنَى»: «وَكُلُّ مَا لاَ يُعْرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ فَمُضَارِعٌ بِهِ الحُرُوفَ، لأَنَّهُ لاَ إِعْرَابٌ فِيهَا»[11] ويقول في حديثه عمَّا «ينصرف وما لا ينصرف» مما أسماه «بَاب مَا يَجْرِي وَمَا لاَ يَجْرِي»: «....ما أَشْبَهَ الحُرُوفَ التي جَاءَتْ لِمَعْنَى مِنَ الأَسْمَاءِ فَمَتْرُوكٌ إِعْرَابُهُ إِذْ كَانَت الحُرُوفُ لاَ

---

(1) معاني القرآن: ١/ ١١٨.
(2) سورة المرسلات، آية: ٣٥.
(3) معاني القرآن: ٢/ ٤٦١.
(4) انظر: ص: ١٦، ١٧ من هذا البحث.
(5) انظر: المقتضب: ١/ ٣، ٤.
(6) المقتضب: ٣/ ١٧١.
(7) انظر: المقتضب: ٣/ ١٧٢ - ١٨٤.
(8) نفسه: ٢/ ١.
(9) نفسه: ٢/ ٢، ٣/ ١٧٣، ٤/ ٨٠.
(10) نفسه: ٢/ ٣، ٤٤، ١٣١، ٤/ ٨١.
(11) نفسه: ٣/ ١٧١.

إِعْرَابَ فِيهَا وهو الذي يُسَمِّيهِ النحويون «المبني»[1] ويقول في معرض حديثه عن المنادى المبني «وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّفْعُ غَيْرَ إِعْرَابٍ»[2] أضف إلى ذلك أنه كان كسيبويه كثيراً ما يخرج لفظ البناء من معناه الاصطلاحي إلى معنى الصياغة مرة وإلى الاسناد مرة أخرى وليس أدل على ذلك من قوله: «وَأَمَّا ظُرُوفُ الزَّمَانِ فَإِنَّمَا كَانَتْ بِالفِعْلِ أَوْلَى، لأَنَّهَا إِنَّمَا بُنِيَتْ لِمَا مَضَى مِنْهُ، وَلِمَا لَمْ يَأْتِ، تَقُول: جِئْتُ وَذَهَبْتُ، فَيُعْلَمَ أَنَّ هَذَا فِيمَا مَضَى مِنَ الدَهْرِ. . . . .»[3].

وكقوله وهو يتحدث عن المبتدأ والخبر: «وَتَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَارِ قَائِمٌ، إِذَا جَعَلْتَ قَوْلَكَ: «قَائِمٌ» مَبْنِياً عَلَى زَيْدٍ، فَإِنْ جَعَلْتَ «فِي الدَارِ» مَبْنِياً عَلَى زَيْدٍ، نَصَبْتَ قَائِماً «عَلَى الحَالِ»[4].

وأحسب أنَّ البناء بمعناه الاصطلاحي قد استقر بصورته النهائية عند أبي إسحاق الزَجَّاج[5] المتوفى سنة (٣١١ هـ) مع أنه لم يجعل له حداً، ولم يخصص له أبواباً مستقلة يعالجه فيها بل كان يذكره في أثناء حديثه عن «حروف التهجي»[6]

---

(١) المقتضب: ٣/ ٣٠٩.

(٢) نفسه: ٤/ ٢٠٧.

(٣) نفسه: ٣/ ١٧٦.

(٤) نفسه: ٤/ ١٣٢.

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل. . . تلميذ المبرد، نحوي بغداد، من مصنفاته «معاني القرآن» و«ما ينصرف وما لا ينصرف». انظر: ترجمته في شذرات الذهب: ٢/ ٢٥٩، الفهرست: ٦٦، هدية العارفين: ١/ ٥، نزهة الألباء: ٢٤٤، بغية الوعاة: ١/ ٤١١، الأعلام: ١/ ٤٠.

(٦) انظر: معاني القرآن، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، طبع مطابع الأميرية، ١٩٧٣ م، ١/ ٢١، وما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م، ص: ٦٧.

و «نحن»[1] و «أَيُّهَا»[2] و «غَيْرِ»[3] و «يَوْم»[4] إذا أضيفتا إلى غير متمكن، و «أسماءِ الأَفْعَالِ»[5]، و «الممنوع من الصرف في حالة الجر»[6] و «ما جاء مَعْدُولاً عَلَى وَزْنِ فَعَالِ»[7] ونحو ذلك. ونجده أحياناً يعبر عنه بما يلمح إليه كأن يذكره بعلاماته[8]، وبمرادفه[9] كسيبويه ولَكِنَّ الزَّجَّاجَ عَلَى مبلغ علمي لم يستعمله بمعناه اللغوي

أَمَّا ابن السراج المتوفى سنة (٣١٦ هـ) فلم يستقر عنده البناء على الرغم من وضوحه في ذهنه إذ كان كسيبويه يستعمل البناء بمعناه اللغوي كثيراً يدل على ذلك حديثه عن الأسناد مما أسماه «الأسماء المرتفعة» يقول: «الأَسْمَاءُ التي تَرْتَفِعُ خَمْسَةُ أَصْنَافٍ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَخَبَرٌ لِلْمُبْتَدَإِ **بَنَيْتَهُ** عَلَيْهِ، وَفَاعِلٌ **بُنِيَ** عَلَى فِعْلٍ . . . الثالث: الفَاعِلُ الَّذِي بَنَيْتَهُ عَلَى فِعْلٍ تُحَدِّثُ بِهِ عَنْهُ نَحْوَ: قَامَ عَبْدُ اللهِ . . . . فَعَبْدُ اللهِ **مَبْنِيٌّ** عَلَى قَامَ. . . . . . .»[10] ومن مثل قوله في معرض حديثه عن الاسم: «الاسْمُ يَعْمَلُ فِي الاسْمِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ:

الضَرْبُ الأَوَّلُ: أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ اسْمٌ مِثْلُهُ أو يُبْنَى عَلَى اسْمٍ . . . .

---

(١) انظر معاني القرآن: ١/ ٥٤.
(٢) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/ ٦٤.
(٣) نفسه: ٢/ ٣٨٥.
(٤) انظر: إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣ م، ٣/ ٨١٣، ٨١٤.
(٥) نفسه: ١/ ١٤٥.
(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ٢. (لأنَّه يقول ببنائه في تلك الحالة).
(٧) نفسه: ص: ٧٣.
(٨) انظر معاني القرآن: ١/ ٣، ٤، ٥، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ٦٤.
(٩) نفسه: ١/ ٣٤، نفسه: ص: ٨٧.
(١٠) الموجز في النحو ص: ٢٩، والأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد، مطبعة سلمان الاعظمي، ١٩٧٣ م، ١/ ٦٢، ٦٤.

نَحْوَ قَوْلِكَ: «عَبْدُ اللهِ أَخوكَ» . . . . . . ابْتَدَأْتَهُ **لِتَبْنِيَ** عَلَيْهِ مَا يَكُونُ حَدِيثاً عَنْهُ و«**أَخُوكَ** مُرْتَفِعٌ» بِأَنَّهُ الحَدِيثُ **المَبْنِيُّ عَلَى** الاسْمِ الأَوَّلِ المُبْتَدَإِ»[١].

أمَّا معرفته له بمعناه الاصطلاحي فظاهرة، إذْ إنَّه وضع له حداً كما سبق[٢]. وتحدث عما يبنى منه على سكون وحركة في باب «علم ما الإِعْرابُ وَالبِنَاءُ»[٣]. كذلك ذكر البناء العارض في باب «ذكر ما يُشْبِهُ المُعْرَبَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ»[٤] وخصص باباً للأسماء المبنية[٥] وتحدث عن بناء الأفعال وإعرابها في عنوان جعله لذلك[٦].

وكان لا يتحدث عن البناء والمبني إلاَّ بعد أن يتحدث عن الإِعراب والمُعْرَبِ[٧]، ولكنه كان يقف على كل ما يتعلق بالبناء كعلاماته[٨] وأصالته في الأفعال والحروف[٩] ونحو ذلك.

أمَّا الزجاجي فقد كان كأستاذه الزجاج لا يستعمله أغلب الظن بمعناه اللغوي مما يدل على استقراره بمعناه الاصطلاحي عنده فقد كان يذكره بلفظ المبني تارة وبلفظ البناء تارة أخرى، كان يذكره بلفظ المبني عندما يتحدث عن دلالته الاصطلاحية كما سبق[١٠] وعندما يتحدث عن المبنيات (كأمس)[١١] و(كم)[١٢]

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٥٥.
(٢) انظر: ص: ١٧ من هذا البحث.
(٣) انظر: الموجز في النحو: ص: ٢٨، وللأصول في النحو: ١/ ٥٣، ٥٤.
(٤) الموجز في النحو: ص: ٤٥.
(٥) نفسه: ص: ٧٤.
(٦) نفسه: ص: ٧٧، والأصول في النحو: ١/ ٥٢.
(٧) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٦.
(٨) نفسه: ١/ ٤٧.
(٩) نفسه: ١/ ٥٢.
(١٠) انظر: ص: ١٨ من هذا البحث.
(٢١) انظر: الجمل في النحو: ص: ٢٩٩.
(١٢) انظر: الجمل في النحو: ص: ١٣٤.

و(العدد المركب)[1] ونحو ذلك، وعندما يتحدث عن علاماته[2]، وكان يذكره بلفظ البناء «عندما يتحدث عن أصالته في الأفعال والحروف[3] أو عن **عِلَلِهِ**»[4] وعندما يستطرد كان يمزج بين لفظي البناء والمبني[5] وأظن أنه لا تعارض بينهما. وخصص له باباً اسمه «باب معرفة المعرب والمبني»[6]، وكان يحرص على ذكر الإعراب وَالمُعْرَبِ عندما يتحدث عن البناء والمبني ليتضح المعنى بالنقيض[7] وخصص للبناء مجلساً في مجالسه[8]. ولم أعثر له على ما يثبت أنه يستعمله بمعناه اللغوي.

وَإذَا وصلنا إلى أبي سعيد السيرافي فإننا نجده يستعمله بمعناه اللغوي كثيراً فهو يحذو حذو سيبويه يقول السيرافي وهو يتحدث عن باب «المسند **والمسند إليه**»: فالمسند الخَبَرُ وَالمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ المُبْتَدَأُ وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ **المَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَالمَبْنِيُّ** هُوَ الثَانِي فِعْلاً كَانَ أَوْ خَبَراً **وَالمَبْنِيُّ عَلَيْهِ** هُوَ الأَوَّلُ وَإِنَّمَا كَانَ الأَوَّلُ هُوَ المسندَ إِلَيْهِ **وَالمَبْنِيَّ عَلَيْهِ** مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ جِئْتَ بِهِ فَجَعَلْتَهُ أَصْلاً لِمَا بَعْدَهُ **وَلَمْ تَبْنِهِ** عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ثُمَّ جِئْتَ **بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ فَصَارَ فَرْعاً عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ قِيلَ: مَبْنِيٌّ لِلثَانِي إِذْ كَانَ هُوَ** الفَرْعُ، وَقِيلَ لِلأَوَّلِ: **مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ** إِذْ كَانَ هُوَ الأَصْلُ كَمَا **تُبْنَى** الفُرُوعُ عَلَى الأَسَاسِ[9] وعلى الرغم من استعماله البناء بمعناه اللغوي فقد تحدث عن البناء

---

(1) الجمل في النحو: ص: ١٢٦، ١٢٧.

(2) نفسه: ص: ٢٦٢، ٢٦٥.

(3) انظر: الإيضاح في علل النحو: ص: ٧٧ وما بعدها.

(4) انظر: مجالس العلماء: تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢، ص: ٢٢٠ - ٢٢٦.

(5) نفسه: ص: ٢١٨ - ٢١٩.

(6) انظر: الجمل في النحو: ٢٦٠.

(7) نفسه، نفسها.

(8) انظر: مجالس العلماء: ٢١٨.

(9) شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ الورقة ١٤٠ ب، ١٤١ أ.

بمعناه الاصطلاحي[1] في مواضعَ من شرح الكتاب.

أما الفارسي ومن جاء بعده من النحاة فيمكن تصنيفهم إلى صنفين:

صنف لم يستعمل البناء بمعناه اللغوي كما يبدو بل كان يتحدث عنه بمعناه الاصطلاحي، ومنهم الفارسي[2] والزمخشري[3] وابن الشجري[4]، والمطرزي[5] وابن معطٍ[6] إذْ لَمْ أَعْثُرْ لَهُمْ على ما يثبت أنهم يستعملونه بمعناه اللغوي.

وصنف كان يستعمل البناء بمعناه اللغوي نذكر منهم على سبيل المثال ابن يعيش يقول وهو يتحدث عما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير[7]: «فَـإِذَا جِئْـتَ بِجُمْلَةٍ صَدَرْتَهَا بِفِعْلٍ ثُمَّ جِئْتَ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى مَعْطُوفَةٍ عَلَى الجُمْلَةِ الأُولَى وَفِيهَا فعل كان الاخْتِيَارُ تَقْدِيرَ الفِعْلِ فِي الجُمْلَةِ الثانية **وَبِنَاءِ الاسْمِ** عَلَيْهِ........»[8] في حين أن ابن يعيش قد خص البناء بمعناه الاصطلاحي بحديث طويل[9].

---

(١) انظر: حديثه عن البناء والمبينات في شرح الكتاب ١/ ١١ ب، ١/ ٣٤ ب، وما بعدها، ١/ ٣٦ أ - ٩٩ ب، ٢/ ١٢٧ أ ب، ٢/ ١٢٨ أ ب، ١٢٩ أ.

(٢) انظر: حديث الفارسي عن البناء والمبنيات في الإيضاح العضدي ١/ ١٥، ١٦، ١٢، ٩، ٢٥، ٦، ٦٩، ٣٠٧، ٢/ ١٧٤.

(٣) انظر: حديث الزمخشري عن البناء والمبنيات في المفصل في علم العربية، ص: ١٢٤ - ١٢٦، ٢٤٤، ٢٥٧.

(٤) انظر: حديث ابن الشجري عن المبنيات في أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٧ - ١٢١، ٢/ ٢٥٩ - ٢٦٦، ٢٩٧.

(٥) انظر: حديث المطرزي عن البناء والمبنيات، في المصباح في علم النحو ص: ٤٩، ٥٥ وما بعدها.

(٦) انظر: (الفصول الخمسون) ص: ١٥٤، ١٦٦ - ١٦٧، ١٧٠.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٠.

(٨) نفسه: ٢/ ٣٢.

(٩) نفسه: ٣/ ٧٩ وما بعدها.

الفصل الثالث
علامات البناء « ألقابه »

علامات البناء أو ألقابه هي السكون ويعرف بالوقف. والفتح والكسر والضم[1] وهذه العلامات تقابل علامات الإعراب: الجزم والنصب والجر والرفع[2]. وللبناء علامات أصلية وأخرى فرعية أما الأصلية فهي التي ذكرناها آنفاً، وأما الفرعية، فهي (الألف) في المنادى المبني إذا كان مثنى، (والواو) فيه إذا كان جمع مذكر سالماً، (والياء) في النكرة المنفية بلا إذا كانت مثنى أو جمع مذكر سالماً، و(حذف حرف العلة) في أفعال الأمر المعتلة الآخر، و(حذف النون) في فعل الأمر إذا كان من الأمثلة الخمسة[3]. بل إنَّ الحركة لتنوب عن الحركة أحياناً وسنتحدث عن ذلك لاحقاً.

والفتحة والكسرة والضمة مختلف في أصلها فهي عند الخليل[4] وسيبويه أصوات مد قصيرة مأخوذة من الحروف الثلاثة (الألف والياء والواو) قال سيبويه:

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣، الأصول في النحو: ١/ ٤٧، ٢/ ١٥٠، الموجز في النحو: ٢٨، الجمل في النحو للزجاجي: ٢٦٢، المفصل في علم العربية: ١٢٧، اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٥ ب، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، ط ٥، ١٩٦٧ م، ١/ ٣٩، وشرح التصريح: ١/ ٥٨.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢ ـ ٣، الأصول في النحو: ١/ ٤٦، الموجز في النحو: ٢٨، همع الهوامع: ١/ ٦٤.

(٣) انظر: همع الهوامع: ١/ ٦٣، شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١/ ٥٨ بتصرف.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض، أستاذ سيبويه، ولد بالبصرة، ومات بها سنة ١٧٠هـ. من كتبه «العين» في اللغة، انظر الفهرست: ٤٨، وفيات الأعيان: ٢/ ٢٤٤، الأعلام: ٢/ ٣١٤ وغيرها.

«وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ الفَتْحَةَ وَالكَسْرَةَ والضَّمَّةَ زَوَائِدٌ، وَهُنَّ يَلْحَقْنَ الحَرْفَ لِيُوصَلَ إِلَى التَكَلّمِ بِهِ، وَالبِنَاءُ هُوَ السَّاكِنُ الذِي لاَ زِيَادَةَ فِيهِ، فَالفَتْحَةُ مِنَ الأَلِفِ، وَالكَسْرَةُ مِنَ اليَاءِ، وَالضَمَّةُ مِنَ الوَاوِ. . .»[1] ونبه إلى ذلك ابن جني[2]. وهو رأي الأكثرين كما في صبح الأعشى[3] اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات، وفي صبح الأعشى أن بعضهم يذكر أن الحروف مأخوذة من الحركات اعتماداً على أنَّ الحركات قبلها بدليل أن الحروف تنشأ من إشباع الحركات[4] وبعضهم يذكر أن كليهما ليس مأخوذاً من الآخر لأن أحدهما لم يسبق الآخر وصححه بعض النحاة[5]. وعندي أن الراجح ما يراه سيبويه وأكثر النحاة. وما يكن من شيء فهذه العلامات لا يعلم بالضبط واضعها ولا الزمن الذي وضعت فيه[6] والذي يبدو لي أنها وضعت مع بداية نشأة النحو لارتباطها الوثيق به وبالتحديد زمن أبي الأسود الدؤلي، وكانت نقطاً فوق الحرف وتحته وبين يديه للرمز للفتحة والكسرة والضمة[7].

وقد ألمح إليها أبو الأسود عندما قال لكاتبه: «إِذَا رَأَيْتَنِي قَدْ فَتَحْتُ فَمِي بِالحَرْفِ فَأَنْقط نقطةً فَوْقَهُ عَلَى أعلاهُ، فَإِن ضَمَمْتُ فَانْقُطْ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَي الحَرْفِ، وَإِنْ كَسَرْتُ فَاجْعَلِ النقطة تحت الحرفِ فإن أتبعت شيئاً من ذلك عنه فاجعل مكان النقطة نقطتين»[8].

(١) الكتاب: ٢/ ٣١٥.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٥٤ م، ١/ ١٩.

(٣، ٤) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٤، ٣/ ١٦٣.

(٥) نفسه: ٣/ ١٦٤.

(٦) انظر: تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، مراجعة شوقي ضيف، مطبعة دار الهلال، ١٩٥٧ م، ١/ ٢٥٣.

(٧) انظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٥٨ م، ص: ٢٥٧.

(٨) أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي تحقيق طه محمد الزيني ومحمد خفاجي، =

وأغلب الظن أنها نضجت في عهد الخليل بن أحمد وشيوخه، يذكر صاحب مفاتيح العلوم أن الخليل كان يطلق الضم على ما وقع في إعجاز الكلم غيرمنوّن ويطلق الرفع على ما وقع في إعجاز الكلم منوناً، وكذلك النصب والفتح، والكسر، والخفض، ويطلق اصطلاح الجر على ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو لم يذهبِ الرجل، ويطلق الجزم على آخر الأفعال المجزومة نحو اضربْ، أما التسكين فيطلقه على ما وقع في الأفعال نحو فاء يفعل[1]. ونلحظ بعض الخلط في استعمال المصطلحات وسببه عدم استقرار أكثر المصطلحات النحوية كما سبق.

ويؤكد أحمد سليمان ياقوت أن أبا الأسود هو الذي اخترع علامات البناء يقول: «ليس من المقبول أن يَصِفَ الأسود شكلَ الشفتين بالضمِّ أو الفتحِ أو الكسرِ دُونَ قَصْدٍ منه أو دون أن يتخذ من هذه الأشكال اصطلاحاتِ البناء[2] وهذا القول فيه نظر، لأن الذي يغلب على ظني هو أن مصطلحات البناء من اختراع الخليل بعد أن نظر في قول أبي الأسود، لأن أبا الأسود قال قوله السابق واصفاً الشفتين عند النطق بالحركات إذ كان همه أن يضبط القرآن الكريم، معربه ومبنيه اتقاء اللحن فيه.

وعلامات البناء والإعراب بينهما صلة وثيقة لذلك أولى سيبويه كلا علامات

= مصر مطبعة الحلبي ط ١، ١٩٥٥ م، ص: ١٢. والفهرست ص: ٤٥، وتاريخ آداب اللغة العربية: ١/ ٢٥٣.

(١) انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي، مصر، عني بتصحيحه ونشره ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٢ هـ؛ مطبعة الشرق ص: ٣٧.

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم أحمد سليمان ياقوت، الرياض عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض ـ ١٩٨١ م، طبع شركة الطباعة العربية السعودية، ط ١، ص: ٥٠.

البناء والإعراب عناية خاصة وأفرد للحديث عنها باباً أسماه «هـذا بَابُ مجَارِي أوَاخِرِ الكَلِمِ مِنَ العَرَبِيَّة»[1].

قال فيه: «وَهِيَ تَجْرِي عَلَى ثَمَانِيَةِ مَجَارٍ عَلَى النَّصْبِ وَالجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالجَزْمِ، وَالفَتْحِ والكَسْرِ وَالضَمِّ وَالوَقْفِ»[2].

ثم أوضح أن علامات الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة في حين أنَّ علامات البناء للأسماء غير المتمكنة المشابهة للحروف وللأفعال غير المضارعة، وللحروف[3] إذاً فهدفه كان التفريق بين علامات الإعراب وعلامات البناء[4].

وهذه العلامات لا تعدو في الحقيقة أربعة أضرب، لأنها متشابهة من حيث الصوت والمخرج والصفة.

قال سيبويه: «وهذه المَجَارِي يَجْمَعُهُنَّ فِي اللفْظِ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ. فالنَّصْبُ وَالفتْحُ فِي اللفْظِ ضَرْبٌ وَاحِدٌ، والجَرُّ وَالكَسْرُ فِيهِ ضَرْبٌ وَاحِدٌ، وَكذلِكَ الرَّفْعُ وَالضَمُّ، وَالجَزْمُ وَالوقْفُ»[5] وقد أشار الرضى إلى ذلك أيضاً[6].

هـذا وتختلف نظرة الكوفيين عن نظرة البصريين في هذه العلامات، فالبصريون وعلى رأسهم سيبويه يفرقون بين علامات الإعراب وعلامات البناء كما في النص السابق[7]، ويبدو ذلك بوضوح عند المبرد فهو عندما ذكر الرفع والنصب والجر، قال: «فَهَذِهِ الحَرَكَاتُ تُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ الشَيْءُ مُعْرَباً فَإنْ كَانَ

---

(١) الكتاب: ١/ ٢.

(٢) نفسه: ١/ ٢، ٣

(٣) نفسه: ١/ ٣.

(٤) نفسه: ١/ ٣، ٤، والجمل في النحو للزجاجي، ص: ٢٦٣.

(٥) نفسه: ١/ ٣.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢.

(٧) انظر: الكتاب: ١/١ - ٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.

مَبْنِيّاً . . . . نَحْوَ (حَيْثُ) . . . قيل له مضمومٌ، وَلَمْ يُقَلْ مَرْفُوعٌ، لأَنَّهُ لاَ يَزُولُ عَنِ الضَمِّ. . . »[1].

ونجد التفريق بينهما عند ابن السراج أيضاً[2]. أَمَّا الكوفيون فلم يحرصوا على التفريق بين علامات البناء وعلامات الإعراب. بل إنَّهم يطلقون ألقاب هذه على تلك وبالعكس[3] فالفرّاء[4] مثلاً كان يطلق اصطلاح الجزم على السكون إذ يقول عن «اعلم» في قوله تعالى: ﴿**فلما تبين له قال: أَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[5]، جَزَمَهَا ابنُ عَبَّاسٍ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ «مِنْ عَلِمَ»[6] وفي هذا الصدد يقول مهدي المخزومي بعد أن أكد أن البصريين يفرقون بين تلك العلامات: «أَمَّا الكوفيون فَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ عَلاَمَاتِ البِنَاءِ وَعَلاَمَاتِ الإِعْرَابِ، فكانوا يطلقون النَّصْبَ مَثَلاً عَلَى المَبْنِيِّ عَلَى الفَتْحِ كَمَا يُطْلِقُونَ الفَتْحَ عَلَى المُعْرَبِ المَنْصُوبِ، وهكذا»[7].

وقد يكون تفريق البصريين وعلى رأسهم سيبويه بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ناشئاً من أن البناء ليس له عامل يحدثه فاختير له ألقاب خاصة[8] مرتبطة بحركة الشفتين على عكس ذلك الإعراب.

وفي هذا الصدد يقول ابن الخشاب: «لَمَّا أَشْبَهَ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ وَسُكُونُهِ

(١) المقتضب: ١/ ٤، وانظر ص: ١٧.
(٢) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٧.
(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.
(٤) هو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام نحاة الكوفة، أشهر تلاميذه الكسائي، أخذ عن يونس، من مؤلفاته: «معاني القرآن» توفي سنة ٢٠٧ هـ، انظر ترجمته في الفهرست: ص: ٧٣، ونزهة الألباء: ٩٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣، والأعلام: ٨/ ١٤٥.
(٥) سورة البقرة، آية: ٢٥٩.
(٦) معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٧٣.
(٧) مدرسة الكوفة، ص: ٢٥٧.
(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١/ق ٣٤ أ ب.

حَرَكَاتِ البِنَاءِ وَسُكُونَهُ فِي اللفْظِ وَافْتَرَقَا فِي الحُكْمِ فَرَّقُوا بينهما في الأَلْقَابِ»[1].

وقد يكون التفريق بينهما سببه الرغبة في توضيح قواعد النحو يؤكد ذلك قول الرضي: «وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ أَلْقَابِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ وَحَرَكَاتِ البِنَاءِ وَسُكُونِهِمَا فِي آصْطِلَاحِ البَصْرِيِّينَ مُتَقَدِّمِيهِم وَمُتَأَخِّرِيهِم تَقْرِيباً عَلَى السَّامِعِ»[2]. وَيَبْدُو أنه قد استمد ذلك من السيرافي[3]. وقد أشار السيرافي إلى أن تسامح الكوفيين في ذلك راجع على ما يبدو إلى عدم وجود فروق صوتية بين علامات البناء وعلامات الإعراب[4] فآخر (حَيْثُ) هو نفسه آخر (يَلْعَبُ) من حيث الصوت.

وعلى الرغم من تفريق النحاة البصريين بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء فقد خلطوا بينهما[5] وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

قال سيبويه في باب النداء: «. . . . . المُفْرَدُ رَفْعٌ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ». وقال في الباب نفسه: «وَرَفَعُوا المُفْرَدَ كَمَا رَفَعُوا قَبْلُ وَبَعْدُ، وَمَوْضِعُهُمَا وَاحِدٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: يَا زَيْدُ وَيَا عَمْرُو. . ، . . . . »[6]. وكثيراً ما يستعمل سيبويه الجزم وهو يريد السكون من مثل قوله وهو يتحدث عن «لَدُنْ»: وجُزِمَتْ لَدُنْ وَلَمْ تُجْعَلْ كَعِنْدَ. . . . . . ، لأَنَّهَا لاَ تَمَكَّنُ فِي اَلكَلاَمِ تَمَكُّنَ عِنْدَ. . . . »[7].

وكقوله في موضع آخر: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا بَالُ (فُسَقْ) وَنَحْوِهِ لاَ يَكُونُ جَزْماً. . . فَإِنَّمَا ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي مَوْضِعِ الفِعْلِ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ صَهْ، وَمَهْ،

---

(1) المرتجل في شرح الجمل: ١٠٥.
(2) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.
(3) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ق ٣٤ ب.
(4) نفسه، نفسها، وانظر: ظاهر الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: ٥١.
(5) انظر: المرتجل في شرح الجمل: ص: ١٠٥.
(6) الكتاب: ١/ ٣٠٣.
(7) الكتاب: ٢/ ٤٤.

وَنَحْوِهِمَا. . . »[1] واسْتِعْمَالُهُ الجَزْمَ وَهُوَ يُرِيدُ السُّكُونَ يَرِدُ بِكَثْرَةٍ[2].

أَمَّا إطلاقه النصب على الفتح فوارد في الكتاب أيضاً يقول: «وَعَلِمَ اللهُ يَنْتَصِبُ كَمَا يَنْتَصِبُ ذَهَبَ زَيْدٌ. . . »[3].

والمتصفح لكتاب سيبويه يلحظ أنَّ الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء يرد عنده بكثرة[4]. ونجد الخلط بين هذه العلامات عند من جاء بعده من النحاة كالأخفش، وخلف الأحمر[5] والمبرد. فالأخفش مثلاً كان يخلط بين مصطلحي النصب والفتح وهو يتحدث عن اسم «لا» المبني[6]، وكان يطلق مصطلح الرفع على المنادى المبني[7] فعل ذلك تأثراً بسيبويه، أَمَّا خلف الأحمر فقد كان يقع منه الخلط بين تلك المصطلحات كثيراً كقوله عن المنادى المبنيِّ: «وهو رَفْعٌ تَقُولُ: يَا زَيْدُ أَقْبِلْ، وَيَا مُحَمَّدُ تَعَالْ»[8] وكقوله عن (قَطُّ) «فَإِنَّ العَرَبَ بَنَتْهَا عَلَى الرَّفْعِ»[9].

ونطالع الخلط بين تلك العلامات عند المبرد يقول: «فَإِنْ جَمَعْتَ المُؤَنَّثَ أَلْحَقْتَ لِعَلاَمَةِ الجَزْمِ نُوناً، فَقُلْتَ أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ، وَهُنَّ يَفْعَلْنَ. . . »[10]. وكقوله في

---

(1) الكتاب: ٢/ ٣٨.
(2) انظر: نفسه: ١/ ٣٢١، ٣٢٣، ٢/ ٤٥.
(3) نفسه: ١/ ٤١٩.
(4) نفسه: ١/ ٤٠١، ٣٨٩، ٣٣٩، ٣٤٠، ٢/ ٥-٦، ١٠، ٦١.
(5) هو: خلف بن حيان البصري، كان معلماً وعالماً بالشعر، ينسب إليه كتاب «مقدمة في النحو» انظر: الفهرست، ص: ٥٥، معجم الأدباء: ١١/ ٦٦، نزهة الألباء، ص: ٥٨، الأعلام. ٢/ ٣١٠ وغيرها.
(6) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٣.
(7) نفسه: ١/ ٥٨.
(8) المقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، وزارة الثقافة، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٩٦١ م، ص: ٧٤.
(9) نفسه: ص: ٩٢.
(10) المقتضب: ٤/ ٨٣.

معرض حديثه عن المنادى المبنيِّ: «فَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا اطِّرادُ البِنَاءِ في كُلِّ مُنَادىً مُفْرَدٍ حَتَّى يَصِيرَ البِنَاءُ عِلَّةً لِرَفْعِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّفْعُ غَيْرَ إِعْرَابٍ»[1] في حين أنه فرق بين تلك العلامات في بداية كتابه[2] وقد ذكرنا ذلك في حد البناء[3].

ويبدو أنَّ الخلط بين مصطلحات الإعراب والبناء ناشىء في رأيي من سببين:

الأول: عدم استقرار الكثير من مصطلحات النحو لعهد سيبويه وتلامذته.

الثاني: التشابه الصوتي بين علامات البناء والإعراب.

وحقيقة الأمر أنَّ الخلط بين هذه العلامات مسألةٌ خلافية بين النحاة فمن النحاة من يجوِّز ذلك ومنهم من لا يجوِّز ذلك بغية إظهار الفروق بينهما، ومنهم من يجوز إطلاق علامات البناء على الإعراب وليس العكس؛ ذكر ذلك السيوطي[4].

فالسيرافي على ما يبدو يجيز إطلاق ألقاب البناء على ألقاب الإعراب[5]، أما ابن الخشاب فيذكر أنَّ الأجدى استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه لِيَقع الفرق ويؤمن اللّبس[6]. وعندي أنَّ رأيه أقرب.

واختلف النحاة في أيِّهِمَا الأصل: علامات الإعراب أم علامات البناء؟ وقد بسط القول في ذلك الأنباري حيث ذكر مذهبين:

الأول: أنَّ حركات الإعراب هي الأصل: لأنها تكون للأسماء وهي الأصل أما حركات البناء فتكون للأفعال والحروف وهي الفرع.

---

(١) نفسه: ٤/ ٢٠٧.

(٢) نفسه: ١/ ٤.

(٣) انظر ص: ١٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ١٥٩.

(٥) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ق ٣٤ أ.

(٦) انظر المرتجل في شرح الجمل، ص: ١٠٥.

والثاني: أنَّ حَرَكَات البِنَاءِ هِيَ الأصل؛ لأنها لا تزول عن حالها بخلاف حركات الإعراب[1]. ونجد هذين المذهبين عند العكبريّ[2]، إلاَّ أنه يضيف مذهباً ثالثاً هو أن كليهما أصل فلا يسبق بعضهما بعضاً؛ لأن واضع اللغة حكيم يعلم أولاً ما يحرِّك للإعراب، وما يحرك لغيره[3]، ولكن العكبريّ يرجح مذهب القائلين بأن حركات الإعراب هي الأصل لحركات البناء. ويعلل ذلك بأن الإعراب تابع لفائدة الكلام إذ إنَّ المعنى لا يدرك إلاَّ بمعرفة وظيفة الكلمة في الجملة بخلاف حركات البناء[4].

يقول العكبري: «الحَرَكَةُ البِنَائِيَةُ دَائِمَةٌ وَلَيْسَتْ طَارِئَةً مِثْلَ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، لِذَلِكَ فَالحَرَكَةُ الإِعْرَابِيَّةُ أَقْوَى مِنَ البِنَائِيَّةِ لأَنَّ الإِعْرَابِيَّة تَأْتِي لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ وَظَائِفِ الكَلِماتِ فِي الجُمْلِ»[5].

وممن حذا حذو العكبري، السيوطي يقول: «والذي يَظْهَرُ تَرْجِيحَهُ أَنَّ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ فقط أَصْلٌ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الإِعْرَابِ الحَرَكَةُ، وَالأَصْلُ فِي البِنَاءِ السُّكُونُ وَالحَرَكَةُ طَارِئَةٌ»[6]، ويبدو أن قول العكبري ومن حذا حذوه فيه نظر؛ لأنَّ الذي يظهر ترجيحه عندي أَنَّ حركات البناء هي الأصل؛ لأَنَّ البناء عَدَم (سكون) والإعراب وجود (حركة) والساكن أولى بأن يكون أسبق من المتحرك.

---

(١) **انظر**: أسرار العربية: ص: ٢٠.

(٢) **انظر**: مسائل خلافية للعكبري، ص: ١٠٦، مسألة رقم: ١٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ق ٧ أ، وهمع الهوامع: ١/ ٦١.

(٣) **انظر**: مسائل خلافية للعكبري: ص: ١٠٦، مسألة رقم: ١٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ق ٧ أ.

(٤) نفسه، نفسها، نفسه، نفسها.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: الورقة: ٦ أ.

(٦) همع الهوامع: ١/ ٦١، وانظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تحقيق نبهان ياسين، بغداد، دار الرسالة للطباعة، ١٩٧٧ م، ١/١٤١.

الأصل في البناء:

الأصل في البناء السكون طبقاً لتقرير النحاة كالمبرد[1] وابن السراج[2]، والزمخشري[3] والعكبري[4]، وابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، وأبي حيان[8]، وابن عقيل[9]، والسيوطي[10].

قال الزمخشري: «والبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ القِيَاسُ» وَالعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الحَرَكَةِ لأَحَدِ ثَلاثَةِ أسبابٍ: لِلْهَرَبِ مِنْ التِقَاءِ السَاكِنَيْنِ فِي نَحْوِ هٰؤُلاَءِ، وَلَئِلا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ لَفْظاً أَوْ حُكْماً كَالكَافَيْنِ التي بِمَعْنَى مِثْلٍ وَالتِي هِيَ ضَمِيرٌ، وَلِعُرُوضِ البِنَاءِ، وَذٰلِكَ فِي نَحْوِ (يَا حَكَمُ)...[11] وقال شارح المفصل: «القِيَاسُ فِي كل مَبْنِيٍّ أَنْ يَكُونَ سَاكِناً وما حُرِّكَ مِنْ ذَلِكَ فَلِعِلَّةٍ، فَإِذَا وَجَدْتَ مَبْنِياً سَاكِناً فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ عَن سَبَبِ سُكُونِهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى القِيَاسِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ متحرِّكاً فَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ سَبَبِ الحَرَكَةِ وَسَبَبِ اخْتِصَاصِهِ بِتِلْكَ الحَرَكَةِ دُونَ غَيْرِهَا»[12] ويقول ابن مالك في ألفيته[13]: «وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا - وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا وَيذكر ابن مالك

---

(١) انظر: المقتضب: ٣/ ١٧٣، ٢/ ٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٥٠.

(٣) انظر: المفصل في علم العربية: ص: ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٥ ب.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٢.

(٦) انظر: متن الألفية لابن مالك، ص: ٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص: ٩، وأوضح المسالك: ١/ ٣٨ - ٣٩.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ق ٦٦ ب.

(٩) انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٠.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ١/ ٦١، ٦٢.

(١١) المفصل في علم العربية: ١٢٦، ١٢٧.

(١٢) شرح المفصل: ٣/ ٨٢.

(١٣) متن الألفية، ص: ٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص: ٩ وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٠.

أسباب تحرك المبني فيذكر ما ذكره الزمخشري ويضيف ابن مالك شبه الكلمة المبنية بكلمة معربة مثل الفعل الماضي بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لشبهه بالمضارع المعرب[١]، ويذكر الرضي أن السكون هو الأصل في كل كلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً[٢].

واقترح ألاَّ تلتمس العلل لِمَا بُنِيَ على السكون لأنه الأصل[٣].

وكان السكون أصلاً في البناء لأنه أخف من الحركة، وحتى يعادل ثقل البناء الناشىء من لزومه حالة ثابتة، ولكي يقابل الحركة في الإعراب[٤] والدليل على خفته دخوله في الكلام المبني اسماً أو فعلاً أو حرفاً. قال سيبويه وهو يتحدث عن بناء الأسماء: «وَالوَقْفُ نَحْوَ: مَنْ، وَكَمْ، وَقَطْ، وَإِذْ»[٥] وقال في معرض حديثه عن بناء الأفعال والوقف قولهم اضربه في الأمر[٦] وقال وهو يتحدث عن الحروف: «وَالوَقْفُ فِيهَا قَوْلُهُمْ: مِنْ وَهَلْ وَبَلْ وَقَدْ»[٧] ويدل على ذلك أيضاً لجوء العرب إليه عند الوقف كثيراً، وكون السكون أصلاً في البناء لا يعني أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون بل صار السكون في البناء لأمرين:

الأول: أَنَّ البناء ضد الإعراب، **والثاني**: أَنَّ الحركة زائدة في المبنيِّ. قال بذلك كثير من النحاة نذكر منهم على سبيل المثال ابن الخشاب[٨] والأنباري[٩]،

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٣٨ - ٣٩، وارتشاف الضرب، ق ٦٦ ب.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٣.
(٣) نفسه، نفسها.
(٤) انظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٨، وحاشية العطار على الأزهرية، ص: ٤٦، اللباب ق ١٢٥ ب.
(٥) الكتاب: ١/ ٤.
(٦) نفسه، نفسها.
(٧) نفسه، نفسها.
(٨) انظر: المرتجل في شرح الجمل، ص: ١٠٠ - ١٠١.
(٩) انظر: أسرار العربية: ص: ٣٠.

والعكبري[1]، وابن يعيش[2]، والرضي[3].

يقول العكبري:

«وَإِنَّمَا كَانَ الأَصْلُ فِي البِنَاءِ السُّكُونُ لأَمْرَيْنِ: **أَحَدُهُمَا**: أَنَّهُ ضِدُّ الإِعْرَابِ، وَالإِعْرَابِ يكون بالحركة فضدُّهُ بِضِدِّهَا. **والثاني**: أَنَّ الحَرَكَةَ زَائِدَةٌ، وَالأَصْلُ أَنْ لاَ يُزَادَ شَيْءٌ إلاَّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ»[4].

ويؤكِّد إبراهيم مصطفى أن نسبة الساكن في المبنيات أقل من المتحرك يقول مشيراً إلى حروف المعاني: «وَقَدْ وَجَدْنَا عَدَدَ حُرُوفَ المَعَانِي سَبْعِينَ حَرْفاً[5]، السَّاكِنُ مِنْهَا اثنان وعشرون، والمتحرِّكُ ثمانية وأربعون، أما المُتَحَرِّكُ: فَالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسور خَمْسَةٌ، وَالمَضْمُومُ وَاحِدٌ»[6]، وَيدلل كذلك بأن نسبة الأسماء المبنية على الحركة أكثر من أختها المبنية على السكون ويمثل على ذلك بأكثر الضمائر وأسماء الإشارة والمركبات المختلفة، والآن ونحو ذلك.

ويدلل كذلك بالأفعال المبنية فأكثرها مبنيٌّ على الحركة كالماضي، والمضارع عند اتصاله بنوني التوكيد[7]. وعندي أنَّ إبراهيم مصطفى في قوله نظر عندما قال: إنَّ عدد حروف المعاني سبعون حرفاً: الساكن منها اثنان وعشرون، والمتحرك ثمانية وأربعون، لأن حروف المعاني مُختلف في عددها كما سيتضح[8]

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٥ أ ب.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٨٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٥ أ ب.

(٥) حروف المعاني تزيد على ما ذكره، انظر: ص: ٣٥٧ من هذا البحث.

(٦) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ م، ص: ١٠٤.

(٧) انظر: إحياء النحو: ص: ١٠٦، ١٠٧.

(٨) انظر: ص: ٣٥٤ من هذا البحث.

وعندي أنّها واحد وثمانون حرفاً، الساكن منها تقريباً أربعة وخمسون حرفاً والمتحرك منها تقريباً ثلاثة وعشرون، وأربعة منها ترد ساكنة ومتحركة، أما ما ذكره من أَنَّ الأسماء المبنية على الحركة، والأفعال المبنية على الحركة أكثر مِمَّا بُنِيَ منها على السكون فأمر صحيح.

وما يكن، فإذا ثبت أن الأصل في البناء هو السكون فإنَّهُ كان ينبغي أن يكون كل مبني ساكناً، إلاَّ أَنَّهُ إِذَا تعذر ذلك لِعِلَّةٍ بنوه على غير السكون، من ذلك البناء على الحركات وهو ينقسم بانقسام الحركات الثلاث: الفتح والكسر والضم، وأولى الحركات ببناء الكلمة: الفتح ثم الكسر فالضم على التوالي، وكان الفتح أولى الحركات ببناء الكلمة لخفته عند النطق به بل إنَّهُ أخف الحركات[1] لذلك دخل كثيراً في الكلم اسماً وفعلاً وحرفاً على نحو ما سنرى في المبنيات. والذي يدل على أن الفتحة هي أخف الحركات، قول سيبويه: «قُلْتُ لِلْخَلِيلِ مَا الدَّلِيلُ عَلى أَنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ؟ قَالَ: قَوْلُ العَرَبِ فِي عَضُدٍ، عَضْدٌ وَفِي كَبِدٍ، كَبْدٌ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي جَمَلٍ: جَمْل، وَلاَ فِي قَمَرٍ، قَمْر، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلى أَنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ»[2].

ويلي الفتح في بناء الكلمة الكسرُ، وتأخر عنه لثقله فالعرب لا تلجأ إلى الكسر إلاَّ إذا تعذر الفتح، والدليل على ثقله أنه لم يدخل في بناء الفعلِ لئلا يجتمع ثقيلان: ثقل الفعل وثقل الكسر، ونجد الكسر يدخل بقلةٍ في بناء بعض الأسماء والحروف[3]. فمثال دخوله الاسم قولهم: أنتِ ونحو ذلك **ومثال دخوله الحرف**

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨، واللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٦٩، ص: ٩، الإيضاح العضدي: ١/ ١٥، ارتشاف الضرب أبي حيان: ق ٦٦ ب.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٨، وحاشية العطار على الأزهرية: ص: ٤٦.

قولهم: «جَيْرِ»[١] وَباء الجر وَلاَمِهِ ونحو ذلك مما سيتضح لاحقاً[٢] ولعل ثقل الكسر ناشيء من خروجه بتكلف واستعمال للشفتين بخلاف الفتحة[٣] وسبب تحرك المبنى على الكسر ما يلي:

أولاً: أَنَّهُ أصلُ التخلص من التقاء الساكنين نحو أَمْسِ وَهٰؤُلاَءِ وصار كذلك؛ لأن الكسر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، ولأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاَّ باقتران التنوين بها وما يقوم مقامه، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين فيما لا ينصرف بغير تنوين يصحبها ولا شيء يقوم مقام التنوين لذلك حرك بحركة لا توهم أنها إعراب[٤] وذكر السيرافي وجهاً آخر وهو أن المجزوم الساكن قد يلقاه ساكن بعده فلو حرك بالضم والفتح لتوهم أنه فعل مرفوع أو منصوب[٥]

ثانياً: مجانسة العمل كباء الجر ولامه مع الظاهر والمبهم.

ثالثاً: الحمل على المقابل كلام الأمر في لِتقم، إذ هي محمولة على اللام الجار للإسم الظاهر.

رابعاً: الإشعار بالتأنيث المعنوي نحو أنتِ.

خامساً: الإتباع نحو ذِهِ وَتِهِ.

سادساً: للفرق بين أداتين كلام الجر ولام الابتداء ولام الاستغاثة ولام المستغاث به.

سابعاً: كون الكسر هو حركة الأصل نحو: يا مضارٌ ترخيم مضارِر[٦].

---

(١) جير: مختلف في اسميتها وحرفيتها، انظر: ص: ٤٢٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص: ٤٢٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: اللامات للزجاجي: ص: ٩.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٢١٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٨ أ.

(٥) انظر: شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٨ أ ب.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ق/ ٦٦ ب، والحسان السنيات، ص: ٣٣، ٣٤.

أما الضم فهو أثقل الحركات لذلك أُخِّر عن الكسر والدليل على ثقله أنه لا يدخل في بناء الفعل وصار أثقل الحركات؛ لأنه يخرج بتكلف واستعمال للشَّفَتَيْنِ[1]. لذلك دخل الضم بقلة في بناء بعض الأسماء كنحنُ وفي بناء الحروف كَمُنْذُ[2] فيمن جعلها حرفاً[3] وَكَرُبٌ في إحدى لغاتها، و(مُ) فيمن جَعَلَهَا حَرْفاً مُسْتَقِلاًّ عَنْ (أَيْمُن)[4].

(١) انظر: اللامات للزجاجي: ص: ٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٣٨/١، وحاشية العطار على الأزهرية: ص: ٤٦.

(٣) انظر: ص: ٢٣٤، ٤٢٩ من هذا البحث.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ق/ ٦٧ ب.



الفصل الرابع
البناء وأقسام الكلم

يؤكد أكثر النحاة أن الأصل في الحروف والأفعال البناء بخلاف الأسماء فالأصل فيها الإعراب لحاجتها إليه في الكشف عن معانيها المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة[1] وغير ذلك. قال الزجاجي: «وَأَصْلُ الإِعْرَابِ لِلأَسْمَاءِ وَأَصْلُ البِنَاءِ لِلأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ، لأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الكَلامِ لِيُفَرِّقَ بِهِ بَيْنَ الفَاعِلِ، وَالمَفْعُولِ، وَالمَالِكِ، وَالمَمْلُوكِ، وَالمُضَافِ، وَالمُضَافِ إِلَيْهِ، وَسَائِرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْتَوِرُ الأَسْمَاءَ مِنَ المَعَانِي وَلَيْسَ شَيْءٌ مِن ذَلِكَ فِي الأَفْعَالِ وَلاَ الحُرُوفِ فَكُلُّ اسْمٍ رَأَيْتَهُ مُعْرَباً فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ لاَ سُؤَالَ فِيهِ . . . . وَكُلُّ اسْمٍ رَأَيْتَهُ مبنيّاً فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ أَصْلِهِ لِعِلَّةٍ لَحِقَتْهُ فَأَزَالَتْهُ عَنْ أَصْلِهِ فَسَبِيلُكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ تِلْكَ العِلَّةِ حَتَّى تَعْرِفَهَا، **وَكُلُّ فِعْلٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِياً فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ لاَ سُؤَالَ فِيهِ وَكُلُّ فِعْلٍ** رَأَيْتَهُ مُعْرَباً فَقَدْ خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ لِعِلَّةٍ لَحِقَتْهُ فَسَبِيلُكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ تِلْكَ العِلَّةِ حَتَّى تَعْرِفَهَا»[2].

وليس معنى كون الإعرابِ أصيلاً في الأسماءِ أن تَظَلَّ ملازمة له بل إنَّ الأسماء لَتُبْنَى إذا أشبهت الحروف شبهاً قوياً من حيثُ الوضعُ والمعنىَ والنيابةُ والافتقارُ وَغَيْرُ ذلك، وكذلك الأمر بالنسبةِ للأفعال فليس معنى كون البناء أصيلاً فيها

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ص: ٧٧، والجمل في النحو ص: ٢٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٢ أ، والموفي في النحو الكوفي: الكنغراوي تعليق محمد بهجت البيطار مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد: ٢٦ (١ ـ ٤) دمشق، ١٩٥١ م، ص: ٥٢٢. وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٦/ ١٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٧.

(٢) الجمل في النحو: ص: ٢٦٠، ٢٦١.

أن تظل ملازمةً له بل إنَّ الفعل ليعرب إذا أشبه الاسم المستحق للإعراب وقد صَاغَ ابنُ مالك موقف الأسماء والأفعال من البناء والإعراب يقول في الخلاصة[1] :

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَب ومبنيّ لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كالشَبَهِ الوَضْعِي فِي اسمَي جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ وكافْتِقَارٍ أُصِّلاَ
ومُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وسَمَا
وفُعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

وحقيقة الأمْرِ أَنَّ النحاة متفقون على أصالة البناء في الحروف[2] أَمَّا الأسماء والأفعال فمختلفون حولها، فبينما يذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال يذهب الكوفيون إلى أنَّه أصلٌ فيهما معاً، وقد تحدث عن هذه المسألة بعض العلماء كابن السراج[3] والزجاجي[4] والعكبري[5] والسيوطي[6] وأشار الأنباري إليها إشارة عابرة في الإنصاف وذلك في معرض حديثه عن اختلاف البصريين والكوفيين حول فعل الأمر[7] خلافاً للسيوطي الذي

(١) متن الألفية : ابن مالك ـ مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بلا تاريخ) ص: ٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص: ٦ ـ ٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨ ـ وما بعدها.
(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢/١٥١، والإيضاح في علل النحو: ص: ٧٧، والجمل في النحو للزجاجي: ص: ٢٦١، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ق ٦٦ ب، وأوضح المسالك: ١/ ٣٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٠.
(٣) انظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٥١.
(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو: ص: ٧٧ وما بعدها والجمل في النحو: ص: ٢٦٠.
(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١٢٢ أ.
(٦) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٨٦، وهمع الهوامع: ١/ ٤٤، ٤٥.
(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم: ٧٢، ٢/ ٥٣٤.

يذكر أن الأنباري لم يشر إليها فيه[1] ونلحظ أن الزجاجي قد بسط القول في هذه المسألة يقول: «قَالَ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيهِ وَجَمِيعُ البَصْرِيِّين: المُسْتَحِقُّ لِلإِعْرَابِ من الكَلاَمِ الأَسْمَاءُ وَالمُسْتَحِقُ لِلْبِنَاءِ الأَفْعَالُ وَالحُرُوفُ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ؛ ثُمَّ عَرَضَ لِبَعْضِ الأَسْمَاءِ عِلَّةٌ مَنَعَتْهَا مِنَ الإِعْرَابِ فَبُنِيَتْ وَتِلْكَ العِلَّةُ مُشَابَهَةُ الحَرْفِ، وَعَرَضَ لِبَعْضِ الأَفْعَالِ مَا أَوْجَبَ لَهَا الإِعْرَابُ فَأُعْرِبَتْ، وَتِلْكَ العِلَّةُ مُضَارَعَةُ الأَسْمَاءِ، وَبَقِيَتِ الحُرُوفُ كُلُّهَا عَلَى أُصُولِهَا مَبْنِيَةً، لأَنَّهُ لَمْ يَعْرِضْ لَهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنْ أُصُولِهَا. . . .»[2] وَقَالَ أَيْضاً: «وَقَالَ الكُوفِيُّون: أَصْلُ الإِعْرَابِ لِلأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ، وَأَصْلُ البِنَاءُ لِلْحُرُوفِ»[3] واحتج كل فريق بما يؤيد مذهبه حيث أكد البصريون قولهم بدليلين:

الأول: أنَّ الغرض من الإعراب الفصل بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية وغير ذلك وهذه المعاني مختصة بالأسماء لذا صار الإعراب أصلاً لها[4] هذا إذا استثنينا قطرباً[5] الذي ينفرد برأي مخالف فالإعراب عنده ليس للفصل بين المعاني المختلفة بل هو لوصل الكلام بعضه ببعض[6] وتبعه من المحدثين إبراهيم أنيس[7] وفي قولهما نظر لأنه لو كان الأمر كما يزعمان لوصل الكلام بأيِّ حركة وهذا

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/١٨٦.
(٢) الإيضاح في علل النحو، ص: ٧٧، وانظر الجمل في النحو، ص: ٢٦١.
(٣) نفسه: ص: ٧٨.
(٤) نفسه: ص: ٦٩.
(٥) هو: محمد بن المستنير، تلميذ سيبويه، نحوي عالم بالأدب واللغة له: «معاني القرآن والنوادر» توفي سنة ٢٠٦ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٩/ ٥٢، والنزهة ص: ٩١، والفهرست ص: ٥٨، ووفيات الأعيان: ٤/ ٣١٢، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مكتبة الخانجي، ١٩٥٤ م، ص: ١٠٦.
(٦) انظر الإيضاح في علل النحو ص: ٧٧ - ٧٨، ٧٠.
(٧) انظر من أسرار اللغة إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ط ٤، ١٩٧٢ م، ص: ٢٥٣، وانظر النحو بين التجديد والتقليد لمحمد عبد الخالق عضيمة مجلة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية العدد السادس ١٩٧٦ م، المطابع الأهلية للأوفست، ص: ٦٧.

يؤدي إلى رفع الفاعل مرة ونصبه أخرى وخفضه وهكذا وهذا خروج عن كلام العرب[1].

الثاني: من احتجاج البصريين: أنَّ الأفعال عوامل في الأسماء فلو كانت معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها ولكان لعواملها عوامل وهكذا إلى ما لا نهاية له[2]. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بحجج أهمها:

(١) أَنَّ الأفعال كالأسماء يدخلها المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة، لذلك استحقت الإعراب تقول: «يقومُ زَيْدٌ» فيدل الفعل على الحال، وتقول: «سَوْفَ يَقُومُ» فيكون المعنى مستقبلاً[3].

(٢) أَنَّ الأفعال كالأسماء تختلف معانيها فتكون ماضية ومستقبلة ومثبتة ومنفية وشرطية ونحو ذلك ولعل في المثال المشهور (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) ما يؤكد ذلك إذ إنَّ جزم الفعلين نهيٌ عنهما، ونصب (تَشْرَب) بِأَنْ المضمرة نهيٌ عن الجمع بينهما ورفع تشرب نهي عن الأول وإباحة للثاني إذ يجوز النصب بعد واو المعية ويجوز كذلك الرفع على اعتبار الواو استئنافية[4]؛ أي أن ذلك مشابه لتغير المعاني تبعاً لتغير الحركات في قولنا ما أَحْسَنَ زَيْدٌ. ويبدو أن في قولهم الأول نظراً لأن إعرابَ الأفعال المضارعة جاء نتيجة لمشابهتها للأسماء فقط وقد أكد ذلك سيبويه[5] والزجاجي[6] وفي قولهم الثاني نظر أيضاً لأن اختلاف معاني الأفعال إنَّما هو لغيرها كما يقول الزجاجي فالذي يجعل معاني الأفعال تختلف هو الأسماء التي تأتي فاعلاً مرة ومفعولاً به أخرى وهكذا[7]. ولعل أصالة البناء في

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص: ٧١.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص: ٧٨.

(٣) نفسه: ص: ٨٠.

(٤) نفسه: ص: ٨١.

(٥) انظر: الكتاب: ١/ ٤.

(٦) انظر: الإيضاح في علل النحو: ص: ٨٠، ٨١.

(٧) نفسه: ص: ٨١.

الأفعال ناشئة من ثقل الأفعال إذْ هي أثقل من الأسماء لدلالة الفعل على الحدث والزمان في وقت واحد[1]، ولدلالة الفعل على الفاعل التزاماً[2] ولأنَّ الأفعال لا تقع مواقع الأسماء.

واختلاف النحويين في هذه السمألة ليس مقصوراً على البصريين والكوفيين بل إنَّ هناك رأيين آخرين أخرتهما لغرابتهما عندي:

الأول: أورده ابن عقيل يقول: «وَنَقَلَ ضِيَاءُ الدِينِ بنِ العِلْجِ[3] فِي البَسِيطِ أنَّ بَعْضَ النحويين ذَهَبَ إِلَى أنَّ الإعْرَابَ أَصْلٌ فِي الأَفْعَالِ فَرْعٌ فِي الأَسْمَاءِ»[4] وهذا الرأي فيه نظر ويرده ما تقدم[5].

والثاني: ذكره السيوطي ونسبه للمتأخرين وينص هذا الرأي على أن الإعراب أصل فيهما؛ والفعل أحق بالإعراب من الاسم يقول السيوطي: «وَذَهَبَ بَعْضُ المتأخِّرين إلى أنَّ الفعل أَحَقُّ بالإعْرَابِ من الاسم، لأَنَّهُ وُجِدَ فِيهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ، فَهُوَ لَهُ بِذَاتِهِ بِخِلاَفِ الإسمِ فَهُوَ لَهُ لاَ بِذَاتِهِ، فَهُوَ فَرْعٌ»[6] وهذا الرأي قريب الشبه من رأي الكوفيين، وفيه نظر أيضاً ويرده ما تقدم[7] فلا حاجة إلى إعادته.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٤٦، وأوضح المسالك: ١/ ٣٦.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٦، وانظر مقاله بعنوان «أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية»، توفيق سبع، مجلة كلية اللغة العربية العدد الثامن: ١٩٧٨ م، ص: ١٩٩.

(٣) هو: أبو عبدالله محمد بن علي ضياء الدين بن العلج الإشبيلي من نحاة الأندلس في القرن السابع قرأ على الشلوبين، ألف كتاب البسيط في النحو.
انظر ترجمته في طبقات النحاة واللغويين: تقي الدين قاضي شهبة الأسدي تحقيق محسن غياض، بغداد، مطبعة النعمان النجف الأشرف ساعدت جامعة بغداد على طبعه: ١٩٧٣ م، ١٩٧٤ م، ص: ٢٩٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٧٠.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧.

(٥) انظر: ص: ٩٣ من هذا البحث.

(٦) همع الهوامع: ١/ ٤٥.

(٧) انظر: ص: ٩٣ من هذا البحث.



الباب الثاني

الأسماء اللازمة البنــاء

الفصل الأول : الضمائر .

الفصل الثاني : أسماء الإشارة .

الفصل الثالث : الأسماء الموصولة .

الفصل الرابع : أسماء الأفعال والأصوات .

الفصل الخامس : الكنايات .

الفصل السادس : الظروف اللازمة البناء .

الفصل السابع : المركبات اللازمة البناء .



لا أعلمه عالج مبنيات الأسماء في موضع واحد في مصنفه نحوي قبل ابن السراج إذ خصص باباً اسماه (ذكر الأسماء المبنية)[1] قسم فيه المبنيات إلى ضربين:

الضرب الأول: الأسماء المفردات.

الضرب الثاني: الكلمة المركبة[2].

يقول: «والأَسْمَاءُ المُفْرَدَاتُ المَبْنِيَّاتُ سِت: «المَكْنِيَّاتُ، وَالمُبْهَمَاتُ، وَاسْمُ الفِعْلِ وَاسْمٌ قَامَ مَقَامَ الحَرْفِ، وَظَرْفٌ لَمْ يَتَمَكَّنْ، وَالأَصْوَاتُ المَحْكِيَّةُ»[3]، ويعني بالمكنيات الضمائر وبالمبهمات أسماء الإشارة والموصولات، واسم الفعل نحو صه، ومه، وفعال نحو حذار، والاسم الذي قام مقام الحرف نحو: كَمْ، وَمَنْ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَا. وَيعني بالظرف الذي لم يتمكن: الآنَ، وَمُنْذُ، وَمُذْ، وَنَحْو ذَلِكَ، أَمَّا الصَوْتُ المَحْكِيُّ فَنَحْوُ غاقِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الأَصْوَات[4].

ويقول عن **الضرب الثاني** من الأسماء المبنية «الضَرْبُ الثّانِي مِنَ المَبْنِيّاتِ وَهِيَ الكَلِمَةُ المُرَكَّبَةُ، الأَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ... وَقَوْلُهُمْ: «بَيْتَ بَيْتَ وَبَيْنَ بَيْنَ وَصَبَاحَ مَسَاءَ وَيَوْمَ يَوْمَ يَا هَذَا وَلَكَ أَنْ تُضِيفَ، وَأَسْمَاءُ الزَمَانِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ مَبْنِيٍّ بُنِيَتْ نَحْو: هَذَا يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَلَكَ أَنْ تُعْرِبَ، وَهَلُمَّ،

---

(١) الموجز في النحو لابن السراج: ص: ٧٤.

(٢) انظر: نفسه: ص: ٧٤ ـ ٧٧.

(٣) نفسه: ص: ٧٤، وانظر: الأصول في النحو: ٢/ ١١٧.

(٤) انظر: نفسه: ص: ٧٤ ـ ٧٦، وانظر نفسه: ١١٨/٢، وما بعدها.

وَكَذَلِكَ أَمْسِ . . وَضَرْبٌ مِنْهُ حَيْثُ يُضَمُّ . وَيَفْتَحُ ، وَإِذْ ، وَإِذَا وَلَدُنْ سَوَاكِنٌ! وَالَّذِي وَأَخَوَاتُهُ لاَ تَتِمُّ إِلاَّ بِصِلَةٍ ، وَصِلَتُهُ كَلاَمٌ تَامٌ فِيهِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ»[1] وعلى الرغم من أنَّ ابن السراج قد مزج بين الأسماء المبنية لازمها وعارضها كما سبق ، فإنَّهُ قد خَصَّصَ باباً لِلأسماء العارضة البناء أسماه : «ذِكْرُ مَا يُشْبِهُ المُعْرَبَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ»[2] ذكر فيه المنادى المفرد المعرفة[3] ، والنكرة المنفية بـ (لا)[4] .

مما سبق نلاحظ أنَّ هَمَّ ابن السراج كان ها هنا حصر جميع مبنيات الأسماء لازمها وعارضها وتبعه من النحاة الذين جاءوا بعده الزمخشري يقول : «وَأَنَا أَسُوقُ إِلَيْكَ عَامَّةَ مَا بَنَتْهُ العَرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ إِلاَّ مَا عَسَى أَنْ يَشُذَّ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ المُقَدِّمَةِ فِي سَبْعَةِ أَبْوَاب : وَهِيَ المُضْمَرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، وَالمَوْصُولاَتُ ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَات ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ وَالمُرَكَّبَاتُ ، وَالكِنَايَاتُ»[5] .

غير أنَّ في هذا المجال إنَّما نريد معالجة الأسماء اللازمة البناء وهي : الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الأفعال والأصوات ، والكنايات ، والظروف اللازمة البناء ، والمركبات اللازمة البناء[6] .

---

(١) الموجز في النحو: ص: ٧٧ .
(٢) انظر نفسه: ص: ٤٥ .
(٣) انظر: نفسه، نفسها .
(٤) نفسه: ص: ٥٢ .
(٥) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٦ ، ١٢٧ ، وشرح المفصل: ٣/٨٣ ـ ٨٤ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣ .
(٦) المصادر السابقة .

الفصل الأول
الضمـــائر

الضمائر جمع ضمير وَحَدَّهُ ابن الحاجب بقوله: «وَالمُضْمَرُ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً»(١). ويذكر الرضي أنَّ حَدَّ ابن الحاجب ينبغي أَنْ يُقَيَّدَ فيقال: «مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ بِهِ أَوْ لِمُخَاطَبٍ بِهِ أَيْ لِلْمُتَكَلِّم بِهَذا اللَّفْظِ الموضُوعِ وَالمُخَاطَبِ بِهِ»(٢).

والضمائر نوعان: متصل، ومنفصل. فالمتصل: «مَا لاَ يَنْفَكُّ عَنِ اتِّصَالِهِ بِكلِمَةٍ»(٣) نحو (الكاف) في ضربك، أَمَّا المُنْفصِلُ فَهُوَ «مَا جَرَى مَجْرَى المُظْهَرِ فِي اسْتِبْدَادِهِ»(٤) نحو أنت، والمتصل قسمان: بارز، ومستتر، فالبارز: «مَا لُفِظَ بِهِ»(٥) والمستتر «مَا نُوِيَ كالذي في زَيْدٍ ضَرَبَ»(٦) والمتصل يكون في محل رفع ونصب وجر، أَمَّا المنفصل فلا يكون إلاَّ في محل رفع ونصب(٧) كما هو معروف في كتب النحو ولكل نوع صيغة خاصة تُعْرِبُ بنفسها عما تدل عليه، وقد أخبر سيبويه عن ذلك يقول: «واعلم أَنَّ المُضْمَرَ المَرْفُوعَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّ عَلاَمَتَهُ (أَنَا) وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخرٍ قَالَ (نَحْنُ)، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ آخَرِينَ قَالَ: (نَحْنُ) . . . . وَأَمَّا المُضْمَرُ المُخَاطَبُ فَعلاَمَتُهُ إِنْ كَانَ وَاحِداً (أَنْتَ) وَإِنْ خَاطَبْتَ

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.
(٢) نفسه: ٢/ ٤.
(٣) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٤.
(٤) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٤.
(٥) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٤.
(٦) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٤.
(٧) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٣، والمفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٥.

اثْنَيْنِ فَعَلاَمَتُهُمَا (أَنْتُمَا) وَإِنْ خَاطَبْتَ جَمِيعاً فَعَلاَمَتُهُمْ (أَنْتُمْ)..... وَأَمَّا المُضْمَرُ المُحَدَّثُ عَنْهُ فَعَلاَمَتُهُ (هُوَ) وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً فَعَلاَمَتُهُ هِيَ، وَإِنْ حَدَّثْتَ عَنِ اثْنَيْنِ فَعَلاَمَتُهُمَا (هُمَا)، وَإِنْ حَدَّثْتَ عَنْ جَمِيعٍ فَعَلاَمَتُهُمْ (هُمْ) وَإِنْ كَانَ الجَمِيعُ جَمِيعَ مُؤَنَّثٍ فَعَلاَمَتُهُ (هُنَّ)...»[1]

ويمكن تصنيف الضمائر كما يلي:

١ - ضمائر الرفع المنفصلة وهي: أنا، نحن، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ.

٢ - ضمائر النصب المنفصلة وهي: (إيًّا) ولواحقها كما يلي: إيَّايَ، إيَّانا، إيَّاك، إيَّاكِ، إيَّاكُمَا، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُمَا، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ.

٣ - ضمائر الرفع المتصلة وهي: (تاء) المتكلم و (ناء) المتكلمين، و (تاء) الخطاب للمفرد والمفردة و (تُمَا) للمثنى بنوعيه و (تُمْ) لجمع الذكور و (تُنَّ) لجمع الإناث وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون الإناث، وياء المخاطبة، والضمير المستتر.

٤ - ضمائر النصب والجر المتصلة وهي: (كاف) الخطاب للمفرد والمفردة، (وكما) لخطاب المثنى بنوعيه، و (كم) لخطاب جمع الذكور و (كُنَّ) لخطاب جمع الإناث و (ها) الغائب للمفرد والمفردة والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه و (ياء) المتكلم و (ياء) المخاطبة و (نا) المتكلمين[2].

(١) الكتاب: ١/ ٣٧٧، ٣٧٨، وذكر سيبويه علامة المضمرين المنصوبين (إيًّا)، ١/ ٣٨٠، وانظر: ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٥، ٦، ٣٥، ٣٦، ٥٦، ١٢٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٢/ ٢٧٤، ٢٩١ - ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٩، وغيرها. والمفصل في علم العربية: ص: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ٨٦، والتسهيل لابن مالك ص: ٢٢، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٤.

وجميع الضمائر معارف، قال سيبويه: «وَإِنَّمَا صَارَ الإِضْمَارُ مَعْرِفَةً لأَنَّكَ إِنَّمَا تُضْمِرُ اسْماً بَعْدَمَا تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ تُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مَنْ تَعْنِي أَوْ مَا تَعْنِي، وَأَنَّكَ تُرِيدُ شَيْئاً بِعَيْنِهِ»[1] والغرض من الضمائر الإيجاز ورفع الالتباس[2].

والضمائر مَبْنِيَّةٌ كلها بلا خلاف[3] وتُبْنَى على علامات البناء (السكون والفتح والكسر والضم) وإنَّما صار البناء أصيلاً فيها لسببين:

الأول: لشبهها القوي بالحرف وهذا سبب عام في المبنيات.

الثاني: أنَّها لم ترد في كلام العرب إلاَّ مبنية بجميع أقسامها خلافاً مثلاً لأسماء الإشارة التي يعتريها الإعراب في حالة التثنية، وأسماء الموصول التي يعتريها الإعراب في حالة التثنية أيضاً في اللغة العالية كما يعتريها الإعراب في صيغة الجمع في بعض لغات العرب يقولون (الذُّون) وسيتضح ذلك في حينه[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الضمائر منفصلة ومتصلة تتغير صيغها في حالات الإعراب المختلفة ففي حالة الرفع تقول: أنا، وأنت، وأنتما، ونحن، ونحو ذلك وفي حالة النصب تقول: إيَّاي، وإيَّاك، وإيَّاه، ونحو ذلك وتقول في ضمير المتكلم المتصل (قمتُ) وللمخاطب (قمتَ) للمخاطبة (قمتِ)، ونحو ذلك وهذا التغير في الصيغة لا يعد إعراباً بل هو ناشيء من أن لكل ضمير صيغة خاصة لها

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب: ١/ ق ٧٣ ب، والمفصل في علم العربية: ص: ١٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ق ١ أ، وشرح المفصل: ٣/ ٨٥، وألفية ابن مالك، باب الضمير، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٨٧، ومدرسة الكوفه: ص: ١٩١.

(٤) انظر: ص: ١٣٣، ١٤٢، ١٥٥، من هذا البحث.

خصائصها الاستعمالية والوضعية[1]، فكأن تغير الصيغة عوض عما فاتها من الإعراب[2].

ويذهب النحاة إلى أن علة بناء الضمائر هي شبهها بالحروف نذكر منهم على سبيل المثال، السيرافي[3]، وابن جني[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9].

فالسيرافي يذكر أنَّ علة بناء المتصل أنَّهُ لا يقوم بنفسه بل يتصل بغيره فصار في الاحتياج إلى غيره كبعض حروفه فأشبه الحرف لذلك. ويعلل بناء المنفصل بأنه لا يقوم بنفسه في المعنى ولا يذكر إلاَّ بعد تقديم الاسم الظاهر الذي هو سمته فأشبه الحرف أيضاً لأنَّه لا يدل بنفسه على معناه[10].

أما ابن جني فقد جعل علة بناء الضمائر الشبه بالحرف أيضاً ويذهب إلى أنَّ المتصل أشد شبهاً بالحرف من المنفصل ويحمل المنفصل عليه[11] ويذهب الأنباري إلى أنَّ الضمير أشبه تاء التأنيث من حيث دلالة كل منهما على الاسم الظاهر[12].

---

(١) انظر: شرح الكتاب: ١/ق ١٠٤ أ، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٣، ١/ ٣٧-٣٨، وشرح المفصل: ٣/ ٨٥.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٦.

(٣) انظر: شرح الكتاب: ١/ ق ٧٣ ب، ٧٤ أ.

(٤) انظر: الخصائص: ٢/ ١٩٤، ١٩٥.

(٥) انظر: أسرار العربية: ص: ٣٤.

(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١ أ.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٥.

(٨) انظر: التسهيل: ص: ٢٩، وألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني).

(٩) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.

(١٠) انظر: شرح الكتاب: ١/ ق ٧٣ ب، ق: ٧٤ أ بتلخيص وتصرف.

(١١) انظر: الخصائص: ٢/ ١٩٤، ١٩٥.

(١٢) انظر: أسرار العربية: ص: ٣٤.

ويحصر العكبري شبه الضمير بـالحـرف في ثلاثة أمور: **الأول**: شبهه له بالمعنى، والثاني: شبهه له بـالوضع، والثالث: شبهه له من حيث الجمود[1].

فالأول: لأنَّ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف[2]، **والثاني**: لأن أغلب الضمائر على حرف أو حرفين وما زاد عن ذلك محمول عليها ليسير الباب على وتيرة واحدة، **والثالث**: لأنَّ الضمير عديم التصرف في لفظه كالحرف[3].

أَمَّا ابن يعيش فقد ذهب مذهب السيرافي في تعليل بناء الضمائر، وكذلك[4] تأثر بابن جني في أن المتصل أوغل في شبه الحرف لعدم استقلاله بنفسه[5].

وذكر ابن مالك ما ذكره العكبري من أوجه شبه الضمير بـالحـرف[6] وزاد على ذلك وجهين هما:

الأول: افتقار الضمير إلى ما يفسره كالحرف[7].

الثاني: استغناء الضمير[8] باختلاف صيغه لاختلاف المعاني عن الإعراب[9] وقد جمع الرضي تلك العلل في قوله: «وَإِنَّمَا بُنِيَتِ المُضْمَرَاتُ إِمَّا لِشَبَهِهَا بالحروفِ وَضْعاً على ما قِيلَ كَالتاءِ فِي ضَرَبْتُ، وَالكَافُ فِي ضَرَبَكَ، ثُمَّ أُجْرِيَتْ بِقِيَّةُ المُضْمَرَاتِ نحو: أنا، ونحن، وأنتما، وهما مجراها طرداً لِلْبَاب، وَإِمَّا لِشَبَهِهَا بالحُرُوفِ لاحْتِيَاجِهَا إِلَى المُفَسِّر، أعني الحضور في المتكلم أو المُخَاطَبِ، وَتَقَدَّمَ الـذِكْر فِي الغَائِـبِ كَاحتياج

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ق ١ أ.

(٢) انظر: شرح الكتاب: ١/ ق ٧٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣، وهمع الهوامع: ١/ ١٦، ١٨.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٨٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: التسهيل ص: ٢٩، وألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني).

(٧) انظر: نفسه، نفسها.

(٨) يريد أنَّ الضمير غير محتاج إلى الإعراب بـاختـلاف صيغه لاختلاف المعاني.

(٩) انظر: التسهيل: ص: ٢٩.

الحرف إلى لفظٍ يُفْهَمُ بِهِ مَعْنَاهُ الإِفْرَادِي، وَإِمَّا لِعَدَمِ مُوجِبِ الإِعْـرَابِ فِيهَـا وَذلِكَ أَنَّ المقْتَضِيَ لإعراب الأسماءِ تَوَارُدُ المَعَانِي المختلفة على صيغـةٍ واحـدةٍ، والمضمـراتُ مستغنيةٌ باختلاف صِيَغِهَا لاخْتِلاَفِ المَعَانِي عن الإعراب. . . . . »[1].

واختلف النحاة في بنية كثير من الضمائر فكان سيبويه يصف الضمير في نحو: فعلتما، وفعلتم، وفعلتنَّ، ورأيتكما، ورأيتكم، ورأيتهما، ورأيتهم، ورأيتكنَّ، ورأيتهنَّ، وبكما، وبكم، وبكنَّ، وبهما، وبهم، وبهنَّ - بما زيد على التاء والكاف والهاء[2] ويذكر أن الميم المتصلة بأكثر الضمائر السابقة هي لمجاوزة الواحد وتلحق بالميم الألف للدلالة على التثنية، والواو للدلالة على جمع المذكرين[3]. وكان المبرد يرى ما يرى سيبويه في الضمائر السابقة[4]. أما ابن السراج فقد نظر إلى الضمائر السابقة نظرة عامة وأخذ يسردها مع غيرها من الضمائر سرداً فذكر أَنَّ فعلتما للتثنية، وفعلتم لجمع الذكور، وفعلتنَّ لجمع الإناث، وضربتكما للمثنى بنوعية، وضربْتكم للمذكرين، وضربتكنَّ للمؤنث[5] دون أن يفسِّر القول فيها، وتبعه ابن الخشاب فقد كان يطلق على الضمائر السابقة ضمائر المثنى والمجموع[6] مع قوله بأن الميم عندهم لمجاوزة الواحد، والواو بعدها للدلالة على جمع الذكور، والألف كذلك للدلالة على التثنية[7].

ونجد سرد الضمائر بأنواعها عند الأنباري كذلك[8].

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣.
(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٠.
(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧.
(٤) انظر: المقتضب: ١/ ٢٦٩.
(٥) انظر: الموجز في النحو ص: ٧٥.
(٦) انظر: المرتجل في شرح الجمل: ص: ٢٨٢.
(٧) انظر: نفسه: ص: ٢٨٤.
(٨) انظر: أسرار العربية: ص: ٣٤٢.

واختلف النحاة في الضمائر المبدوءة بـ (أنْ) وهي: أنـا، أنـتَ، أنـتِ، أنتما، أنتـم، أنتـنَّ، فذكر البصـريون أنَّ الضـمير هو (أنْ) ومـا بعدهـا للتفسير وذكر الكوفيون أنَّ الضمائر هي تلك الأسماء بكاملهـا ذكر ذلك ابـن يعيش[1]. كذلك اختلف النحـاة في ضمير الغائـب المفـرد المـذكر والمؤنـث (هـو، هي) فذكر البصريون أنَّ الضمير في كل صيغة منهما هو مجموع الحرفين في حين يرى الكوفيون أنَّ الضمير في كل منهما (الهاء) وحدها، أما الواو والياء فمزيدتان للإشباع[2].

ويبلغ النقاش أشده في ضمير النصب المنفصل (إيَّا ولواحقها)[3] فقد ذهب الخليل إلى أن (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى ما يلحق به من أسماء كالكاف والياء والنون والهاء في إيَّاكَ، وَإيَّايَ، وَإيَّانَا، وَإيَّاهُ وما شابـه ذلك[4]. وتبـع الخليل المازني[5]، وابن مالك[6]. أما سيبويه فيذهب إلى أنَّ (إيَّا) اسم مضمر وما يلحق به كالكاف والياء والهاء حروف تفسر المقصود من الضـمير[7] وهـذا مشابـه لرأي البصريين عامة في نظرتهم للضمائر المبدوءة بِأنْ.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٣/ ٩٣ - ٩٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٩٦، ٢/ ٦٧٧ - ٦٨٠، وشرح المفصل ٣/ ٩٦، ٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٩٨، ٢/ ٦٩٥، وشرح المفصل: ٣/ ٩٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢.

(٤) انظر. الكتاب: ١/ ١٤١، ومشكل إعراب القرآن مكي أبو طالـب القيسـي، تحقيق ياسين السواس، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ٢ (بلا تاريخ) ١/ ١٠، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، مطبعة المكتبة العربية ط ١، ١٩٧٣ م، ص: ٥٣٦، وهمع الهوامع: ١/ ٦١.

(٦) انظر: التسهيل، ص: ٢٦، والجنى الداني، ص: ٥٣٦، وهمع الهوامع: ١/ ٦١.

(٧) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٤.

واختار مذهب سيبويه كثير من النحاة كالأخفش[1]، والفارسي[2]، وابن جني[3]، والزمخشري[4]، والأنباري[5].

وذهب المبرد إلى أنَّ (إيًّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص[6]، وتبعه الزجّاج[7]، والسيرافي على حد قول الرضي والمرادي[8].

ويرى ابن درستويه[9] أنه بين الظاهر والمضمر[10]. وقال بعض الكوفيين: إنَّ (إيًّا) وما يلحقها ضمير[11]. وقال بعضهم: إنَّها وما يلحقها اسم[12].

---

(١) لم أجده في معاني القرآن للأخفش: انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٨.

(٢) انظر الجنى الداني، ص: ٥٣٦.

(٣) انظر الخصائص: ٢/ ١٨٧ - ١٩٠، وسر الصناعة: ١/ ٣١٢.

(٤) انظر المفصل في علم العربية، ص: ١٢٧.

(٥) انظر أسرار العربية، ص: ٣٤٢.

(٦) لم يصرح المبرد بهذا الرأي في المقتضب. انظر حديثه عن (إيًّا) ٤/ ٢٧٩، ونسب مكي أبو طالب هذا الرأي له. انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١.

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/ ١١، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢، ١٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد خرّاط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥ م، ص: ١٣٧.

(٨) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢، ١٣، والجنى الداني: ص: ٥٣٦.
والمرادي هو: الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم من شراح الألفية من كتبه «الجنى الداني في حروف المعاني» توفي سنة ٤٧٩ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٥١٧، والأعلام: ٢/ ٢١١.

(٩) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه المرزباني عالم فارسي الأصل برع في النحو واللغة وألَّفَ فيهما، توفي سنة ٣٤٧ هـ. انظر ترجمته في الفهرست، ص: ٦٨، وطبقات النحويين واللغويين، ص: ١١٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٤، ونزهة الألباء ص: ٢٨٣، وبغية الوعاة، ص: ٢٧٩.

(١٠) انظر همع الهوامع: ٢/ ٢١٢.

(١١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٩٨، ٢/ ٦٩٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١١، وشرح المفصل: ٣/ ١٠١، وهمع الهوامع: ١/ ٢١٢.

(١٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٩٨، ٢/ ٦٩٥، ورصف المباني، ص: ١٣٩، وشرح المفصل: ٣/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣.

وذهب بعضهم وعلى رأسهم الفراء إلى أَنَّ اللواحق هي الضمائر، و (إيًّا) عماد أيْ دعامة لتصير بسببها منفصلة[1].

ويذهب المالقي[2] إلى أَنَّ (إيًّا) الأوْلَى فيها أنْ تُحْمَلَ على الحرفية، لأنَّ معناها في غيرها، فهي وسيلة للنطق بالضمير المتصل[3].

وما يكن فالراجح عندي في جميع ما ذكر من الضمائر السابقة أَنَّ الضمير هو الصيغة بكمالها، وأَنَّ البناء واقع على أواخر حروف هذه الألفاظ التي اختُلِف في: هل هي كلها ضمائر أم فيها زوائد؟، وذلك من أجل اطراد المنهج، وتيسيراً للقواعد، وتحاشياً للخلافات الدقيقة التي وقعت بين النحاة. والدليل على أَنَّ الضمير فيما ذكر هو الصيغة بكمالها أنها وجدت هكذا في اللغة العربية، ونُطِقَ بالضمير جميعه، ولم يسمع في كلام العرب من يقول مثلاً: أَنْ أَوْ (إيًّا) ـ دون أن يذكر اللواحق ـ وهو يريد الضمير، والذي يؤيد ما ذهبت إليه أَنَّنَا نجد كثيراً من النحاة كابن السراج[4]، وابن الخشاب[5]، والأنباري[6]، والزمخشري[7]، وابن يعيش[8]، ينظرون إلى الضمائر السابقة نظرة كلية فيسردونها مع غيرها من الضمائر سرداً ويذكرون ما وضع منها للمفرد والمثنى والجمع دون الالتفات إلى الزوائد فيها، يقول ابن يعيش: «تَقُولُ إِذَا خاطبتَ مُذَكَّراً: ضَرَبْتَ، وَفَعَلْتَ، وفي التثنية:

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٩٨، ٢/ ٦٩٥.

(٢) هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي، نحوي من أهم كتبه «رصف المباني في حروف المعاني» مات سنة ٧٠٢ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٣١.

(٣) انظر رصف المباني: ص: ١٤٠.

(٤) انظر الموجز في النحو ص: ٧٥.

(٥) انظر المرتجل في شرح الجمل، ص: ٢٨٢.

(٦) انظر أسرار العربية، ص: ٣٤٢.

(٧) انظر المفصل في علم العربية، ص: ١٢٧.

(٨) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٦، ٨٧.

ضربتُمَا، وفعلتُمَا، وفي الجمع: ضربتُم، وفعلتُم، وفي المؤنث: ضربتِ، وفي التثنية: ضربتُمَا، وفي الجمع: ضربتُنَّ...»[1] بل إنَّ ابن يعيش ليرجح أنَّ الصواب في الضمائر نحو: أنت وأنتما وأنتنَّ وهو ونحو ذلك أنها أسماء بكمالها لأنها صيغ مرتجلة (مخترعة) تدل على الإفراد والتثنية والجمع على الرغم من أنه ذكر أنَّ الميم التي تتصل ببعض الضمائر لمجاوزة الواحد وما يرد بعدها يفسر المقصود من الضمير من تثنية أو جمع[2].

يقول ابن يعيش: «والصواب أَنَّ الكلمة بكمالها اسم»[3] قال ذلك وهو يتحدث عن: أنتما وأنتم وأنتن ونحوهن.

ومما يقوِّي اختياري من أنَّ الألفاظ بكمالها هي الضمائر أنَّ الحكمة التي اقتضتها عبقرية اللغة العربية من ارتجال الضمائر هي الإيجاز والاختصار، وكون الضمائر فيها زوائد ينافي هذه الحكمة وتبعاً لاختياري هذا فإنَّ الضمائر يمكن تصنيفها بمقتضى علامات بناء أواخرها إلى ما يلي:

المبني على السكون من المنفصل هو: أنا، وأنتما، وأنتم، وهما، وهم، وإيَّانا، وإيَّاكُمَا، وإيَّاكم، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُمْ. ومن المتصل: (ناء) المتكلمين في نحو فعَلْنَا وَضَرَبَنا و (تُمَا) في مثل فعلتُما و (تُمْ) في مثل فعلتُمْ و (ألف الاثنين) في مثل فعلا و (واو الجماعة) في مثل فعلوا و (ياء المتكلم) في نحو غلامي و (ياء المخاطبة) في نحو افعلي و (كما) في نحو رأيتكما و (كُمْ) في نحو رأيتُكُمْ و (هاء) الغائبة في نحو ضربتها وضمير الغائِبَيْنِ (هما) في نحو رأيتهما، وضمير الغائبين (هم) في نحو رأيتهم.

والمبني على الفتح من المنفصل: أنتَ، وَأنتنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وهُنَّ، وَإيَّايَ،

---

(1) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٦، ٨٧.

(2) شرح المفصل: ٣/ ٩٥، ١٢٨.

(3) نفسه: ٣/ ٩٥، ٩٨، وانظر كذلك: ٣/ ١٢٨.

وَإِيَّاكَ، وَإِياكُنَّ، وَإِيَّاهُنَّ، ومن المتصل: تاء خطاب المفرد في نحو فعلتَ، وخطاب جمع الإناث (تُنَّ) في نحو فعلتُنَّ وكاف خطاب المفرد ضربَكَ وخطاب جمع الإناث كُنَّ في مثل ضربَكُنَّ، وجمع المؤنث الغائب هُنَّ في مثل ضَرَبَهُنَّ ونون النسوة في مثل فَعَلْنَ.

والمبني على الكسر من المنفصل: أَنْتِ، وَإِيَّاكِ، ومن المتصل: تاء المخاطبة المفردة في نحو فعلتِ، وكاف المخاطبة المفردة في نحو ضربكِ، وهاء الغائب المذكر في بعض لغاته نحو بهِ كما سيتضح[1].

والمبني على الضم من المنفصل: نحنُ وَإِيَّاهُ ومن المتصل: تاء المتكلم في نحو فعلتُ وهاء الغائب المذكر في بعض لغاته نحو منهُ كما سيتضح[2].

من ذلك نلحظ أن أكثر الضمائر تُبْنَى على السكون باعتبار هذا التصنيف وقد جاءت على الأصل في البناء طبقاً لما قرَّره النحاة من أن أصل البناء أن يكون على السكون؛ ويكون السكون إمَّا ظاهراً كالذي في آخر الضمير هم وإمَّا غير ظاهر كالذي في الألف المتطرفة في الضمير أنتما.

ويلي بناء الضمائر على السكون من حيث الكثرة بناؤها على الفتح وقد جاء مسايراً لما ذكره النحاة من أن الفتحة هي أخف الحركات أمَّا بناءُ الضمائر على الكسرِ وعلى الضمِّ فهو قليل لثقلهما كما يبدو. وأوثر أن أتحدث عن كل صيغة حديثاً مستقلاً موجزاً.

أنا:

هذا الضمير يخص المتكلم مذكراً أو مؤنثاً[3] وقد تبدل همزته هاء وقد تمد

---

(١) انظر ص: ١٢٣، ١٢٧، من هذا البحث.

(٢) انظر ص: ١٢٧ من هذا البحث.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل: ٣/ ٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩.

وقد تسكن نونه في الوصل وقد يوقف عليها بالهاء على حد قول ابن يعيش والرضي[1] وسواء أكانت الألف فيه زائدة كما يذكر البصريون أم أصلية كما يذكر الكوفيون[2] فالشائع كتابة هذه الصيغة بالألف مما يقوّي جانب الارتجال فيها لذلك فأنَا أرجحُ بناءه على السكون وهو آخر الألف التي ينتهي بها الضمير.

أنتما، (تُمَا) في نحو فعلتما، و (كُمَا) في نحو ضربكما :

هذه الصيغ تستعمل في خطاب الاثنين مذكرين أو مؤنثين[3] وصارت للاثنين بنوعيهما لأن التثنية نوع واحد لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية بخلاف خطاب الجمع ذكر ذلك ابن يعيش[4] وضمت الكاف والتاء في الصيغ السابقة لأنها لخطاب أكثر من واحد حملاً على الجمع ومشابهة لواو الجماعة[5] وقد ذكرنا وظيفة الميم والألف في تلك الصيغ وأمثالها[6] ورجحنا أنها صيغ مرتجلة[7] وفتحت الميم فى تلك الصيغ لمناسبة الألف بعدها وحباً في التخفيف لكثرة الاستعمال كما يظهر.

أنتم و (تم) في نحو فعلتم و (كم) في نحو ضربكم :

هذه الضمائر تدل على الخطاب والجمع والتذكير[8] والأصل في هذه الضمائر وما شابهها من ضمائر الجمع المذكر أن تزاد بعد الميم فيها واو إذ الأصل

---

(١) انظر شرح المفصل : ٣/ ٩٤، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٩.
(٢) انظر شرح المفصل : ٣/ ٩٣، ٩٤.
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل : ٣/ ٩٥.
(٤) انظر شرح المفصل : ٣/ ٨٧.
(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم : ٩٦، ٢/ ٦٧٧، ٦٨٠، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٠.
(٦) انظر ص : ١٠٨ من هذا البحث.
(٧) انظر شرح المفصل : ٣/ ٩٥، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٠.
(٨) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٧، ٣٧٨، ٢/ ٢٩٦، وشرح المفصل : ٣/ ٩٥.

أنتمو وفعلتمو وضربكمو[1] ونحو ذلك، لكي يكون الميم والواو في مقابل النون المشدّدة في جمع الإناث وفي مقابل الميم والألف في التثنية ليكون حرفان في مقابل حرفين[2] ولأن الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل نحو قاموا[3] والذي يدل على أن الأصل ظهور الواو في الصيغ السابقة أن الضمير إذا وصل بكلمة تبدأ بحرف ساكن حرك آخره بالضم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[4] ويؤيد ذلك أيضاً ظهور الواو بعد الميم مع الضمير نحو أعطيتكموه، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها غالباً[5] ولكن الواو تحذف من الضمائر السابقة لكثرة الاستعمال للتخفيف، ثم تسكن الميم خوفاً من توالي الحركات في الكلمة الواحدة[6].

ودكر السيوطي في (ميم) جمع الذكور أربع لغات: السكون، والضم بإشباع وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها وأشهر هذه اللغات السكون[7].

هما:

يستعمل منفصلاً ومتصلاً، ويدل على الغياب والتثنية بنوعيها[8] ويذكر ابن

---

(1) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٢، والمقتضب: ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، والمرتجل في شرح الجمل ص: ٢٨٤، وشرح المفصل: ٣/ ٩٥.
(2) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، والمقتضب: ١/ ٢٧٠، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦٩، وشرح المفصل: ٣/ ٩٥.
(3) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٥.
(4) سورة محمد: آية: ٣٥.
(5) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٥.
(6) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٢، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، ٩٥.
(7) انظر همع الهوامع: ١/ ١٩٩.
(8) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل: ٣/ ٩٧، ٩٨.

يعيش أن أصله (هو ما) فحذفت الواو؛ لأنها لو بقيت لوجب ضمها؛ لأن ما قبلها مضموم[1].

هم :

كسابقهِ يستعمل منفصلاً ومتصلاً، ويدل على جمع الذكور الغائبين[2]. ويقال في ميمه ما قيل في ميم أنتم وما شابهها، وفيه أربع لغات يقال (هُمُو، وهِمِي، وهُمْ، وهِمُو)[3].

هاء الغائبة المفردة :

وبناؤها على السكون تقول: ضربتها[4].

إيَّانا، وإياكما، وإياكم، وإياها، وإياهما، وإياهم :

هذه الضمائر المنفصلة ملازمة للنصب دائماً. وإيَّانَا للمتكلمين وإياكما للمخاطبين بنوعيهما وإياكم لخطاب جمع الذكور وإياها للمفردة الغائبة وإياهما للاثنين الغائبين بنوعيهما وإياهما لجمع الذكور الغائبين ويقال في (ميم) إياكم وإياهم ما قيل في ميم أنتم وما شابهها[5]. وذكر السيوطي في (إيَّا) ثماني لغات هي:

إيَّا، إِيَا، أَيَّا، أَيَا، هِيَّا، هِيَا، هَيَّا، هَيَا[6].

ألف الاثنين :

اختلف النحاة في اسميتهِ وحرفيتهِ فأكد سيبويه أَنَّ ألف الاثنين يكون ضميراً

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٧.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٨.
(٣) انظر نفسه: ٢/ ٢٩٢، ٢٩٤.
(٤) انظر ص: ١١٢ من هذا البحث.
(٥) انظر ص: ١١٤ من هذا البحث.
(٦) انظر همع الهوامع: ١/ ٢١٣.

تارة وحرفاً تارة أخرى فألف الاثنين يكون ضميراً في قولنا: الزيدان قاما وذلك لأنها هنا علامة للفاعِلَيْنِ بنوعيهما[١] بمنزلة تاء المتكلم مثلاً ويكون حرفاً إذا قلنا قاما الزيدان؛ لأنها كتاء التأنيث[٢]. ويرى المازني[٣] أَنَّ ألف الاثنين حرف دال على الاثنين ولا يكون ضميراً أبداً[٤] والراجح عندي رأي سيبويه، لأنَّ الألف تكون فاعلاً عندما تقول الرجلان قام بدليل أَنَّ الاسم الظاهر الذي يقع فاعلاً يحل محل هذه الألف تقول الرجلان قاما أبوهما[٥] أما إذا قلنا قالا أبواك فإنَّ الألف في الفعل شبيهة بتاء قالت، وهذا ما يعرف بلغة أكلوني البراغيث، تقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك وقد أخبر سيبويه عن تلك اللغة في مواضع كثيرة من الكتاب[٦].

واو الجماعة:

ويرمز لجمع الذكور[٧] واختلف سيبويه والمازني في اسميته وحرفيته ويقال فيه ما قيل عن ألف الاثنين.

نا المتكلمين:

هذا الضمير يكون للاثنين والجمع ذكوراً وإناثاً[٨] وصار كذلك؛ لأنَّ تثنيته

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٥، ٢٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨.

(٢) نفسه، نفسها. وشرح المفصل: ٣/ ٨٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩، وهمع الهوامع: ١/ ٥٧.

(٣) هو: أبوعثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، بصري، حجة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش والجرمي، توفي سنة مائتين وتسع وأربعين هـ، انظر ترجمته في الفهرست: ص: ٢٦٠، ووفيات الأعيان: ١/ ٢٨٣، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٧١.

(٤) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩، وهمع الهوامع: ١/ ٥٧.

(٥) انظر نفسه: ٣/ ٨٧ - ٨٨.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٥، ٦، ٣٩، ٢/ ٨.

(٧) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٧.

(٨) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠، وشرح المفصل: ٣/ ٨٦.

وجمعه تختلف عن تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها ثُمَّ إِنَّ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد ذكر ذلك ابن يعيش[1].

الياء:

ترد للمتكلم: نحو: غلامي ورأيتني[2] وترد للمخاطبة نحو: افعلي[3] واختلف سيبويه والأخفش حول اسميته وحرفيته فبينما يؤكد سيبويه اسميته يذهب الأخفش إلى أَنَّ الياء حرف وتبعه المازني في القول بحرفيتها[4].

والراجح رأي سيبويه، لأنَّ الضمائر بصفةٍ عامةٍ ترمز إلى أسماء ويمكن إحلال الأسماء محل هذه الضمائر.

هذا، وياء المتكلم تسبقها نون الوقاية مع الفعل لكي تقي الفعل من الكسر[5].

وياء المتكلم والمخاطبة يبنيان على السكون إلاَّ أَنَّه يجوز بناء ياء المتكلم على الفتح لأنَّ المَبْنِيَّ إِذَا كان على حرفٍ واحدٍ يُحَرَّكُ تَقْوِيَةً له وَحُرِّكَ بِالفتح، لأنه أخف الحركات وإسكانه أشهر[6] مراعاة لأصل البناء ولأنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها على ارادة التخفيف على رأي حد ابن يعيش[7].

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٦.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠.
(٣) انظر نفسه: ١/ ٥.
(٤) انظر همع الهوامع: ١/ ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٧.
(٥) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٩.
(٦) انظر نفسه: ٣/ ٩٢، وأوضح المسالك: ٣/ ١٩٦.
(٧) انظر نفسه: ٣/ ٩٣.

أنتَ و (كاف المخاطب المذكر) في نحو: ضربكَ، و (تاء المخاطب المذكر) في نحو: فعلتَ:

هذه الضمائر تدل على الخطاب والإفراد والتذكير[١] وكان حق أنتَ أَنْ يبنى على السكون على الأصل في البناء ولكنه حرك لانتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً طلباً للتخفيف لكثرة وروده في كلامهم ولأنه لو بني على الكسر لالتبس بصيغة خطاب المؤنث ولم يبن على الضم تلافياً للثقل[٢].

أما الكاف والتاء فقد نص سيبويه على بنائهما على الفتح، يقول عن الكاف: «هذا بابُ الكافِ التي هي علامةُ المُضمرِ اعَلَمْ أَنَّهَا في التأنيثِ مكسورةٌ وفي المذكَّرِ مفتوحةً»[٣] ويقول عن التاء: «والتاء التي هي علامةُ الإضمارِ كذلك تقول: ذهبتِ للمؤنث وذهبتَ للمذكر[٤] وهذان الضميران المتصلان خالفا الأصل في البناء وبنيا على حركة تقوية لهما لأنهما على حرف واحد، ولم تكن الحركة كسرة لما سبق في نص سيبويه وطلباً للتخفيف كذلك. ويعلل ابن يعيش فتح تاء خطاب المذكر لتكون حركتها من جنس حركة المفعول وفرقاً بينها وبين حركة تاء خطاب المؤنث المكسورة وتاء المتكلم المضمومة[٥] ويحصر الرضي سبب فتح تاء المخاطب في الفرق بينها وبين تاء المتكلم وفي ميل العرب إلى الفتح من أجل التخفيف لكثرة الاستعمال[٦]، أما كاف المخاطب المذكر فيعلِّل العكبري فتحها لشبهها بحركة المفعول به. يقول: «لأنَّهَا لا تكونُ مع الفعلِ ضميراً فاعلاً بل

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، ٢/ ٢٩٥.
(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢٩٥.
(٤) نفسه، نفسها.
(٥) انظر شرح المفصل: ٣/ ٨٦.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧.

مفعولاً به فلذلك لم تبن على الضمِّ بل فُتِحَتْ في المُخَاطَب»[1]. أما ابـن يعيش فيعلِّلُ فتحها ليتضح الفرق بينها وبين كاف المخاطب المؤنث[2].

أنتنَّ، و (تُنَّ) في نحو: فعلتنَّ، و (كُنَّ) في نحو: ضَرَبَكُنَّ:

هذه الضمـائر تدل على الخطاب والجمع والتأنيث[3] وضمت التاء والكاف فيهما قياساً على أنتم وشُدِّدَت النون ليكون ذلك في مقابل الميم والواو في أنتمو وضربكمـو ولم يكن بناؤها على السكون على الأصل في البناء بل حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحةً طلباً للتخفيف.

هُوَ:

للمفرد المذكر الغائب[4] ويذكر ابن يعيش أَنَّ هذا الضمير بني علـى حركة خلافاً لأصل البناء تقوية له لأنَّهُ من حرفين ولـم يُبْنَ على الضم إتباعاً لضمة الهاء تلافياً للثقل ولم يُبْنَ على الكسر لثقله كذلك وبُنِيَ على الفتـح للتخفيف[5] ويذكر الرضي أَنَّهُ إِنَّمَا فتح لوجود همزة قبل الواو فلما ضُمَّتِ الهاء سقطت الهمزة وفتحت الواو[6]. وهذا التعليل في نظري غير مقنع لأنه قائم على الافتراض، وفي (واو) هذا الضمير غير الفتح لغتان هما تسكين الواو تخفيفاً، وتشـديد الـواو مع فتحهـا كراهية لوقوعها طرفاً وقبلها ضمة[7]. ويذكر سيبويه أنه يجوز تسكين الهاء في هو

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٢٠٢/ ب.
(٢) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩١ ـ ٩٢.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، ٩٥.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل: ٣/ ٩٦.
(٥) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٦.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٤٢.
(٧) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٧، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٦.

إذا سبق بواو العطف أو فائه أو لام الابتداء[1] . وزاد السيوطي أنَّه يجوز تسكين هائه بعد (ثُمَّ) وهمزة الاستفهام وكاف الجر[2] وسبب تسكين الهاء إذا سبق بهذه الأحرف أَنَّ الحرف الذي قبل الضمير صار كجزء منه كما يقول سيبويه[3] .

هِيَ :

يخص المفردة الغائبة[4] وفي يائِهِ ثلاث لغات بمنزلة الواو في (هو) ، وهي : فتح يائه مع التخفيف وفتح يائه مع التشديد للمبالغة في التقوية ، وإسكان يائه بمنزلة (هو) ، ويجوز تسكين الهاء من (هي) إذا سبقت بالحروف السابقة بمنزلة (هو)[5] وتجدر الإشارة هنا إلى أَنَّ أبا عمرو بن العلاء[6] يقرأ بإسكان هاء (هو) وهاء (هي) في كل القرآن إذا كانتا مسبوقتين بالواو أو الفاء ونحوهما .

هُنَّ :

هذه الصيغة منفصلةً ومتصلةً لجمع المؤنث الغائب[7] وشُدِّدَت نونه لما سبق وعلة بنائه على الفتح هي نفسها علة بناء (أنتنَّ) على الفتح[8]

نون النسوة :

لجمع الإناث[9] والاختلاف في حرفيتها واسميتها كالاختلاف في ألف

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

(٢) انظر همع الهوامع : ١/ ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٨ ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٧ .

(٥) انظر هذه اللغات في الكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

(٦) هو: زَبَّان بن العلاء بن عمار، بصري من الأعلام في القراءات أخذ عنه يونس وغيره ـ مات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ، انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص : ٢٢ ، والفهرست ص : ٣٠ ، والأعلام: ٣/ ٤١ .

(٧) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٨ .

(٨) انظر ص : ١٢٠ من هذا البحث .

(٩) انظر المقتضب : ١/ ٢٧١ ، وشرح المفصل : ٣/ ٨٨ .

الاثنين وواو الجماعة والأرجح أنها اسم لما ذكرت[1] . والأصل في نون النسوة أن تُبْنَى على السكون ولكنها بنيت على حركة تقوية لها لأنَّها على حرف وكانت فتحةً طلباً للتخفيف، وذكر المبرد أنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لأنها نون جمع فحملت على نظيرها[2] .

إيَّايَ، وَإيَّاكَ، وَإيَّاكُنَّ، وَإيَّاهُنَّ :

الصيغة الأولى تخص المتكلم المفرد بنوعيه، والثانية تخص المخاطب المفرد المذكر والثالثة لخطاب جمع الإناث والرابعة لغيابهن، وهذه الضمائر مبنية على الفتح طلباً للتخفيف وتشديد النون في إيَّاهن وإيَّاكُنَّ ليقابل ذلك الميم وقالوا في إيَّاكمو وإيَّاهمو.

أنتِ، وتاء المخاطبة وكاف المخاطبة :

هذه الضمائر تخص المؤنثة المخاطبة[3] ويعلل العكبري بناء هذه الضمائر على الكسر لوجهين :

الأول : أَنَّ الكسر أخف من الضم . **والثاني** : مشابهة هذه الضمائر للياء التي هي علامة تأنيث[4] ويميل ابن يعيش إلى الرأي الثاني يقول : «وخصُّوا المؤنث بالكسر لأنَّ الكسرةَ من الياءِ، والياءُ مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهَا في نحو تَفْعَلِينَ وَفِي ذِي»[5] أما الرضي فيرى أَنَّ الكسر في الضمائر السابقة جاء للفرق بينها وبين صيغة المذكر المخاطب[6] وقيل : إنَّ سبب الكسر أَنَّه لم يَبْقَ حركة غيرها، فالضمة أُعطيت

(١) انظر ص : ١١٦ من هذا البحث .

(٢) انظر المقتضب : ١/ ٢٧١ .

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٨، ٢٢٠، والموجز في النحو : ص : ٧٦ .

(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١٠١ .

(٥) شرح المفصل : ٣/ ٨٦، ٩٥ .

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧ .

للمتكلم والفتحة أُعطيت للمخاطب[1] . وفي كاف المخاطب للمؤنث لغتان في الوقف عليها هما الكَشْكَشَةُ ، وَالكَسْكَسَةُ وللكشكشةِ فرعان : فرع يبدل الكاف شيناً نحو: إنَّشِ في إِنَّكِ وَآخر يلحق الكاف شيناً نحو: إنَّكِشْ في إِنَّكِ[2] ، أما الكسكسة فهي إلحاق كاف المخاطبة سيناً نحو: إنَّكِسْ في إِنَّكِ[3] وقد وصف السيوطي هاتين اللغتين بأنهما من أقبح اللغات وذلك في حديثه عن «معرفة الرديءِ المذمومِ من اللغات»[4] .

إيَّاكِ :

يمكن تعليل بنائها على الكسر بما سبق في أَنْتِ وتاء المخاطبة وكاف المخاطبة .

هاء الغائب :

في نحو مررت بهِ، والأصلُ في هاءِ الغائبِ أَنْ تُبْنَى على الضمِّ لذلك سأعالجها مع الضمائر المبنية على الضم كما سيتضح[5] .

نَحْنُ :

هذا الضمير لجماعة المتكلمين ذكوراً وإناثاً وللمثنى بنوعيه كذلك ويستعمله المفرد مجازاً للتفخيم[6] وصح شموله لما تقدم لأنَّ المتكلم لا يلتبس بغيرهِ لأنَّهُ

---

(١) انظر همع الهوامع : ١/ ١٩٤ .
(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ .
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ .
(٤) انظر المزهر في علوم العربية وأنواعها. السيوطي. شرح محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ) : ١/ ٢٢١ .
(٥) انظر ص : ١٢٧ من هذا البحث .
(٦) انظر الكتاب : ١/ ٣٧٧، والموجز في النحو، ص : ٧٤ ـ ٧٦، وشرح المفصل : ٣/ ٩٤ وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/ ٢٤ .

مدركٌ كما يقول ابن يعيش[1] ، وحرك آخره لالتقاء الساكنين ، واختير التحريك بالضم ، واختلف النحاة في تعليل بنائه على الضم .

قال مكي بن أبي طالب[2]: «وَإِنَّمَا ضُمَّت نونُ نحنُ دونَ أَنْ تُكسرَ أو تفتح لأَنَّها اسمٌ مضمر يقعُ للجمعِ والواو من علامات الجمع ، والضمة أخت الواو فكانت الضمة أولى به ، وقيل : هو كقبلُ وبعدُ ، إذ هي تدل على الإخبار عن اثنين وعن أكثر وقيل : هي مثل (حيثُ) تحتاج إلى شيئين فقويت بالضمة إذ هي أقوى الحركات . وقيل : هي من علامات المرفوع فحُرِّكَت بما يُشْبِهُ الرفع وهو الضم وقيل : إنَّ أصلها نَحُن بضم الحاءِ فنُقِلَت حركة الحاء إلى النون»[3] .

وَيُنْسَبُ التعريف الأول من أنَّها ضمت لأنها اسم مضمر يقع للجمع والواو من علامات الجمع إلى الزجاج[4] أما تشبيهها بقبل وبعد وما ألحق بها من الغايات فينسب إلى المبرد، يقول ابن يعيش : «ومنها قولُ أبي العباس المبرد أنها شبهت بقبل وبعد في الغايات وذلك من حيث صَلُحَت لاثنين فصاعداً كما صَلُحَت قبل وبعد للشيء والشيئين فما فوقهما فصارت لذلك غايةً كقبلُ وبعدُ»[5] وفي هذا نظر إذ المقايسة بين نحنُ وبين الغايات كقبلُ وبعدُ لا يَطَّرِدُ كلَّ الاطِّراد لأن قبلُ وبعدُ وما ألحق بها تعرب تارة وتبني أخرى كذلك المقايسة بين نحن وحيث فيه نظر لأنَّ حيث فيها لغات كثيرة كقولهم : حيثُ وحيثَ وَحيثِ ، وحوثُ وحوثَ[6] ، في حين ملازمة للبناء على الضم .

---

(١) انظر شرح المفصل : ٣/ ٩٤ .

(٢) هو: مكي بن أبي طالب القيسي عالم بالتفسير والقراءات والعربية ، من كتبه «مشكل إعراب القران» مات سنة ٤٣٧ هـ، انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٥/ ٢٧٤ ، وبغية الوعاة : ٢/ ٢٩٨ ، والأعلام: ٧/ ٢٨٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢٤ .

(٤) شرح المفصل : ٣/ ٩٤، وهمع الهوامع : ١/ ٢٠٨ .

(٥) شرح المفصل : ٣/ ٩٤، وهمع الهوامع : ١/ ٢٠٨ .

(٦) انظر ص : ٢٣١ ، ٢٣٢ ، من هذا البحث .

أما من يرى أَنَّ نحن من علامات المرفوع فحركت بالضم لذلك، فهو قول الأخفش الصغير[1] أما من قال: إنها بنيت على الضم لأن أصلها نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون ثم نقلت الضمة إلى النون وَأُسْكِنَتِ الحاء تخفيفاً فهو قطرب[2]. وذهب الفراء وثعلب[3] من الكوفيين إلى أَنَّ نحن بُنِيَ على الضم لتضمنه معنى التثنية والجمع لذلك قُوِّيَ بأقوى الحركات[4] ويذهب العلوي من المتأخرين إلى، أَنَّهُ إنما بُنِيَ على الضم حملاً على مقابلة (همو)[5].

والرأي الذي أميل إليه هو أنها بنيت على الضم لأنها اسم مضمر يقع للجمع وهو قول الزجاج واختاره مكي[6].

إيَّاهُ:

ضمير نصب منفصل رجحت كونه مبنياً على الضم كما سبق[7].

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٨.
والأخفش الصغير هو: علي بن سليمان نحوي من أهل بغداد قرأ على ثعلب والمبرد من كتبه «شرح سيبويه» مات سنة ٣١٥ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٣/ ٢٤٠، والفهرست ص: ٩١، والنزهة: ص: ٢٤٨.

(٢) انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٤.

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى من أشهر علماء الكوفة في النحو واللغة من كتبه «الفصيح» و«معاني القرآن» مات سنة ٢٩١ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٥/ ١٠٢، ووفيات الأعيان: ١/ ١٠٢، والفهرست ص: ٨٠.

(٤) انظر معاني الحروف الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي ـ جدة ـ دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط ٣، ١٩٨٤ م، ص: ١٠٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٨.

(٥) انظر الحسان السنِّيات ص: ٣٥.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤.

(٧) انظر ص: ١١٣ من هذا البحث.

تاء المتكلم :

ضمير يخص المتكلم المفرد وبُنِيَ على الضم تقوية له؛ لأنه على حرف واحد[1] ويعلل العكبري بناءه على الضم لسببين :

الأول : أنَّ ضمير الفاعل من حيث هو فاعل يلزم ذكره لدلالته على الفاعل، لذلك حرك تنبيهاً على قوته بأقوى الحركات، **الثاني** : أنَّهُ لو سُكِّن لالتبس بتاء التأنيث[2] ويذكر ابن يعيش كذلك تعليلين لبناء **تاء المتكلم** على الضم يقول : «وَإِنَّمَا خُصَّ بالضمِّ دون غيره لأمرين أحدهما : أن المتكلم أوَّلُ قبل غيره فأعطي أوَّلُ الحركات وهي الضمة، والأمر الآخر : أنَّهُم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب فنزَّلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزَّلوا المخاطب منزلة المفعول. . . . فضموا **تاء المتكلم** لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول»[3].

ونجد الرأي الثاني : الذي جاء به ابن يعيش عند الرضي[4] أيضاً. وقيل : حُرِّكَ بالضم؛ لأنه يدل على واحد أما المخاطب فيدل على أكثر من واحد، لذلك لزمت المتكلم الحركة الثقيلة ولزمت المخاطب الحركة الخفيفة لكثرته[5]. أضف إلى ذلك أنَّهُ يمكن أن أقول إنَّهُ بُنِيَ على الضمِّ، لأنَّهُ لو أُعْطِيَ الكسرَ لالتبس بتاء المخاطبة المفردة.

---

(1) انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١٠٢/ أ، وشرح المفصل : ٣/ ٨٦، والمطالع السعيده في شرح الفريدة : ١/ ١٣٥، ١٣٦.
(2) انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١٠٢/ أ.
(3) انظر شرح المفصل : ٣/ ٨٦.
(4) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧.
(5) انظر همع الهوامع : ١/ ١٩٤.

هاء المذكر الغائب :

الأصل في هاء المذكر الغائب الضم[1] نحو رأيتهُ وضربهُ ولهُ لذلك جعلته من الضمائر المبنية على الضم ، والاسم عند سيبويه الهاء ، والواو الناتجة من إشباع الهاء ولكن الواو حذفت في الوقف[2]. ويذكر ابن يعيش أَنَّ القياس يقتضي أَنْ يكون هذا الضمير حرفاً واحداً؛ لأنَّ المضمرات وضعت نائبةً عن غيرها لضربٍ من الإيجازِ والاختصار[3] . وهاء الغائب هذه لا تلازم البناء على الضم بل فيها لغات هي :

(أ) الكسر وذلك بعد الحرف المكسور نحو بِهِ ، ولم يعطِهِ وبعد الياء الساكنة نحو: فِيهِ وَيَرْمِيهِ، وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر وذلك أن الياء حاجز غير حصين فاتبع الكسر الكسر، وكانت الهاء مكسورة لتناسب محل الاسم الظاهر المجرور بالكسرة .

(ب) كسرها مع إشباع الكسر نحو: بِهِي وعليْهِي وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء وهذه اللغة تقابل الحرفين في قولك ضربها .

(ج) ضم الهاء نحو: بِهُ وَعَلَيْهُ ، وعليها قراءة عاصم برواية حفص : **﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فسيؤتيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾**[4].

---

(1) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩٣ ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٢، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ١١ ، وهمع الهوامع : ١/ ٢٠٢ .

(2) انظر الكتاب : ٢/ ٢٩٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١٠٢/ أ، وشرح المفصل : ٣/ ٩٢.

(3) انظر شرح المفصل : ٣/ ٩٢.

(4) سورة الفتح ، آية : ١٠ ، قرأ حفص بضم هاء المفرد المذكر الغائب في (عليهُ) على أصل حركتها وقرأ الباقون (عليهِ) بكسر الهاء لمجاورة الياء ، انظر حجة القراءات لأبي زرعة ، ص : ٦٧٢ ، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٣٠٥ .

(د) ضم الهاء مع إشباعها نحو: بِهُو، وَعليْهُو، وأهل الحجاز يلزمون ذلك مراعاة للأصل وهناك لغة خامسة وهي إشمام كسر الهاء شيئاً من الضم بلا وصل[1].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ سيبويه ذكر أَنَّ بعض العرب يقف على هذه الهاء ساكنةً لأنَّه ينقل حركتها المضمومة إلى الساكن قبلها[2] وأنشدَ[3]:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

(١) انظر في لغاتها الكتاب: ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١، وهمع. الهوامع: ١/ ٢٠٢.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧، وشرح المفصل: ٩/ ٧٠.

(٣) لزياد الأعجم في الكتاب: ٢/ ٢٨٧، وشرح المفصل: ٩/ ٧٠، والدرر اللوامع أحمد الشنقيطي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر: ط٢، ١٩٧٣م، ٢/ ٢٣٤، والشاهد في البيت نقل حركة الهاء إلى الباء من قوله (اضربُهْ) ليكون أبين لها في الوقف إذ أَنَّ مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها.

الفصل الثاني
اسماء الإشارة

كان سيبويه يصف أسماء الإشارة «بالأسماءِ المُبْهَمَةِ» على الرغم من وضوحها في ذهنه بمصطلح أسماء الإشارة وقد عرضت لما يؤكد ذلك في أثناء الحديث عن مصطلح البناء[١] وممن حذا حذو سيبويه من حيث وصفه أسماء الإشارة بالأسماء المبهمة بعض النحاة الذين جاؤوا بعده كالمبرد يقول في معرض حديثه عنها: «وَمِنَ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ وَهِيَ التي تقع للإشارة ولا تخص شيئاً دون شيء وهي هَذَا، وَهَذَاكَ، وَأُولَئِكَ، وَهَؤُلاَءِ وَنَحْوُه»[٢] وممن حذا حذو سيبويه أيضاً بوصفها بأنَّها أسماء مبهمة الزجاج[٣] وابن السراج[٤] وابن الخشاب[٥] إذ اكتفى هؤلاء بوصفها وسرد صيغها، وَمِمَّنْ حدَّها من النحاة ابن الحاجب فقد عرَّفَ اسم الإشارة بقوله: «اسْمُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ»[٦] وَحَدَّه الرضي بقوله هو: «مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ بِهِ»[٧] وعندي أَنَّ حد الرضي أدقُّ لما فيه من التقييد الذي يخرج لفظ المشار إليه من الحد.

وأنواع اسم الإشارة ما يلي: (ذَا) للمفرد ولمثناه (ذَانِ وَذَيْنِ) وللمفردة (ذِهِ) ولمثناها (تَانِ وَتَيْنِ) وللجمع بنوعيه (أُلاَءِ) وللمكان (هُنَا) و (ثَمَّ)[٨]. وفي

---

(١) انظر ص: ٥٤ من هذا البحث.

(٢) المقتضب: ٣/ ١٨٦، وانظر: ٣/ ٢٧٥، ٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩.

(٤) انظر الموجز في النحو ص: ٧٦، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١.

(٥) انظر المرتجل في شرح الجمل: ص: ٣٠١.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤.

(٨) انظر أسماء الإشارة في الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٣٧٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢/ ٤٢، ١٠٤، =

كل صيغة من هذه الصيغ لغات وسنفرد لكل صيغة حديثاً موجزاً فيما بعد.

وتلحق هاء التنبيه بهذه الأسماء كثيراً تقول: «هٰذا، وهٰذان، وهٰؤلاءِ، ونحو ذلك»[1] وقد تحذف منها كما سبق.

وقد تنفصل (هاء التنبيه) عن اسم الإشارة بالضمير نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاءِ، أشار إلى ذلك سيبويه يقول: «وَكَذَلِكَ هَا أَنَا ذَا، وَهَا نَحْنُ أُوْلَاءِ، وَهَا هُوَ ذَاكَ... وَزَعَم الخَلِيلُ أَنَّ (هَا) هُنَا هي التي مَعَ (ذَا) إِذَا قُلْتَ: هٰذَا وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا هَذَا أَنْتَ وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا أَنْتَ بَيْنَ (هَا) (وَذَا) وأرادوا أَنْ يَقُولُوا أَنَا هَذَا وَهَذَا أَنَا فَقَدَّمُوا (هَا) وصارت (أَنَا) بَيْنَهُمَا. وَزَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ[2] أَنَّ العَرَبَ المَوْثُوقَ بهم يَقُولُونَ: أَنَا هَذَا وَهَذَا أَنَا...»[3].

وأشار إلى الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة بالضمير بعض النحاة كابن عقيل[4]. وتلحق كاف الخطاب الحرفية[5] بهذه الأسماء فتكون الصيغة

= والمقتضب: ٣/ ١٨٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١، والموجز في النحو ص: ٧٦، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٢/ ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٤١، والمرتجل في شرح الجمل ص: ٣٠١، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/١٠٣ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩، وهمع الهوامع: ١/ ٢٥٧، وحاشية الصبان: ١/ ١٣٨.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٩، والمقتضب: ٣/ ٢٧٥، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١، والموجز في النحو ص: ١٧٦، وشرح التسهيل «المساعد على تسهيل الفوائد» ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق، مطبعة دار الفكر، ١٩٨٠ م، ١/ ١٨٥.

(٢) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر إمام في العربية لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه وغيره، توفي سنة ١٧٧ هـ، انظر ترجمته في نزهة الألباء ص: ٤٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٧٤، والأعلام: ٣/ ٢٨٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٩.

(٤) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٨٧.

(٥) الراجح في كاف الخطاب التي تتصل بأسماء الإشارة ونحوها أنها حرف واستدل سيبويه على =

للبعيد[1]، قال سيبويه: «ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا، إلاَّ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ذَاكَ فإِنَّمَا تُنَبِّهُهُ إِلَى شَيْءٍ مُتَرَاخٍ»[2] وتزاد اللام في بعض الصيغ لتأكيد البعد نحو تلك وذلك. يقول الزجاج: «وَأَكْثَرُ كَلاَمِ العَرَبِ (ذَلِكَ) فَتَزْادُ اللاَم توْكِيداً وَتَكْثِيراً للاسم»[3]، وتجدر الإشارة إلى أن الكاف التي تلحق بأسماء الإشارة تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتتغير بحسب أحوال المخاطب أشار إلى ذلك بعض النحاة كالمبرد[4] والزجاج[5] وابن السراج[6].

يقول المبرد: «فَأَوَّلُ كَلاَمِكَ لِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ وآخِرُهُ لِمَنْ تَسْأَلُهُ، وَذلِكَ قَوْلُكَ، إِذَا سَأَلْتَ رَجُلاً عَنْ رَجُلٍ - كيف ذاكَ الرجل؟ . . . فَإِنْ سَأَلْتَ امرأة عن رجل قلت كيف ذَاكِ الرجل؟ . . . وتقول: إذا سألت رجلاً عن امرأةٍ كيف تِلْكَ المرأة؟ . . . فَإِنْ سألت امرأةً عن امرأةٍ قلت كيف تِلْكِ المرأةُ؟ . . . فَإِنْ سألت امرأتين عن رجلين قلت: كيف ذَانِكُمَا الرجلان؟ وَإِنْ سألت رجلين عن امرأتين قلت: كيف تِانِكُمَا المرأتان؟ وَإِنْ سألت رجلين عن امرأة قلت كيف تِلْكُمَا المرأة؟ وإن سألت امرأتين عن رجل قلت: كيف ذَاكُمَا الرجل؟ وإن شئت قلت: ذَلِكُمَا، تدخل اللام زائدةً فمن قال في الرجل: (ذَاكَ) قال في الاثنين (ذَانِكَ) ومن قال في الرجل ذَلِكَ قال في الاثنين: ذَانِّكَ بتشديد النون . . .» وإن سألت رجالاً عن نساء قلت: كيف أُولِئِكُم النساء؟ وإن سألت نساء عن رجال قلت: كيف أُولِئِكُنَّ الرجال؟ وإن

= حرفيتها بأنها مثل الكاف في أسماء الأفعال وفي أَرَيْتُكَ والذي يدل على أنها حرف أن أسماء الإشارة معارف فلا تضاف، انظر الكتاب: ١/ ١٢٥، ٢/ ٣٠٤، والمقتضب: ٣/ ٢٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩، ٨٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٥٦، والمقتضب: ٣/ ٢٧٥، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥٦.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٢٧٥.

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ص: ٧٩.

(٦) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٣١ - ١٣٣.

سألت نساء عن رجل قلت: بغير اللام كيف ذَاكُنَّ الرجل وباللام كيف ذَلِكُنَّ الرجل؟[1].

ويزيد ابن السراج على كلام المبرد فيقول: «فَإِنْ سَأَلْتَ عن جماعة رجلاً قلت كيف أولئِكَ الرجال؟ وأُولاكَ الرجال؟ فإن سألت رجلاً عن امرأتين قلت: كيف تَانِك المرأتان... وإن سألتها «أي سألت امرأة» عن جماعة قلت: كيف أولئِكَ الرجال يا مرأة؟ فإن سألت رجلين عن رجلين قلت كيف ذَانِكُمَا الرجلان يا رجلان؟ وإن سألتهما عن جماعة قلت كيف أولِئكُمَا الرجال يا رجلان؟... وإن سألت جماعة عن واحد قلت كيف ذاكُم الرجل يا رجال؟... وإن سألتهم عن رجلين قلت: كيف ذَانِكُم الرجلان يا رجال؟ وإن سألتهم عن جماعة قلت: كيف أُولَئِكَ الرجال يا رجال؟ وإن سألتهم عن امرأة قلت: كيف تِلْكُمُ المرأة يا رجال، وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانِكُم المرأتان يا رجال؟.. وإن سألتهنَّ (أي سألت النساء) عن رجلين قلت: كيف تِيكُنَّ؟»[2].

وذكر بعض النحاة كالمبرد وابن السراج أَنَّهُ يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس أو تخاطب واحداً عن الجماعة فيكون الكلام له والمعنى يرجع إليهم[3] كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ ولم يقل: ذلكم، لأنَّ المخاطب النبي ﷺ.

وأسماء الإشارة ضرب من المعارف «لأَنَّهَا صَارَتْ أَسْمَاءَ إِشَارَةٍ إِلَى الشَّيْءِ دون سائر أُمَّتِهِ» كما قال سيبويه[5]. وممن تبع سيبويه في القول بأنها معرفة كثير من النحاة نذكر منهم على سبيل المثال: المبرد والزجاج وابن السراج إذ ذكروا أنها لا تضاف ولا تعرف بأل ولا يجوز تنكيرها[6].

(١) المقتضب: ٣/ ٢٧٥، ٢٧٦، وانظر الأصول في النحو: ٢/ ١٣١، ١٣٢.
(٢) الأصول في النحو: ٢/ ١٣٢، ١٣٣.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ٢٧٦، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٣.
(٤) سورة النساء آية: ٣.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٣١٠.
(٦) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٤، ١/ ٣١١، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، وما ينصرف وما لا ينصرف =

وأسماء الإشارة مبنية ما عدا المثنى منها: فالأرجح فيه الإعراب بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر[1] خلافاً لبعضهم كالصبان الذي يرجح أنَّ مثنى اسم الإشارة يُبْنَى على الألف وعلى الياء بمنزلة يا رجلان، ولا رجلين[2].

ولعل السبب في إعراب مثنى اسم الإشارة هو أنَّ أسماء الإشارة قريبة الشبه بالأسماء المعربة إذ تقع مواقعها أحياناً فهي ليست متوغلة في البناء على حد رأي ابن يعيش[3] ثم إنَّ التثنية تضعف الشبه بالحرف لأن التثنية من خصائص الأسماء المعربة[4] لذلك تتغير علامة إعرابه باختلاف العوامل[5]؛ مع أنَّ المثنى عموماً بما في ذلك مثنى أسماء الإشارة قد يلزم الألف في جميع حالات الإعراب ولزومه الألف لا يعد بناء بل هو لغة بني الحارث وبطون ربيعه[6] خلافاً لمن ذكر أنَّه يبنى على الألف عند من يلزمها ألفاً.

وتُبْنَى أسماء الإشارة على علامات البناء الأصلية المعروفة والسبب في بنائها الشبه بالحروف كما يقول النحاة[7]. فقد نص سيبويه على أنها مبهمة تقع على كل

= ص: ٨٠، ٨١، والأصول في النحو: ٢/ ١٣١.

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١، وشرح الأشموني: ١/ ٣١.

(٢) انظر حاشية الصبان: ١/ ١٣٩.

(٣) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٢٣.

(٤) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١.

(٦) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٠، شرح المفصل: ٣/ ١٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١، وشرح شذور الذهب: ٤٦ - ٤٧، ٤٩.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٢/ أ ب، والمرتجل في شرح الجمل ص: ٣٠٣، وأسرار العربية ص: ٣٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٠٣/ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦، والتسهيل ص: ٤١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩، ٣٠، وشرح الأشموني: ١/ ٣٠.

شيء فأشبهت الحروف والأصوات في كثرة استعمالها[1] كذلك نصٌّ على الشبه الحرفي في موضع آخر وهو يتحدث عن الأسماء المبنية مما جاء على حرفين يقول: «وَمَا جَاءَ مِنْ الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثرُ مما جاء من المتمكنة على حرفين . . . ؛ لأنها حيث لم تَمَكَّن ضارعت هذه الحروف . . . . فمن الأسماء ذَا، وَذِهِ»[2] وحذا المبرد حذو سيبويه في تعليل بنائها ويبدو ذلك من ظاهر كلامه عنها حيث ذكر أنها مبهمة[3] كالحروف وأضاف المبرد علة أخرى نسبها إليه الزجاجي وهي أَنَّ اسم الإشارة كهذا موضوع «موضع تنبه وانظر، فضارع الفعل المبني المشابه للزجر كصه ومه ونحوهما»[4].

ويعلل السيرافي بناءها بوجهين: **الأول**: الشبه الافتقاري؛ لأنَّ اسم الإشارة كالحرف والضمير تفتقر إلى ما يفسرها فهي لا تستعمل إلا في حضور المشار إليه.

الثاني: ويستمده من سيبويه وهو الإبهام[5].

ويعلل الأنباري بناءها لتضمنها معنى حرف الإشارة وإنْ لم ينطق به[6] ويؤيد ذلك العكبري يقول: «إِنَّمَا بُنِيَ اسم الإشارة؛ لأنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفاً فينبغي أن يعتقد أَنَّهم ضمنوه إياه طرداً لأصولِهم»[7]. ونجد هذا الرأي عند ابن يعيش[8] والرضي في أحد قوليه؛

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٢٥٦، ٢/ ٤٢، ٣٠٩.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٨٦.
(٤) انظر مجالس العلماء للزجاجي المجلس رقم: ١٠٤ ص: ٢٢٣.
(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ١٤٢/ أ ب.
(٦) انظر أسرار العربية ص: ٣٤٧.
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٠٣/ ب، ١٢٨/ ب.
(٨) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٢٦.

لأنَّ له رأياً آخر حاكى به السيرافي ولم ينسبه لأحد وهو أنَّها بُنِيَت للشبه الافتقاري وعبر عنه بقوله: «إِنَّهَا بُنِيَتْ لاحْتِيَاجِهَا إِلَى القرينةِ الرافعة لإبهامها وهي إمَّا الإشارةُ الحسِّيَةُ أو الوصفُ نحو هذا الرجل كاحتياج الحرفِ إلى غيره»[1].

أما ابن مالك فيذكر ثلاثة أوجه من المشابهة بين أسماء الإشارة والحروف مستخلصاً آراء النحاة السابقة يقول: «وبُنِيَ اسمُ الإشارة لِتَضَمُّنِ مَعْنَاهَا، أو لِشَبَهِ الحرفِ وضعاً وافتِقَاراً»[2] ويذكر العلوي من المتأخرين أنَّ علة بنائها مشابهتها حرفاً موجوداً وهو (أل) في تأدية معناها فهي معرفة بلا أداة ونسبه إلى بعضهم[3] وفي قوله نظر؛ لأن هذا التعليل ليس بجامع مانع؛ لأنَّه ينطبق على سائر المعارف والراجح عندي أنها بُنِيَت لتضمنها معنى حرف لم يوضع، ولأنَّها مبهمة مفتقرة كما سبق.

ويذهب عبد السلام عواد إلى القول بإعراب اسم الإشارة (هذا) حملاً على الاسم المقصور والذي دعاه إلى ذلك على حد قوله ما يلي:

(أ) أنَّ اسم الإشارة يقع موقع الأسماء المقصورة فاعلاً ومفعولاً به ونحو ذلك.

(ب) تعزيز ما قاله النحاة من أن الإعراب أصل في الأسماء.

(ح) الرغبة في تيسير النحو[4]. وفي قوله نظر؛ لأنه أغفل جانباً مهماً وهو أنَّ السبب في بناء أسماء الإشارة إنما هو شبهها بالحروف كما سبق بخلاف الأسماء المقصورة فهي معربة تقديراً[5] في حين نرى أن محمد صلاح الدين مصطفى

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩، ٣٠.

(٢) التسهيل ص: ٤١، وشرح التسهيل: ١/ ١٩٤.

(٣) انظر الحسان السنيات في المبنيات ص: ١٤، وذكر العلوي أن ظاهر هذا الكلام نقله ابن فلاح عن أبي علي.

(٤) انظر مقاله بعنوان رأي في بناء الاسم، عبد السلام أحمد عواد صحيفة الألسن العدد الثالث، مطبعة الأطلس: ١٩٧٥ م، ص: ٦١، ٦٣.

(٥) انظر الجمل في النحو ص: ٢٨٣، والإيضاح العضدي: ١/ ١٧، ١٨، والمقدمة في النحو

ومهدي المخزومي يناديان ببناء الاسم المقصور حملا على بناء اسم الإشارة (هذا) لأنَّ كليهما ينتهي بألف لازمة[1] . والذي دعا الأول إلى ذلك إنكاره فكرة الإعراب التقديري؛ لأنَّه يتبع ما أسماه بالمنهج الوصفي بل ويذكر أنَّ الاسم المقصور مبني على الفتح لا على السكون[2] والذي دعا الثاني إلى ذلك إنكاره فكرة العامل نهائياً وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه[3] وفي قوليهما نظر؛ لأنَّ الاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف ولا شبه بين الاسم المقصور والحرف.

واختلف النحاة في (ذا) من أسماء الإشارة فبينما يعتبره البصريون اسماً بكماله يرى الكوفيون أنَّ الاسم الذال وحدها والألف زائدة لبيان حركة الذال واحتجوا على زيادتها بسقوطها في التثنية[4] .

والراجح عندي ما يراه البصريون؛ لأنَّ ذا كغيره من أسماء الإشارة صيغة مرتجلة وجدت ونطق بها هكذا في اللغة العربية، والذي يرد مذهب الكوفيين أنَّه ليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد. أما سبب سقوط ألف (ذا) في التثنية فهو التقاء الساكنين وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحاة لم يختلفوا في بقية أسماء الإشارة من حيث بنيتها لذلك فالمبني منها على السكون (ذا)، و (هنا) والمبني منها على الفتح (ثَمَّ) والمبني منها على الكسر (أولاءِ) و (ذِهِ).

= ابن فضال، تحقيق حسن شاذلي فرهود ـ القاهرة ـ المطبعة العربية الحديثة ١٩٨٠ م، ص: ١٤، يطلب من دار التراث بالقاهرة.

(١) انظر النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ص: ١٣٥، ١٣٧، ١٤٢. وفي النحو العربي «قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث» ص: ٢٨.

(٢) انظر النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ص: ١٣٧، ص: ١٤٢.

(٣) انظر في النحو العربي «قواعد وتطبيق» على المنهج العلمي الحديث (مقدمته).

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٧٠، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦، ١٢٧، وشرح التسهيل: ١/ ١٨٢، وحاشية الصبان: ١/ ١٣٨.

اسم إشارة للمفرد المذكر القريب [1] وتدخل عليه هاء التنبيه غالباً كما هو معروف وبُنِيَ على السكون على الأصل في البناء، بالإضافة إلى فقدان موجب التحريك وتعذر الحركة على آخره وفيه لغات أشهرها (ذَاءِ)، وذَائِهِ وَذَائِهْ، وَذَاؤُه [2] ولا يثنى من لغاته إلا (ذا) [3] وعندما يشار بهذا الاسم إلى البعيد تزاد الكاف في آخره تقول ذاك وتدخل عليها هاء التنبيه قليلاً وعندما يبالغ في البعد تزاد اللام في وسط ذاك فيقال ذلك ويمتنع دخول هاء التنبيه عليه تلافياً لكثرة الزوائد [4]. وكسرت اللام في ذلك، لأنَّ تقديرها السكون، لأنَّها آخر الاسم فكسرت لالتقاء الساكنين كما يقول الزجاج، ولم يسبقه أحد إلى هذه العلة على حد قوله [5]. وذكر الأنباري وجهين لكسر لام ذلك:

الأول: أَنَّهَا كسرت لالتقاء الساكنين، **والثاني**: أَنَّها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك نحو ذَالِكَ [6]. وذكر ابن مالك من لغات البعيد آلِكَ [7].

هنا:

ويخص المكان القريب وقد تستعمل في الزمان مجازاً [8] وفيه ثلاث لغات هُنَا وهي أفصحها لذلك كثر استعمالها والثانية هَنَّا والثالثة هِنَّا وهي أردؤها [9]

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٥٦، ٢/ ٤٢، ٣٠٩، والمقتضب: ٣/ ٢٧٥، ٤/ ٢٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩.
(٢) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٥٨، وحاشية الصبان: ١/ ١٣٨.
(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٤، والمقتضب: ٤/ ٢٧٨.
(٤) انظر حاشية الصبان: ١/ ١٤٤.
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩.
(٦) انظر أسرار العربية ص: ٣٩٧.
(٧) انظر التسهيل ص: ٣٩.
(٨) انظر اللباب: ق/ ٢٨ ب، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، ٢٦٣.
(٩) انظر شرح الكتاب: ١/ ق ٧٦ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٧.

وذكر ابن مالك هَنَّتْ[1]. ويدخل على هذه الصيغة بلغاتها حرف التنبيه[2] قال تعالى: ﴿ إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ ﴾[3].

وبنيت (هُنَا) على السكون على الأصل في البناء وتزاد الكاف بعد الألف للدلالة على البعد وتزاد اللام قبلها للمبالغة في البعد تقول: هُنَالِكَ بمنزلة ذَلِكَ[4].

ثَمَّ:

يرمز للمكان البعيد مثل (هُنَاكَ) أو للمتوسط بين القريب والبعيد[5]، قال تعالى: ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ ﴾[6].

وكان حق هذا الاسم أنْ يبنى على السكون على الأصل في البناء، إلاَّ أَنَّه التقى في آخره ساكنان لذا حُرِّكَ بالفتح طلباً للتخفيف، ولم يحرك بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين تلافياً للثقل، ولم تكن ضمة أيضاً للسبب نفسه[7].

ذِهِ:

هذه الصيغة للمفردة المؤنثة القريبة وتتصل بها هاء التنبيه غالباً[8].

وقد ذكر سيبويه بعض لغاتها وهي: ذهِ، وَذِيْ، وَذِهِي، وَذِهْ[9] وذكر شارح

---

(١) انظر التسهيل ص: ٤١.

(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٦ ب، وحاشية الصبان: ١/ ١٤٤.

(٣) سورة المائدة آية: ٢٤.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٧ ب، واللباب: ق/ ١٢٨ ب.

(٥) انظر حروف المعاني والصفات، الزجاجي، تحقيق حسن فرهود، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٢م، ص: ٢٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٣.

(٦) سورة الشعراء آية: ٦٤.

(٧) انظر: شرح الكتاب ١/ ق ٧٧ أ ب وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٣.

(٨) انظر الكامل المبرد، تحقيق محمد شاكر وزكي مبارك، مصر، مطبعة الحلبي، ١٩٣٧ م، ٣/ ٨٤٢، ٨٤٣، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٢ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٣١.

(٩) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، وذكر (تا) في: ٢/ ٤٢ على أنها من أسماء الإشارة وانظر اللغات في الكتاب: ٢/ ٢٩٥.

المفصل خمس لغات لـ ذِهِ، وهي: ذِيْ، وَذِهْ، وَتَا، وَتِيْ، وَتِهْ[1]. وزاد السيوطي خمساً أخرى وهي ذِهِ وتِهِ بالكسر باختلاس وذِهِيْ السابقة وتِهِيْ بإشباع الكسر وذاتُ المبنية على الضم[2]. والهاء في هذه الصيغ بدل من الياء[3]، لأنَّ الياء هي الأصل باعتبارها تكون علامة للتأنيث وباعتبارها تظهر في تصغير (ذا) ويذكر سيبويه أنَّ الياء في قولك: (ذِهِي) إنما هي لبيان الهاء[4] ولم يُثَنَّ من اللغات السابقة إلا (تا)[5]. وإذا أشرت إلى المؤنثة البعيدة زدت كافاً تقول: تِيْكَ وَتَيْكَ وَذِيكَ وإذا أردت المبالغة في البعد تقول: تِلْكَ وَتَلْكَ وَتِيْلِك وَتَالِكَ[6]. ودخول هاء التنبيه على هذه الصيغ كدخولها على صيغة المفرد المذكر.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ السيوطي يذكر أنَّ (ذاتُ) وهي لغة من لغات (ذِهِ) قد تكون اسماً موصولاً بمعنى التي في لغة طيء[7].

ألاء:

هذا الاسم يرمز للجمع الحاضر بنوعيه عاقلاً أو غير عاقل[8]. وأشهر لغاته: ألاءِ بالبناء على الكسر[9] قال تعالى: ﴿ **إنَّ هؤُلاَءِ ضَيْفِي** ﴾[10]وهي لغة أهل الحجاز ومن لغاته: أُوْلَى وهي لغة تميم. وَهَوْلاَءِ على وزن تَوْرَابِ[11]، وأُولاءُ بالبناء على

(1) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٣١.
(2) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢.
(3) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٣ أ.
(4) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤.
(5) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٤، والمقتضب: ٤/ ٢٧٨.
(6) انظر المقتضب: ٤/ ٢٧٨، والتسهيل ص: ٣٩، وشرح التسهيل: ١/ ١٨٢.
(7) انظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ١/ ١٣٥، ١٣٦.
(8) انظر المقتضب: ٤/ ٢٧٨، والإيضاح العضدي: ١/ ١٦.
(9) انظر الكتاب: ١/ ٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤١ ب.
(10) سورة الحجر آية: ٦٨.
(11) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢، والمقتضب: ٤/ ٢٧٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤١ ب، وشرح التسهيل: ١/ ١٨٤.

الضم وأُوْلاَءِ بالتنوين وَأُوْلاَءِ بإشباع الهمزة الضم ، وَهُلاَءِ ، وَهَوْلاَ[1] . ومن لغاته لغير القريب أولاَكَ وأُلاَكَ وأولئِكَ وَأُوْلاَلِكَ[2]. وتقترن ببعض هذه الصيغ هاء التنبيه كثيراً ، وكان القياس في صيغة هؤلاء أن يقال : (هاذون) لأنّه جمع هذا ولكنه لما كان مبهماً خالف غير المبهم في الجمع وغيره وأصل الصيغة (هاؤلاء) فقصروه لما كثر في كلامهم[3] والأصل في هذه الصيغة بجميع لغاتها البناء على السكون على الأصل في البناء ولكن معظم هذه اللغات حُرِّك بالكسر على أصل التقاء الساكنين علماً بأن بعض لغاته قد جاءت على الأصل في البناء إذ لا موجب للتحريك نحو أُلَى.

وبعضها جاء مبنياً على الضم نحو (أُولاءُ) وهي نادرة الاستعمال أما (أُوْلاَءٍ) بالكسر والتنوين فهي غريبة في نظري وقد يكون التنوين فيها هو تنوين التنكير الذي يلحق ببعض أسماء الأفعال والأصوات كصه .

نخلص من هذا إلى أنَّ أسماء الإشارة بُنِيَ منها على السكون (ذا) وبعض لغاته نحو (ذَائِهْ) و (ذَاؤُهْ) و (هُنَـا) بجميع لغاته ، وبعض لغـات (ذِهِ) نحـو ذِيْ ، وَذِهِيْ ، وَذِهْ ، وَتَا ، وَتِيْ ، وَتِهْ ، وَتِهِيْ وبعض لغات أُلاَءِ وهي أُوْلَى وَهَوْلاَ .

وبني منها على الفتح (ثَمَّ) وبني منها على الكسر ذِهِ ، وتِهِ وبعض لغات ذا نحو ذَاءِ وَذَائِهِ ، وصيغة الجمع (أُلاَءِ) وبعض لغاته كَهَوْلاَءِ وَهُلاَءِ وَأُوْلاَءِ وبني منها على الضم بعض لغات الأسماء السابقة كـ (ذَاتُ) لغة في ذِهِ وَأُوُلاَءُ لغة في أُلاَءِ .

---

(١) انظر التسهيل ص : ٣٩ ، وهمع الهوامع : ١/ ٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٨٢ ، والأصول في النحو : ٢/ ١٣١ ، والتسهيل ص : ٣٩ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٤٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٨١ .

الفصل الثالث
الأسماء الموصولة

كان سيبويه يسمي الصلة حشواً ووصفاً يقول في معرض حديثه عن الموصولات: «إِنَّمَا جاءوا بِيَا أَيُّهَا لِيَصِلُوا إِلَى نِدَاءِ الذي فيه الألف واللام فلذلك جِيءَ بِهِ، وكذلك مَنْ، وَمَا إِنَّمَا يُذْكَرَانِ لِحَشْوِهِمَا وَلِوَصْفِهِمَا، وَلَمْ يُرَدْ بِهِمَا خِلْوَيْنِ شَيْءٌ، فَلَزِمَهُ الوَصْفُ كَمَا لَزِمَهُ الحَشْوُ وَلَيْسَ لَهُمَا بِغَيْرِ حَشْوٍ وَلاَ وَصْفٍ مَعْنَى فَمِنْ ثَمَّ كَانَ الوَصْفُ وَالحَشْوُ وَاحِداً»(١) ومع هذا فقد كانت الصلة واضحة في ذهنه بهذا الاسم(٢).

ونجد أن هذه **الألفاظ الثلاثة**: الوصف، والحشو، والصلة ترد عنده بكثرة عندما يتحدث عن الموصولات(٣).

وكان سيبويه يطلق على الأسماء الموصولة لفظ الأسماء المبهمة(٤) ومن النحاة الذين حذوا حذو سيبويه في تسمية الباب بالأسماء المبهمة المبرد(٥) على الرغم من وضوحها في ذهنه باسم الأسماء الموصولة(٦). هذا ونظراً لإبهامها منعها سيبويه من الإضافة كأسماء الإشارة(٧). وسميت الأسماء الموصولة بهذا الاسم؛ لأنَّها لا تتم إلا بصلة فالصلة والموصول متلازمان، فهما ينزلان منزلة الجزء من

(١) الكتاب: ١/ ٢٦٩، ٢٧٠.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٠، وانظر: ١/ ٩٥، ٩٦، ٤٣٨.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٦٩، ٢٧٠.
(٤) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٤، ٤٢.
(٥) انظر المقتضب: ٣/ ١٩٧.
(٦) انظر المقتضب: ١/ ١٨ - ٢٠.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ١٠٤، ٤٢.

الكلمة[1]. ونلمح هذا التلازم بين الصلة والموصول في حد الاسم الموصول عند كثير من النحاة. يقول الزمخشري: «المَوْصُولُ: مَا لاَ بُدَّ فِي تَمَامِهِ اسماً من جُمْلَةٍ تُرْدِفُهُ من الجُمَلِ التي تَقَعُ صِفَاتٍ، ومن ضمير فيها يرجعُ إِلَيْهِ»[2] وقال ابن يعيش: «مَعْنَى الموصولِ أنْ لاَ يتمَّ بنفسِهِ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى كَلاَمٍ بَعْدَه تَصِلُهُ بِهِ لِيَتِمَّ اسماً»[3] ونجد المعنى نفسه عند غيرهما كابن الحاجب وابن مالك[4].

والأسماء الموصولة ما يلي: الذي للمفرد المذكر ولمثناه اللذان والَّذَين وللمفردة المؤنثة التي ولمثناها: اللتان واللتَين ولجمع الذكور الذين وللإناث اللاتي[5]. وتسمى هذه الصيغ بالمختصة[6]، وما ومن، وأيّ وأيّه وذو الطائية و (ذا) بعد (ما) و (من) والألف واللام[7]. وتسمى هذه الصيغ بالمشتركة[8].

وهذه الصيغ مبنية ما عدا المثنى منها فالأرجح فيه الإعراب[9] بمنزلة ما ثُنِّيَ من أسماء الإشارة تقول في حالة الرفع: اللذان واللتان وفي حالتي النصب والجر اللذين واللتين ويذكر الصبان أنَّهما مبنيان على الألف تارة وعلى الياء تارة أخرى[10]. وكان قد قال ذلك في مثنى أسماء الإشارة ويرد عليه بما ذُكِرَ في تثنية

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٩٧، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٨.

(٢) المفصل في علم العربية: ص: ١٢٤.

(٣) شرح المفصل: ٣/ ١٣٨.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥، والتسهيل ص: ٣٣.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٣٨، ٢/ ١٠٤، والمفصل في علم العربية ص: ١٤١، ١٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب ق/ ١٣٢ أ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٨.

(٦) انظر حاشية الصبان: ١/ ١٤٦.

(٧) انظر المصادر السابقة في هامش رقم: ٥.

(٨) انظر حاشية الصبان: ١/ ١٥١.

(٩) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠.

(١٠) انظر حاشية الصبان: ١/ ١٤٧.

اسم الإشارة[1].

ولم يصرح سيبويه بعلة ظاهرة لبناء الأسماء الموصولة ولكن تستشف العلة من حديثه عنها فهو يذكر أنَّ أسماء الموصول مبهمة تقع على كل شيء كحروف المعاني[2].

ويمكن أن يستنتج من كلامه هذا أنَّ علة بنائها هي إبهامها وشبهها بحروف المعاني وتبعه في ذلك الزجاج وابن السراج[3] ويعلل الأنباري بناءها بعلتين: **الأولى**: أنَّ الصلة مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة أمَّا الموصول فهو بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني، **والثانية**: الشبه بالحروف؛ لأنَّ الموصول لا يفيد إلا مع كلمتين فأكثر[4]. ونجد هذا التعليل عند العكبري وابن يعيش[5] وأخذ ابن مالك ظاهر ما ذكره النحاة قبله يقول:

«. . . . . .وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ»[6]

ويذكر الرضي أنَّ من الموصولات ما أشبه الحروف نحو ما ومن واللام ثم حُمِلَت البواقي على ذلك، ليطَّرد الباب، ويؤكد كذلك على الشبه الافتقاري بالحرف وذلك أنَّ الموصول يحتاج إلى الصلة والعائد[7].

ويذهب عبد السلام عواد من المحدثين إلى القول بإعراب الاسم الموصول عامة يقول مستفهماً: «فَلِمَ لاَ تُنْفَى عنه صفة البناء ليدخل ضمن المعربات»؟[8]

---

(١) انظر ص: ١٣٣ من هذا البحث.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ٣٠٩.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٩، والموجز في النحو: ص: ٧٤ - ٧٦.

(٤) انظر أسرار العربية ص: ٣٨٤.

(٥) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ق/ ١٣٢ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٨، ١٣٩.

(٦) ألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني)، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٠.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥.

(٨) مقالة بعنوان «رأي في بناء الاسم» عبد السلام أحمد عوَّاد، صحيفة الألسن العدد الثالث مطبعة أطلس، ١٩٧٥م، ص: ٦١.

ويهدف من ذلك إلى أمرين: **الأول** : تعزيز ما قاله النحاة من أَنَّ الإعراب هو الأصل في الأسماء. **والثاني** : الرغبة في تيسير دراسة النحو[١].

وفي قوله نظر؛ لأنَّهُ راعى الأصل في الإعراب وتجاهل أَنَّ الأسماء الموصولة وما شابهها من الأسماء المبهمة إنَّما بُنِيَتْ لشبهها بالحروف. وما يكن فقد اختلف البصريون والكوفيون في بنية الذي والتي من الأسماء الموصولة فقال البصريون إنَّ أصلهما لَذِ وَلَتِ ثم لزمتهما الألف واللام، أمَّا الكوفيون فيقولون أن أصل الذي الذال وحدها وأصل التي التاء وحدها وما عداهما زائد[٢]. وحجة البصريين أَنَّ الذي والتي اسمان ظاهران فلا يمكن أن يكونا على حرف واحد وأَنَّ الذال والتاء فيهما لم تستعملا بدون الياء واللام مما يدل على أَنَّ الياء واللام فيهما لازمتان، أما حجة الكوفيين فهي أَنَّ الياء فيهما تسقط في التثنية وأما اللام فزيدت لتُمكِّن النطق بالذال والتاء الساكنتين ولتدخل أل على متحرك[٣].

والأرجح عندي ما يراه البصريون؛ لأنَّ الذي والتي لو كانا على حرف واحد لما جاز تصغيرهما والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها نحو الَّذَيَّا وفاقاً لابن يعيش. أما سقوط الياء في التثنية فإنما حدث لالتقاء الساكنين ثم إنَّ هذه التثنية مرتجلة كما يذكر ابن يعيش[٤] أما الألف واللام فيهما فلازمتان في الأسماء الموصولة عامة وليستا للتعريف؛ لأنَّ تعريف الاسم الموصول يكون بالصلة بدليل تعرف ما ومن ونحوهما بها[٥]. كذلك اختلف النحاة في (ألْ) الموصولة أهي اسم أم حرف؟ وهي سواء كانت حرفاً أم اسماً فهي مبنية على السكون لذلك فالمبني من

---

(١) مقالة بعنوان «رأي في بناء الاسم» عبد السلام أحمد عوّاد، صحيفة الألسن العدد الثالث مطبعة أطلس، ١٩٧٥م، ص: ٦١.

(٢) انظر الإنصاف: م٩٥، ٢/ ٦٦٩، واللباب ق/ ١٣٣ أ. شرح المفصل: ٣/ ١٣٩، ١٤٢

(٣) المصادر السابقة.

(٤) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٠.

(٥) انظر اللباب: ق/ ١٣٣ ب، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٠، ١٤١.

الموصولات على السكون هو: الذي، والتي، واللاتي، ومن، وما، ودو الطائية، وذا بعد ما ومن في الاستفهام، وأل، والمبني على الفتح الذين، والمبني على الضم (أيٌّ) الموصولة عند من يقول ببنائها كما سيأتي إن شاء الله[1]. وفيما يلي حديث عن تلك الصيغ.

الذي:

اسم موصول يخص المفرد المذكر عاقلاً أو غيره[2]؛ وفيه أربع لغات: **الأولى** الذيْ بإثبات الياء ساكنة وهي أجود لغاتها وهي الأصل بدليل ورودها في القرآن الكريم والثانية الَّذِ بكسر الذال وحذف الياء فالكسرة تدل على الياء المحذوفة ويذكر الزمخشري أَنَّهم حذفوا الياء تخفيفاً لاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة استعمالهم إياه[3]. الثالثة الَّذْ بإسكان الذال وحذف الياء وسكون الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ذكر ذلك ابن يعيش[4]. ويذكر الزمخشري أَنَّ حذف الياء والحركة من أجل التخفيف لاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال[5]. الرابعة الَّذِيُّ بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة[6]، ويذكر ابن عقيل أَنَّ ابن مالك يجيز في لغة التشديد بالكسر الإعراب[7]، ونقل السيوطي عن أبي حيان أَنَّ ابن مالك يجيز الإعراب في لغة التشديد عامة، **يقول السيوطي**: «قال أبو حيان: وَظَاهِرُ كَلَامِ ابنِ مالك: أَنَّ الكَسْرَ وَالضَّمَّ مع التشديد بناء... وَصَرَّحَ أيضاً مع البناء

---

(1) انظر ص: ٣٠٩ من هذا البحث.

(2) انظر اللباب: ق/ ١٣٢ ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٣، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٣.

(3) انظر المفصل في علم العربية: ص: ١٤٣.

(4) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٣٩.

(5) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٣.

(6) انظر هذه اللغات في شرح المفصل: ٣/ ١٣٩، والتسهيل ص: ٣٣، وشرح التسهيل: ١/ ١٣٨، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٣، وحاشية الصبان: ١/ ١٤٧.

(7) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٣٨.

بجواز الجري بوجوه الإعراب[1]، ويغلب على ظني أَنَّ البناء هو الراجح في لغة التشديد عامة؛ لأنَّه لو جاز الإعراب لوجدت لغة أخرى للتشديد وهي الذيٌّ بالفتح ولا أحد يقول بذلك. ويذكر ابن مالك لغة خامسة في (الذي وأخواته) وهي حذف ألْ منها[2]. وذكر السيوطي أنها شاذة وينسب القول بشذوذه إلى أبي حيان[3]. ويذكر بعض النحاة أَنَّ هذه اللغات شواذ ما عدا الذي[4] وبنيت الذي على السكون على الأصل في البناء.

التي:

هذا الاسم يخص المفرد المؤنث عاقلاً أو غيره[5]. وفيه لغات كسابقه وهي: **الأولى**: الَّتِيْ بِإِسْكَان الياء وهي الأصل. **والثانية**: الَّلتِ بالكسر بغير ياء. **والثالثة**: اللَّتْ بِإِسْكَان التاء. **والرابعة**: التِيُّ بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة[6] ويضيف الزمخشري من لغاتها (أل) في نحو الضارب ته هند[7] ويذكر ابن مالك أَنَّ من لغاتها مجيئها مجردة عن الألف واللام[8]، وهذه اللغة شاذة كما سبق عند أبي حيان.

وهذه اللغات قليلة الاستعمال ما عدا التي وبنيت على السكون على الأصل في البناء.

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٢٨٤.
(٢) انظر التسهيل ص: ٣٣.
(٣) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٨.
(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٣، واللباب: ق/ ١٣٤ أ، وشرح الرضي: ٢/ ٤٠.
(٥) انظر المخصص م٤، السفر: ١٤ ص: ١٠٢، ١٠٣، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٣٨، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٣.
(٦) انظر المصادر السابقة.
(٧) انظر المفصل في علم العربية: ص: ١٤٣.
(٨) انظر التسهيل ص: ٣٣.

اللاتي :

لجمع الإناث وفيها لغات متعددة كما يذكر النحاة وهي اللائِيْ، واللواتِيْ، وَالَّلاتِ، والـلاَّءِ، واللَّـوَاتِ، وَالـلاَّيِ، والـلاَّ، وَاللَّـوا، والـلاَّتِ مثـل: اللُّغَاتِ[1]، والـلَّاءاتِ[2]. وذكر السيوطـي جواز إعـراب الأخيرة إعـراب جمـع المؤنـث السالم[3]. وذكر ابن يعيش من لغاتها: اللّوائِي واللَّواءِ[4].

وذكر ابن مالك من لغاتها حذف أل منها[5]. وأسند السيوطي إلى أبي حيان القول بشذوذها[6]، وذكر السيوطي ذَوَاتُ المضمومة في لغة طيء وذكر أَنَّه يجوز إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم[7]. وأشهر هذه اللغات (اللاتِيْ)؛ لأنها جمع التي من لفظها وقد وردت في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ **وَاللاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ** ﴾[8] وتليها من حيث كثرة الاستعمال (اللائِيْ) قال تعالى: ﴿ **وَاللاَئِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ** ﴾[9] وكل لغة من هذه اللغات تبنى على العلامة الموجودة في نهايتها والأصل في بنائها السكون على الأصل في البناء.

من :

اسم موصـول مشتـرك؛ لأنـه يشمـل الواحـد والاثنين والجمـع والمـذكر

---

(١) انظر المخصص م ٤، السفر: ١٤، ص: ١٠٢، ١٠٣، والمفصل في علم العربية ص. ١٤٢، والتسهيل ص: ٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٧.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٥.

(٣) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٧.

(٤) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٢.

(٥) انظر التسهيل ص: ٣٣.

(٦) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٨.

(٧) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٧.

(٨) سورة النساء آية: ١٥.

(٩) سورة الطلاق آية: ٤.

والمؤنث بلفظ واحد وتخص ذوات من يعقل على حد رأي ابن يعيش[1] . وقد يراعى معناها كما يقول سيبويه[2] ، ومن شواهد (مَنْ) قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[3] وعلى الرغم من أنَّ بنيتها على حرفين فإنها اسم بدليل وقوعها موقع الاسماء إذ إنها تقع مثلاً فاعلاً ومفعولاً وتقبل دخول حرف الجر ويعود الضمير عليها كالاسم ونحو ذلك[4] ، وتختلف (مَنْ) عن الذي في أنَّها لا توصف ولا يوصف بها ؛ لأنها على حرفين[5] ، لذلك لم تُثَنَّ ولم تجمع وإلى جانب كونها موصولة ، فإنَّ لها ثلاثة مواضع وهي :

أن تكون استفهاماً : نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾[6] .

أنْ تكون شرطاً : نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾[7] .

أن تكون نكرة موصوفة :[8] من مثل قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[9] .

وزاد الكوفيون قسماً آخر إذْ يجعلونها زائدة مؤكدة وهذا فيه نظر، لأنَّ (مَنْ)

---

(1) انظر الكتاب : ١/ ٤٠٤ ، والمفصل في علم العربية ص : ١٤٢ ، ١٤٦ ، وشرح التسهيل : ١/ ١٤٦ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٤٤ ، ٤/ ١٠ ، ١٣ ، وهمع الهوامع : ١/ ٢٨٩ .
(2) انظر الكتاب : ١/ ٤٠٤ .
(3) سورة يونس آية : ٤٢ .
(4) انظر شرح المفصل : ٣/ ١٤٤ .
(5) انظر اللباب : ق/ ١٣٣ أ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٤٤ .
(6) سورة البقرة آية : ٢٥٥ .
(7) سورة الطلاق آية : ٣ .
(8) انظر مواضع (مَنْ) في الكتاب : ٢/ ٣٠٩ ، والمقتضب : ٣/ ١٧٢ ، وحروف المعاني والصفات ص : ٦٠ ، ٦١ ، وشرح الكتاب : ١/ ق ٥١ ب ، ٥٢ أ ، والمفصل في علم العربية ص : ١٤٧ .
(9)) سورة الرحمن آية : ٢٦ .

اسم والأسماء لا تزاد على حد رأي البصريين[1].

و (مَنْ) في جميع استعمالاتها السابقة كـ (مَنْ) الموصولة تختص بذوات من يعقل إلا إذا كانت نكرة موصوفة فإنها تشمل من يعقل وما لا يعقل.

وتعد (مَنْ) صيغة موجزة تغني عن الإطالة[2] وهي في جميع استعمالاتها اسم مبني على السكون على الأصل في البناء وبُنِيَت الاستفهامية؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام (هل أو الهمزة)، وَبُنِيَت الشرطية؛ لتضمنها معنى حرف الشرط (إنْ)، أمَّا الموصوفة فبنيت لتنزلها منزلة **الموصولة**[3]، ويجب ألاَّ نغفل كذلك الشبه الوضعي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ (مَنْ) الاستفهامية والشرطية مِن الكنايات كما سيتضح[4].

ما:

اسم موصول مشترك كـ (من) يخص ما لا يعقل وصفات من يعقل كما يقول ابن يعيش[5] يدل على **الأول**: قوله تعالى: **﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالجُلُودِ﴾**[6] ويدل على **الثاني**: قوله تعالى: **﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾**[7] وهو بمنزلة (مَنْ) لا يوصف به ولا يوصف؛ **لأنَّه على حرفين لذلك لم يُثَنَّ ولم يجمع وإلى جانب كونها موصولة فإنَّ لها ثلاثة أوجه:**[8] **الأول: أنْ تكون**

---

(١) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٦٤.

(٢) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٣٩، ١٤٠، وشرح المفصل: ٤/ ١١.

(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٢، ومجالس العلماء ص: ٢٢١، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٢ أ، وأسرار العربية ص: ٣٠.

(٤) انظر ص: ١٩٩، ٢٠٥ من هذا البحث.

(٥) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٥.

(٦) سورة الحج آية: ٢٠.

(٧) سورة النساء آية: ١١.

(٨) انظر معاني الحروف ص: ٨٦ - ٩١، وشرح المفصل: ٤/ ٢، ٣، ومغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق مازن المبارك، وحمد الله، بيروت، دار الفكر، ط٥، ١٩٧٩م، ص: ٣٩٠.

نكرة وهي إمّا غير موصوفة أو موصوفة فالأولى عامة وخاصة؛ فالعامة نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] .

والخاصة تكون بمعنى الأمر أو الشأن أو الشيء ومنه قول الشاعر[2] :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

ومن ذلك أيضاً (ما) التعجبية نحو ما أحسن السماءَ ونلحظ أنَّ (ما) في الأمثلة السابقة نكرة تامة.

أما النكرة الموصوفة فتكون بمعنى شيء نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[3] .

الثاني: أَنْ تكون استفهاماً نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ﴾؟[4] .

الثالث: أَنْ تكون شرطاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[5] .

و (ما) في جميع استعمالاتها لفظ موجز يغني عن الإطالة[6] . ونظراً لكثرة استعمال (ما) الاستفهامية قلبوا ألفها (هاءً) وحذفوا ألفها عند دخول حرف الجر عليها تقول: لِمَهْ، أَمَّا (ما) الشرطية فلكثرة استعمالها قلبوا ألفها (هاء) وزادوا ما ىي آخرها فقالوا: مَهْمَا[7] و (ما) في جميع استعمالاتها السابقة اسم مبني على

---

(١) سورة البقرة ص: ٢٧١.

(٢) البيت لأبي حَيَّة النميري. في الكتاب: ١/ ٤٧٧، والمقتضب: ٤/ ١٧٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٤، والشاهد فيه قوله (لَمِمَّا) وهي (من) زيدت إليها (ما) ومعناه لربما.

(٣) سورة قٓ آية: ٢٣.

(٤) سورة الأنبياء آية: ٥٢.

(٥) سورة البقرة آية: ١١٠.

(٦) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٦، وشرح المفصل: ٤/ ٥.

(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٦، وشرح المفصل: ٤/ ٦، ٨.

السكون على الأصل في البناء، وسبب بناء ما الموصوفة أنَّها تنزلت منزلة الموصولة[1]. وبنيت (ما) التعجبية لتضمنها معنى حرف التعجب الذي لم يوضع كما يذكر النحاة وبنيت ما الاستفهامية؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام هل أو الهمزة. وبنيت ما الشرطية لتضمنها معنى حرف الشرط أضف إلى هذا أنها بنيت بجميع مواضعها السابقة للشبه الوضعي بالحروف[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (ما) الاستفهامية والشرطية من الكنايات كما سيتضح[3].

ذو الطائية:

هذه الصيغة بمعنى الذي على لغة طيء وتلزم هذا اللفظ مع المفرد والمؤنث والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه[4]. وشواهدها كثيرة في كلام العرب قال الشاعر[5]:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيْ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والغرض من (ذو) أنَّها وصلة إلى الوصف بالأجناس وتشمل العاقل وغيره. وهي معرفة بالصلة[6] كغيرها من الموصولات ويذكر شارح المفصل أنها (ذو) التي بمعنى

---

(١) انظر أسرار العربية ص: ٣٠، ٣٣.

(٢) انظر شرح المفصل: ٤/ ٥.

(٣) انظر ص: ١٩٩، ٢٠٥ من هذا البحث.

(٤) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤ ص: ١٠٢، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٧، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٩.

(٥) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في شرح المفصل: ٣/ ١٤٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٩، والشاهد فيه قوله (من ذو) حيث بَنَى ذو على الواو الساكنة رغم دخول حرف الجر عليها وهي لغة طيء، وقد تعرب.

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٣٢ ب، والمخصص: م/ ٤، السفر: ١٤، ص: ١٠٢، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٩.

صاحب نقلت إلى معنى الذي، ووصلت بالجملة[1]، ويغلب على ظني أنها تختلف عن ذي التي بمعنى صاحب، لأنَّ الأخيرة معربة بالحروف إذ هي من الأسماء الستة[2].

ويذكر ابن عقيل أنَّ (ذو) الطائية قد تعرب حملاً على ذي التي بمعنى صاحب وإعرابها نادر[3] ويذكر بعض النحاة أنَّ ذو الطائية تؤنث وتأنيثها (ذاتُ) بالبناء على الضم وتلازم هذه الحالة دائماً وقد قيل في جمعها (ذواتُ) بالبناء على الضم[4] وذكر ابن سيدة أنَّ (ذو) و (ذاتُ) إذا ثنيا أعْرِبَا[5] وأوضح السيوطي أنَّه قد حكي تثنية (ذو) و (ذات) وجمعها تقولِ في الرفع ذوا، وذواتا، وذوو، وذوات، وفي النصب والجرذَوِي، وَذَوَاتي، وَذَوَي وذكر أيضاً أنه قد حكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم[6].

و (ذو) الطائية ملازمة للبناء على السكون الموجود على الواو[7] وبنيت على السكون على الأصل في البناء.

(ذا) بعد ما و من:

المعروف أنَّ (ذا) اسم إشارة وقد ورد ذكره سابقاً ولكنه يجوز أن يكون اسماً موصولاً إذا ورد بعد (ما) و (من) في الاستفهام فيكون (ذا) بمنزلة الذي ويكون (ما) و (من) حرفي استفهام. قال سيبويه: «هَذَا بَابُ إِجرائِهِمْ (ذَا) وَحْدَهُ

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٧.
(٢) انظر شرح ابن عقيل: ١/ ٤٥، ١٥٠، ١٥١.
(٣) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٤٧.
(٤) انظر المخصص: م/ ٤، السفر: ١٤ ص: ١٠٢، ١٠٣، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٩.
(٥) انظر المخصص: م ٤ ص: ١٠٢.
(٦) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٩.
(٧) انظر النحو الوافي: ١/ ٣٢٢.

بِمَنْزِلَةِ الذي وليس يكون كالَّذِي إلاَّ مع (ما) و (من) في الاستفهام»[1]. قال الشاعر:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ[2]

وذكر سيبويه: أنَّ المركب جميعه (ماذا) قد يكون اسماً واحداً يدل على الاستفهام، وقد يكون بمعنى الذي قال سيبويه عن مجيء المركَّب استفهاماً: «وأمَّا إِجْرَاؤُهُمْ إِيَّاه مع (ما) بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ فَهُوَ قَوْلُكَ: مَاذَا رَأَيْتَ؟ فَتَقُول: خَيْراً كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا رأيتَ»[3].

ويذكر سيبويه أنَّ تركيب (ما) و (ذا) مشابه لنظائره نحو إنَّما وكأنَّما وحَيْثُمَا[4]. ويمثل سيبويه لمجيء المركب بمعنى الذي بقول الشاعر:[5]

دعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

وذكر ابن هشام لهذا المركب ستة أوجه:

الأول: أنْ تكون (ما) استفهامية و (ذا) إشارة، **الثاني**: أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) موصولة، **الثالث**: أنْ يكون المركب استفهاماً كله، **الرابع**: أن يكون المركب اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي، **الخامس**: أن

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٠٤، ٤٠٥.

(٢) ديوان لبيد تقديم إبراهيم جزيني وشرحه ص: ١٣٠، في الكتاب: ١ / ٤٠٥، والمخصص م ٤، السفر ١٤ ص: ١٠٣، وشرح التصريح: ١ / ١٣٩، والشاهد فيه قوله «ماذا» و «ذا» اسم موصول بمعنى الذي وما بعده صلة و (ما) استفهامية في محل رفع مبتدأ.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٥.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٥.

(٥) لم أقف على قائله والبيت في الكتاب: ١/ ٤٠٥، والدرر: ١/ ٦٠، والشاهد فيه قوله (ماذا) حيث جعله اسماً واحداً بمنزلة الذي.

تكون ما زائدة وذا إشارة، **والسادس**: أن تكون استفهاماً وذا زائدة[1].

وعندما يكون (ماذا) اسماً موصولاً فإنَّه يكون ملازماً للبناء على السكون على الأصل في البناء وعندما يتصل بهذا المركب اللام في أوله فإنَّ الصيغة تصبح (لِمَاذَا) وتكون للاستفهام والغرض منها التعليل وقد تختصر فيقال: (لِمَ)[2].

(ألْ) الموصولة:

وتكون للعاقل وغيره مفرداً أو غير مفرد. وهذه الصيغة تكون بمعنى الذي إذا اتصلت باسم فاعل أو اسم مفعول ونحو ذلك من الصفات المحضة نحو قولك: الضارب أباه زيد. ونحو هذا المضروب، ويكون التقدير الذي ضَرَبَ أَبَاه زَيْدٌ، والذي ضُرِبَ على التوالي[3].

وأورد صاحب الخزانة شواهد كثيرة على دخول (ألْ) الموصولة على الأفعال وذكر شاهدين لدخولها على الظروف وذكر شاهداً لدخولها على الجملة الاسمية[4]. وأرى أنَّ هذا هو خلاف للأصل فيها إذ هي مختصة بالدخول على ما سبق. واختلف النحاة في (أل) الموصولة فذهب قوم إلى أنها حرف ومنهم المازني ومن وافقه وحجتهم أنَّ الاسم الواقع بعدها أعرب إعراب الذي بغير صلة ولو كانت اسماً لكان الإعراب لها ولحكم على موضعها بالإعراب الذي يستحقه الذي [5].

وذكر الزمخشري أَنَّ (ألْ) هنا لغة في الذي وكان يسميها لام التعريف

---

(١) انظر مغني اللبيب ص: ٣٩٥ - ٤١٨.

(٢) انظر المخصص: م ٤، السفر: ١٤ ص: ٥٥.

(٣) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٢، ١٤٣، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٣، ومغني اللبيب ص: ٧١، والجني الداني، ص: ١٩٣.

(٤) انظر خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون وشرحه، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م، ط ٢، ١/ ٣١ - ٣٣.

(٥) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧.

الحرفية[1]. وذهب بعض النحاة إلى أنّها اسم واحتجوا بعودة الضمير من الصفة بعدها إليها نحو جاء الضاربها[2] زيدٌ ومنهم كما يقول ابن عقيل: ابن السراج، والفارسي وأكثر النحويين ورجح ذلك ابن عقيل[3].

ويميل ابن يعيش إلى رأي من يقول بحرفيتها؛ لأنَّه لا موضع لها من الإعراب كذلك فالضمير لا يعود إليها، بل إلى الموصوف المحذوف، لأنَّ التقدير في قولنا: مررت بالضارب أصله مررت بالرجل الضارب[4]. وهذا هو الذي أختاره وأدرجتها مع الأسماء الموصولة استيفاء للفائدة.

الذين:

هذه الصيغة تخص جماعة الذكور العقلاء وما نُزِّلَ منزلتهم[5]. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**﴾[6].

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ**﴾[7]، والمشهور في هذا الاسم أنَّه ملازم للياء في الرفع والنصب والجر. ولكنَّ إحدى لغات العرب تعربها فتقول: اللذُونَ في حالة الرفع والذين في حالتي النصب والجر وهي لغة طيء، وهذيل، وعُقَيْل، أو ضَبَّة[8].

والشاهد على تلك اللغة قول الشاعر:

---

(١) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٤٣.

(٢) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل: ١٤٩.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٤٩.

(٤) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٤.

(٥) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٤١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٥.

(٦) سورة المؤمنون آية: ٢.

(٧) سورة الأعراف آية: ١٩٤.

(٨) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٤٢، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٥.

نَحْــنُ اللَّــذُونَ صَبَّحُــوا الصَبَاحَا يَوْمَ النُخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1]

وذكر الزجـاج أنهـا شاذة[2] وقــد تطــرق سيبــويه إلــى تلك اللغة يقول: «وإنْ جَمَعْتَ فَأَلْحَقْتَ الوَاوَ وَالنُونَ قُلْتَ: اللذُوْنَ وَإنَّمَا حَذَفْتَ اليَاءَ . . . لِتَفْرُقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِوَاهَا من الأسماءِ المُتَمكِّنَةِ غَيْرِ المُبْهَمَةِ كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِوَاهَا فِي التَحْقِيرِ»[3].

وينفي العكبري أن تكون اللغة السابقة إعراباً ويذكر أنهم شبهوا تلك الصيغة بالاسم المعرب[4]. وحذا حذوه الأشموني[5]. ويختلف عنهما ابن يعيش يقول: «إنَّ مَنْ يَقُولُ: اللَّذُونَ فِي الرَّفْعِ وَالذِيْنَ فِي النَّصْبِ وَالجَرِّ جعله كالتثنية إذ أنَّه على مِنْهَاجِهَا في الصحة والأول أكثر»[6] يقصد بالأكثر أنَّ الذين هي المشهورة ويذكر الرضي أنَّ نون اللذون قد تحذف تخفيفاً[7] وما يكن من شيء ففي الـذين بعض الأمور المهمَّة وهي أنَّ ياء الأصل فيها محذوفة من أجل ياء الجمع[8].

وذكر سيبويه أنَّ نونها قد تحذف استخفافاً[9]، قال تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي

---

(١) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ص: ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية، بغداد ١٩٦٧ م، ص: ٦١، ويقال قائله: رجل من بني عقيل جاهلي اسمه أبو حرب. والبيت في: ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٨٥، وشرح التصريح: ١/ ١٣٣، والشاهد فيه قوله: اللذون حيث أعربها رفعا بالواو وهي لغة.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٠٤.

(٤) انظر اللباب: ق/ ١٣٤ أ.

(٥) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١.

(٦) شرح المفصل: ٣/ ١٤٢.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠.

(٨) انظر اللباب: ق/ ١٣٤ أ.

(٩) انظر الكتاب: ١/ ٩٥، ٩٦.

خَاضُوا﴾[1] وقال الشاعر:

وَإِنَّ الَّـذِي حَانَـتْ بِفَلْـجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ القَـوْمُ كُلّ القَـوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[2].

وذكر ابن مالك أَنَّهُ يقال فيها: لَذِيْنَ بحذف أل وهو عام في جميع الأسماء الموصولة وهي لغة ثانية فيها[3]. وذكر السيوطي نقلاً عن أبي حيان أنَّه شاذ[4]. ومن لغاتها الذيُّون رَفْعًا والذيِّيْن نصباً وجَراً كما يقول الرضي[5] والأُلى أو الأُولَى وهو جَمْعُ الذي من غير لفظه والمشهور أنها تقع بمعنى الذين فتخصُّ العقلاء المذكرين، وقد تقع للمؤنث وما لا يعقل[6]، وهذه اللغة قد تُمَدُّ فيقال الأُلاَءِ بالبناء على الكسر[7].

ومن لغاتها اللاءِ بالبناء على الكسر[8]، ومنهم من يقول اللائي بإثبات الياء دائماً[9]. ومن لغاتها اللائِيْنَ، وذكر شارح المفصل أنَّ هذه اللغة جمع مذكر سالم لـ (اللاَّءِ): فيقال اللاؤون في الرفع واللائِيْنَ في النصب والجر، وذكر الرضي إنَّه يقال فيها اللائِيْنَ رفعاً ونصباً وجراً[10]، وقد يقال اللاؤو بلا نون[11].

---

(١) سورة التوبة آية: ٦٩.

(٢) البيت مختلف في نسبته، في الكتاب: ١/ ٩٦، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، والدرر: ١/ ٢٤، ٢/ ٩٠، والمفصل في علم العربية ص: ١٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٧، والشاهد فيه قوله: و(إنَّ الذي) حيث حذف الشاعر النون منه تخفيفاً. وحذف النون لغة هذيل.

(٣) انظر التسهيل ص: ٣٣.

(٤) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٨٨.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠.

(٦) انظر التسهيل ص: ٣٣، ٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٣، ١٤٥، والهمع: ١/ ٢٨٦.

(٧) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٢، والتسهيل ص: ٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٣.

(٨) انظر المخصص م ٤، السفر ١٤، ص: ١٠٢، ١٠٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٤.

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤١، وشرح التسهيل ١/ ١٤٤.

(١١) انظر: المخصص م ٤، السفر ١٤، ص: ١٠٢، ١٠٣.

والذين هي أكثر استعمالاً من غيرها في كلام العرب وَبُنِيَتْ على الفتح طلباً للتخفيف بسبب التقاء الساكنين. ويذكر الأشموني علة أخرى لبناء الذين لم نذكرها أثناء حديثنا عن علل الأسماء الموصولة وهي: أنه إنما بُنِيَ؛ لأنَّه لم يجمع على طريقة الجموع القياسية، لأنَّه أخص من مفرده[1] ويغلب على ظني أن مراده أَنَّ الذين صيغة مرتجلة وضعت لجمع الذكور وأصبحت لا تستعمل حقيقة إلا في العاقل بخلاف الذي فهو يستعمل في العاقل وغيره حقيقة وأيَّد ذلك الصبان يقول: «قَوْلُهُ: لأَنَّهُ أَخَصُّ مِنَ الذي»؛ لأنَّ الذي يُسْتَعْمَلُ فِي العَاقِلِ وَغَيْرِهِ حَقِيقَةً، وَالَّذِيْنَ لاَ يُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً إِلاَّ فِي العَاقِلِ[2].

(أَيٌّ) الموصولة:

ومن الموصولات المبنية على الضم (أَيّ) عند من يقول ببنائها ونظراً لعروض البناء فيها آثرت معالجتها في باب الأسماء العارضة البناء في فصل ما بُنِيَ على الضم[3].

نخلص مما سبق إلى أَنَّ من الأسماء الموصولة ما يبنى على السكون نحو: الذي، والتي، واللاتي، ومن، وما، وذو الطائية، وذا بعد ما ومن الاستفهاميتين، والْ عند من يعتبرها اسماً، والَّذْ وَاللَّتْ وهما لغتان في الذي، والتي، وبعض لغات اللاتي كاللائِيْ، وبعض لغات الذين كالأُوْلَى وأمّا ما يبنى على الفتح فنحو الذينَ، والمبني على الكسر نجده في بعض اللغات كالذيٍّ، والتيٍّ وهما لغتان في الذي والتي ونحو اللاتِ واللاءِ واللواتِ، أما ما يبنى على الضم منها فهو (أَيّ) الموصولة عند من يقول ببنائها وبعض لغات الأسماء السابقة نحو: الذيُّ والتيُّ وذاتُ.

(١) انظر شرح الأشموني ١/ ٣١.

(٢) حاشية الصبان ١ / ٥٥.

(٣) انظر: ص: ٣٠٩ من هذا الحديث.

الفصل الرابع
أسماء الأفعال والأصوات

كان اسم الفعل معروفاً عند سيبويه بهذا الاسم فقد ذكر فيما أسماه: «هَذَا بَابٌ مِنَ الفِعَلِ سُمِّيَ الفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ تُؤْخَذْ مِنْ أَمْثِلَةِ الفِعْلِ الحَادِثِ. . . . . . »[1]. أَنَّ قَوْلَكَ: رُوَيْدَ زَيْداً، إِنَّمَا هُوَ اسم أَزوِدْ زَيْداً. . . . .[2].

ومعرفته له بهذا الاسم ترد كثيراً في الكتاب[3] وكان يصفها بما وضع موضع الفعل يقول: «وَأَمَّا مَا هُوَ في مَوْضِعِ الفِعْلِ فَقَوْلُكَ: مَهْ وَصَهْ وَحَلْ لِلنَّاقَةِ. . . . . . »[4] وكان يعبِّر عنها باسم الحروف التي للأمر والنهي يقول: «. . . . . وذلك الحروف التي للأمرِ والنهيِ وليس بفعل وذلك نحو إِيْهِ وَصَهْ وَمَهْ وَأشباهِهِما»[5].

وحذا المبرد حذو سيبويه فعلى الرغم من وضوح أسماء الفعل عنده بهذا الاسم[6] فقد كان يطلق عليها تعبيرات مختلفة كأن يعبر عنها بأنها (أسماء وضعت للفعل)[7] ويطلق عليها ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر «ويسميها الحروف التي تجري مجرى الفعل»[8]، تأثراً بسيبويه. ونجد أَنَّ سيبويه يخلط بين

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢٢.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) الكتاب: ١/ ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ٢/ ٣٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٠٩، وانظر: ١/ ١٢٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٥٨.

(٦) انظر المقتضب: ٣/ ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٥.

(٧) انظر المقتضب: ٣/ ٢٠٢، ٢٨٠، ٢٠٥.

(٨) انظر المقتضب: ٣/ ٢٠٢، ٢٠٥.

أسماء الأفعال والأصوات فيدخل هذا في ذاك يقول: «وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: صِهٍ وذلك أرادوا النَكِرَة، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: سُكُوناً، وَكَذَلِكَ هَيْهَاتٍ هو بمنزلة ما ذَكَرْنَا عِنْدَهُ وَهُوَ صَوْتٌ»[1].

أما النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه والمبرد فكان بعضهم يفصل بين النوعين ويدرس كلاًّ منهما على حدة كابن السراج[2]. وممن فصل بين النوعين ابن الحاجب وابن هشام[3].

وبعض النحاة يعالجهما في باب واحد بعنوان: «أسماء الأفعال والأصوات» ويتحدث عن كل نوع منهما على حدة كابن مالك[4]. وما يكن فأسماء الأفعال والأصوات وثيقا صلة؛ لأنَّه يجمعهما شبه مشترك فكلاهما وضع موضع الفعل وليس ثَمَّةَ فَرْقٌ سوى أَنَّ أسماء الأفعال تشتمل على ضمير كالفعل أمَّا الأصوات لا ضمير فيها، وأَنَّ أسماء الأفعال تخص من يعقل أمَّا الأصوات فتخص ما لا يعقل أو ما هو في حكمه، أو تحاكي صوتاً أو تصدر عفواً ذكر ذلك ابن يعيش[5] لذلك لا غرابةَ في تداخل هذين المصطلحين عند سيبويه كما سبق؛ لأنَّ المصطلحات النحوية لم تكن قد استقرت لعهده وفيما يلي حديث عن هذين الصنفين.

اختلف النحاة في أسماء الأفعال فذهب أكثر البصريين إلى أنها أسماء وذهب بعضهم إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وذهبت طائفة منهم إلى أَنَّ ما استعمل منها في ظرف أو مصدر فهو اسم كَرُوَيْدَ ودُونَكَ وما عداه فعل. ويرى الكوفيون أَنَّها أفعال حقيقية؛ ومن النحويين من يرى أنها قسم مستقل بنفسه وأسماه (خالفة

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥٣.

(٢) انظر الموجز في النحو ص: ٧٦، ٣٣، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٤، ١٤٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٥، ٧٩، وأوضح المسالك: ٤/ ٨١، ٩٠.

(٤) انظر التسهيل ص: ٢١٠، ٢١٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٣٩، ٦٥٨.

(٥) انظر شرح المفصل: ٤/ ٢٥، ١/ ١٩.

الفعل)[١] وهذا الرأي لأحمد بن صابر[٢]. والراجح مذهب أكثر البصريين من أنها أسماء يؤيد ذلك ما ذكره ابن جني من أنَّ هذه الألفاظ يدخلها التنوين الذي هو علم التنكير نحو صَهْ وَصَهٍ ويدخل بعضها التثنية نحو قولهم: دُهْدُرَّيْنِ بمعنى بَطَل بُطْلاً بعد بُطْل. أضف إلى ذلك وجود الجمع فيها وذلك في هيهات، والتأنيث في هيهاة وهيهات، والإضافة نحو قولهم: دَوْنَكَ ولام التعريف نحو النجاءَكَ بمعنى انجُ والتحقير نحو رويدَك[٣]. ويضيف ابن يعيش اسناد الفعل إليها لفظاً ووقوعها نائب فاعل ومفعولاً به وجمودها ونحو ذلك[٤]. وعلى الرغم من كونها أسماء فإنها عند الأكثرين لا محل لها من الإعراب. ولعل ذلك ناشيء من انتقالها إلى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الإعراب. وينسب الرضي إلى بعضهم القول بأنَّها في محل رفع مبتدأ ومرفوعها أغنى عن الخبر ويذكر الرضي أن ذلك مردود بأن اسم الفعل لا معنى للاسمية فيه، بخلاف المشتقات وذكر الرضي أنَّ بعضهم يرى أنَّها في موضع نصب بمحذوف باعتبارها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال. ويذكر أنَّه مردود بأنها لو كانت كذلك لكانت الأفعال فيها مقدرة ولكانت تلك الأسماء معربة ويذكر أيضاً أنَّ هذه الأسماء لا تدل على ألفاظ الأفعال بل تدل على معانيها على الأصح[٥].

---

(١) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٣٩، وهمع الهوامع: ٥/ ١٢١، وحاشية الصبان: ٣/ ١٥٢، ١٩٥، ومدرسة الكوفة ص: ٣٠٨، وأسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية، محمد جبر، مصر، دار المعارف ١٩٨٠ م، ص: ١١، ومقالة بعنوان اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي م ١٦/ ١٩٦٨م، ص: ٢٦، ومقالة بعنوان «رأي في اسم الفعل» علي النجدي ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٨ م، ج ٢٣، ص: ٣.

(٢) هو: أبو جعفر أحمد بن صابر النحوي من نحاة القرن السابع الهجري، انظر بغية الوعاة: ١/ ٣١١.

(٣) انظر الخصائص: ٣/ ٤٤، ٤٥.

(٤) انظر شرح المفصل: ٤/ ٢٥، ٢٧.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٧.

والغرض من هذه الأسماء السعة في اللغة، والمبالغة، والإيجاز، والإختصار[1].

وَحَدَّ أسماء الأفعال والأصوات كثير من النحاة نذكر منهم على سبيل المثال ابن مالك والسيوطي. يقول ابن مالك: «أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء»[2].

ولم يضع ابن مالك حداً للأصوات بل اكتفى بوصفها يقول: «وَضْعُ الأَصْوَاتِ لِزَجْرٍ كَهَلاً لِلْخَيْلِ . . . . . وإمَّا لِدُعَاءٍ كَأَوْ. . . . . وإمَّا للحكاية كَغَاقِ لِلْغُرَابِ»[3] وبينما يلتزم ابن مالك في حدِّه لأسماء الأفعال بكلمة ألفاظ. . . نجد السيوطي أكثر دقة في حده لها يقول: «هي أسماءٌ قامت مقامها أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفةٍ لا تصرّف الأفعالِ إذ لا تختلفُ أبنيتُها لاختلاف الزمان ولا تصرّفَ الأسماءِ إذ لا يُسندُ إليها»[4] وصار حد السيوطي أدق لأنه يخرج من أسماء الأفعال (إنَّ وأخواتها) ويحد السيوطي أسماء الأصوات بقوله: «أسماءُ الأَصْوَاتِ ما وُضِعَ لِزَجْرٍ لِمَا لاَ يَعْقِلُ. . . . . . أو دُعَاءٍ لِمَا لاَ يَعْقِلُ. . . . . . أو حكايةِ صَوْتٍ. . . . . . أو اصطكاك أجرامٍ»[5].

وأسماء الأفعال نوعان وفقاً لتصنيف النحاة:

١ - نوع طلبي. ٢ - نوع خبري والأول هو الغالب وينقسم إلى قسمين: متعدٍ ولازم فمن أمثلة المتعدي رويدَ وتَيْدُ ومعناهما امهِلْ، وَهَلُمَّ بمعنى قَرِّبْ أو أحضر،

(١) انظر الخصائص: ٣/ ٤٦، ٤٧، وشرح المفصل: ٤/ ٢٥.
(٢) التسهيل: ٢١٠.
(٣) التسهيل: ٢١٣، ٢١٤.
(٤) همع الهوامع: ٥/ ١١٩، وبعض هذه الأسماء متصرفة، انظر أوضح المسالك: ٤/ ٩٠.
(٥) همع الهوامع: ٥/ ١٢٨.

وَهَاتِ[1] بمعنى أعطِ وَهَا بمعنى خذ، وَحَيَّهَلَ بمعنى إئت، وَبَلْهَ وَكَذَاكَ بمعنى دَعْ، وَتَرَاكِ بمعنى اترك وبابه، وَعَلَيْكَ بمعنى الزَمْ، وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ وَدُونَكَ بمعنى خُذْ، ويقاس عليها نظائرها من الظروف وشبهها. واللازم نحو صَهْ بمعنى اسكت، وَمَهْ وَإِيْهَا بمعنى انكفِفْ وَإِيْهِ بمعنى زِدْ، وَهَيْتَ وَهَلَ بمعنى اسرِعْ، وَنَزَالِ بمعنى انْزِلْ وبابه، وَقَدْكَ وَقَطْكَ بمعنى انْتَهِ، وَإِلَيْكَ بمعنى تَنَحَّ وما شابهه من الجار والمجرور، وَمَكَانَكَ بمعنى اثبُتْ، وَوَرَاءَكَ بمعنى تَأَخَّرْ وَأَمَامَكَ بِمَعْنَى تَقَدَّمْ وما شابه ذلك من الظروف، وَدَعْ بمعنى انْتَعِشْ، وَآمِيْنَ بمعنى استَجِبْ، وَوَيْهاً بمعنى اغْرِ، وَبَسٌّ ارفِق، وَقَرْقَارِ بِمَعْنَى قَرْقِرْ.

أَمَّا النوع الخبري فنحو هَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، وَشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ وَسَرْعَانَ بمعنى سَرُعَ وَوَشْكَانَ بِمَعْنَى وَشُكَ، وَبُطْئَانَ بمعنى بَطُؤَ، وَأُفٌّ بمعنى أَتَضَجَّرُ، وَأَوَّهْ بمعنى أَتوجَّعُ وَوَيْ بمعنى أَتَعَجَّبُ، وَبَخْ بمعنى استحسنُ، ووا، وواها بمعنى أَتَلَهَّفُ وَأَتَحَسَّرُ، وَبَجَلْ بمعنى أكتفي[2]، وَهَاءَ بمعنى أُجِيبُ[3]. وبعض

---

(1) اختلف النحاة في (هات) فبعضهم ذكر أنها اسم فعل ومنهم الزجاجي، انظر حروف المعاني والصفات: ٧٥ ـ ٧٩، وتبعه ابن يعيش، انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٠، وبعض النحاة التزم بفعليته لتصرفه ومنهم الخليل بن أحمد، انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٠، والعكبري انظر اللباب، ق/ ١٢٨/ ب وممن رجح أنَّه (فعل) الرضي انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٠، وهذا هو الذي أميل إليه.

(2) اختلف النحاة في اسمية (بَجَلْ) وحرفيته فذكر سيبويه أنَّ بجل بمنزلة حَسْبُ يقال: بَجَلِي انظر الكتاب: ٢/ ٣١٢، وذكر بعضهم أنَّه اسم فعل بمعنى يكفي يقال: بجلني وهو نادر كما يقول ابن هشام انظر مغني اللبيب ص: ١٥١، ويذكر ابن يعيش أنَّه اسم فعل أمر بمعنى إكتَفِ، انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٠، وتبعه ابن عقيل، انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٥٣، وأشار كثير من النحاة إلى ورودها حرفاً بمعنى نعم إلى جانب اسميتها. والراجح عندي أنها اسم فعل، إذ ليس هناك شاهد على حرفيتها، انظر رصف المباني ص: ١٥٢، ومغني اللبيب ص: ١٥١، والجني الداني ص: ٤١٩، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٧٢.

(3) انظر أسماء الأفعال في الكتاب: ١/ ١٢٢، ١٢٣، والمقتضب: ٣/ ٢٠٥ ـ ٢١١، ٢٢٢، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٤، والخصائص: ٣/ ٣٤، ٣٥، والمفصل في علم العربية =

النحاة يذكر أنَّ هذه الأسماء تنقسم بحسب أصلها إلى ما يلي: ١ ـ المرتجل نحو صه ومه. ٢ ـ المنقول وهو إمَّا منقول عن المصدر نحو النجاءك ورويد، وإما منقول عن الظرف نحو: أمامك ووراءك، وإمَّا منقول عن عن الجار والمجرور نحو: عليك وإليك[٣]. أما أسماء الأصوات فمنها ما وضع لزجر كَهَلا للخيلِ، وَعَدَسْ للبغل، وَهَيْدَ، وَهَادِ، وَدَهْ، وَعِهْ، وَعَاهِ، وَعِيْهِ، وَحَوْبُ، وَحَايْ، وَعَايْ، وَهَابِ للإبْلِ، وَهِيْجَ، وَعَاجِ، وَحَلْ، وَحَلاً وَحَلِ للناقةِ، وَحَابِ، وَحَبْ، وَجَاهِ لِلْبَعِيرِ، وَأُسَّ، وَهُسَّ، وَهَجٍ، وَفَاعِ للغنم، وَهِجْ وَهَجَا للكلب، وَسَعْ وَحَجْ، للضأن، وَوَحْ، وَحَوْ للبقر، وَعَزْ، وَعَيْزَ وحَيْزَ للعنز، وحَرٍّ للحمار، وَجَاهِ للسبع. وإما للدعاء كَأَوْ، وَهُبِي للفرس، وَدَوْهِ للرُّبَعِ، وَعَوْهِ للجحش، وَبُسَّ للغنم، وَجَوْتَ وَجِيءِ للإبل الموردة، وَتُوْء، وَتَأْ للتيس، وَنَخٍّ وَنَخّ للبعير المناخ، وَهِدْعِ لصغار الإبل المسكّنة، وَسَأْ، وَتُشُوءْ للحمار، وَدَجْ للدجاج، وَقُوسْ للكلب.

وإما للحكاية كَغَاقِ للغراب، وَمَاءِ للظبية، وَشِيْبِ لشرب الإبل، وَعِيطِ للمتلاعبين، وَطِيْخِ للضاحك، وَطَاقِ للضرب، وَطَقْ لوقع الحجارة، وَقَبْ لوقع السيف، وَخَازِ بَازِ للذباب، وَخَاقِ بَاقِ للنكاح، وَقَاشِ مَاشِ وَحَاثِ بَاثِ للقماش، وَمِضٌ للرفض مع الإطماع[٢].

ويضيف الرضي الألفاظ الطبيعية التي يخرجها الإنسان كأُفْ وَتُفْ وَآهْ

= ص: ١٥١، ١٥٢، وشرح المفصل: ٤/ ٢٩ ـ ٣٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤٠ ـ ٦٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٧ ـ ٧١، وأوضح المسالك: ٤/ ٨٢ ـ ٩٠.

(١) انظر شرح المفصل: ٤/ ٢٩، وشرح الرضي: ٢/ ٦٦ ـ ٦٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٨٥، ٨٦.

(٢) انظر الموجز في النحو ص: ٧٦، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٥، وشرح المفصل: ٤/ ٧٥ ـ ٨٥، والتسهيل ص: ٢١٣ ـ ٢١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٩، ٨٤، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٥٨ ـ ٦٦٢، وأوضح المسالك: ٤/ ٩٠ ـ ٩٣، ومفتاح العلوم السكاكي ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ مصر مطبعة التقدم العلمية ١٣٤٨ هـ، ص: ٣٤، توزيع دار الباز بمكة المكرمة.

وَأَحْ[1]. وتجدر الإشارة إلى أَنَّ حصر هذه الأسماء وضبطها من علم اللغة لذلك اكتفيت بالتمثيل لها يقول السيوطي: «قَالَ ابنُ قَاسِمٍ[2]: وَحَصْرُ أسماءِ الأصواتِ وَضَبْطُهَا مِن عِلْمِ اللُغَةِ وَحَظُّ النحويِّ أَنْ يَتَكَلَّم عَلَى بِنَائِهَا»[3].

وأسماء الأفعال والأصوات من حيث التعريف والتنكير ثلاثة أقسام: ١ ـ ما يستعمل معرفة ونكرة نحو: إيهِ وصَهْ ومَهْ وغَاقِ وأُفٍّ، تقول: إِيْهِ إذا أردت المعرفة وإِيْهٍ إذا أردت النكرة ونحو ذلك. ٢ ـ ما لا يستعمل إلا معرفة فقط نحو: بَلْهَ وَآمِينَ[4]. ٣ ـ ما لا يستعمل إلا نكرة نحو إيهاً في الكف وَوَيْهاً في الإغراء وواهاً في التعجب وفداءٍ له أي ليفده[5].

وأسماء الأفعال والأصوات مبنية عند النحاة[6]، ويذكر ابن خروف[7] أن ما نقل من الظروف المعربة نحو وراءَكَ معرب منصوب بالفتحة[8].

ويغلب على ظني أَنَّ وراءك ونحو ذلك لمَّا نُقِلَ إلى اسم الفعل صار مبنياً كغيره من أسماء الأفعال.

ويذكر السيوطي أَنَّ بعض الأصوات شذ إعرابها لوقوعها موقع المتمكن

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٠.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الجلالي المالكي الشهير بابن قاسم نحوي من آثاره: شرح حدود النحو لشهاب الدين الأبدي توفي سنة ٩٢٠ هـ، انظر ترجمته في معجم المؤلفين: ٥/ ١٨٦.

(٣) همع الهوامع: ٥/ ١٢٩.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٥٣، وشرح الكتاب: ١/ ق ٧٥ أ، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٤، وشرح المفصل: ٤/ ٧٠ ـ ٧٢.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٥٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٩.

(٦) انظر شرح الكتاب: ١/ ق ٧٣ أ، ٧٤ ق ب، واللباب ق/ ١٢٩ أ.

(٧) هو علي بن محمد بن خروف نحوي أندلسي له شرح كتاب سيبويه وغيره توفي سنة ٦٠٩ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٥/ ٧٥، وفوات الوفيات: ٣/ ٨٤، والأعلام: ٤/ ٣٣٠.

(٨) انظر حاشية الصبان: ١/ ٥٣.

كغاقِ في قول الشاعر رؤبة[1]:

وَلَـوْ تَرى إذْ جِئْتِـي مِنْ طَاقِ   إذْ لِمَتَّـى مِثْـلُ جَنَـاحِ غَاقِ

ومثل ذلك خَاقِ بَاقِ[2]. أما الغالب على أسماء الأفعال والأصوات فهو البناء؛ لأنها تراكيب ثابتة ويعلل سيبويه بناءها بوجهين:

الأول: الشبه بالحروف يقول: «وَمَا جَاءَ على حَرْفَيْن مِمَّـا وُضِـعَ مَوَاضِـعَ الفِعْلِ أكثر مِمَّا جَاءَ مِنَ الفِعْلِ المتصرف؛ لأنها حيث لم تصرف ضَارَعَـتْ هَذِهِ الحُرُوفَ...»[3]. وأرى أنَّ ما زاد عن الحرفين من هذه الأسماء محمول على ما جاء على حرفين ليطَّرد الباب.

الثاني: الوقوع موقع الفعل وتبدو هذه العلة في قوله: «...؛ لأنَّه لم يَقَعْ في مَوْضِعِ الفِعْلِ فَيَصِيرَ بمنزلة صَهْ وَمَهْ وَنَحْوِهِمَا»[4] فكأنه يقصد أن هذه الأسماء وقعت موقع الفعل المبني أصالة وتبع سيبويه في هاتين العلتين أكثر النحاة الذين جاءوا بعده إذ نجد علة الشبه بالحروف أو تضمن معناها أو وقوعها موقعها أو ملابستها عند ابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وابن هشام والسيوطي والأشموني[5]. ويضيف ابن جني أنَّ هذه الأسماء بنيت لتضمن ما يستخدم منها أمراً

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج، (تصحيح وليم بن الورد البروسي) بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة ط ١، ١٩٧٩ م، ص: ١٨٠ (ملحق الديوان) والبيت في شرح المفصل: ٤/ ٨٥، والهمع: ٥/ ١٢٩، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١١، والشاهد فيه قوله (غاقِ) حكاية صوت الغراب وقد أعربه لوقوعه موقع غراب.

(٢) انظر همع الهوامع: ٥/ ١٢٨، ١٢٩.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٠٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٥ أ.

(٥) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٢٤، والخصائص: ١/ ١٧٩، ٣/ ٤٩، ٥٠، والتسهيل ص: ٢١٣، وألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني) وأوضح المسالك: ١/ ٣٢، ٤/ ٩٤، وهمع الهوامع: ١/ ١٧، وشرح الأشموني: ١/ ٥٣، ٥٤.

لام الأمر ثم حمل الباقي عليه ليطَّرد الباب[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ أسماء الأفعال مشابهة للحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة أمَّا أسماء الأصوات فمشابهة للحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة[2].

أما العلة الثانية فنجدها عند الكثيرين كالمبرد وابن عصفور والزمخشري وابن يعيش والرضي وابن هشام والسيوطي والأشموني[3]. ونذكر على سبيل المثال أنَّ ابن مالك ذكر في التسهيل أنَّ أسماء الأفعال مبنية لشبه الحروف بلزوم النيابة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل[4]. وأنَّه ذكر في الخلاصة قوله:

« وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ] . . . . »[5]

وقال الرضي: «اعلم أنه إنَّما بُنِيَ أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل وهو فعل الماضي والأمر» وقال أيضاً: «ويجوز أن يقال: إنَّ أسماء الأفعال بُنِيَتْ لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع»[6].

ويذكر بعض النحاة عللاً أخرى لبناء أسماء الأصوات من ذلك ما ذكره ابن يعيش من أنَّ عِلَّة بنائها هي انعدام المعنى فيها فجرت مجرى بعض حروف الاسم

---

(١) انظر الخصائص: ٣/ ٤٩، ٥١.
(٢) انظر أوضح المسالك: ٤/ ٩٤، ٩٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٦٣، وحاشية الصبان: ٣/ ٢١١.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٩، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٤، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٥، وشرح المفصل: ٢/ ٦٥، ٤/ ٣١، وشرح الرضي: ٢/ ٦٧، وأوضح المسالك: ١/ ٣٢، وهمع الهوامع: ١/ ١٦، ١٧، وشرح الأشموني: ١/ ٥٣، ٥٤.
(٤) انظر التسهيل ص: ٢١٣.
(٥) انظر ألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني).
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٥، ٦٦.

وبعض حروفه مبني[1].

وأسند ابن يعيش إلى بعضهم القول بِأَنَّ بعضها بُنِيَ مراعاة لأصله إن كان أصله صوتاً[2].

أما الرضي فيعلل بناءها لخروجها عن عموم قول النحاة: إنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، ويضيف أَنَّ بناءها لا يحتاج إلى تعليل؛ لأنها في الأصل لم يرد بها أن تستعمل مركَّبَة فتقع مواقع المعربات[3]. وما يكن فأسماء الأصوات أحق بالبناء من أسماء الأفعال، لأن شبه أسماء الأصوات بالحروف أقوى باعتبارها غير عاملة ولا معمولة[4]. وَتُبْنَى أسماء الأفعال والأصوات على علامات البناء المعروفة فمن المبني من أسماء الأفعال على السكون ما يلي:

صَهْ: بمعنى اسكت وقال ابن عقيل فيه: «قَالَ فِي البَسِيطِ: وَهِيَ فِي الأصل صَوْتٌ استُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ أسماء الأَفْعَالِ وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِاكْفُفْ وَرُدَّ بِعَدَمِ تَعَدِّي صَهْ، وَيَجُوزُ كَوْنُ صَهْ كَآمِينَ مِمَّا جَاءَ عَلَى غَيْرِ الغَالِبِ[5] أي في تعدي معناه ولزوم اسمه. وذكر ابن عقيل في (صَهْ) لغتين هما الكسر بلا تنوين والكسر بتنوين[6].

إِيْهَا وَمَهْ: هذان الاسمان بمعنى أكفُفْ، ويذكر ابن عقيل أَنَّ هذا التفسير أولى من قول بعضهم إنَّما هي بمعنى أكفف، وذلك؛ لأنَّ اكفف متعدٍ وهما لازمان، وذكر أَنَّ بعضهم فَسَّر (مَهْ) باسكت وفيهما لغات وهي إِيْهْ وَمَهْ بالبناء على السكون كما هو مشهور، وَإِيْهِ وَمَهِ، وَإِيْهٍ وَمَهٍ[7].

---

(1) انظر شرح المفصل: ٤/ ٧٦.
(2) انظر شرح المفصل: ٢/ ٦٦.
(3) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٢، ٢٣، ٢/ ٨١.
(4) انظر همع الهوامع: ٥/ ١٢٩، وحاشية الصبان: ٣/ ٢١١.
(5) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٤٨، وشرح المفصل: ٤/ ٢٩، وشرح الرضي: ٢/ ٦٦.
(6) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٤٨.
(7) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٤٨.

واها، وويْ، ووا : أسماء فعل مضارع بمعنى أعجب، والأوَّلان أكثر استعمالاً من الأخير[1].

أَوَّهْ :

اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع وفيه لغات يقال: أَوْهِ بالبناء على الكسر وَآهِ بقلب الواو ألفاً للفتحة قبلها وَأَوَّهْ بتشديد الواو للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين، وتسكين الهاء لتحرك ما قبلها وَأَوِّهِ بكسر الهاء إتباعاً لكسر الواو وَآوَّهْ بإشباع فتحة الهمزة وفتح الواو إتباعاً لما قبلها. ويذكر ابن يعيش أَنَّ العرب قالت في معنى أَوَّهْ، أَوَّتْ، وَجاءوا فيها بلغات قريبة من أَوَّهْ وهي آوَّتَاهُ، وَآوَّتَاهْ، وآوْهْ، وَآوَّهْ، وَآوْهُ، وَأَوْهِ، وَأَوْهَ، وَأَوٍّ[2].

ها :

اسم فعل أمر بمعنى خذ وفيه لغات كثيرة أشهرها هَاءَ للمفرد المذكر، وَهَاءِ للمؤنثة وَهَاؤُمَا للمثنى بنوعيه، وَهَاؤُمْ أوهاؤُمُوا لجمع الذكور وَهَاؤُنَّ لجمع الإناث وهذه اللغة أجود لغاتها. قال تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[3]. **الثانية** : هَاءِ للمفرد المذكر وَهَائِيْ للمفردة وَهَائِيَا للمثنى بنوعيه وَهَاؤُوا لجمع الذكور وَهَائِيْنَ للإناث. **الثالثة** : إلزامه الهمزة دائماً مع إسناده إلى الضمائر. **والرابعة** : استعماله بالكاف التي تتغير بحسب المخاطب. **والخامسة** : استعماله بالهمزة، وكاف الخطاب معاً وتتغير الكاف بحسب المخاطب وتبقى الهمزة مبنية على الفتح دائماً. **والسادسة** : استعماله مسنداً بعد الهمزة بدون ألف مد. **والسابعة** : استعماله على حالة واحدة إما بالهمزة نحو هَأْ وإما بدونها نحو هَا مهما كان نوع المخاطب[4].

---

(1) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٥١، ٦٥٢.

(2) انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٨، ٣٩، والخصائص: ٣/ ٣٨.

(3) سورة الحاقة آية: ١٩.

(4) انظر شرح الكتاب: ١/ ق ٨٢ أ - ٨٣ أ، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٣، واللباب: ٨/ ق/ ١٢٨ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٤٣، ٤٥.

وقد ذكر سيبويه بعض أوجهها المستعملة في كلام العرب يقول: «وَذَا بِمَنْزِلَةِ قولِ **العَرَبِ هاءَ**، وَهَاءَكَ، وَهَأْ، وَهَأْكَ»[1].

قَطْ، قَدْ:

قَطْ اسم فعل أمر لازم معناه **الاكتفاء** وقد تتصل بها نون الوقاية لحفظ بنائها على السكون تقول: قَطْنِي، وشبيه بها قَدْ التي تكون اسم فعل[2] وَبُنِيَتَا على السكون لأنَّه الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريك وطبقاً لما قرره سيبويه من أنَّ الكلمة إذا صارت على حرفين، وكان **الأول**: متحركاً، فإن الحرف الثاني **يَسْكُنْ** كإذْ وغيرها[3]. **هذا، وقد يعربان** قليلاً تقول: قَطُ أو قَدُ زَيْدٍ درهمٌ كما تقول: حَسْبُهُ دِرْهَمٌ[4] **وَلِـ** قَطْ موضعان آخران:

الأول: قَطْ التي بمعنى حسب، وهي مبنية على السكون وتتصرف مثل حسب وهذه شبيهه بـ قَطْ التي تكون اسم فعل.

الثاني: قَطُّ المبنية على الضم وهذه ظرف وسيرد الحديث عنها في الظروف العارضة البناء[5].

بَجَلْ:

وقد رجحت أَنَّه اسم فعل معناه الاكتفاء وَبُنِيَ على السكون على الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريك[6]. وهذه الأسماء مجرد أمثلة لما بُنِيَ من اسم

---

(1) الكتاب: ١/ ١٢٤.
(2) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٥ ب، واللباب: ق/ ١٢٧/ ب.
(3) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢، ٤٤، ١/ ٣٨٧، واللباب: ق/ ١٢٧/ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٣٣.
(4) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢١٤.
(5) انظر ص: ٣٠٥ من هذا البحث.
(6) انظر ص: ١٦٣ من هذا البحث.

الفعل على السكون. ومن المبني على الفتح من أسماء الأفعال ما يلي: طبقاً لشهرتها في كتب النحو.

آمِيْنَ:

اسم فعل أمر بمعنى استجب وفيه لغات الأولى أَمِيْنَ بالقصر والتخفيف وهي الأصل والفصحى[١] وذكر ابن هشام أنها قليلة الاستعمال حتى إنَّ بعضهم أنكرها[٢].

الثانية: آمِيْنَ بالمد من غير إمالة وهي أكثر لغاته استعمالاً ولكنها بعيدة عن القياس كما يذكر النحاة[٣]؛ لأنَّ فاعيل ليس من أوزان العربية[٤] خلافاً **للعكبري**[٥].

الثالث: آمِينَ بإمالة الألف بسبب **كسرة الميم** بعدها، **والرابعة**: آمِّينَ بالمد وتشديد الميم وهذه اللغة **شاذة** أنكرها بعضهم على حد قول ابن هشام[٦]. وكان حق هذا الاسم أن يُبْنَى على السكون على الأصل في البناء، ولكنَّه التقى في آخره **ساكنان ومع ذلك لم يكسر على الأصل في التقاء الساكنين تلافياً للثقل لوجود** الياء قبل آخره وأُعطى الفتحة طلباً للتخفيف كأمثاله[٧].

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ص: ٥٥٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩١ أ، والمخصص م ٤، السفر: ١٤ ص: ٩٧، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٢، وشرح المفصل: ٤/ ٣٤، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري، بيروت، دار الكتب العلمية ط ١، ١٩٧٩ م، ١/ ٨.

(٢) انظر شذور الذهب ص: ١١٨.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ص: ٥٥٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩١ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٣٤، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤٩.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٧، وشرح شذور الذهب ص: ١١٦، ١١٧.

(٥) انظر إملاء ما مَنَّ به الرحمن: ١/ ٩.

(٦) انظر شرح شذور الذهب ص: ١١٧، ١١٨.

(٧) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩١ أ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن: ١/ ٨، وشرح المفصل: ٤/ ٣٥.

بَلْهَ :

ذكر له النحاة معاني متعددة أشهرها ما يلي :

ـ أنَّه اسم فعل أمر متعد بمعنى دع وفتحته بناء ـ ويرد مصدراً بمعنى تَرْك وحكمه الإعراب والإضافة إلى ما بعده نبه إلى ذلك سيبويه[1] .

ـ أنَّه يكون بمعنى كيف ويرفع ما بعده على الابتداء وفتحته بناء ، ـ أنَّه يكون حرف جر ، ويجر ما بعده والفتحة فيه بناء[2] . وذكر الزمخشري في بلْهَ لغتين بَهْلَ وَبَلْهِ[3] وبنيت (بَلْهَ) على الفتح طلباً للتخفيف بسبب التقاء الساكنين وقد يكون سبب الفتح الإتباع ، إتباع الهاء لحركة الباء ؛ لأنَّ اللام حاجز غير حصين بسبب سكونها[4] . وبنيت بَلْهِ في اللغة الثانية على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

شتَّانَ ، سَرْعَانَ ، وَشكَانَ ، بَطْئَانَ :

شتان اسم فعل ماض لازم بمعنى بَعُدَ أو افترق تقول: شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو وَشَتَّانَ ما زيد وعمرو وقد تحدث سيبويه عن بناء هذا الاسم يقول : «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَن شَتَّانَ فقال : فَتْحَتُهَا كَفَتْحَةِ هَيْهَاةَ وَقِصَّتُهَا فِي غَيْرِ المُتَمَكِّنِ كَقِصَّتُهَا وَنَحْوِهَا وَنُونُهَا كَنُونِ سُبْحَانَ زائدة[5]» وهذا الاسم يجوز أن يأتي بعده ما نحو قول الشاعر[6] :

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٠ ، ٣١١ ، وحروف المعاني والصفات ص : ٢٥ ، والمفصل في علم العربية ص : ١٥٥ ، وشرح المفصل : ٤/ ٣٠ ، ٤٨ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٦٤٧ .

(٢) انظر المفصل في علم العربية ص : ١٥٥ ، وشرح المفصل : ٤/ ٤٩ ، وشرح الرضي : ٢/ ٧٠ ، والجنى الداني ص : ٤٢٤ .

(٣) انظر المفصل في علم العربية ص : ١٥٥ .

(٤) انظر شرح المفصل : ٤/ ٤٨ .

(٥) الكتاب : ٢/ ٤٨ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٩٥ ، والأصول في النحو : ٢/ ١٣٦ ، ١٣٨ ، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٧٩ أ ، والمخصص م ٤ ، السفر : ١٤ ، ص : ٨٥ .

(٦) البيت لربيعة الرقي ـ في شرح الكتاب : ١/ ق/ ٧٩ ب ، والمخصص م ٤ ، السفر : ١٤ ، =

لَشَتَّـانَ مَا بَيْنَ اليَـزِيْدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدَ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ

خلافاً للأصمعي الذي يذكر أنها ترد بدونها والقياس يقتضي وجود (ما) إذ المعنى افترق ما بين فلان وفلان[1] .

وذكر ابن يعيش أنَّ هذا الاسم قد يبنى على الكسر والمشهور بـناؤه عـلى الفتح لثلاثة أسباب :

الأول: طلباً للتخفيف. **الثاني**: إتباعاً لفتحة التاء المشددة؛ لأنَّ الألف حاجز غير حصين. **والثالث**: أنَّ الفتحة هي حركة مسماه وهو الفعل الماضي بَعُدَ. ذكر ذلك ابن يعيش[2] والراجح عندي السببان **الأول والثاني أمَّا الثالث** ففيه نظر؛ لأنَّ حركة اسم الفعل لو كانت تتبع مسماه لَمَا بُنِيَ «هَلُمَّ» **على الفتح**؛ لأنَّ فعله أمر مبني على السكون وغيره كثير.

واختلف النحاة **في عِلَّة** بناء «شَتَّانَ» فذكر الزجاج أنَّه بُنِيَ لكونه مصـدراً مخالفاً لسائر أخواته في الوزن فلما صار كذلك جعل بمنزلة الأصوات[3]. ويبدو أنَّ قوله هذا **فيه نظر؛ لأنَّ** مخالفة المصدر لأخواته في الـوزن لِيسـت من أسبـاب البناء، وممن تبعه أبو حاتم السجستاني[4]، إذ ذكر أنَّ شَتَّانَ بمنزلة (سُبْحَانَ) وفي قوله نظر؛ لأنَّ سبحان معرب منصوب عـلى المصـدرية وإذا صار معرفـة فإنَّـه لا

= ص: ٨٦، والشاهد فيه قوله (شَتَّانَ) اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ أو افْتَرَقَ مبني على الفتح وما بعده فاعله.

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٩ ب.

(٢) انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٦.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، ٩٦.

(٤) هو سهل بن محمد السجستاني من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة، انظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٢/ ٤٣٠، والفهرست ص: ٦٤، وبغية الوعاة: ١/ ٦٠٦-٦٠٧.

ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[1] ويذكر ابن السراج أَنَّ **شتَّان بُنِيَ على الفتح؛ لأنَّه غير مؤنث فَيُكْسَر**[2]. **وفي قوله نظر؛ لأنَّ سبب فتح شتان هو ما ورد سابقاً على الأرجح.**

أَمَّا سَرْعَانَ فهو اسم فعل ماض بمعنى سَرُعَ وهو بمنزلة **شَتَّانَ** قال السيرافي: «فَجَرَى سَرْعَانَ مَجْرَى سَرُعَ فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِشَتَّانَ حِينَ كَانَ فِي **مَعْنَى** شَتَّ»[3].

وَوَشْكَانَ اسم فعل ماض بمعنى وَشُكَ أو سَرُعَ وما شابه ذلك ويذكر ابن عقيل أَنَّهُم قالوا فيه **أُشْكَانَ** بقلب الواو همزة وذكر كذلك أَنَّ وُشْكَان يستعمل مصدراً[4].

أَمَّا بُطْئَانَ فهو اسم فعل ماض بمعنى **بَطُؤَ** ويذكر ابن عقيل أن سَرْعَانَ وَوَشْكَانَ يضم أول كل منهما ويفتح ويكسر والثاني منهما ساكن ويذكر كذلك أن سَرْعَانَ يستعمل خبراً محضاً[5].

رُوَيْدَ، تَيْدَ:

رُوَيْدَ: في هذا الاسم **أربعة أوجه؛ الأول**: أن يكون اسم فعل أمر متعد معناه تمهل. **والثاني**: أن يقع صفة. **والثالث**: أن يقع حالاً. **والرابع**: أن يقع مصدراً وتجوز فيه الإضافة نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ. وقد يُنَوَّنُ ويعرب مصدراً نائباً عن فعله نحو رُوَيْداً يا فتى وهو في الموضع الأول مبني وما عداه معرب[6].

ويذكر بعض النحاة أَنَّ هذا الاسم متصرف ومشتق **من أروِد. وأصله** المصدر

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٩ ب، ٨٠ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٣٦.
(٢) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٣٦ - ١٣٨.
(٣) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٠ أ، وانظر الخصائص: ٣/ ٣٩، وشرح المفصل: ٤/ ٣٨.
(٤) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٥١، ٦٥٠.
(٥) انظر شرح التسهيل: ٢/ ٦٥١، ٦٥٠.
(٦) انظر الكتاب: ١/ ١٢٢-١٢٥، والمقتضب: ٣/ ٢٠٥-٢١١، وشرح المفصل: ٤/ ٣٩.

(إرواد) ثم صغر تصغير ترخيم فقيل: رُوَيْدَ[1] ومن شواهده قول العرب: «والله لو أردتَ الدراهِمَ لأعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ ما الشّعْر» أيْ أرود الشعر بمعنى دع الشعر[2]، وَبُنِيَ هذا الاسم على الفتح للياء التي قبل آخره طلباً للتخفيف بمنزلة أين. وقد تتصل بهذا الاسم الكاف لمعرفة المخاطب وهذه الكاف حرفية[3]. وذكر سيبويه أنَّه يجوز أن يعطف على (رويد) نحو رويدكم أنتم وعبد الله، ورويدكم فعبد الله، وفي الأخير قبح[4] ومثل رويد قولهم في طلب الرفق: تَيْدَ وتستعمل مصدراً على الأصل فيها فتضاف إلى مفعولها[5].

هَلُمَّ:

اسم فعل أمر يستعمل لازماً ومتعدياً فهو لازماً بمعنى تعال أو أقبل ومتعدياً بمعنى هاتِ أو أحضره[6] وأصل تركيب هذا الاسم موضع خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة إذ يرى البصريون أنَّه مركب من هاء التنبيه ولُمَّ فالأصل (هَا لُمَّ) ثم حذفت الألف تخفيفاً عند وصل الكلام لكثرة الاستعمال. ويرى الكوفيون أنه مركب من هَلْ زجر وحثّ و (أُمْ) ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها المضمومة على اللام، والراجح ما يراه البصريون؛ لأنَّ ما ذكره الكوفيون يوهم بمعنى الاستفهام كذلك يوهم بمعنى الخبر، لأنَّ (هل) قد تكون بمعنى قد[7].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٢٣، وشرح المفصل: ٤/ ٢٩، وشرح الرضي: ٢/ ٧٠.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ١٢٤، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٢، وشرح المفصل: ٤/ ٤٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ١٢٤، ١٢٥، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٣ أ.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ١٢٥، والمقتضب: ٣/ ٢٧٩.

(٥) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٥١.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ١٢٣، ٢/ ٦٧، ١٥٨، ٣٠٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٠ ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٢، وشرح المفصل: ٤/ ٣٠، ٤٣، ٤١، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٣، والمقدمة في النحو لابن فضال ص: ٤٥، ٤٦، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٦.

(٧) انظر الخصائص: ٣/ ٣٥، ٣٦، ٢٣٠، والمخصص: م ٤، السفر: ١٤، ص: ٨٦-٨٩.

وفي (هَلُمَّ) **لغتان، الأولى**: استعماله بلفظ واحد مهما كان نوع المأمور وهي لغة أهل الحجاز وهي الأصل في أسماء **الأفعال**؛ لأنَّ الغرض منها الإيجاز والاختصار ونزل القرآن بهذه اللغة قال تعالى: ﴿**وَالقَائِلِينَ لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾[1]. **الثانية: إسناده** إلى الضمائر وهي لغة بني تميم[2].

ومعنى هذا أنَّ بني تميم يغلبون جانب الفعلية في (هَلُمَّ) ومع هذا فهو عندهم اسم فعل بدليل فتحهم لميمه كما يقول ابن يعيش[3] وَبُنِيَ على الفتح تخفيفاً نظراً لالتقاء الساكنين وقيل: فُتِحَ آخره لطول الكلمة بالتركيب ذكر ذلك العكبري[4].

هَيْهَاتَ:

اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ، وَعَدَّه بعضهم ظرفاً ميهماً غير متمكن[5] وذكر فيه سيبويه لغتين هَيْهَاتَ بالفتح وَهَيْهَاتِ بالكسر وذلك إذا لم يكن هذا الاسم علماً[6] **الأولى**: لغة أهل الحجاز. **الثانية**: لغة أسد وتميم[7]. وحقيقة الأمر أنَّ فيه لغاتٍ كثيرة **أشهرها هَيْهَاتُ، وهَيهاتاً، وهَيْهَاتِ وَهَيْهَاتٌ، وَهَيْهَا**، وَهَيْهَاةْ، وَهَيْهَانْ، وَهَيْهَانِ، وَهَيْهَانَ، وَأَيْهَاتَ، وَأَيْهَاتِ، وَأَيْهَاتِ، وَأَيْهَاتاً، وَأَيْهَانِ، وَأَيْهَا، وَأَيْهَاكَ[8].

---

(١) سورة الأحزاب آية: ١٨.
(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٦٧، ١٥٨، وحروف المعانى والصفات ص: ٤٣، ٣٤، والخصائص: ٣/ ٣٦، واللباب: ق/ ١٢٨ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٤٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤١، ٦٤٤.
(٣) انظر شرح المفصل: ٤/ ٤٢.
(٤) انظر اللباب: ق/ ١٢٨/ ب.
(٥) انظر الخصائص: ١/ ٢٠٦، ٣/ ٤١.
(٦) الكتاب: ٢/ ٤٧.
(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٦٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٥٠.
(٨) انظر الخصائص: ٣/ ٤٢، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٠، ١٦١، وشرح المفصل: ٤/ ٦٦.

وَهَيْهَاتَ هي المشهورة قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] والتسكين في هذه اللغات جاء على الأصل في البناء وجاء الفتح إتباعاً لما قبلها، لأنَّ الألف ساكن غير حصين ولخفتها أيضاً، وجاء الكسر على أصل التقاء الساكنين على الأرجح.

أمَّا هَيْهَاتُ المضمومة فيحتمل أنَّ الضمة فيه بناء ويحتمل أن تكون إعراباً ويخرج عن كونه اسم فعل أمَّا اللغات المنوَّنة فللتنكير على ما يبدو[2].

ويذكر ابن يعيش أنَّ من قال هَيْهَا بحذف التاء فإنما حذفها لزيادتها وللتخفيف ومراعاة للأصل وهو التذكير ومن سكن التاء إنما اعتقد الوقف ومن قال هَيْهَانْ فإِنَّمَا أراد المبالغة في التذكير ومن قال **هَيْهَانِ** وَهَيْهَانَ فإنما أراد التثنية ومن قال أَيْهَاكَ فهو بمنزلة النَجَاءَكَ[3].

حَيَّهَلَ:

اسم فعل مركب من صوتين، **الأول**: حَيَّ، **والثاني**: هَلَ، وكلاهما بمعنى الحث والعجلة[4]. وهذا الاسم يرد متعدياً نحو حَيَّهَلَ الثريد[5]، ويرد لازماً نحو

---

(1) سورة المؤمنون آية: ٣٦، قرئت الآية بالسكون وبالكسر وبالضم وبالفتح مع التنوين وبغير تنوين، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية: ١٩٧٤ م، ١/ ١٣١ - ١٣٣، وذكر الدمياطي أنَّ هيهات هيهات قرئت بكسر التاء من غير تنوين وهي قراءة أبي جعفر، وقرأ الباقون بفتح التاء بلا تنوين ووقف عليها بالهاء عند بعضهم، وبعضهم وقف عليها بالتاء، انظر إتحاف فضلاء البشر ص: ١٩٥.

(2) انظر شرح المفصل: ٤/ ٦٥، ٦٦.

(3) انظر شرح المفصل: ٤/ ٦٧، ٦٨.

(4) انظر الكتاب: ٢/ ٥٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٧، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٦.

(5) انظر الكتاب: ١/ ١٢٣.

حَيَّهَلَ بفلان[1]. وذكر سيبويه من لغاته حَيَّهَلاَ، وَحَيَّهَلَ، الأولى في الوقف، والثانية في وصل الكلام وذكر أنَّ من العرب من لا يثبت الألف في الوقف والوصل[2]، وذكر غيره حَيَّهَلْ بالتسكين وَحَيَّهَلاً بالتنوين وَحَيَّهَلَكَ وَحَيْهَلَ وَحَيَّهَلاً[3]. فاللغة الأولى مبنية على فتح الجزأين وَحَيَّهَلاَ من غير تنوين الألف فيها لحقت للوقف، وَحَيَّهَلْ بالبناء على السكون على الأصل في البناء وَحَيَّهَلاً بالتنوين لِلتنكير وَحَيَّلَكَ بالكاف لتمييز المخاطب وَحَيَّهْل بسكون الهاء للتخفيف وَحَيْهَلاَ بإسكان صدر المركب للتخفيف[4].

ونظراً لتركيب هذا الاسم فإنه قد يعرب إعراب الممنوع من الصرف[5]. ويذكر بعض النحاة أنَّه قد تقلب هاؤه عيناً تقول حَيْعَلَ، وذكر بعضهم أنَّ جزأي المركب قد يستعمل كل منهما منفصلاً عن الآخر، وحَيَّ أكثر استعمالاً من هَلَ.

هَيْتَ:

يذكر العكبري أنَّه بمعنى تَهَيَّأْتُ[6]، ويذكر ابن يعيش أنَّه اسم فعل أمر لازم بمعنى اسرِعْ[7] وعندي أنَّه اسم فعل ماض بمعنى تَهَيَّأْتُ وفاقاً للعكبري وذلك إذا ورد بعده (لك) قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[8] وتكون بمعنى اسرع إذا

(1) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٥٣، وشرح المفصل: ٤/ ٤٦.

(2) انظر الكتاب: ٢/ ٥٢.

(3) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٨٩، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤٥.

(4) انظر شرح المفصل: ٤/ ٤٥.

(5) انظر الكتاب: ٢١ / ٥٢.

(6) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٥٤، وشر المفصل: ٤/ ٤٥، ٤٧.

(7) انظر اللباب: ق/ ١٢٨/ ب.

(8) انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٢.

(9) سورة يوسف آية: ٢٣، اختلف في (هَيْتَ) فبعضهم يقرأ بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة وقرئت هِئْتَ وهِئْتُ وَهَيْتُ وهَيْتِ على أصل الساكنين والقراءة المشهورة هَيْتَ بفتح الهاء والتاء انظر الكشف عن وحوه القراءات السبع: ٢ / ٨، وإتحاف فضلاء البشر ص: ١٥٩.

استعملت بدون (لك) كما هو معروف وفي هذا الاسم لغات الأولى هَيْتَ بالفتح والثانية هَيْتُ بالضم والثالثة هَيْتِ بالكسر فالتحريك بسبب التقاء الساكنين وكانت فتحة للتخفيف وكانت كسرة مراعاة لأصل التخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة على إحدى لغاته تشبيهاً بالغايات ذكر ذلك اين يعيش[1]. وذكر ابن مالك من لغاته هَيَّتَ بتشديد الياء وفتحها وفتح التاء. وذكر الرضي هِيْتَ بكسر الهاء وفتح التاء[2].

عَلَيْكَ، دونَكَ، عِنْدَكَ، حذَرَكَ، حذَارِكَ، مَكَانَكَ
بَعْدَكَ، فَرطَكَ، أَمَامَكَ، إلَيْكَ، وَرَاءَكَ، أَرَأَيْتَكَ :

هذه الأسماء أسماء أفعال أمر وأكثرها منقول من ظرف أو جار ومجرور أو مصدر ولا بُدَّ أن تتصل بالكاف الحرفية ما عدا إليك فإنه يجوز أن تقول إلَيَّ على حد رأي سيبويه. **وهذهِ الأسماء غير متصرفة**؛ لأنها ليست مأخوذة من أفعال وذكر سيبويه أن هذه الأسماء فيها ضمائر مرفوعة يجوز توكيدها والعطف عليها ومنها اللازم والمتعدي[3]، فمن اللازم قولهم مَكَانَكَ، وَبَعْدَكَ، بمعنى تأخر أو احذر من كذا أو اثبت، وَعِنْدَكَ بمعنى احذر من كذا أو تقدم، ومثلها فَرَطَكَ وَأَمَامَكَ. ومن اللازم أيضاً إلَيْكَ بمعنى تَنَحَّ وَوَرَاءَكَ بمعنى افطن لما خَلْفَكَ أو تَأَخَّرْ، وَيُفَسِّرُ سياق الكلام المعنى غالباً قال تعالى: ﴿ **مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ** ﴾[4] أي اثبتوا.

ومن المتعدي قولك عَلَيْكَ بمعنى الزَمْ، ودُوْنكَ بمعنى خُذْ، وَعِنْدَكَ إذا كانت بمعنى الزم، وَحَذَرَكَ وَحَذَارِكَ أي احذره، وَأَرَأَيْتَكَ أي أخبرني[5].

---

(1) انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٢.
(2) انظر التسهيل ص: ٢١١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧١.
(3) انظر الكتاب: ١/ ١٢٦ ـ ١٢٨، ١٢٢، ١٢٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٥، وشرح المفصل: ٤/ ٧٤، ٣٤.
(4) سورة يونس آية: ٢٨.
(5) انظر الكتاب: ١٢٦١.

ويذكر ابن يعيش أن هذه الأسماء مقصورة على السماع ولا يجوز القياس عليها ويعلل ابن يعيش بناءها على الفتح بأنه سُمِّيَ الفعل بها في حال اتصالها بالكاف فصار الاسم يتنزل من الكاف منزلة بعض الاسم فاشبهت المركبات[1].

واختلف في حَذَرَكَ وَحَذَارِكَ فذكر ابن جني أنهما بُنِيَا ؛ لأنهما في موضع نهي والنهي محمول على الأمر[2]. ويذكر ابن يعيش أنهما مصدران معربان وليسا باسمي فعل ولكنهما وردا في أسماء الأفعال بسبب التحذير[3]. وعندي أنهما مصدران ولكن لما سُمِّيَ الفعل بهما خرجا من المصدرية إلى أسماء الأفعال وصارا بمنزلة عليك وأخواتها.

قال سيبويه: «وكذلك حَذَرَكَ يدلك على أنَّ حَذَرَكَ بمنزلة عَلَيْكَ قولك: تَحْذِيرِي زَيْداً إِذَا أَرَدْتَ حَذِّرْنِي زَيْداً فالمصدر وَغَيْرُهُ في ذا البابِ سَوَاءٌ»[4].

وبذلك يرجح رأي ابن جني.

ومن المبني على الكسر من أسماء الأفعال قولهم أُفٍّ وهو اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر[5]. ومن لغاتها أُفٌّ، وَأُفَّ، وَأُفٍّ، وَأَفَّ، وَأُفًّا، وَأُفِّي، ممال، وَأُفْ خفيفة وَأُفُّ[6] وَأضاف الزمخشري أُفَّةً[7] وذكر ابن يعيش أُفَ[8] وبنيت بعض لغاته على السكون على الأصل في البناء وحرك أكثرها، لالتقاء الساكنين. وعدم

(١) انظر شرح المفصل: ٤/ ٧٤، ٧٥.

(٢) انظر الخصائص: ٣/ ٥١.

(٣) انظر شرح المفصل: ٤/ ٧٥.

(٤) الكتاب: ١/ ١٢٧.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ص: ٣٨٨، والمقتضب: ٣/ ٢٢٢، ٢٢٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٥٢.

(٦) انظر الخصائص: ٣/ ٣٧، ٣٨.

(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٦٣.

(٨) انظر شرح المفصل: ٤/ ٧٠.

التنوين في بعض لغاته للدلالة على التعريف، والمنون منها للدلالة على التنكير، ومن أمال فقال أُفِّي فقد بناه على فُعْلِي ومن قال: أُفْ بالتخفيف فإنما حذف إحدى الفاءين لاستثقال التضعيف وأسكن الأخرى؛ **لأنه لا موجب** للحركة. وذكر ابن يعيش أنَّ أُفَّةً بتاء التأنيث قليلة الاستعمال وأما أُفَ بتخفيف الفاء وفتحها فللدلالة على أنها كانت مشددة مفتوحة ثم خففت بمنزلة رُبَ[1].

إِيْهِ:

اسم فعل أمر لازم يقال لطلب **الاستزادة** من الحديث أو العمل[2] وَتُبْنَى على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين إذا أريد بها الاستزادة من حديث أو عمل معين. واحتمل ثقل الكسرة مع الياء. **إذ لو فتحت لالتبست** بإيْهَا التي للكف على حد رأي ابن يعيش[3]. ومع ذلك فقد وردت إيْهِ مبنية على الفتح وهو قليل كما يقول السيرافي[4] وَإيْهِ لها وجهان التعريف والتنكير[5] خلافاً للأصعمي[6] إذ يذكر أنها لم ترد عند العرب إلا **منوَّنة** مكسورة.

ومما جاء مبنياً على الكسر كذلك صيغة (فعالِ) نحو حَذَارِ والكلام على حَذَارِ

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٥ أ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٨١، وشرح المفصل: ٤/ ٣٨، ٧٠.

(٢) انظر اللباب: ق/ ١٢٩ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٣١، ٧٠، ٧١، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤٨، ٦٤٩.

(٣) انظر شرح المفصل: ٤/ ٧٠، ٣١.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق ٧٥ أ.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٥٣، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٤ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٣٢، ٧٠، ٧١.

(٦) هو عبد الملك بن قريب المعروف بالأصمعي من أهل البصرة له تصانيف كثيرة في النحو والحديث وغيرهما، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ، انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص: ٤٥، ومعجم المؤلفين: ٦/ ١٨٧.

وما شابهه يدعونا بالضرورة إلى الحديث عن صيغة فعال عامة باعتبارها مبنية على الكسر.

صيغة فَعَالِ:

يطلق سيبويه على هذه الصيغة المعدول عن حدِّه من المؤنث[1] وتبنى صيغة فَعَالِ على الكسر قال سيبويه: «فَعَالِ لاَ يَتَغَيَّرُ عَنِ الكَسْرِ كَمَا أَنَّ افْعَلْ لاَ يُغَيَّرُ عَنْ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ»[2] وقال في موضع آخر: «وَالكَسْرُ فِيهَا نَحْوُ: أُولاَءِ وَحَذَارِ وَبَدَادِ»[3] وتُعْدَلُ صيغة فعال في خمسة أضرب:

الأول: ما وضع موضع الفعل نحو نَزَالِ. وكل هذا الصنف أسماء أفعال أمر وهذا الضرب هو الأصل لباقي الأضرب.

الثاني: ما جاء سباً للمؤنث وهذا النوع لا يقع إلا في النداء **نحو**: يَا خَبَاثِ.

الثالث: ما جاء علماً للمؤنث **نحو**: حَذَامِ.

الرابع: ما جاء علماً للمصدر **نحو**: فَجَارِ للفجْرة.

الخامس: مَا عُدِلَ عن صفة غالبة كحلاقِ. وجميع هذا الباب اسم مؤنث معرفة[4].

والأصل في فَعَالِ أنْ تصاغ من كل فِعْلٍ ثلاثي وزنه فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ بشرط

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٦.
(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤.
(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧ - ٣٩، ٤٢، ومجالس العلماء ص: ٢٢٣ - ٢٢٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٦، ٤٧، وما بنته العرب على فعال، الصغاني تحقيق عزت حسن، دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٦٤ م، ص: ٢٨ (مقدمة المحقق) والمفصل في علم العربية ص: ١٥٥؛ وشرح المفصل: ٤/ ٥٠.

أن يكون تاماً متصرِّفاً[1] . ويذكر السيرافي أنها لا تطَّرد في كل فعل ثلاثي بل يقتصر على ما سمع من العرب نحو حَذارِ وتَراكِ، وَدَراكِ[2] ، ولعل صيغتها من الثلاثي سببه أَنَّ الثلاثي يدل على تكثير الفعل لتوكيد الكلام تقول في قَتَلَ : قَتَّلَ ، وَقَاتَلَ ، وَقَتَالِ ، يؤكد ذلك ورود الصيغة مرتين في البيت الواحد. قال الشاعر:

تَرَاكِهَـا مِنْ إِبِـلٍ تَراكِهَا ألاَ تَرى المَـوْتَ لَدَى أوْرَاكِهَا

أمَّا الرباعي فيندر صياغتها منه[3] بل إنَّ الصغاني ليحصر ما صيغ منه في سبعة ألفاظ مسموعة عن العرب وهي: بَحْبَاحِ ، وَمَحْمَاحِ ، وَعَرْعَـارِ، وَقَرْقَـارِ، وَدَهْـدَاعِ ، وَحَمْحَامِ ، وَهَمْهَامِ[4]. ومن شواهد مجيئها من الرباعي قول الشاعر[5]:

قَالَـتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَـا قَرْقَارِ وَاخْتَلَـطَ المَعْـرُوفُ بالإِنْكَارِ

وقول النابغة[7]:

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣٨، ٤١، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٤٧ وما بنته العرب على فعال ص: ٢٨.

(٢) انظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٤٧ ب.

(٣) البيت لطفيل بن يزيد الحارثي في الكتاب : ١/ ١٢٣، ٢/ ٣٧، والمقتضب : ٣/ ٣٦٩، وما ينصرف، وما لا ينصرف ص: ٧٢، والشاهد فيه قوله تَرَاكِهَا . . . تَرَاكِهَا وهما اسم فعل أمر معناه اترك ، وكرره الشاعر مرتين للتأكيد.

(٤) انظر الكتاب : ٢/ ٤١.

(٥) انظر ما بنته العرب على فعال ص : ٥.

(٦) الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب : ٢/ ٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٧، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٦، والشاهد فيه قوله قَرْقَارِ اسم لِقَرْقِرْ على طريق الشذوذ والخروج عن النظائر.

(٧) ديوانه تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، تونس، طبع مصنع الكتاب بالشركة التونسية للنشر والتوزيع : ١٩٧٦ م، ص: ١٠٧، في المفصل في علم العربية ص: ١٥٦، وشرح المفصل: ٤/ ٥٢، وشرح الأشموني: ١٦٠٣، والشاهد فيه قوله عَرْعَارِ كسابقه.

«مُتَكَنِّفِي جَنْبَـيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُـو وَلِيدُهُـمُ بِهَـا عَرْعَارِ»

وَقَرْقَارِ وَعَرْعَارِ لعبة للصبيـان والمعنى قَرْقِرْ بالرعد للسحاب وَعَرْعِرْ بمنزلتِهِ[1]. ويذكر ابن سيدة أَنَّ المبرد يرى أنَّ قَرقار وعرعار حكاية للصـوت بمنزلـة غَاقِ غَاقِ وليس كما قال سيبويه؛ لأنَّه لاَ يُعْدَل من بناتِ الأربعة وفي قول المبرد نظر؛ لأنَّ حكاية الصوت لا يخالف الأول فيها الثاني إذا استعملت مركبة نحو غَاقِ غَاقِ وِفَاقاً لابن سيدة[2].

والآنَ أتحدث عن الأضرب الخمسة التي تعدل فيها فَعَالِ. فما وُضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ من هذه الصيغة يرد كثيراً في كلام العرب قال زهير:

وَلَنِعْـمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُـجَّ فِي الذُّعْرِ[3]

واختلف النحاة في علة بناء هذا الصنف على الكسر فذكر سيبويه أنَّه إنَّمـا بُنِـيَ لوقوعه موقع المبني ولم يصرح بهذه العلة بل قاس لزوم فعال للكسرة على لزوم افعل حالة واحدة[4].

وقال في موضع آخر: «واعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فَعَالِ وَأَنْتَ تَأْمُرُ. . . . . أَنَّهُ عَلَى لَفْظِكَ إِذَا كنت تأمر رجلاً واحداً، ولا يكون ما بعده إلا نصباً؛ لأنَّ مَعْنَاهُ افْعَلْ . . . »[5] وحذا حذو سيبويه في كون هذا الصنف إنما بُنِـيَ لوقوعـه موقـع المبني كثير من النحاة نذكر منهم الزجَّاجي والسيرافيَّ والزمخشريَّ وابن يعيش وابن

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٢) انظر المخصص: م: ٥، السفر: ١٧، ص: ٦٥ - ٦٦.
(٣) شرح ديوان زهير صنعة أبي العباس ثعلب، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٤ م ص: ٨٩، في الكتاب: ٢/ ٣٧، والمقتضب: ٣/ ٣٧٠، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٦ ب والشاهد فيه قوله: «دُعِيَتْ نَزَالِ» حيث أنَّث الفعل لأن نَزَالِ وبابها مؤنث.
(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٥) الكتاب: ٢/ ٤١، ٤٢.

مالك والسيوطيّ والأشمونيّ[1]. وذهب ابن جني إلى أنَّ علة بنائه هي تضمنه معنى لام الأمر[2]. وممن تبعه ابن يعيش يقول: «وَالحَقُّ فِي ذٰلِكَ أَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهِ إِنَّمَا هِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لام الأمر»[3] أي أنَّ نَزَالِ بمعنى انْزِل وَأصل انْزِلْ لِتَنْزِلْ. وكان حق هذا الضرب أن يُبْنَى على السكون لسببين الأول: أنَّ السكون هو الأصل في البناء. والثاني: أنَّها معدولة عن افعلْ وهو فعل أمر مبني على السكون إلاَّ أنَّ آخره حُرِّكَ بالكسر لسببين الأول: أنَّ الكسر هو أصل التقاء الساكنين وهو الألف الزائدة والحرف الذي بعدها. والثاني: أنَّ الكسر علامة على المؤنث نحو أَنْتِ[4]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ سيبويه ذكر أنَّ سبب تحريك آخره هو أنَّه لا يكون بعد الألف ساكن[5]. ولم يقل لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الساكن الأول إذا كان ألفاً فالوجه فتح الساكن الثاني ذكر ذلك ابن سيدة[6] والذي يؤيد ذلك أنَّ بَنِي أسد يبنون هذا الضرب على الفتح ولكن ابن السراج يذكر أنَّ الكسر أعرف[7]. ويعلل صاحب العربية الفصحى بناء هذا النوع على الكسر بسبب المخالفة الصوتية بين مقطعين محركين بالفتح وثانيهما يمتاز بطول الفتحة ـ الألف ـ ويشبه ذلك بكسر نون المثنى بعد الألف نحو الزيدان، وبكسر نون الرفع في الأمثلة الخمسة بعد ألف الاثنين في

---

(١) انظر مجالس العلماء: مجلس رقم: ١٠٤ ص: ٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٦ ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٥، وشرح المفصل: ٤/ ٣١، ٣٢، ٥٠، ٧٩، ٨٠، والتسهيل ص: ٢١٣، وألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني) وهمع الهوامع: ١/ ١٦، وشرح الأشموني: ١/ ٥٣.

(٢) انظر الخصائص: ٣/ ٤٩، ٥٠.

(٣) شرح المفصل: ٤/ ٥٠.

(٤) انظر المقتضب: ٣/ ٣٧٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٦ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٥٠.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧.

(٦) انظر المخصص: م: ٥، السفر: ١٧، ص: ٦٣.

(٧) انظر الموجز في النحو ص: ٣٣.

نحو يفعلانِ[1] وعندي أنَّ المخالفة الصوتية لا توجب البناء على الكسر لأنها لو كانت توجبه لقلنا في سرعان مثلاً: سرعانِ بالكسر.

وما جاء من وصف المؤنث منادى نحو: يَا خَبَاثِ كثير كسابقه[2] وهذا النوع لا ينفصل عن النداء إلا للضرورة ويصبح شاذاً كقول **الحطيئة**[3]:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ مِن الوَصْفِ مُنَادىً وَغَيْرُ مُنَادًى: يَا خَبَاثِ وَيَا لَكَاعِ . . . فهذا كُلُّهُ مَعْدُولٌ عَنْ وَجْهِهِ وَأَصْلِهِ فَجَعَلُوا آخِرَهُ كَآخِرِ مَا كَانَ لِلْفَعْلِ، لأَنَّهُ مَعْدُولٌ كَمَا عُدِلَ نَظَارِ وَحَذَارِ وَأَشْبَاهُهَا عَن حَدِّهِنَّ، وَكُلُّهُنَّ مُؤَنَّثٌ فَجَعَلُوا بَابَهُنَّ وَاحِداً . . . . . .»[4] ونلحظ أنَّ نص سيبويه يشمل كذلك العلم المؤنث المعدول.

وما جاء من العلم المؤنَّثِ المعدول نحو: حَذَامِ أقلُّ وروداً من سابقه في كلام العرب[5] قال الشاعر[6]:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

---

(1) انظر العربية الفصحى، هنري فليش **اليسوعي**، ترجمة عبد الصبور شاهين. بيروت، ط ١، المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٦ م، ص: ٤٨، ٤٩، ٦٤.

(2) انظر الكتاب: ٢/ ٣٨، ٤٢، وشرح المفصل: ٤/ ٥٧.

(3) ديوانه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ١ ١٩٥٨ م، ص: ٢٨٠، وفي المقتضب: ٤/ ٢٣٨، وشرح المفصل: ٤/ ١٥٧، وشرح الأشموني: ٣/ ١٦٠، والشاهد فيه قوله: «لَكَاعِ» إذ وقع خبراً لقوله قعيدته والأصل أن تكون مناداة والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع.

(4) الكتاب: ٢/ ٣٨.

(5) الكتاب: ٢/ ٣٨، وشرح المفصل: ٤/ ٦٢.

(6) الشاهد للجيم بن صعب في الخصائص: ٢/ ١٧٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٥، =

ويذكر ابن يعيش إنَّ هذا النوع من المرتجل[1] وفي بناء هذا النوع خلافٌ سيأتي ذكره إن شاء الله[2].

وما جاء من المصادر معدولاً كفجار قليلٌ إذا قُورِنَ بما جاء للأمر والنداء[3]. ومن شواهده قول النابغة[4]:

إنَّــا اقْتَسَمْنَــا خُطَّتَيْنَــا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْــتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْــتَ فَجَارِ

وعلة بناء هذا النوع عند النحاة مشابهته لفعال التي تقع في الأمر والجامع بينهما العدل والتأنيث والتعريف[5].

أما ما عدل من صفة غالبة كحلاق للموت فهو قليلٌ[6]، ومقصور على السماع قال الشاعر[7]:

ما أُرَجِّي بِالعَيْشِ بَعْــدَ نَدَامَى ... قَدْ أَرَاهُــمْ سُقُــوا بِكَأسِ حَلَاقِ

وأشار سيبويه إلى بنائه يقول: «. . . وَأَجْرِيَ هذا الباب مُجرىٰ الذي قَبْلَهُ،

= والمرتجل في شرح الجمل ص: ١١٤، والشاهد فيه قوله حذام . . . حذام حيث وردت في البيت مبنية على الكسر مرتين مع أن موقعها فاعل.

(١) شرح المفصل: ٤/ ٦٢.

(٢) انظر ص: ١٨٨ من هذا البحث.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٩، ٤٢.

(٤) ديوانه ص: ١٠٥، والبيت في الكتاب: ٢/ ٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٣، وشرح المفصل: ١/ ٣٨، ٤/ ٥٣، والشاهد فيه قوله فجار حيث بناها على الكسر.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٨ وشرح المفصل: ٤/ ٥٣.

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢.

(٧) الشاهد لمهلهل بن ربيعة، في الكتاب: ٢/ ٣٨، والمقتضب: ٣/ ٣٧٣، والمخصص م: ٥، السفر: ١٧، ص: ٦٤، والشاهد فيه قوله: حَلَاقِ بالبناء على الكسر.

لأنَّه عُدِلَ كَمَا عُدِلَ، وَلأَنَّه مُؤَنَّثٌ بِمَنْزِلَتِهِ»[1] وما يكن فقد اختلف النحاة حول صيغة فَعَالِ إذا كانت علماً وينحصر الخلاف بين أهل الحجاز وبني تميم فبينما يذهب الحجازيون إلى بنائها مطلقاً على الكسر ينقسم التميميون إلى فرقتين الأولى تعرب هذه الصيغة إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والثانية وهي **جمهورهم** تتفق مع الحجازيين على بناء المختوم بالراء كسفار وتمنع الصيغ الأخرى غير **المختومة بالراء من الصرف للعلمية والعدل[2]. واستند كل فريق إلى ما يؤيد مذهبه من كلام العرب فمِمَّا يؤيد مذهب الحجازيين قول الشاعر[3]:**

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

ومِمَّا يُؤَيِّد بعض بني تميم قول الفرزدق:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ[4]

ومما يؤيد جمهورهم قول الأعشى[5]:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

إذاً فلكل مذهب ما يؤيده من كلام العرب وقد أوضح سيبويه أَنَّ فَعَالِ إذا كان علماً

---

(1) الكتاب: ٢/ ٣٩.

(2) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠، ٤٤١، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٩ أ، ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٥٩، وشرح المفصل: ٤/ ٢٨، ٦٤.

(3) انظر هذا البيت ص: ١٧٦.

(4) شرح ديوان الفرزدق جمعه عبد الله الصاوي، مصر، مطبعة الصاوي (بلا تاريخ) ١/ ٣٦٣، يطلب من المكتبة التجارية الكبرى والشاهد فيه قوله نَوَارُ بالمنع من الصرف للعلمية والعدل وهو اسم غدت مرفوع بالضمة.

(5) ديوانه شرح محمد حسين، مصر، المطبعة النموذجية، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز (بلا تاريخ) ص: ٢٨١، وفي الكتاب: ٢/ ٤١، والمقتضب: ٣/ ٥٠، ٣٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٧٧، والشاهد فيه قوله: وَبَارِ، وَبَارُ وفيه أكثر من قول الأول: أَنَّ وبار الأخيرة معربة بالرفع والأصل فيها البناء على الكسر كما هو لغة أهل الحجاز، وجمهور بني تميم، وقيل إنَّها فعل ماض مسند إلى واو الجماعة ويقال: إنَّ الشاعرجمع بين اللغتين البناء في الأولى والإعراب في الثانية.

فإنه يجوز منعه من الصرف للعلمية والعدل[1]. وعلل سيبويه لغة أهل الحجاز بأنهم حملوها على الأسماء المؤنثة المعدولة التي جاءت على فَعَالِ نحو: **حلاق** وفجار وذلك أَنَّهَا أشبهت هذه الأسماء من ثلاثة وجوه: العدل والتأنيث والتعريف قال سيبويه: «... لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة... وهو هٰهُنَا اسمٌ للمؤنث كما كان **ثَمَّ** اسماً للمؤنث وهو هٰهُنَا مَعْرِفَة كما كان ثَمَّ، ومن كَلاَمِهِمْ أن يُشَبِّهُوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[2] وتابعه الجمهور ما عدا المبرد والصغاني إذ ذكر المبرد أنَّ هذه الأسماء حقها المنع من الصرف لو لم تكن معدولة لاجتماع علتين فيها هما العلمية والتأنيث فلمَّا عُدِلَ بها إلى صيغة فَعَالِ عُدِلَ بها إلى البناء؛ لأنَّهُ ليس وراء منع الصرف إلاَّ البناء[3] فتوالي العلل من أسباب البناء عنده وتبعه الصغاني يقول متحدثاً عن بداد: «وَإِنَّمَا بُنِيَ لِلْعَدْلِ والتعريف والصفةِ فَلَمَّا مُنِعَ بِعِلَّتَيْنِ من الصرف بُنِيَ بثلاث؛ لأنَّهُ ليس بعد المنع من الصرف إلاَّ منع الإعراب»[4].

ولم يرتض جمهور العلماء تعليل المبرد قال السيرافي: «**وَهٰذَا** قَوْلٌ مَدْخُولٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الشيء إِذَا اجتمعَ فيه علتان تمنعان الصرفَ أو ثَلاَثٌ أو أربعٌ كانت القِصَّةُ واحدةً في منعِ الصرفِ حَسبُ ولا يجاوز به اجتماعُ العِلَلِ إلى البناءِ؛ لأنَّ البناءَ يَقَعُ بِمُشَاكَلَةِ الحروفِ وَمُنَاسَبَتِهَا والوقوعِ موقِعَهَا...» ويقول أيضاً: «والدليلُ على ذلك أَنَّ صحراءَ وَنَحْوَهَا لاَ تَنْصَرِفُ وَهِيَ نَكِرَةٌ وإذا سُمِّيَتْ بِهَا مُؤَنثٌ لم يزدها التعريف ثُقْلاً يخرجها إلى البناء...»[5] وحذا حذو السيرافي في الرد على المبرد ابن جني وابن سيدة وابن الشجري والرضي[6].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠، ٤١.
(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ٣٧٤.
(٤) ما بنته العرب على فعال ص: ٢٢.
(٥) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٨ أ.
(٦) انظر الخصائص: ١/ ١٧٩، ١٨٠، والمخصص م: ٥، السفر: ١٧/ ٦٨، وأمالي ابن=

والغريب في الأمر أنَّ المبرد قد ناقض نفسه بنفسه ؛ لأنَّه يقول بمنع الاسم من الصرف على الرغم من وجود أكثر من علتين فيه فقد ذكر أنَّ يونس وإبراهيم لا ينصرفان اسمين للسورة أو لغيرها أضف إلى ذلك العلمية والعجمة وقد أورد أيضاً بغداد وهي ممنوعة من الصرف لأكثر من علتين : العلمية والتأنيث والتركيب وعلى الرغم من ذلك فلم تُبْنَ لثقلها بتلك العلل إذاً تعدد العلل لا يوجب البناء [1].

أما الرضي فقد ذهب مذهباً مغايراً في علة بناء تلك الصيغ فهي مبنية عند الحجازيين حملاً لها على ما جاء من اسم الفعل على فعال نحو نزال لمشابهتها إيَّاه من وجهين الوزن والمبالغة في المعنى فالمصادر نحو فجار، وصفات الإناث نحو يا فساق عنده تشبه نزال في وزنها وفي معنى المبالغة أما قطام وحذام ونحوهما فقد ذهب فيها إلى أَنَّ الحجازيين لم يفرقوا بينها وبين الصفات فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة غير منقولة عن الأوصاف [2]. وقد ضعَّف مذهب الحجازيين بقوله : «وَأَمَّا الأَعْلاَمُ **الشَّخْصِيَّةُ** كَقَطَامِ وَحَذَامِ فَبَنُو تَمِيمٍ جَرُوا فِيهَا عَلَى القِيَاسِ بِإِعْرَابِهِمْ لَهَا غَيْرَ مُنْصَرِفَةٍ أما الإعراب فَلِعُرِيِّهَا من مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، وَأَمَّا عَدَمُ انْصِرَافِهَا فَلِمَا فِيهَا مِن العَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَبِنَاءُ أَهْلِ الحِجَازِ لَهَا مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ إذ لا معنى لِلْوَصْفِ فِيهَا حَتَّى يُرَاعَى البِنَاءُ الذي يَكُونُ لَهَا فِي حَالِ الوَصْفِ ثُمَّ لَمْ يلبث أن اعتذر للحجازيين فقال : «لَكِنَّهُمْ رَأَوا أَنْ لاَ تَضَادَّ بَيْنَ الوَصْفِ» وَالعَلَمِيَّةِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى . . . فَبَنَوْهَا بِنَاءَ الأَوْصَافِ . . . » ثم بعد ذلك استوى عنده البناء والإعراب في تلك الأسماء يقول : «لأَنَّ تَقْدِيرَي البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ فِي جَمِيعِ الشَّخْصِيَّةَ مُسْتَقِيمَانِ» [3].

= الشجري : ٢/ ١١٥، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧٨.

(١) انظر المقتضب : ٣/ ٣٥٥، ٣٥٨.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧٨، ٧٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧٩.

وذكر سيبويه أنَّ لغة بني تميم هي القياس في باب حذام قال سيبويه: «فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ تَرْفَعُهُ وَتَنْصِبُهُ وَتُجْرِيهِ مُجرى اسْمٍ لاَ يَنْصَرِفُ وَهُوَ القِيَاسُ» [1] ويعتذر سيبويه لأكثر التميميين ممن يذهبون إلى بناء ما خُتِمَ بالراء من هذا الباب بأنَّهم فعلوا ذلك قصد الإمالة وذلك أنَّ الراء التي قبلها ألف من الحروف التي يكثر الإمالة معها يقول: «فَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ إِجْنَاحَ الأَلِفِ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي الإِمَالَةَ - لِيَكُونَ العَمَلُ مِن وَجْهٍ وَاحِدٍ فَكَرِهُوا تَرْكَ الخِفَّةِ وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ إِنْ كَسَرُوا الرَّاءَ وَصَلُوا إِلَى ذَلِكَ وَأَنَّهُمْ إِنْ رَفَعُوا لَمْ يَصِلُوا» [2].

وقد اعترض الصبان على أنْ تكون الإمالة سبباً في البناء على الكسر عند بني تميم بل سبب البناء الوحيد هو الشبه بنزالِ [3] واعتراض الصبان يشوبُهُ التعميم؛ لأنَّه قد يشمل ما لم يُختم بالراء من تلك الأسماء فجميع الباب شبيه بنزال رأحسنُ منه قول الرضي: «وَذَلِكَ لأَنَّ تَقْدِيرَي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ فِي جَمِيعِ الشَّخْصِيَّة مُسْتَقِيَان لَكِنْ قَدْ يَتَرَجَّحُ أَحَدُ التَقْدِيرَيْنِ لِغرضٍ وغرضُ البناءِ بِذِي الرَّاءِ قصدُ الإمالة إذ هي مستحسنٌ والمصحِّحُ للإِمَالَةِ هٰهُنَا كَسْرَةُ الرَّاءِ وهي لا تحصلُ إلا بتقديرِ عِلةِ البناءِ؛ لأنَّه إذا أُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفِ لم يُكْسَر وإذا بُنِيَ كُسِرَ دائماً فإذا كان تقديرُ عِلَّةِ البِنَاءِ للغرضِ المذكورِ أولى من تقدير عِلَّةِ مَنْعِ الصَّرْفُ وإن كان أيضاً مستقيماً لو مُنِعَ» [4].

يتبين من هذا أنَّ لغة أهل الحجاز لها وجه قوي فيما ذهبت إليه من بناء حذام وبابها، وللغة بني تميم وجه قوي كذلك في منعها الباب من الصرف إلا أنَّ الذي يرجح لغة أهل الحجاز اطِّراد الباب ويضعف لغة بني تميم أمران: **الأول**: أنهم

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٢) الكتاب: ٢/ ٤١، وانظر: ٢/ ٢٦٧.
(٣) انظر حاشية الصبان: ٣/ ٢٦٩.
(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٩.

يوافقون الحجازيين في بناء المختوم بالراء فهم قد تركوا ما هم عليه في لغتهم، **الثاني**: عدم اتفاق بني تميم في لغتهم في هذا الباب قال الرضي: «وَأَمَّا القليلُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَدْ جَرَوا على **قياسِ** منعِ الصرفِ في الجميعِ دونَ قياسِ البِنَاءِ»[1] وأشار إلى عدم اتفاقهم في لغتهم السيوطي والأزهري[2] وعلى هذا فإني اختار البناء على الكسر في كل ما جاء على صيغة فعَالِ من أعلام الإناث وفاقاً للحجازيين وقد قال سيبويه عن لغتهم بأنها اللغة الأولى القدمى[3]. ومما يؤيد **مذهب الحجازيين** كثرة الشواهد التي جاءت على لغتهم. وممن رجح مذهب **الحجازيين** السيوطي[4].

أَمَّا أسماء الأصوات فأكثرها يُبْنَى على السكون نحو: هَلاَ، وَعَدَسْ، وَدَهْ، وَعَهْ، وَمَا شابه ذلك وَبُنِيَ أكثرها على السكون لسببين: **الأول**: أنَّ السكون هو الأصل في البناء، **الثاني**: انعدام موجب التحريك وهو التقاء **الساكنين؛ لأنَّ أكثرها على حرفين**؛ الأول منهما متحرك[5] **وبعضها يُبْنَى على الفتح** طلباً للتخفيف نحو هَيْدَ وَأَسَّ وَهُسَّ وبعضها يُبْنَى على الكسر نحو هَادِ وَعَاهِ وَغَاقِ أَمَّا البناء على الضم فنجده في بعض اللغات نحو حَوْبُ[6].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٩.

(2) انظر همع الهوامع: ١/ ٩٣، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٥.

(3) انظر الكتاب: ٢/ ٤٠، ٤١.

(4) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٣٢.

(5) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٤ ب، واللباب: ق/ ١٢٩ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٨٣.

(6) من أمثلة لغات بعض الأصوات قولهم حوبُ، وحوباً، وحوب، وحوب، وحابِ، انظر شرح المفصل: ٤/ ٨١.

الفصل الخامس
الكنايـــات

الكنايات المبنية في النحو العربي تشمل كنايات العدد **وهي**: **كَمْ**، وَكذا، وَكَأَيِّنْ. وتشمل كنايات الحديث والخبر **نحو**: **كَيْتَ وَذَيْتَ** وتشمل جميع أسماء الاستفهام، وجميع أسماء الشرط[1]. وممن عرّف الكناية **ابن يعيش والرضي؛ يقول** ابن يعيش: «الكِنَايَةُ التَوْرِيَةُ عن الشَيْءِ بِأَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ لِضَرْبٍ مِنَ الاسْتِحْسَانِ. . . . . وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِن **كَنَيْتُ** عن الشيء إذا عَبَّرْتُ عَنْهُ بِغَيْرِ الذِي **لَهُ. . .»**[2] **ويقول الرضي: «الكِنَايَةُ في اللغة والاصطِلاح أنْ يُعَبَّرَ عن شيءٍ مُعَيَّنٍ لَفظاً** كان أو معنى بِلَفْظٍ غَيْرِ صَرِيحٍ فِي الدلالةِ عَلَيْهِ إمَّا لِلإِبْهَامِ عَلَى السَامِعِينَ كقوْلِكَ جَاءَنِي **فُلانٌ**. . . . . . أو لِشَنَاعَةِ المُعَبَّرِ عَنْهُ كَهَنٍ فِي الفَرْجِ. . . أو للاختصارِ. . . أو لنوعٍ من الفَصَاحَةِ. . . أو لِغَيْرِ **ذلِكَ** مِنَ الأَغْرَاضِ. . . »[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّه ليس جميع الكنايات مبنية بل منها ما يعرب نحو فلان، وغيره يقول الرضي: «وَاعْلَمْ أنَّ جَمِيعَ الكِنَايَاتِ لَيْسَتْ بِمَبْنِيَّةٍ فَإِنَّ **فُلاناً**، وَفُلاَنَةً مِنْهَا بِالاتِّفَاقِ وَهُمَا مُعْرَبَانِ. وَالمَبْنِيُّ **مِنْهَا**: **كَمْ**، وَكَذَا، **وَكَأَيِّنْ**، وَكَيْتَ، وَذَيْتَ»[4] ويهمني هنا معالجة الكنايات المبنية.

أولاً ـ كنايات العدد:

تُبْنَى كنايات العدد على السكون **وهي**: **(كَمْ)** و (كَأَيِّنْ) و (كَذَا)[5].

---

(١) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٣.

(٢) شرح المفصل: ٤/ ١٢٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٣.

(٥) انظر أوضح المسالك: ٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وشرح قطر الندى ص: ٢٦، وحاشية الصبان: ٤/ ٧٩.

كَمْ :

وهي من الأسماء المُبْهَمَة التي لها الصدارة في الكلام[1] وترد استفهامية للسؤال عن العدد وترد بمعنى الإخبار عن الكثرة[2] وتعد صياغة موجزة تغني عن الإطالة[3] ، وتعرب (كَمْ) محلاً على حسب موقعها من الإعراب[4]. **وهي** نكرة لا يجوز تعريفها[5] واختلف النحاة في بنيتها فقيل : إنَّها مفردة وعليه البصريون وقيل : إنَّها مركبة من (كاف) التشبيه و **(ما)** الاستفهامية فحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها وَسُكِّنَتْ الميم للتخفيف وعليه الكوفيون[6]. والراجح أنها بسيطة وفاقاً للجمهور لأنَّها من حرفين ذكر ذلك ابن عقيل[7] .

وبنيت (كم) على السكون؛ لأنَّه الأصل في البناء ثم إنَّها من حرفين: الأول متحرك بمنزلة (مَنْ) و (إذْ)[8]. **ويعلل أكثر** النحاة بناء (كم) الاستفهامية لوقوعها

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٤، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، والأنموذج في النحو ص: ٩١، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٩ ب، وشرح اللمع لابن برهان، تحقيق فائز فارس ـ الكويت ط ١، مطابع كويت تايمز التجارية ١٩٨٤ م، ٢/ ٤٢٧، ٤٢٨، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٥.

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٤، ٦٥، والإيضاح العضدي: ١/ ٢١٩، ٢٢١، واللمع في العربية ص: ٢٢٦، والمفصل في علم العربية ص: ١٨٠، وأسرار العربية ص: ٣٠.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٦٦/ ب.

(٤) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٨٠، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨.

(٥) انظر الموجز في النحو ص: ٧٤.

(٦) انظر الإنصاف: م: ٤٠، ٠/ ٢٩٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٥، ومقالة بعنوان: التركيب وملحقاته لمحمد المختون، مجلة كلية اللغة العربية: ع ١٠، ١٩٨٠ م، ص: ١٢٦.

(٧) انظر شرح التسهيل. ٢/ ١٠٦.

(٨) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ١/ ٤.

موقع حرف الاستفهام هل والهمزة[1] أضف إلى ذلك الشبه الوضعي للحروف لأنَّها على **حرفين**[2]. **وأضاف** ابن عقيل الشبه الجمودي بالحرف[3]. أما (كَمْ) الخبرية فيعلِّل أكثر النحاة بناءها بشبهها بِرُبَّ من حيث الإخبار والمباهاة والافتخار والاختصاص بالنكرات ولزوم صدر الكلام، إلاَّ أَنَّ (كمْ) تفيد التكثير دائماً بخلاف رُبَّ فقد تكون للتكثير وللتقليل، والعرب تحمل النظير على النظير والنقيض على النقيض[4] ويذكر ابن مالك أنَّ علة بناء (كَمْ) الخبرية إنَّما هو شبهها بالاستفهامية لفظاً ومعنى ذكر ذلك ابن عقيل وذكر أيضاً أنَّه يجوز حمل كم الخبرية على كم الاستفهامية فيما سبق من علل البناء ويذكر ابن عقيل علة أخرى لبناء كم الخبرية وينسبها إلى الشلوبين[5] وهي أَنَّ كم الخبرية بنيت لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع. ويذكر ابن عقيل أن ابن هشام قد رد قول الشلوبين بأنه لا يعرف لأحد، ولا نظير له في كلامهم والقياس **لا يعطيه؛ لأنَّ التضمين** فرع الوجود فما لم يوجد لا تضمن كلمة «معناه»[6].

(١) انظر مجالس العلماء ص: ٢٢١، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٣ ب، والخصائص: ٣/ ٨١، وأسرار العربية ص: ٣٠، واللباب: ق/ ٦٦/ أ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبي جناح، العراق، مطابع مؤسسة دار الكتب: ١/ ٦٥، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٥.

(٢) انظر الخصائص: ١/ ١٦٩، والمنصف ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٩٥٤م، ١ / ٨.

(٣) انظر شرح التسهيل: ٢/ ١١٤.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٤ أ، وأسرار العربية ص: ٣٠، واللباب: ق/ ٦٦/ أ، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٦٥، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٥، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٩٦.

(٥) هو عمر بن محمد المعروف بـ الشلوبين من أئمة النحو واللغة في الأندلس من كتبه «التوطئة» توفي سنة ٦٤٥ هـ، انظر ترجمته في الأعلام: ٥/ ٦٢.

(٦) انظر شرح التسهيل: ٢/ ١١٤.

كأين :

معناها كمعنى كم الخبرية إذ توافقها في الكثير والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم الصدارة وتخالفها في التركيب إذ إنَّ كأين مركبة من (الكاف) و (أيّ) **المنوَّنة** الاستفهامية[1]. ويذكر ابن عقيل أنَّ بعضهم يقول إنَّها بسيطة[2] والراجح الأول لوضوح التركيب فيها. وتمييزها مفرد مجرور بمن[3] غالباً قال تعالى: **﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾**[4].

ويذكر ابن مالك أنه قد يستفهم بها[5] ويفهم من كلامه أن ذلك قليل إذ المشهور أنها للإخبار وبنيت كَأَيِّنْ على السكون. لأنَّه الأصل في البناء وعلة بنائها أنها محمولة على كم الخبرية[6]. وذكر الزمخشري فيها خمس لغات وهي: كَأَيِّنْ، وَكَاءٍ، وَكَيْءٍ، وَكَأْيٍ، وَكَإٍ[7]، وزاد الرضي كَيَا[8].

ويذكر ابن يعيش أن أفصح هذه اللغات هي **كَأَيٍّ** وبعدها كَاءٍ أما باقي اللغات فمتقاربة في الفصاحة[9].

كذا :

تكون كناية عن عدد مبهم نحو: عندي كذا درهماً وتكون كناية عن غير العدد

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٦٤، وشرح التسهيل: ٢/ ١١٥، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٨٨.

(2) انظر شرح التسهيل: ٢/ ١١٥.

(3) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٤، ٦٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٨٣، وشرح التسهيل: ٢/ ١١٦.

(4) سورة الحج آية: ٤٥.

(5) انظر شرح التسهيل: ٢/ ١١٧.

(6) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٣، وأسرار العربية ص: ٣٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١١٥.

(7) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٨٣.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٥.

(9) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٣٦.

نحو: رأيت محمداً فاضلاً وزيداً كَذَا[1]. ويلاحظ أن تمييزها يكون منصوباً دائماً ويذكر ابن مالك أن معنى كذا كمعنى كم الخبرية؛ لأنَّ كذا تفيد التكثير[2]، وفي قول ابن مالك نظر؛ لأنها تكون كناية عن العدد وغيره.

وكذا مركبة من (كاف) التشبيه و (ذا) الإشارية كما يقول الرضي[3]. وتوافق كأيٍّ في أربعة أمور وهي: التركيب والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء[4] وقد تدخل عليها هاء التنبيه قال تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[5].

وَبُنِيَتْ كَذَا على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، وَبُنِيَتْ لكونها مبهمة ولأنَّها أشبهت الحروف في الافتقار إلى التمييز، وأشبهت الحروف وضعاً إذ هي محمولة على الحروف الثلاثية أو على ما وضع من الحروف على حرف أو حرفين باعتبار أصل الوضع.

ثانياً ـ كنايات الحديث والخبر:

تُبْنَى كنايات الحديث والخبر على الفتح نحو كَيْتَ، وَذيْتَ، يُقَالُ: كَيْتَ كَيْتَ وَذَيْتَ ذَيْتَ بالتخفيف ويقال كَيَّتَ كَيَّتَ وَذَيَّتَ ذَيَّتَ بتشديد الياء وفتحها وتقول كَيْتَ وَكَيْتَ وَذَيْتَ وَذَيْتَ بعطف إحداهما على الأخرى وكذلك تفعل في لغة التشديد وهذه الكنايات متصرفة بكثرة، لأنَّها تكون مرة بالهاء وتشديد الياء ومرة بالتاء وتخفيف الياء[6] قال سيبويه: «... وَكَقَوْلِكَ كَانَ مِن الأمر ذَيَّةَ وَذَيَّةَ، وَذَيْتَ،

---

(1) انظر الأنموذج في النحو ص: ٩١، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٩.
(2) انظر شرح التسهيل: ٢/ ١١٥.
(3) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٤.
(4) انظر مغنى اللبيب ص: ٢٤٧، ٢٤٨.
(5) سورة النمل آية: ٤٢.
(6) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥ ـ ٩٧، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٦٩، ١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧١، والمفصل في علم العربية ص: ١٨٣.

وَذَيْتَ، وَكَيْتَ، وَكَيْتَ»[1].

وأخبر سيبويه أن أصل هذه الكنايات التشديد يقول: «وَاعْلَمْ أَنَّ ذَيْتَ بِمَنْزِلَةِ بِنْتٍ وَإِنَّمَا أَصْلُهَا ذَيَّةَ»[2] وقال في موضع آخر: «وَمِثْـلُ هَيْهَـاتَ: ذَيَّةَ. . . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ كان من الأَمْرِ ذَيَّةَ وَذَيَّةَ»[3].

وفي ذَيْتَ وَكَيْتَ لغات الأولى ذَيْتَ وَذَيْتَ وَكَيْتَ وكيْتَ بالبناء على الفتح وهو القياس لالتقاء الساكنين والفتحة فيهما للتخفيف بمنزلة أين، ولأنها كناية عن الجمل المنصوبة المحل[4].

الثانية: ذَيْتِ وَذَيْتِ، وَكَيْتِ وَكَيْتِ بالبناء على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين بمنزلة جَيْرِ. **الثالثة**: ذَيْتُ وَذَيْتُ وَكَيْتُ وَكَيْتُ بالبناء على الضم كقبل وبعد **وحملوها** على الغايات لكونها إخباراً بغاية الأمر[5]. **الرابعة**: ذَيْتْ وَذَيْتْ وَكَيْتْ وَكَيْتْ بالوقف عليها بمنزلة الوقف على بنت[6] وعندي أن البناء على الفتح هو الأجود، لأنَّ الكسر يدعو إلى الثقل لمجاورة الياء بل أن ابن جني ليذكر أن هذه الكنايات إذا استعملت مشدَّدة فإنَّه لا يجوز فيها إلاَّ البناء على الفتح[7].

وما يكن فحق تلك الكنايات البناء على السكون على الأصل في البناء؛

---

(1) الكتاب: ١/ ٢٩٧.
(2) الكتاب: ٢/ ٨٢.
(3) الكتاب: ٢/ ٤٧.
(4) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٥.
(5) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، ٩٦، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٦٩، ١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧١، والمفصل في علم العربية ص: ١٨٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٧.
(6) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٨٣.
(7) انظر سر صناعة الإعراب: ١/ ١٦٩، ١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧١.

ولأنها أسماء مبهمة لا حظ لها في الإعراب[1]. ومع هذا فقد جاءت متحركة في أكثر لغاتها قال سيبويه: «وَلَمْ يَجِيءْ شَيْءٌ **هٰكَذَا** لَيْسَتْ عَيْنُهُ فِي الأَصْلِ **مُتَحَرِّكَةً** إلاَّ ذَيْتَ وليس باسمٍ مُتَمَكِّن»[2].

وعلل سيبويه بناءها؛ **لأنَّها بمنزلة** الأصوات يقول سيبويه: «. . . . . . وَذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ مُتَمَكِّنَاتٍ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ . . . . . . وَصَارَت الفتحة أولى بها؛ لأنَّ ما قبل (هاء) التأنيث مفتوحٌ أبداً فَجَعَلُوا حَرَكَتَهَا كَحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لِقُرْبِهَا مِنْهُ، وَلُزُومِ الفَتْحِ وَامْتَنَعَتْ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً كَمَا امْتَنَعَتْ عَشَرَ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ. . . »[3].

ويعلل ابن الشجري بناء هذه **الكنايات؛ لأنَّهم عبَّروا** بها عن الجمل والجمل **مبنيّة**[4]. وحذا حذوه الرضي يقول: «فَإِنَّمَا بُنِيَا لأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَلِمَةٌ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الكَلاَمِ وَالجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ لاَ تَسْتَحِقُّ إِعْرَاباً وَلاَ بِنَاءً»[5].

ثالثاً ـ أسماء الاستفهام:

ومن الكنايات جميع أسماء الاستفهام **وهي**: مَنْ، وَمَا، وَأَي الاستفهامية وَكَمْ، وَأَنَّى، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَأَيَّان، وَكَيْف، ويلاحظ أَنَّ **(أيًّا)** الاستفهامية معربة وإنْ تضمنت معنى حرف الاستفهام بسبب معارضتها الشبه بالحرف بلزومها الإضافة وسيكون الحديث هنا عن أسماء الاستفهام التي لم يرد ذكرها **وهي: أنَّى**، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَأَيَّان، **وكَيْفَ**، وَجَليٌّ أنَّ: أَنَّى وَمَتَى مبنيان على السكون، أَمَّا أَيْنَ وَأَيَّانَ وَكَيْفَ فمبنيات على الفتح.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، ٩٦، وشرح المفصل: ٤/ ١٣٧.

(٢) الكتاب: ٢/ ٨٣.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٧، ٤٨، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، ٩٦.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٥.

أَنَّىٰ :

ذكر سيبويه أَنَّها تستعمل بمعنى كيف، وَأَيْنَ[1] وتبعه الزجاجي والزمخشري وابن يعيش حيث ذكروا أنها تستعمل بمعنى كيف فتدل على الحال[2] كقوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ**﴾[3] ولم يصرح أولئك بأنها تستعمل بمعنى (أَيْنَ) بل ذكروا أَنَّها تستعمل بمعنى من أَيْنَ وتدل على المكان كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا**﴾[4]. وإلى جانب ذلك تكون شرطية جازمة[5]. وذكر بعضهم أنها تحمل معنى الظرفية هنا[6]. وَبُنِيَتْ (أَنَّىٰ) على السكون على الأصل في البناء وعلة بنائها تضمنها معنى حرف الاستفهام إذا كانت استفهامية ومعنى حرف الشرط إذا كانت شرطية، ومن علل بنائها ما ذكره ابن يعيش من أنها مبهمة كثيرة الاستعمال في كلام العرب الأمر الذي جعلهم يلزمونها ضرباً واحداً[7].

وذكر سيبويه أن ألف أَنَّىٰ قد تكون ممالة عند بعضهم[8].

مَتَى :

يسأل بها عن الزمان. وهي صيغة موجزة كغيرها من أسماء الاستفهام[9].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢١٢.

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٥، وشرح المفصل: ٤/ ١١٠.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٢٣.

(٤) سورة آل عمران آية: ٣٧.

(٥) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٥، وشرح المفصل: ٤/ ١١٠، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣٤، وتحفة الأحباب لبحرق، مصر، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ) ص: ٤٧.

(٦) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٤.

(٧) انظر شرح المفصل: ٤/ ١١٠.

(٨) انظر الكتاب: ٢/ ٢٦٧.

(٩) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٩. ١٤٠، =

ونظراً لاختصاصها بالزمان ذكرها سيبويه مع الظروف المبهمة غير المتمكنة[1].

وذكر ابن مالك أنها ظرف زمان[2]، وإلى جانب ذلك فإنها ترد شرطية جازمة[3]. وَبُنِيَتْ على السكون على الأصل في البناء ثم إنَّه ليس هناك ما يوجب تحريك آخرها فضلاً عن تعذر التحريك.

وعلة بنائها الشبه بالحروف، وفي كونها مبهمة تقع على كل شيء[4] وعلة بناء الاستفهامية تضمنها معنى حرف الاستفهام: هل والهمزة، أما الشرطية فبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط[5]. **ويذكر** السيرافي أنَّ متى الاستفهامية تقبل دخول حرف الجر عليها؛ لأنَّها نائبة عن الأزمان في اللفظ[6].

ويذكر الزجاجي أنَّ (متى) الشرطية قد تزاد بعدها (ما) **نحو**: **متى** ما تأتني آتِك[7].

وتكون متى حرفية في لغة هذيل، وهي بمعنى من **الإ**بتدائية نحو قول بعضهم: «أخرجها متى كُمِّهِ وهي حرفية شاذةٌ إذ المشهور أنَّ (متى) اسم في أكثر استعمالاتها[8].

أين:

ترد اسم استفهام عن المكان قال سيبويه: «وَنَظِيرُ (مَتَى) فِي الأَمَاكِنِ

= وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٠، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٤.
(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢، ٤٤.
(٢) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٥.
(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٤، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٥.
(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢، ٤٤.
(٥) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٤، وشرح الأشموني: ١/ ٣٠.
(٦) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٤٠.
(٧) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٤.
(٨) انظر أوضح المسالك: ٣/ ٦، ٣.

(أَيْنَ)»[1] وذكر بعض النحاة أنها ترد ظرف مكان ويجازى بها قال سيبويه: «. . . **وَمَا يُجَازَى بِهِ مِنَ الظُّروفِ** أَيُّ حِينٍ وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا»[2]، وَأَيْنَ مِنَ الأسماء الموجزة، ومن الألفاظ التي لها صدر الكلام ويجوز دخول بعض حروف الجر عليها[3]. وتلازم أَيْنَ البناء على الفتح قال سيبويه: «فَالْفَتْحُ فِي الأسماء قَوْلُهُمْ: حَيْثَ، وَكَيْفَ وَأَيْنَ»[4] وكان حق هذا الاسم أن يُبْنَى على السكون على الأصل في البناء إلاَّ أَنَّهُ حُرِّك لالتقاء الساكنين ولم يحرَّك بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين تلافياً للثقل وَذلك لمجاورة الياء كذلك لم تُحرَّك بالضم لثقله فأعطيت الفتحة تخفيفاً[5] وَبُنِيَتْ أَيْنَ الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام قال سيبويه: «فَشُبِّهَتْ بِهَلْ وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ، لأَنَّهُنَّ يَسْتَغْنِينَ عَنِ الأَلِفِ وَلاَ يَكُنَّ كَذَا إلاَّ استفهاماً»[6]. أَمَّا إذا كانت شرطية فإنَّ علة بنائها تضمنها معنى حرف الشرط[7]. وقد تكون بنيت لشبهها بالحروف من حيث الإبهام والوقوع على كل شيء[8]. وذكر الزمخشري أنَّ (أَيْنَ) الشرطية قد تتصل بها ما[9] قال تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**﴾[10].

---

(1) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، ١/ ١١٢، ٢٧٨.

(2) انظر الكتاب: ١/ ٤٣١، ٤٣٢، وانظر: ٢/ ٤٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩.

(3) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٧ أ ب، ق/ ٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩.

(4) الكتاب: ١/ ٣، ٤.

(5) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٤، ١٠٥.

(6) الكتاب: ١ / ٢٧٨، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠١، ١٠٢، وأسرار العربية ص: ٣٢، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٢.

(7) انظر اللباب: ق/ ١٢٧/ ب، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٤.

(8) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩.

(9) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٣.

(10) سورة النساء آية: ٧٨.

أَيَّانَ :

ذكر النحاة أنَّها سؤال عن زمان بمعنى (متى) في الاستفهام قال سيبويه : «أَلاَ تَرَى أنَّ لَوْ أَنَّ إنْسَاناً قَالَ : مَا مَعْنَى أَيَّانَ؟ فَقُلْت : (مَتَى) كُنْتَ قَدْ أَوْضَحْتَ»[1] قال تعالى : ﴿**يُسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ القِيامَةِ**﴾[2] ويذكر ابن يعيش **أنَّ** (أَيَّانَ) **تختلف عن (مَتَى) ؛** لأنَّ (متى) لكثرة استعمالها صارت أوضح من (أَيَّانَ) في الزمان ثم إنَّ (متى) تستعمل في كل زمان أمَّا (أَيَّانَ) فلا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه[3] والأول هو المشهور كما يقول ابن عقيل[4] .

وذكر ابن مالك أنَّ أَيَّانَ تختص بالمستقبل بخلاف (متى)[5] ونظراً لدلالتها على الزمان ذكرها ابن الشجري وابن يعيش وابن مالك من ضمن الظروف الزمانية المبهمة[6] . ويذكر ابن الشجري أنَّها لم ترد عند العرب شرطية[7] . وذكر ابن مالك أنَّ المجازاة بها **قليلة وأيَّده** ابن عقيل بقوله : «والقياسُ **يَقْتَضِي الجَوَازُ ؛** لأَنَّ مَعْنَى (مَتَى) و (أَيَّانَ) وَاحِدٌ»[8] . وسبب بناء (أَيَّانَ) الاستفهامية تضمنها معنى حرف الاستفهام وفتحت للتخفيف بسبب التقاء الساكنين بمنزلة أخواتها وقد تكون فتحت إتباعاً للياء **المشددة ؛** لأنَّ الألف حاجز غير حصين[9] .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣١٢ ، وانظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٧٥ أ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٦١ .
(٢) سورة القيامة آية : ٦ .
(٣) انظر شرح المفصل : ٤/ ١٠٦ .
(٤) انظر شرح التسهيل : ٣/ ١٣٥ .
(٥) انظر شرح التسهيل : ٣/ ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٦) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وشرح المفصل : ٤/ ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٣/ ١٣٥ .
(٧) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٦١ .
(٨) انظر شرح التسهيل : ٣/ ١٣٥ .
(٩) انظر الأصول في النحو : ٢/ ١٣٩ ، ١٤٠ ، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٧٥ أ ب ، واللباب : ق/ ١٢٨ أ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٦١ ، وشرح المفصل : ٤/ ١٠٦ .

وذكر السيرافي عِلَّةً أخرى لبنائها على الفتح نلمحها في قوله: «وَعِلَّةٌ أخرى وهي أَنَّ الأسماء التي يُسْتَفْهَمُ بِهَا كُلُّ مَا وَجَبَ التحريك فيه منها مفتوحٌ نحو أَيْنَ وَكَيْفَ فَأَتبعوها أَيَّانَ إِذْ كَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لِتَحْرِيكِ الآخِرِ حَتَّى لاَ تَخْرُجَ مِنْ جُمْلَتِهَا»[1] ومن لغاتها: إِيَّانَ بكسر الهمزة وهي لغة سليم كما يقول ابن مالك[2].

كَيْفَ:

ترد استفهامية عن الأحوال قال سيبويه: «وَكَيْفَ عَلَى أَيَّةِ حَالٍ»[3] وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَن الخَبَرِ كَمَا يقول ابن مالك[4]. ونظراً؛ لأَنَّ معناها على أيِّ حال جعلها سيبويه من الظروف المبهمة غير المتمكنة[5] ولم يصرح بعض النحاة بظرفيتها كالأخفش[6].

ويذكر ابن عقيل أَنَّ الراجح أَنَّها ظرف على وجه التشبيه بدليل الجواب بالجار والمجرور. وأصلها عدم الظرفية؛ لأَنَّها للسؤال عن صفة لموصوف[7].

وذكر ابن مالك أنَّه لا يجازى بها قياساً خلافاً للكوفيين ويذكر ابن عقيل أَنَّ مراد ابن مالك أنها لا يجزم بها[8]. ويذكر بعضهم أَنَّ (كيف) قد تتصل بها ما، ويذكر ابن عقيل أَنَّه إذا كانت معها (ما) فإنه لا يجازى بها وفقاً لمذهب ابن مالك وقد أجاز المجازاة بها بعضهم على حد قوله[9].

---

(1) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٥ ب.
(2) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٥.
(3) الكتاب: ١/ ٢٧٨، ٢/ ٣١١، وانظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٣، والإيضاح العضدي: ١/ ١٥، وأسرار العربية ص: ٣٢.
(4) انظر شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٢.
(5) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ٣٥.
(6) انظر مغني اللبيب ص: ٢٧٢، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٤.
(7) انظر شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٤.
(8) انظر شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٦.
(9) انظر شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٦.

وذكر الزجاجي أَنَّ لـ (كيف) موضعين غير الاستفهام وهما أنها ترد بمنزلة كما، وبمعنى التعجب[1]. وما يكن فـ (كيف) من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام ويغلب عليها الإبهام[2] ولفظها موجز بمنزلة أخواتها، وذكر سيبويه أَنَّ كيف تلازم البناء على الفتح[3]. وَعِلَّة بناء كيف كعلة بناءِ (أَيْنَ)، وعِلَّةُ فتح آخرها كعلة فتح آخر أَيْنَ أيضاً. ويذكر السيرافي أَنَّ هناك لغة أخرى في كيف وهي (كَيْ)[4]. نخلص من هذا إلى أنَّه ليس في أسماء الاستفهام ما يبنى على الكسر ولا على الضم لثقلهما وهذا يفسر استحباب العربي للسكون والفتحة في الألفاظ التي يكثر استعمالها لخفتها.

رابعاً ـ أسماء الشرط:

ومن الكنايات جميع أسماء **الشرط وهي**: مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَنَّىٰ، وَمَتَـى، وَحَيْثُمَا، وَإِذَا، وَمَتَى مَا، وَأَيْنَمَا، وَكَيْفَمَا عند من يعدها اسم شرط، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَيٌّ الشرطية. وهذه الأسماء منها ما يبنى على السكون **وهو: من، وما**، ومهما، وأَنَّى، ومتى، وحيثما، وإذا، ومتى ما، وأينما، وكيفما، ومنها ما يبنى على الفتح وهو: أَيْنَ، وَأَيَّانَ، ومنها ما يعرب وهو أَيٌّ الشرطية ـ وإن تضمنت معنى حرف الشرط ـ بسبب معارضتها الشبه بالحرف بلزومها الإضافة وفيما يلي حديث عن أسماء الشرط التي لم يرد ذكرها فيما سبق:

مهما:

وهي اسم شرط يجزم فعلين: **الأول**: فعل الشرط. **والثاني**: جوابه وجزاؤه

---

(1) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٥ ـ ٤٧، ٦٣.

(2) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٩ ب، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٩.

(3) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤.

(4) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٤١ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١١٠.

وتفيد الزمان المستقبل إذ هي بمنزلة (ما) في الجزاء[1].

وذكر ابن عقيل أنها مثل (ما) لتعميم من يعقل وغيره أو تعميم من لا يعقل. وذكر أنَّ بعضهم يقول: إنَّ (مهما) أَعَمُّ من ما[2].

وذكر ابن مالك أَنَّه يستفهم بها وهو نادر كما يقول ابن عقيل[3] ويذكر ابن عقيل أَنَّ (مهما) اسم عند الأكثرين وذكر أَنَّ السهيلي[4] يقول: «إِنْ عَادَ عليها الضمير فاسم وإِلاَّ فَحَرْفٌ»[5] و (مهما) مركبة كما يبدو وعليه الأكثرون قال سيبويه: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْ فَضُمَّ إِلَيْهَا (ما)»[6]. ويذكر الزجاجي أَنَّها مُرَكَّبَة من (ما) و (ما) فاستقبح العرب تكرار اللفظ نفسه، فأبدلوا الهاء من الألف بعد الميم الأولى[7]. ومِمَّن قال بتركيبها ابن عقيل كذلك. ويذكر أَنَّ بعضهم ذكر أَنَّها بسيطة ووزنها فَعْلَى والألف للإلحاق وزالَ التنوين للبناء أو الألف للتأنيث[8]. وبنيت (مهما) على السكون؛ لأَنَّه الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريك، وعلة بنائها الشبه بالحروف من حيث المعنى، والوضع إذ إنها تضمنت معنى حرف الشرط وأشبهت ما وضع من الحروف على أربعة أحرف، أو هي محمولة على الحروف الأحادية أو الثنائية على أصل وضع الحروف[9].

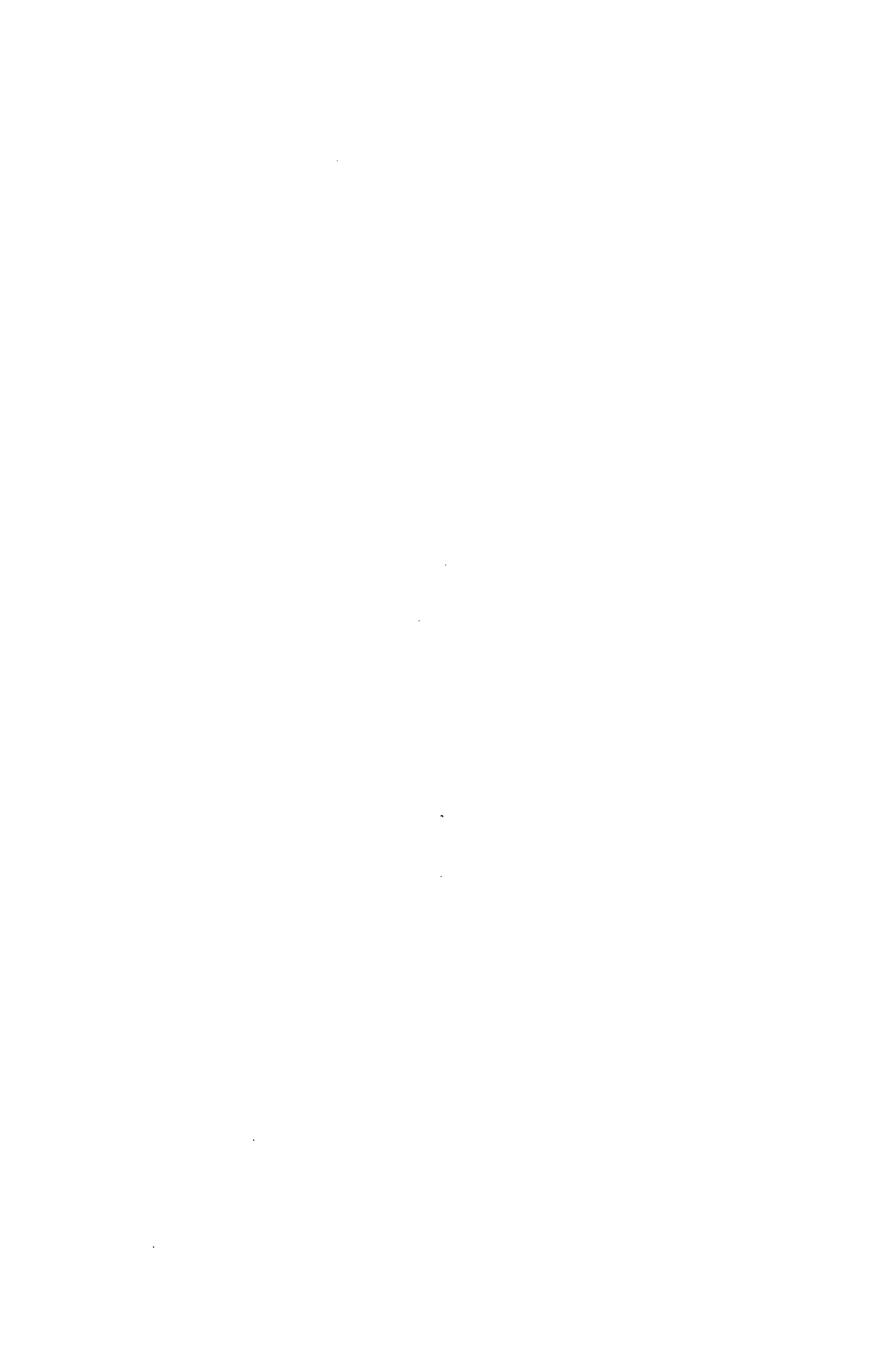
(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٤، والجني الداني ص: ٦٠٩.
(٢) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٣.
(٣) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٦.
(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي حافظ وعالم باللغة والأخبار، من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وأمالي السهيلي، توفي سنة ٥٨١ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢ / ٨١، والأعلام: ٣ / ٣١٣، ومعجم المؤلفين: ٥ / ١٤٧.
(٥) شرح التسهيل: ٣/ ١٣٦.
(٦) الكتاب: ١/ ٤٣٣.
(٧) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٤.
(٨) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٣٧.
(٩) انظر مغني اللبيب ص: ١٣٥، والجني الداني: ص: ٦١٢.

ومثل (مهما) (مَهْمَنْ) التي للعاقل[1]، كما يقول الكنغراوي[2] وعنـدي أنَّ (مَهْمَنْ) مَهْما منونة ولعله يؤيد ذلك ما ذُكِرَ آنفاً من أنَّ (مهما) ألفها إما للإلحاق أو للتأنيث وَزَالَ عنها التنوين للبناء فكأن الذين قالوا مَهْمَنْ عادوا بها إلى أصلها مُنَوَّنَةً والله أعلم.

ونلحظ مما سبق أنَّ أسماء الشرط كأسماء الاستفهام لم يرد منها شيء يبنى على الكسر أو الضم.

(١) انظر الموفي في النحو الكوفي ص: ٨٩، ومقالة بعنوان التركيب وملحقاته في العربية ص: ١٢٥.

(٢) هو: عبد القادر بن عبد الله صدر الدين الكنغراوي قاض حنفي اشتغل بالتاريخ والنحو ولد في الآستانة، توفي بها سنة ١٣٤٩ هـ، من أشهر كتبه (الموفي في النحو الكوفي)، انظر ترجمته في الأعلام: ٤/ ٤٠، ٤١، ومعجم المؤلفين: ١٧، ٢٩٢.



الفصل السادس
الظروف اللازمة البنـاء

أتحدث هنا عن الظروف اللازمة البناء وهي وفقاً لما ذكره **النحاة**: إذْ، وَإِذَا، وَلَدُنْ، وَمُذْ، وَمَعَ، وَالآنَ، وَأَمْسِ، وَحَيْثُ، وَمُنْذُ[1].

والنحاة في تناولهم للظروف المبنية يتناولونها عامة لازمها وعارضها وبعضهم يدخل مع هذه الظروف بعض أسماء الاستفهام التي توحي معانيها بالظرفية **مثل**: أَيْنَ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَنَّى، وَكَيْفَ نجد ذلك عند سيبويه، **والزجاج**، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، والسيوطي[2].

قال سيبويه: «هذَا بَابُ الظروفِ المُبْهَمَةِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ، **وَذٰلِكَ، لأَنَّهَا** لاَ **تُضَافُ**، وَلاَ تَصرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهَا، **وَلاَ تَكُونُ نَكِرَةً** وَذَاكَ أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، **وَحَيْثُ**، وَإِذْ، وَإِذَا، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ . . . » وذكر كذلك لَدُنْ وَقَطُّ وَحَسْبُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَأَمَامُ وَقُدَّامُ وَمِن عَلُ وَأَوَّلُ وَفَوْقُ وَتَحْتُ وَأَخَوَاتِهَا وَأَمْسِ[3].

وأضاف **الزجّاج** من الظروف المبنيات (عِنْدُ) المضمومة و (أَنَّى) و (ثَمَّ) وهُنَا[4] وذكر الزجاجي وَسَطَ لأنَّها مبنية عنده على الفتح[5] وأضاف الزمخشري

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٣، ٤٤، وما بعدها: ١/ ١١٠، ٢٩١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ وما بعدها، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٠ - ١٦٧، وشرح المفصل: ٤/ ٩٠، وما بعدها، وشرح التسهيل: ١/ ٤٩٩ - ٥٣٨، وهمع الهوامع: ٣/ ١٧١ - ٢٣٤.

(٢) انظر المصادر السابقة وشرح المفصل: ٤/ ٨٥ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠١ وما بعدها.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٤، وانظر: ٢/ ٤٣ - ٤٦، ١/ ١١٠.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ - ٨٩.

(٥) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٥.

عَوْضُ[1] وذكر الرضي (لَمَّا)[2] وذكر ابن هشام (سَحَرَ) وأسند القول ببنائه إلى المطرّزي لتضمنه معنى اللام عنده[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (عِنْدُ) معربة إذا فتحت وسيرد الحديث عنها في أثناء الحديث عن لَدُنْ[4]. وما ذكره الزجاجي من بناء وَسَطَ على الفتح فهو وجه غير قوي عندي لأنَّ وَسَطَ معناها كَمَعْنَى (بَيْنَ) وَبَيْنَ معربة بالنصب على الظرفية[5].

أَمَّا (عَوْضُ) فهي من المبنيات العارضة البناء[6]، وعندي أَنَّ (لَمَّا) الأرجح فيها أنَّها حرف وفقاً لكثرة استعمالاتها[7].

وما أورده ابن هشام من (سَحَرَ) فإنَّه ممنوع من الصرف للعملية والعدل إذا استعمل ظرفاً مُجَرَّداً من أل والإضافة وهو القول الراجح[8].

أعالج هنا الظروف اللازمة البناء مرتبة حسب علامات بنائها.

الظروف المبنية على السكون :

إذْ :

وهي أصلاً للزمن الماضي قال سيبويه : «وَإِذْ وَهِيَ لِمَا مَضَى مَنِ الدَّهْرِ وَهِيَ ظَرْفٌ بِمَنْزِلَة مَعَ»[9]. إذاً فهي اسمٌ. والذي يرجح اسميتها الإضافة إليها بلا تأويل،

---

(1) انظر المفصل في علم العربية ص : ١٧٤ .
(2) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٢٧ .
(3) انظر أوضح المسالك ٤/ ١٢٩ .
(4) انظر ص : ٢١٤ من هذا البحث .
(5) انظر شرح المفصل : ٢/ ١٢٨ .
(6) انظر ص : ٣٠٦ من هذا البحث .
(7) انظر ص : ٣٨٩ من هذا البحث .
(8) انظر الكتاب : ١/ ١١٥ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٢٩ ، وشرح التسهيل : ١/ ٤٩١ .
(9) الكتاب : ٢/ ٣٠٩ ، وانظر الأصول في النحو : ٢/ ١٤٨ ، وحروف المعاني والصفات ص : ٦٦ .

وتنوينها في غير روي على حدٍّ قول ابن عقيل[1].

واختلف العلماء في دلالة هذا الظرف فجمهور النحاة يذهبون إلى أنَّها ظرف للزمان الماضي لا تتعداه، وقال جماعة منهم ابن مالك أنها يمكن أن تقع للزمان المستقبل[2]. والمشهور أنَّها تخص الماضي كما أنَّ (إذَا) تخص المستقبل تقول: شاهدتك إذ الامتحان قريب.

ويذكر النحاة أنَّه لا بد أن تضاف (إذْ) إلى جملة اسمية، أو فعلية[3]. وافتقارها إلى الجملة لازم[4]، فمثال إضافتها إلى الجملة الإسمية قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[5] ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾[6].

ويذكر ابن مالك أنَّه قد تحذف جملة المضاف إليه للعلم بها ويعوض عنها التنوين أسفل ذالها لالتقاء الساكنين[7]، قال تعالى: ﴿وَأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾[8].

ويذكر ابن مالك أنها مبنية في الآية السابقة؛ لأنَّ الظرف المضاف إليها مبني وأنها كسرت لالتقاء الساكنين خلافاً للأخفش إذ ينسب إليه أنه يذكر أنَّ تنوين ذالها إعراب[9].

ويذكر ابن عقيل أنها قد تُبْنَى على الفتح بتنوين للتخفيف نحو (يَوْمَئِذاً)[10].

---

(1) انظر شرح التسهيل: ١/ ٤٩٩.
(2) انظر التسهيل ص: ٩٣.
(3) انظر المقتضب: ٤/ ٣٤٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٥.
(4) انظر التسهيل ص: ٩٢.
(5) سورة الأنفال آية: ٢٦.
(6) سورة مريم آية: ١٦.
(7) انظر التسهيل ص: ٩٢.
(8) سورة الواقعة آية: ٨٤.
(9) انظر التسهيل ص: ٩٢، وشرح التسهيل: ١/ ٥٠٠.
(10) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥٠٠.

وما يكن فـ (إذْ) بنيت على السكون على الأصل في البناء، وسكونها ناشىء من أنَّها على حرفين أولهما متحرك[1]. وعلة بناء (إذ) الشبه بالحروف من حيث الوضع وقد أكد سيبويه أنَّ ما جاء على حرفين من الأسماء المبنية أكثر مما جاء على حرفين من الأسماء المعربة[2].

وتبع سيبويه في هذه العلة ابن جني، وابن مالك[3]. ويعلل السيرافي بناء (إذْ) للشبه الافتقاري بمنزلة الاسم الموصول في نقصانه[4].

وتبع السيرافي في هذا التعليل كثير من النحاة كابن الشجري، وابن يعيش، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني[5].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (إِذْ) جاءت حرفاً في استعمالين أحدهما إذا دَلَّت على التعليل والثاني إذا جاءت للفجاءة[6].

إذا:

ظرف زمان غير متصرف، مختص بما يستقبل من الزمان، وتتضمن معنى الشرط غالباً، ومن دلائل اسميتها إبدالها من اسم صريح[7].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧.
(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.
(٣) انظر الخصائص: ١/ ١٩٦، وشرح التسهيل: ١/ ٤٩٩.
(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٥ ب.
(٥) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢، وشرح المفصل: ٤/ ٩٥، ٩٦، والجنى الداني ص: ١٨٦، وشرح التسهيل: ١/ ٤٩٩، وهمع الهوامع: ٣/ ١٧٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣١.
(٦) انظر التسهيل ص: ٩٣، وشرح التسهيل: ١/ ٥٠١، ٥٠٢.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، ٤٤، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٦، ٦٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٦ أ، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٠، ١٧١، وشرح التسهيل: ١/ ٥٠٥.

وذكر السيرافي أنه لا يجازي بها عند **البصريين؛ لأنَّها** اسم لوقت محدد مستقبل[1].

ويفهم من كلام السيرافي أَنَّ (إِذَا) لا تجزم فعل الشرط وجوابه ولكن فيها معنى المجازاة. وذكر المرادي أنَّه لا يجيز الجزم بها إلا الكوفيون[2].

وذكر سيبويه أنَّه لا يجوز الجزم بها إلا في الشعر[3] وذكر بعض النحاة أنَّها تقع قليلاً موقع (إِذْ) وكذلك تقع (إِذْ) موقعها[4]. وما يكن فـ (إذا) تخالف (إِذْ) من حيث المعنى وتوافقها من حيثُ الإضافة إلى الجملة لزوماً[5]. قال تعالى: **﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا ﴾**[6]، ونظراً لافتقارها إلى الجملة الفعلية فإنَّهُ إذا وليها اسم فإنَّه **يُقَدَّر** قبله فعل[7]. قال تعالى: **﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾**[8].

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَقْبُحُ بَعْدَهُ ابْتِدَاءُ الأَسْمَاءِ . . . . إِذَا . . .»[9]

وبنيت (إذا) على السكون على الأصل في البناء بمنزلة (إذ) وعلة بنائها إبهامها وافتقارها إلى الجملة الفعلية التي تضاف (إذا) إليها فأصبحت كبعض الكلمة وبعض **الكلمة** مبني، وَبُنِيَتْ كذلك لتضمنها معنى حرف الشرط إذا استعملت شرطية. أضف إلى ذلك الشبه الوضعي بالحروف[10]، وذكر المالقي أنَّها تستعمل

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٦ ب.

(٢) انظر الجني الداني ص: ٣٦٨.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٣٤.

(٤) انظر التسهيل ص: ٩٣، وشرح التسهيل: ١/ ٥٠٦.

(٥) انظر التسهيل ص: ٩٣، وشرح التسهيل: ١/ ٥٠٧.

(٦) سورة الأنفال آية: ٣١.

(٧) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٦، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٠، وشرح المفصل: ٤/ ٩٦، همع الهوامع: ٣/ ٧٧، ٨٠، ١٨١.

(٨) سورة الانشقاق آية: ١.

(٩) الكتاب: ١/ ٥٤.

(١٠) انظر شرح الكتاب :١/ ق/ ٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢، وشرح المفصل: ٤/ ٩٦.

حرفاً في مواضع معينة إلى جانب كونها ظرفية من هذه المواضع دلالتها على المفاجأة[1].

لدنَ :

ظرف يستعمل لابتداء غاية الزمان والمكان[2] قال تعالى : ﴿ **مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ** ﴾[3] وقد نَصَّ سيبويه على بنائِهِ على السكون بمنزلة أخواته يقول : «وَأَمَّا (قَطْ) و (عَنْ) و (لَدُنْ) فَإِنَّهُنَّ تَبَاعَدْنَ مِنَ الأَسْمَاءِ وَلَزِمَهُنَّ مَا لاَ يَدْخُلُ الأَسْمَاءَ المُتَمَكِّنَةَ وَهُوَ السُّكُونُ»[4].

ونبه إلى ذلك في موضع آخر يقول : «وَجُزِمَتْ (لَدُنْ) وَلَمْ تُجْعَلْ كَعِنْدَ ؛ لأَنَّهَا لاَ تَمَكَّنُ فِي الكَلاَمِ تَمَكُّنَ (عِنْدَ) وَلاَ تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ فَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ (قَطْ) ؛ لأَنَّهَا غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ»[5].

ويفهم من كلامه أَنَّ (لَدُنْ) على الرغم من أَنَّها بمعنى (عِنْدَ) فَإِنَّ (عِنْدَ) معربة و (لَدُنْ) مبنية ؛ لأَنَّ (عِنْدَ) أَعَمُّ منها فهي تطلق على الحاضر والغائب بينما (لَدُنْ) تطلق على الحاضر فقط[6].

وفي (لَدُنْ) لغات كثيرة : وهي لَدُنْ ، وَلُدُنْ ، وَلَدَى ، وَلَدْ ، وَلُدْ ، وَلَدُ ، وَلَدْنِ ،

---

(١) انظر رصف المباني ص : ٦١ .

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٤٤ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٠ ، والإيضاح في علل النحو ص : ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) سورة هود آية : ١ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٨٧ .

(٥) الكتاب : ٢/ ٤٤ ، ٤٥ .

(٦) انظر المقتضب : ٤/ ٣٤٠ ، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٨ ب ، والمفصل في علم العربية ص : ١٧٢ .

وَلُدْنِ[1]. وأضاف الزمخشري: لَدَنْ، وَلَدِنْ، وَلَدْنْ، وَلُدْنْ، وَلَدْنَ[2].

وأضاف السيوطي لَدِ، وَلَتِ[3] واللغات الثلاث الأولى مبنية على السكون على الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريك وَلَدْ، وَلُدْ حذفت النون منهما للتخفيف وَبُنِيَا بعد ذلك على السكون وَلَدُ مبنية على السكون الموجود على النون المحذوفة للتخفيف، لأنَّ النون في لَدُنْ أصلية أما لَدْنِ، وَلُدْنِ فبنيتا على الكسر على أصل التقاء الساكنين[4].

أما اللغات التي ذكرها الزمخشري فقد جاءت مبنية على السكون على الأصل في البناء ما عدا لَدْنَ فبنيت على الفتح للتخفيف.

أما ما ذكره السيوطي من لَدِ، وَلَتِ فيقال ما قيل في لَدُ.

ولم ترد (لَدُنْ) في القرآن إلا مجرورة بمن[5] وما بعدها في الغالب يكون مجروراً بالإضافة إليها سواء أكان مفرداً أم جملة[6].

وذكر ابن السراج أنَّ بعض العرب ينصب بها غُدْوة خاصة ونصبت؛ لأنَّ نونها مشابهة لنون عشرين في الانفصال عنها تارة إلا أنَّ نون عشرين أصلية[7]. وبنيت (لَدُنْ) لشبهها بالحروف من حيث الوضع والجمود[8].

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٨ أ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤ ص: ٩٩، وشرح التسهيل: ١/ ٥٣٢.

(2) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٢.

(3) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢١٧.

(4) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٨ ب.

(5) انظر المقتضب: ٤/ ٣٤٠، والتسهيل ص: ٩٧، وشرح التسهيل: ١/ ٥٣٢.

(6) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٤٩.

(7) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٤٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٩ أ، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٢.

(8) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٣، وابن الحاجب =

وذكر ابن يعيش أن سبب بنائها الإبهام لوقوعها على كل جهة من الجهات الست فأشبهت الحرف في إبهامه[1]. وتجدر الإشارة إلى أَنَّ (لَدُنْ) لا تُبْنَى في جميع أحوالها إذ إنها معربة على لغة قيس[2]، وعليها قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَدْنِهِي﴾[3]. ويحتمل أَنَّ الكسر في الآية بناء على أصل التخلص من التقاء الساكنين والراجح أنها معربة يؤيد ذلك قول الشاعر[4]:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِيْ ... مَنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ

كذلك الأمر بالنسبة لـ (عِنْدَ) فهي ليست معربة دائماً إذ إنها تُبْنَى على الضم كقبل وبعد، وحركت بالضم لالتقاء الساكنين كما يقول الزجاج[5]، والراجح عندي أنها حركت بالضم إلحاقاً بالغايات، لأنَّ بناءها عارض.

مُذْ:

ومن ظروف الزمان المبنية على السكون مُذْ، وأصلها منذ، وحذفت النون للتخفيف يدل على ذلك ما يلي:

أولاً: التصغير: تقول في تصغير (مُذْ) منيذ فتظهر النون والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها غالباً.

= النحوي، آثاره ومذهبه، طارق الجنابي ـ بغداد ـ مطبعة أسعد ١٩٧٣ م ص: ٢١٠.

(١) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٠.

(٢) انظر التسهيل ص: ٩٧، وأوضح المسالك ص: ١٤٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥٣٢.

(٣) سورة الكهف آية: ٢ روى أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ، وانفرد بعضهم بكسر الهاء من غير صلة وهي رواية خلف عن يحيى. وقرأ الباقون بضم الهاء والدال وإسكان النون وابن كثير على أصله في الصلة بواو. انظر حجة القراءات ص: ٤١٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٠.

(٤) قائله رجل من طيء في الخصائص: ٢/ ٢٣٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥٣٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٦٢، والشاهد فيه قوله من (لَدُنِ) حيث أعربها على لغة قيس ويحتمل أَنَّ الكسرة بناء وهناك شاهد آخر وهو أَنَّ ما بعد لدن يجر بإضافتها إليه إن كان مفرداً.

(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٧ ـ ٨٩.

ثانياً: جمع التكسير: تقول في جمعها **أمناذ**.

ثالثاً: ضم الذال فيها عند التقاء الساكنين تقول: لم أرك **مُذُ** البارحة. فأشبهت حركة البناء في منذ[1]، وذكر السيرافي أنَّ بعضهم يضم الذال مع انعدام الساكن نحو مُذُ زمن طويل[2].

ويذكر السيرافي أنَّ ضم ذال (مُذُ) قد يكون إنما جاء إتباعاً لضمِّ الميم قبلها[3]، على أنَّ من النحاة من يقول بجواز كسر الذال من (مُذْ) عند التقاء الساكنين ولكنه نادر ومخالف لما يراه الجمهور[4].

ويذكر ابن مالك أنَّ إسكان ذال (مُذْ) قبل متحرك أشهر من ضمها وضم ذالها قبل ساكن أشهر من **كسرها**[5]. أما ميم مُذْ فتظل على حالها مضمومة إلا في لغة عُكْل فإنَّهم يكسرونها[6].

و (مذ) الظرفية يجب رفع ما بعدها نحو قولك: ما رأيته **مُذْ يَوْمُ الجمعةِ**[7] وتتضمن معنى الابتداء والانتهاء[8]. ولا بُدَّ أن يكون فعلها منفياً أو مثبتاً يدل على الاستمرار **نحو: سرت مُذْ يَوْمُنَا**[9]. ولها دلالتان **الأولى**: الأَمَد إن كان الزمان

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٢، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٩، ومعاني الحروف ص: ١٠٣.

(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧١ أ.

(٣) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧١ أ.

(٤) انظر الموجز في النحو ص: ٥٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٧، ومغني اللبيب ص: ٤٤٢.

(٥) انظر التسهيل ص: ٩٤.

(٦) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٢٢.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩.

(٨) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠.

(٩) انظر رصف المباني ص: ٣٢١.

حاضراً أو معدوداً. **والثانية**: أَوَّل المدة إن كان ماضياً[1]. وتعرب مبتدأً كما يقول ابن السراج والسيرافي[2] أو خبراً مقدَّماً كما يقول ابن جني[3]، أو خبراً لمحذوف كما يقول الرماني[4]، أو مبتدأ والخبر زمان مقدر كما يذكر ابن هشام[5]. والأرجح أنها مبتدأ وفاقاً لابن يعيش[6]، والتقدير في ما رأيته مذ يومان: أَمَدُ الرؤيةِ يَوْمانِ وتضاف مُذْ إلى الجملة بعدها إسمية كانت أو فعلية، أو تضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، وعلى الأول أكثر النحاة[7]، وعلى الثاني ابن عصفور[8].

وذكر السيرافي في (مَذْ) ثلاث لُغَات: مُذْ، وَمُذِ، وَمُذُ فالتسكين على أصل البناء، والكسر مراعاة لالتقاء الساكنين، والضم إما إتباعاً لضمة الميم، أو لكونها مخففة من منذ وهو الأصل[9].

وذكر سيبويه أنَّ علة بنائها أَنَّها على حرفين فأشبهت ما وضع من الحروف على حرفين[10].

وذكر العكبري أَنَّها بنيت لوجهين أحدهما تضمنها معنى الحرف أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد. **والثاني**: أنها ناقصة فأشبهت كم في الخبر أي أنها تفتقر إلى ما يوضحها[11].

---

(1) انظر اللمع في العربية ص: ١٥٩ ـ ١٦١.
(2) انظر الموجز في النحو ص: ٥٠٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠، وشرح المفصل: ٤/ ٩٤.
(3) انظر اللمع في العربية ص: ١٥٩ ـ ١٦١، وشرح المفصل: ٤/ ٩٥.
(4) انظر معاني الحروف ص: ١٠٣.
(5) انظر مغني اللبيب ص: ٤٤١ ـ ٤٤٢.
(6) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥.
(7) انظر مغني اللبيب ص: ٤٤٢، وهمع الهوامع: ١/ ٢١٦، ٣/ ٢٢٣.
(8) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٦.
(9) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠.
(10) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩.
(11) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٧٩ أ.

ويذكر ابن الحاجب أنها بنيت لقطعها عن الإضافة وليس لشبهها بالحرف[1]. وعندي أنها لما قُطِعَت عن الإضافة أشبهت الحروف في حاجتها إلى ما يوضحها وفاقاً للجمهور.

وإلى جانب كون (مُذْ) اسماً فإنها ترد حرفاً وتجر الزمان وتكون بمعنى (مِنْ) إن كان الزمان ماضياً نحو: ما رأيتك مُذِ اليَوْمِ. قال سيبويه: «أَمَّا (مُذْ) فيكون لابتداء غايةِ الأيَّام والأحيان»[2].

وتكون بمعنى (في) إنْ كان الزمان حاضراً نحو: أَنْتَ عندنا مُذِ الليلةِ وتكون بمعنى (مِنْ وَإِلَى) إن كان الزمان معدوداً نحو: ما رأيته مذ ثلاثة أيام[3].

و (مُذْ) الحرفية البناء أصيل فيها كغيرها من الحروف وَبُنِيَتْ على السكون على الأصل في البناء، ولأنَّها على حرفين الأول منهما متحرك. وبعض النحاة كالمالقي يرجح أنَّ (مُذْ) حرف قائم بنفسه؛ لأنها عنده مبنية متوغلة في البناء[4].

والراجح عند أكثر النحاة أنَّ (مُذْ) اسم لما دخلها من تصرف بالحذف إذ الحذف لا يكون إلا في الأسماء لتمكنها ولحاق التنوين فيها وتصرّفها على حد رأي سيبويه[5].

وهذا هو الذي أميل إليه لذا أدرجتها مع الظروف باعتبار اسميتها أرجح يؤكد ذلك أنَّ ابن يعيش يذكر أنَّ بعضهم يقول: إنَّ (مُذْ) اسمٌ دائمٌ وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فإنَّهُ يكون في تقدير اسم مضاف إليه[6].

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٨، ١٢٢، وابن الحاجب النحوي ص: ٢١٠.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣٠٨، وانظر: ٣٠٩ والموجز في النحو ص: ٥٩.
(٣) انظر مغني اللبيب ص: ٤٤١، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٤.
(٤) انظر رصف المباني ص: ٣٢٢.
(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٩.
(٦) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ أصل (مُذْ) مُنْذُ حرفيةً كانت أو اسمية خلافاً للمالقي الذي يذكر أَنَّ ذلك خاص بـ (مُذْ) إذا كانت اسماً **فقط**[1].

مَعْ :

ومعناها الصحبة ، وتستعمل للزمان والمكان[2]. وترد ساكنة العين ، ومفتوحة العين[3]. واختلف في الساكنة فقيل هي حرف جر[4] وعليه النحاس[5] ، وابن فضال[6] ، وذكرها المرادي من ضمن الحروف الثنائية[7]. ومذهب أكثر النحاة أنها اسم مفتوحةً أو ساكنةً ، لأنَّ معناها مبنية ومعربة واحد وممن قال باسميتّها سيبويه وابن عقيل والسيوطي[8] وهو الأرجح ، لأنها ظرف ويؤكد ذلك أمران :

الأول : دخول حرف الجر عليها فقد حكى سيبويه : ذَهَبَ مِنْ مَعَهُ[9].

الثاني : تنوينها **نحو قولك** : **ذهبوا معاً**[10].

---

(١) انظر رصف المباني ص : ٣٢٢.

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٣٠٩، وشرح التسهيل : ١/ ٥٣٥ .

(٣) انظر رصف المباني ص : ٣٢٨، ومغني اللبيب ص : ٤٣٩، والجني الداني ص : ٣٠٥ .

(٤) انظر المقدمة في النحو ص : ٥٠ ـ ٥٤، ومغني اللبيب ص : ٤٣٩، والجني الداني ص : ٣٠٦ .

(٥) هو: أبو جعفر إسماعيل النحاس من أهل مصر، أخذ عن المبرد من كتبه «معاني القرآن» و«إعراب القرآن» توفي سنة ٣٣٧ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء : ٤/ ٢٢٤، ونزهة الألباء ص : ٢٩١، ووفيات الأعيان : ١/ ٩٩.

(٦) هو: أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي ويعرف بالفرزدق من مصنفاته (المقدمة في النحو) و(الإشارة إلى تحسين العبارة) توفي سنة ٤٧٩ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء : ١٤/ ٩٠، والأعلام : ٤/ ٣١٩.

(٧) انظر الجنى الداني ص : ٣٠٦.

(٨) انظر الكتاب : ٢/ ٤٥، ٣٠٩، والتسهيل ص : ٩٨، وشرح ابن عقيل : ٣/ ٦٧، ٧٠، ٧١، وهمع الهوامع : ٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٩) انظر الكتاب : ٢/ ٤٥.

(١٠) انظر شرح التسهيل : ١/ ٥٣٥.

والبناء في هذا الظرف هو القياس[1]، وبنيت على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء وبناؤها عليه لغة ربيعة، وَغَنْم يبنونها على السكون قبل متحرك ويكسرونها قبل سكون[2]. تقول زيد مَعْ عمرو بالبناء على السكون وزيد مَعِ القوم بالكسر. وممن ذكر أنَّها مبنية على السكون على اللغة السابقة ابن هشام وابن عقيل[3].

ومن شواهد بنائها قول الشاعر[4]:

وَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وأشار سيبويه إلى أنَّ تسكينها في البيت ضرورة، وليس بناء إذ ذكر سيبويه أَنَّ الشاعر شبَّهَهَا بهل[5]. والراجح أنها مبنية على السكون وفقاً للغة السابقة لأنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ وبنيت على السكون؛ لأنَّه الأصل في البناء، وقد تكسر عينها لالتقاء الساكنين كما سبق. ويمكن أن نقول: إنَّ علة بنائها ناشئة من أنها ظرف مبهم يقع على كل شيء فأشبهت الحروف في كثرة استعمالها أضف إلى ذلك الشبه الوضعي؛ لأنَّها على حرفين، والشبه الجمودي كذلك[6].

أمَّا (مَعَ) المفتوحة العين فهي معربة إمَّا بالنصب على الظرفية أو على الحالية وما شابه ذلك على حسب ما يقتضيه الإعراب قال سيبويه: «**وَسَأَلْتَ الخَلِيلَ عَنْ مَعَكُمْ و (مَعَ) لأَيِّ شَيْءٍ نَصَبْتَهَا؟ فَقَالَ: لأَنَّهَا استعملت غَيْرَ مُضَافَةٍ اسماً كجميعٍ**

---

(١) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٢٦ - ٢٢٨..

(٢) انظر التسهيل ص: ٩٨، وشرح التسهيل: ١/ ٥٣٥.

(٣) انظر أوضح المسالك: ٣/ ١٤٨ - ١٥٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٧٠، ٧١.

(٤) البيت لجرير ديوانه: ١/ ٥٠٦ (الصاوي) في الكتاب: ٢/ ٤٥، والجنى الداني ص: ٣٠٦، وأوضح المسالك: ٣/ ١٤٨، واستشهد سيبويه في البيت على مجيء (مَعْ) ساكنة وذكر أنَّ سكونها ضرورة إذ شبهها الشاعر بهل، لأنَّها في الأصل غير متمكنة والراجح أن سكونها بناء وفاقاً للغة ربيعةَ وَغَنْم.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٤٥، ٤٦.

(٦) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٢٧.

وَوَقَعَتْ نَكِرَةً وَذٰلِكَ قَوْلُكَ: جاءُوا مَعاً وَذَهَبَا مَعاً، وَقَدْ ذَهَبَ مَعَهُ وَمَنْ مَعَهُ، صَارَتْ ظَرْفاً فَجَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ أَمَامَ وَقُدَّامَ»[1].

ومن شواهدها معربة قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرَاً﴾[2]

الظروف المبنية على الفتح

الآنَ:

ظرف يدل على الوقت الحاضر[3]. وعرفه الزمخشري بأنه: «الزَّمَانُ الذي يَقَعُ فِيهِ كَلاَمُ المُتَكَلِّمِ»[4] وذكر بعضهم أنَّ الآنَ حَدُّ الزمانين الماضي والمستقبل[5]، وجميع هذه المعاني متقاربة فهي تفسير للزمن الحاضر الذي يرمز إليه لفظ الآنَ.

و (الآنَ) ملازم للبناء على الفتح قال سيبويه في معرض حديثه عن ضَمَّةِ (أَيُّهُمْ) مشيراً إلى بناء (الآنَ) على الفتح: «جَعَلُوا هٰذِهِ الضَمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الفَتْحَةِ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ، وَبِمَنْزِلَةِ الفَتْحَةِ فِي (الآنَ) حِينَ قَالُوا: مِنَ الآنَ إِلَى غَدٍ»[6].

ومن شواهد بناء (الآنَ) على الفتح قوله تعالى: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾[7] واختلف النحاة في عِلَّة بناء (الآنَ) فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أَنَّهُ بُنِيَ لتضمنه معنى الإشارة ولشبهه بالحرف في ملازمة لفظ واحد فمعنى (الآنَ) هذا

---

(١) الكتاب: ٢/ ٤٥، وانظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٨٧، والجني الداني ص: ٣٠٦، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٢٧.

(٢) سورة الانشراح آية: ٥.

(٣) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ ب، واللباب: ق/ ١٢٨/ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣، والتسهيل ص: ٩٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٦.

(٤) المفصل في علم العربية ص: ١٧٣.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ ب، واللباب: ق/ ١٢٨ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣.

(٦) الكتاب: ١/ ٣٩٨، ٢/ ٥١، والخصائص: ٣/ ٥٦، انظر الإنصاف: م ٧١، ٢/ ٥٢٠.

(٧) سورة الأنفال آية: ٦٦.

الوقت وأل فيه لازمة وليست للتعريف[1] قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ تَدَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي الإِضَافَةِ، وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ كَمَا تَقُولُ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وكـ (الآنَ) وَذٰلِكَ لِكَثْرَتِهَا فِي الكَلاَمِ وَأَنَّهَا نَكِرَةٌ فَلاَ تَغَيَّرُ»[2].

ويلمح من كلامه أنَّ (الآنَ) أشبه الحرف في لزومه حالة واحدة وحقيقة الأمر أن سيبويه لم يصرح بأن (الآن) بُنِيَ لتضمنه معنى الإشارة ولكن النحاة أسندوا هذا القول إليه، وإلى أكثر البصريين[3].

وذكر المبرد أَنَّهُ بُنِيَ؛ لأَنَّهُ وقع في أول أحواله بالألف واللام فأشبه الحرف[4] وتبعه ابن السراج، والزمخشري[5]، وهذا القول فيه نظر؛ لأنَّ هناك كلماتٍ فيها (ال) لازمة ومع ذلك فهي معربة كالجماء الغفير، واللات[6].

ويرى ابن مالك أنَّ علة بنائه تضمُّنه معنى الإشارة، لأنَّ معنى (الآنَ) هذا الوقت أو لشبه الحرف في ملازمة لفظٍ واحدٍ[7].

وذكر الفارسي أنَّ سبب بنائه تضمنه معنى لام التعريف وأل فيه زائدتان، وتبعه ابن جني[8]، والشلوبين[9].

---

(١) انظر الكتاب: ١/٣٩٨، ٢/٥١، وشرح المفصل: ٤/١٠٣، والإنصاف م:٧١، ٢/٥٢٠.

(٢) الكتاب: ٢/ ٥١.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، ٢٦١، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ أ، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠، واللباب: ق/ ١٢٨ أ.

(٥) انظر الموجز في النحو ص: ٧٤، والأصول في النحو: ٢/ ١٤١، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣.

(٦) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٨٥.

(٧) انظر التسهيل ص: ٩٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٦.

(٨) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠، والخصائص: ٣/ ٥٧، ٨١ - ٨٣.

(٩) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٠٧.

وهذا فيه نظر إذ ضعفه ابن مالك «بأنَّ تَضَمُّنَ اسمٍ مَعْنَى حَرْفٍ اختصاراً يُنَافِي زِيَادَةَ مَا لاَ يُعْتَدُّ بِهِ هٰذَا مَعَ كَوْنِ المَزِيْدِ غَيْرِ المُضَمَّنِ مَعَنَاهُ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ» ذَكَرَ ذَلِكَ السيوطي[1].

وينتقد ابن يعيش مذهب البصريين؛ لأنَّهم ذكروا أنَّ تعريف (الآنَ) بالإشارة وأسماء الإشارة لا تدخلها لام التعريف ويذكر أن الألف واللام فيه وإن كانت لغير العهد فهي لا توجب البناء لأنها تدخل في كثير من الأسماء كالغلام. ويعلل بناءه لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة[2].

وعندي أنَّ ابن يعيش لم يخرج عن عموم قول البصريين. ويذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أنَّ علة بنائه كونه فعلاً ماضياً من آنَ يَئِيْنَ ودخلت الألف واللام بمعنى الذي فصار (الآنَ) بالفتح على الحكاية[3].

وذكر الفراء قولاً آخَرَ فِي تعلِيل بنائه على الفتح وهو أنَّ أصل (الآنَ)[4] أوان ثم حذفت الواو فصارت (آنَ) كما قالوا: رَيَاحٌ وَرَاحٌ[5] وفي قول الفراء نظر فالذي يضعف رأيه الأول أنَّ الألف واللام لا تدخلان على الفعل إلا في الضرورة، ولا تدخلان على ما يحكى إلا قليلاً[6].

---

(١) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٨٥.
(٢) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٣، ١٠٤.
(٣) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠، واللباب: ق/ ١٢٨ أ، وهمع الهوامع: ٣/ ١٨٦.
(٤) قيل إنَّ أصل (الآنَ) أَوَان فحُذِفت منه الألف فصار في التقدير أَوَن، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت آنَ، وإنما حذفت الألف لأنَّها زائدة بخلاف الواو فيها وقيل إنَّ ألفه منقلبة عن ياء لأنَّها من آنَ يَئِيْنَ انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ ب، واللباب: ق/ ١٢٨ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣، وهمع الهوامع: ٣/ ١٨٤، ورجح العكبري أنَّها منقلبة عن ياء، انظر اللباب: ق/ ١٢٨ أ.
(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ ب، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠، واللباب: ق/ ١٢٨ أ.
(٦) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٩ أ، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٣.

والذي يضعف رأيه الثاني هو أنَّ ما ذكره ليس علة لبنائه على الفتح، بل هو إخبار عن أصل (الآنَ) ذكر ذلك السيرافي[1] .

والأصل في (الآنَ) أنْ يُبْنَى علـى السكون على الأصل في البناء إلاَّ أَنَّهُ بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين النون والألف المدودة قبلها وكانت الحركة فتحة؛ لأنَّهَا أخف الحركات أو إتباعاً لفتحة الهمزة، لأنَّ الألف حاجز غير حصين بمنزلة الفتحة في أَيْنَ وَأَيَّانَ[2] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض النحاة يقولون بإعراب (الآنَ) نصباً على الظرفية، أو مجروراً بمن[3] ومن شواهد إعرابه قول الشاعر[4]:

كَأَنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

وذكر ابن عقيل أنَّ الكسرة في البيت قد تكون بناء بمنزلة قولهم: شَتَّانَ وَشَتَّانِ[5] . وقد اختار السيوطي إعراب (الآنَ)[6] ومع ذلك فهو يقول ببنائه إذا أضيف إلى جملة مصدَّرة بفعل ماض على حد قوله[7] واستشهد بقول الشاعر:

أَإِلَى الآنَ لاَ يَبِيْنُ ارْعِوَاءٌ ... لَكَ بَعْدَ المَشِيْبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي[8]

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٩ أ.

(2) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٨ أ، والإنصاف م: ٧١، ٢/ ٥٢٠.

(3) انظر التسهيل: ص: ٩٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٦.

(4) البيت لأبي صخر الهذلي في الخصائص: ١/ ٣١٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٦، وشرح التسهيل ١/ ٥١٦، والشاهد فيه إعراب (الآنَ) بالكسرة بتأثير حرف الجر (من) التي حذفت نونها لالتقاء الساكنين.

(5) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٧.

(6) همع الهوامع: ٣/ ١٨٦.

(7) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٨٤.

(8) لم أعثر على قائله وينسبه عبد السلام هارون إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، انظر معجم شواهد العربية عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي ط ١، ١٩٧٢م، ١/ ٦٧، =

ويبدو أنَّ التقدير في البيت: أَإِلَى الآنَ مَا بَانَ ارْعِوَاءٌ.

نخلص من هذا إلى أنَّ (الآنَ) من الظروف المبنية على الفتح كما هو مشهور عند جمهور النحاة وعلى الرغم من أنَّ السيوطي قد اختار القول بإعرابه فإنـه ذكر في بداية شرحه لهذا الظرف أنّه من الظروف المبنية[1].

الظروف المبنية على الكسر

أمسِ:

وهو شبيه بـ (الآنَ) من حيث دلالته على الزمان، ومن حيث وقوعه في أول أحواله معرفة، على الرغم من خلوه من أداة التعريف. وهذا الاسم متصرف ويدل على اليوم الذي قبل يومِكَ[2].

واختلف النحاة في بنائه إذا استعمل ظرفاً، فبينما يذهب الحجازيون إلى بنائه على الكسر مطلقاً، ينقسم بنو تميم إلى فريقين: فريق يعربه إعراب الممنوع من الصرف في جميع حالات الإعراب للعلمية والعدل عن لام التعريف، وفريق يعربه إعراب الممنوع من الصرف من حالة الرفع فقط ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر وعلى ذلك جمهورهم[3].

والشاهد على لغة الحجاز قول الشاعر[4]:

= والبيت في همع الهوامع: ٣/ ١٨٤، والدرر اللوامع: ١/ ١٧٤، والشاهد فيه بناء الآن على الفتح لإضافتها إلى جملة فعلية مبدوءة بفعل ماض.

(١) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٨٤

(٢) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٣، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٩.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ٤٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٧، والتسهيل ص: ٩٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٩، ٥٢٠، وشرح شذور الذهب ص: ١٠٠.

(٤) البيت مختلف في قائله وهو في الروض الأنف للسهيلي، نشره عبد الرؤوف سعد، مكتبة =

اليَوْمُ اعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ   وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

والشاهد الذي يؤيد مذهب الفريق الأول من بني تميم قول الشاعر[1]:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وقد ذكر الزجاجي أنَّ من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بالبيت السابق[2].

وما ذكره الزجاجي فيه نظر؛ لأنَّ مجيئها مفتوحة لغة حكاها سيبويه عن بعض العرب يقولون: مذ أَمْسَ فيجرونها بالفتحة؛ لأنَّها ممنوعة من الصرف[3].

أما الشاهد على ما ذهب إليه جمهور بني تميم فهو قول الشاعر[4]:

اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ   وَتَنَاسَ الذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

وقد أشار سيبويه إلى هذا الاختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم فقال: «وَاعْلَمْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُونَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فيه، وما رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ، فَلاَ يَصْرِفُونَه فِي الرَفْعِ، لأَنَّهُمْ عَدَلُوهُ عَنِ الأَصْلِ الذي هو عَلَيْهِ فِي الكَلاَمِ

= الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م، ١/ ٣٦، وشرح شذور الذهب ص: ٩٨ ـ ٩٩، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٦، والشاهد فيه قوله: (أَمْسِ) حيث بناها على الكسر على لغة الحجازيين، مع أنَّ موقعها فاعل لمضى.

(١) لم أقف على قائله وهو في الكتاب: ٢/ ٤٤، ٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، والشاهد فيه قوله مُذْ أَمْسَا حيث جرها بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عند الفريق الأول من بني تميم، وبعضهم يذكر أنَّ أَمْسَا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير: مُذْ أَمْسَى المساء وليس بصحيح انظر شرح قطر الندى ص: ١٩.

(٢) انظر الجمل في النحو ص: ٢٩٩.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٤٣، ٤٤.

(٤) لم أعثر على قائله: وهو في شرح التسهيل: ١/ ٥٢٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٦٨، وشرح التصريح: ٢/ ٢٢٦، والشاهد فيه قوله: «تضمن أَمْسُ» فبنو تميم يعربون (أَمْس) إعراب الممنوع من الصرف في حالة الرفع، وهي هنا فاعل للفعل تضمن وهذا مذهب أكثر التميميين.

لاَ عَنْ مَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ في القِيَاسِ أَلاَ تَرَى أَنَّ أَهْلَ الحِجَازِ يَكْسِرُونَهُ فِي كُلِّ المَوَاضِعِ ؛ وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَهُ فِي أَكْثَرِ المَوَاضِعِ في النصب والجر فلما عدلوه عن أصله في الكَلاَمِ وَمَجْرَاهُ تَرَكُوا صَرْفَهُ كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ أُخَرَ حِينَ فَارَقَتْ أَخَوَاتِهَا فِي حَذْفِ الأَلْفِ وَاللاَمِ فِيهَا . . . . . »[1] .

ورجح أكثر النحاة لغة الحجازيين في بنائه على الكسر كسيبويه ، والمبرد ، والزجاجي ، والفارسي ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن الخشاب ، والأنباري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والسيوطي[2] .

فهؤلاء النحاة في معالجتهم لـ (أَمْسِ) يذكرون أنها مبنية على الكسر أولاً وهذا ما يؤكد تأييدهم لمذهب الحجازيين ويبدو من نص سيبويه السابق أَنَّ لغة أهل **الحجاز هي القياسية والذي يؤكد ترجيحه لها أنه أورد أمثلة في الكتاب عن (أَمْسِ) جرياً على لغة أهل الحجاز** يقول : «وَتَقُول مَتَى سِيْرَ عَلَيْهِ؟ فَيَقُولُ أَمْسِ ، وَأَوَّلَ مِنْ أَمْسِ فَيَكُونُ ظَرْفاً . . . »[3] وقال أيضاً : «**وَسَأَلْتُهُ عَنْ (أَمْسِ) اسم رَجُلٍ ، فَقَالَ : مَصْرُوفٌ ، لأَنَّ (أَمْسِ) هَا هُنَا** ليس على الحدِّ **وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي كَلاَمِهِمْ** ، وكَانَ من الظروف ؛ **تَرَكُوهُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بـ (أَيْنَ) وَكَسَرُوهُ كَمَا كَسَرُوا غَاقِ . . . . »[4].**

وبعضهم كالخليل بن أحمد يذكر أَنَّ الكسرَة فيه كسرة إعراب ؛ لأَنَّ التقدير في (أَمْسِ) عنده الأَمْسِ ، وحذف أل للتخفيف قال سيبويه : «وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ قَوْلَهُمْ : (لاَهِ) أبوك وَلَقِيْتُهُ (أَمْسِ) إِنَّمَا هُوَ عَلَى للهِ أَبوك وَلَقِيْتُهُ بِالأَمْسِ ، وَلَكِنَّهُمْ

(١) الكتاب : ٢/ ٤٣ .

(٢) انظر الكتاب : ٢ / ٤٣ ، ٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، والجمل في النحو ص : ٢٩٩ ، والإيضاح العضدي : ١ / ١٦ ، والمفصل في علم العربية ص : ١٧٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٦٠ ، والمرتجل في شرح الجمل ص ١٠٣ ، وأسرار العربية ص : ٣٢، وشرح المفصل ٤ / ١٠٦ ، والتسهيل ص : ٩٥، وشرح التسهيل : ١ / ٥١٩، وهمع الهوامع : ٣ / ١٨٧ .

(٣) الكتاب : ١/ ١١٠ .

(٤) الكتاب : ٢/ ٤٣ .

حَذَفُوا الجَارَّ وَالأَلفَ وَاللام تَخْفِيفاً على اللِسَانِ. . . »[1].

ومما يُضْعِفُ رأي الخليل أَنَّ أكثر النحاة على بنائها على الكسر، وَضَعَّفَ سيبويه رأي الخليل هذا بقولِهِ: «وَلاَ يَقْوَ قَوْلُ الخَلِيلِ فِي (أَمْسِ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ. . . . . . »[2].

وفي أمس أقوال أخرى أخرتها لغرابتها من ذلك ما ذكره **الكسائي**:[3] من أَنَّ أَمْسِ ليس معرباً ولا مبنياً بل هو مَحْكِيٌّ يقول: «إِنَّمَا كُسِرَتْ (أَمْسِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَمْسِ بِخَيْرٍ» فهو عنده فعل أمر من الإمساء ثم سُمِّيَ به الوقت وفي قوله نظر؛ لأنَّ (أَمْسِ) ظرف يختلف عن فعل الأمر من الإمساء[4].

ومن ذلك قول بعضهم: إنَّه يُبْنَى على الكسر مُنَوَّناً تشبيهاً بالأصوات النكرات ذكر ذلك السيوطي[5].

ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من أَنَّ (أَمْسِ) تُبْنَى على الكسر مع وجود أَلْ فيها، وهو قليل، إذ عَبَّرَ عنه بقوله: «وَرُبَّمَا بُنِيَ المُقَارَنُ لَهُمَا»[6].

نخلص مما سبق إلى أَنَّ بناءها على الكسر هو الرأي الراجح وفاقاً للغة الحجازيين، والأصل في بناء (أَمْسِ) السكون؛ لأنَّه الأصل في البناء إلاَّ أَنَّهُ حُرِّكَ بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين الميم والسين[7].

---

(1) الكتاب: ١/ ٢٩٤.

(2) الكتاب: ١/ ٢٩٤.

(3) هو: أبو الحسن علي بن حمزة أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة مات سنة ١٨٩ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٣/ ١٦٧، والفهرست ص: ٣٢، ٧٢، ونزهة الألباء ص: ٦٧.

(4) انظر مجالس العلماء ص: ١٢٦، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩٣.

(5) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٨٩، ١٩٠.

(6) شرح التسهيل: ١/ ٥٢١.

(7) انظر مجالس العلماء ص: ١٢٦، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٩.

ولم يُبْنَ على الضم لثقله، ولكيلا يلتبس بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة (أَمْسُوا) ذكر ذلك المبرد[1]، ولم أعثر على تبرير للتجافي عن بنائها على الفتح ويغلب على ظني أَنَّهَا لم تُبْنَ على الفتح؛ لئلا تلتبس بالفعل الماضي المعتل الآخر بالألف (أَمْسَى) ويذهب أكثر النحاة إلى أنَّ عِلَّة بناء (أَمْسِ) هي الشبه بالحرف أو تضمن معناه[2].

فأمْسِ تضمنت معنى لام التعريف فالأصل في قولنا عملت كذا أَمْسِ عملته الأمسَ، ثم حذفت لام التعريف، وضمنت أَمْسِ معناها. ويذكر ابن عقيل أَنَّ بعضهم يذهب إلى أَنَّ عِلَّة بنائه شبه الحرف في افتقاره في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه[3].

وهناك علل أخرى أخرتها؛ لأنَّها على خلاف ما عليه الأكثرون منها ما ذكره المبرد من أَنَّ علة بناء (أَمْسِ) الإبهام إذ لا يخص يوماً بعينه، ولوقوعه أَوَّل أحوالِهِ معرفةً[4]. وتبعه في هذا المذهب ابن السراج كما يقول ابن يعيش[5].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ (أَمْسِ) يعرب اتفاقاً إذا نُكِّر، أو جُمِعَ جمع تكسير أو صُغِّرَ أو أُضِيفَ أو عُرِّفَ بالألف واللام، أو ثُنِّي[6]، **ومحلُّه** النصب حملاً على الظروف الزمانية المنصوبة[7].

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤.
(٢) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤، وأسرار العربية ص: ٣٢، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٣.
(٣) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٩.
(٤) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤.
(٥) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٦.
(٦) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤، والجمل في النحو ص: ٢٩٩، وشرح التسهيل: ١/ ٥٢٠.
(٧) انظر تجديد النحو شوقي ضيف، القاهرة، مطبعة دار المعارف ١٩٨٢ م، ص: ١٧٤.

الظروف المبنية على الضم

حَيْثُ :

تستعمل للمكان كثيراً، وللزمان قليلاً[1]، وذكر الكنغراوي أنَّها من أسماء الشرط الدالة على المكان[2]. وقوله فيه نظر؛ لأنَّها ظرفية، ولا توحي بالجزاء، إلاَّ إذا اتصلت بها ما[3]، ولغلبة ظرفيتها أدرجتها من ضمن الظروف حيث ذكرها سيبويه من الظروف المبهمة غير المتمكنة[4]. وقد ذكرها سيبويه ضمن المبني على الفتح تارة، وضمن المبني على الضم تارة أخرى. وهذا يؤكد تعدد لغاتها قال سيبويه: «فَالْفَتْحُ فِي الأَسْمَاءِ قَوْلُهُمْ حَيْثَ . . . »[5] وقال في موضع آخر: «وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: حَيْثَ شَبَّهُوهُ بِأَيْنَ»[6] وقال عن لغة الضم: «**وَالضَّمُّ نَحْوَ: حَيْثُ** وَقَبْلُ وَبَعْدُ»[7] وقال أيضاً: «فَأَمَّا مَا كَانَ غَايَةً نَحْوَ: قَبْلُ وَبَعْدُ وَحَيْثُ فَإِنَّهُمْ يُحَرِّكُونَهُ **بِالضَّمَّةِ**»[8].

يضاف إلى هاتين اللغتين: **حوثَ، وحَوْثُ**، وَحَيْثِ[9] وأضاف السيوطي حَوْثِ، وَذكر أَنَّ حَوْثَ، وَحَوْثُ، وَحَوْثِ لغة طيء[10]وذكر السيرافي أَنَّها مبنية في جميع وجوهها[11].

---

(1) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، والمقتضب: ٣/ ١٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، ٢٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٣، وشرح المفصل: ٤/ ٩٠، ٩١.

(2) انظر الموفي في النحو الكوفي ص: ٨٩.

(3) انظر الواضح للزبيدي تحقيق أمين علي السيد، القاهرة، مطبعة دار المعارف ١٩٧٥ م، ص: ١٠٦، ١٠٩.

(4) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤.

(5) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤.

(6) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤.

(7) انظر الكتاب: ١/ ٤.

(8) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، ٥٤.

(9) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩١، ٩٢، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٦ أ، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٣.

(10) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٠٥.

(11) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٦ أ.

وأجود لغاتها وأكثرها شيوعاً الضمُّ[1] قال تعالى: ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[2]. وعلى الرغم من أنَّ سيبويه ذكرها مع الغايات فإنها من المبنيات اللازمة، لأنَّ مراد سيبويه أنَّ حَيْثُ كَقَبْلُ وَبَعْدُ من حَيْثُ البناء على الضم، ومن حَيْثُ احتياجها إلى جملة المضاف إليه، يؤكد ذلك أنَّ النحاة يمثلون بها، وهم يتحدثون عن الأسماء اللازمة البناء من ذلك قول ابن الخشاب: «فَاللازِمُ مِنَ الأَسْمَاءِ لِلْبِنَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَنْ وَكَيْفَ وَإِذْ وَحَيْثُ وَمَا جَرَى هٰذَا المَجْرَى مِمَّا لَمْ يَتَمَكَّن قَطُّ»[3] خِلاَفاً لأمين السيد من المحدثين إذ يذكر أنَّها من المبنيات العارضة، ولعل الذي دعاه إلى ذلك ما ذكرناه من المشابهة بين حَيْثُ وبين الغايات[4]. وما يكن فلا بُدَّ أَنْ تضاف حَيْثُ إلى جملة فعلية أو إسمية[5].

وإضافتها إلى الفعلية أكثر. ويذكر السيوطي أنَّ الكسائي يجيز إضافتها إلى المفرد وهو شاذ[6] وأشذُّ منه عدم إضافتها على حد قول الزمخشري[7].

ويذكر الزجاج أَنَّ بعضهم يعتبر ما بعد (حَيْثُ) صلة وليس إضافة؛ لأنَّها لا تخص مكاناً بعينه. والأصل أن توصل بجملة فعلية؛ لأنَّها للتنقل[8]، وسبب بناء (حَيْثُ) عند سيبويه أنَّها ظرف مبهم غير متمكن تقع على كل شيء فأشبهت الأصوات والحروف[9]. ويعلِّلُ المبرد بناءها؛ لأنَّها في الأمكنة بمنزلة حِينَ في الأزمنة إذ تحتاج إلى ما يوضحها[10].

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٥، ١٧٨.
(٢) سورة الأعراف آية: ١٨٢، وسورة القلم آية: ٤٤.
(٣) المرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٧
(٤) انظر دراسات في علم النحو ص: ٨٧ - ٩٠.
(٥) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٨، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٩.
(٦) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٠٦.
(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٦٩.
(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩١، ٩٢.
(٩) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤.
(١٠) انظر المقتضب: ٤/ ٣٤٦.

ويذكر السيرافي علتين **لبنائها** يذهب في العلة **الأولى** مذهب سيبويه فيذكر أَنَّها مبهمة تقع على كل شيء فأشبهت الحروفَ والأصوات ويستطرد في شرح هذه العلة أما عِلّة بنائها **الثانية** عنده فهي مضافة إلى جملة فخالفت أخواتِهَا إذْ إنَّها بمنزلة إذْ[1]. وحذا حذوه في تعليله الثاني ابن **الشجري** والعكبري وابن يعيش[2]. ويضيف العكبري أَنَّهَا بُنِيَتْ لتضمنها معنى حرف الإضافة[3]. أَمَّا السيوطي فيعلل بناءها لشبهها بالحرف في الافتقار إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة[4]. ويلاحظ تشابه هذه التعليلات. والأصل أنْ تُبْنَى حَيْثُ على السكون؛ لأنَّه الأصل في البناء ولكنها حركت نظراً لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة تارة وفتحة تارَة وكسرة تارة أخرى. واختلف النحاة في بنائها على الضمِّ فذكر بعضهم أنها ضمت؛ لأنَّ أصلها (حَوْثُ) ذكر ذلك الزجاجي وأضاف أَنَّ من قال بذلك فَإِنَّ قوله بعيد؛ لأنَّه لم يعلل سبب ضم (حَوْثُ)[5].

وذكر السيرافي أَنَّ بعضهم علل بناءها على الضم؛ لأنَّ معناها يشتمل على أمرين كضم (نَحْنُ) لدلالتها على التثنية والجمع، وكما ضُمَّت الضاد في ضُرِبَ لدلالتها على الفاعل والمفعول، وينكر السيرافي ذلك ذاكراً أَنَّه لو صَحَّ ذلك لِضُمَّت (إذْ) لاحتياجها إلى شيئين بعدها واشتمالها عليهما **نحو**: قام زيد إذ قام عمرو[6].

ويعلل المبرد بناءها على الضم تشبيهاً بالغايات المقطوعة عن الإضافة[7].

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٦ أ.
(2) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢، واللباب: ق/ ١٢٦ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٩١.
(3) انظر اللباب: ق/ ١٢٦ ب.
(4) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٠٥.
(5) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩١.
(6) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٧ أ.
(7) انظر المقتضب: ٣/ ٧٨.

وهذا هو الذي أميل إليه؛ لأنَّ (حَيْثُ) كالغايات من حيثُ الإضافة إلى الجمل.

وبنيت (حيثُ) على الفتح في لغتها الثانية للتخفيف[1]. وبناؤها على الفتح هو الذي يلي بناءها على الضم يؤكد ذلك تأكيد سيبويه على لغة الفتح مرتين. أما بناؤها على الكسر فقد جاء على أصل التقاء الساكنين وبناؤها عليه قليل لثقل الكسر، وهذه اللغة حكاها الكسائي عن العرب. ويرى السيرافي أنَّها مشبّهة بأسماء الزمان المضافة إلى غير **مُتَمَكِّن**: إذ يجوز إعرابها وبناؤها[2]. وعندي أنَّ الإعراب في لغة الكسر أرجح من البناء؛ لثقل الكسر عند من يقول من حَيْثِ.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (حَيْثُ) قد وردت معربة في كلام العرب وعليه لغة (فَقْعَس) إذ ينصبونها تارة ويجرونها تارة أخرى[3].

مُنْذُ:

ترد اسماً وحرفاً، ومذهب الجمهور أنها حرف؛ لأنَّها بقيت على أصلها كالحروف بخلاف مذ[4]. ويهمني هنا معالجتها باعتبارها اسماً في رأي بعضهم فمنذ الاسمية ظرف زمان مبني على الضم إلحاقاً بالغايات قال سيبويه: «**وَأَمَّا مُنْذُ فَضُمَّتْ؛ لأنَّهَا لِلْغَايَةِ وَمَعَ ذَا أَنَّ مِنْ كَلاَمِهِمْ أَنْ يُتْبِعُوا الضَّمَّ الضَّمَّ كَمَا قَالُوا: رُدُّ يَا فَتَى**»[5].

ولا ينبغي أن يستنتج من كلام سيبويه عن (مُنْذُ) أنَّ بناءها عارض فمراده أنْ

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٦، ١٧٧، وشرح الكتاب: ١ / ق / ٣٦ ب.
(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٦ ب، وشرح المفصل: ٤/ ٩١، ٩٢.
(٣) انظر التسهيل ص: ٩٧، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٠٦.
(٤) انظر الموجز في النحو ص: ٥٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٩، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠ ب، ومعاني الحروف ص: ١٠٤، وشرح المفصل: ٤/ ٩٤، وشرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم ـ الكويت ـ ط ١، المطبعة العصرية ١٩٧٦ م، ١٩٧٧ م، ص: ٢٣٨.
(٥) الكتاب: ٢/ ٤٥.

يؤكد أنَّ هناك شبهاً بين (مُنْذُ) والغايات من حيثُ البناء على الضم، **ومن حيث حاجتها إلى جملة**، إذ لم يصرح سيبويه بعروض البناء فيهابَيْدَ أنَّه صرح بعروضه في قَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ وما شابه ذلك[1].

واختلف النحاة في (مُنْذُ) فذهب الفراء من الكوفيين إلى أنَّها مركبة من (مِنْ) الجارة و(ذو) الطائية، فحذفت الواو تخفيفاً. وقال آخرون: هي مركبة من (مِنْ) و(إذْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً وغيرت (مِن) نظراً لتركيبها بضم أولها وحركت الذال لسكونها وسكون ما قبلها وضمت إتباعاً لضمة الميم[2].

ويذكر بعضهم أنَّ (مُنْذُ) بسيطة بمنزلة (حَيْثُ) و(قَبْلُ) ونحو ذلك بل إنها بمنزلة (نَحْنُ) ولم يقل أحد بتركيبها ذكر ذلك ابن يعيش[3]. و(مُنْذُ) الاسمية تعرب إعراب (مُذْ) الاسمية ويرتفع ما بعدها وتتضمَّن معنى الابتداء والانتهاء، ويكون فعلها منفياً، ولها دلالتان الأَمَدُ وَأَوَّلُ المدة كمذ تماماً[4]. وما يكن فالأصل في (مُنْذُ) البناء على السكون على الأصل في البناء، إلاَّ أنها حُرِّكت بسبب التقاء الساكنين، ولم تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين تلافياً للثقل، ولم تحرك بالفتح مع أنه أخف الحركات، بل حُرِّكت بالضم إتباعاً للميم المضمومة؛ لأنَّ النون حاجز غير حصين[5].

وذكر الزجاج وابن السراج أنَّها بنيت على الضم حملاً على الغايات المقطوعة[6]. وعندي أنها ضُمَّت إتباعاً للميم المضمومة، وتقوية لها فهذا القول أرجح ممن ذكر أنها ضمت حملاً على الغايات المقطوعة؛ لأنَّه يوهم أنها من

---

(1) انظر الكتاب: ١/ ٤، ٢/ ٤٥.
(2) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠ ب، وشرح المفصل: ٣/ ٩٥، ٨/ ٤٥.
(3) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥، ٨/ ٤٥.
(4) انظر ص: ٢١٦ من هذا البحث.
(5) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥.
(6) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩١، ٩٢، والأصول في النحو: ٢/ ١٤١، ١٤٢.

المبنيات العارضة. وذكر الفراء أنها ضُمَّت؛ لأنَّها تدل على معنى حرفين هما (مِنْ) و (إِلَى) تقول: ما رأيتُهُ مُنْذُ يومين: أي ما رأيته من أولِ اليومين إلى وقتنا هذا[1].

وقد علل العكبري بناء (منذ) بوجهين: **الأول**: تضمنها معنى الحرف أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد. **والثاني**: أنَّها ناقصة فأشبهت كم في الخبر[2]، وحذا حذوه ابن يعيش[3].

وذهب ابن الحاجب إلى أنها بنيت لقطعها عن الإضافة؛ لأنَّها كالغايات، ويعترض على من اعتل لبنائها بشبهها بالحروف[4].

أَمَّا (مُنْذُ) الحرفية فقد نصَّ سيبويه عليها يقول: «والضَّمُّ فيها قَوْلُهُمْ (مُنْذُ) فيمن جَرَّبها؛ لأنَّها بمنزلة (مِنْ) في الأيام»[5]. ويقال في (منذُ) الحرفية ما قيل في (منذ) الاسمية من حيث تركيبها وبساطتها.

و (منذ) الحرفية مثل مذ الحرفية من حيث معانيها وإعرابها ونجد أنَّ (مُنْذُ) و (مُذْ) متلازمتان في كتب النحو، ولكني فَصَلْتُ بينهما؛ لأنَّ علامة بناء كل منهما تختلف عن الأخرى. والبناء في (مُنْذُ) الحرفية أصيل كغيرها من الحروف[6].

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ١٠٤.

(٢) انظر اللباب: ق/ ٧٩ أ.

(٣) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥.

(٤) انظر ابن الحاجب النحوي ص: ٢١٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٤.

(٦) انظر شرح المفصل: ٤/ ٩٥.

الفصل السابع
المركبات اللازمة البنـــاء

العلم المختوم بِوَيْهِ:

يُبْنَى من المركبات بناءً لازماً العلم المختوم بِوَيْهِ كسيبويه وما شابهه من الأعلام الأعجميَّة وبناؤها على الكسر[1] قال الشاعر:[2]

يَا عَمْـرَوَيْهِ انْطَلَـقَ الرِّفَاقُ ... مَا لَكَ لاَ تَبْـكِي وَلاَ تَشْتَاقُ

والعلم المختوم بويه: مركب من اسم وهو الجزء الأول منه وصوت وهو (وَيْهْ) لذلك ألحقه النحاة بالأصوات من حيثُ البناء إذ هو بمنزلة غَاقِ غَاقِ ونحوها إذ تلازم البناء على الكسر وذلك إذا استعملت معرفةً وتُنَوَّن بالكسر إذا أريد بها النكرة قال سيبويه: «وَأَمَّا عَمْرَوَيْهِ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ وَأَنَّـهُ ضَرْبٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ وَأَلْزَمُوا آخِرَهُ شَيْئاً لَمْ يَلْزَمِ الأَعْجَمِيَّةَ فَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ الأَعْجَمِيَّةِ جَعَلُوا ذا بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ، لأَنَّهُمْ رَأَوْه قَدْ جَمَعَ أَمْرَيْنِ فَحَطُّوهُ دَرَجَةً عَن إِسْمَاعِيلَ وَأَشْبَاهِهِ وَجَعَلُوهُ فِي النَّكِرَةِ بِمَنْزِلَةِ غاقٍ مُنَوَّنَةً مَكْسُورَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ» وقال في الباب نفسه: «وَعَمْرَوَيْهِ عِنْدَهُـمْ بِمَنْزِلَـةِ حَضْـرَمَوْتَ فِي أَنَّـهُ ضُمَّ الآخِرُ إِلَـى الأَوَّلِ، وَعَمْرَوَيْهِ فِي المَعْرِفَةِ مَكْسُورٌ فِي حَالِ الجَرِّ وَالرَّفْعِ، والنَّصْبِ غَيْرُ مُنَوَّنٍ، وفـي النَّكِرَةِ تَقُولُ هٰذا عَمْرَوَيْهٍ آخَرُ وَرَأَيْتُ عَمْرَوَيْهٍ آخَرَ....»[3]. فمن كلام سيبويه يتبين أنَّ اللغة الفصحى في العلم المختوم بويه بناؤهُ على الكسر تغليباً لجانب الصوت ومراعـاةً للتركيب المزجي وَكُسِرَ آخِرُهُ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وتبع

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٥٢، ٥٣، والمقتضب: ٤/ ٢٩، ٣/ ١٨١، ١٨٢.

(٢) لم أقف على قائله، وهو في المقتضب: ٣/ ١٨١، وشرح المفصل: ٩/ ٣٠ والشاهد فيه قوله: يا عمرويهِ حيث بناه على الكسر لكونه علماً مركباً مختوماً بِوَيْهِ.

(٣) الكتاب: ٢/ ٥٢، ٥٣.

سيبويه في هذا المذهب كثير من النحاة كالمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي وابن هشام و السيوطي[1].

وهناك مذهبان آخران في العلم المختوم بِوَيْهْ أحدهما: جواز إعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي. وعليه الجَرْمي[2] ذكر ذلك ابن هشام[3].

والثاني: جواز إعراب صدر المركب على حسب موقعه من الإعراب، وبناء العجز على الكسر[4]. والمشهور من هذه اللغات بناؤه على الكسر طلباً للتخفيف؛ لأنَّه اسم مركب وعجزه أعجمي[5].

أما من يمنعه من الصرف فحجته في ذلك أَنَّه علم مركب وأَمَّا من يذهب إلى جواز إعراب صدره وبناء عجز على الكسر فيبدو أَنَّه كان في أكناف أنفسهم نظراً إلى ما يجيء صدره من هذه الأسماء المركبة اسماً عربياً مثل (عمرويهِ) وَنَدَّ عنهم فيما يبدو أَنَّ بعض هذه الأسماء أعجمية الصدر والعجر معاً مثل سيبويه وهذا يضعف حجتهم.

أضف إلى ذلك أَنَّ من يعرب صدر المركب ويبني عجزه على الكسر وهم

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٨١، ١٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٦، والإيضاح في علل النحو ص: ٩٨، ٩٩، وشرح شذور الذهب ص: ٨٩، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: ١/ ١١٧.

(٢) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق، بصري، عالم بالنحو له كتب كثيرة منها «مختصره في النحو» توفي سنة ٢٢٥ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٢/ ٥، ووفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٥، والفهرست ص: ٦٢.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص: ٨٩.

(٤) انظر شرح شذور الذهب ص: ٨٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٢٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٥.

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو ص: ٩٨ - ٩٩.

أصحاب هذا المذهب يعطون صدر المركب حركة مخالفة لحركة عجزه وهذا يؤدي إلى ثقل النطق بالمركب.

نخلص من هذا الباب جميعه إلى أنَّ الأسماء اللازمة البناء هي هذه الفصول السبعة وهي الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال والأصوات، والكنايات والظروف اللازمة البناء، والمركبات اللازمة البناء، ويمكن أن نضيف فصلاً ثامناً على ما ذكره النحاة وهو أسماء العدد إذا استعملت في العدِّ، لأنَّها تكون مبنية على السكون (الوقف) تقول في العد: واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ إلى العشرة[1]. قال ابن يعيش: «اعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ العَدَدِ إِذَا عَدَدْتَهَا فَإِنَّهَا تكون مبنية على الوقف»[2].

والنحاة في حصرهم للأسماء اللازمة البناء لا يذكرون أسماء العدد معها ولهم العذر في ذلك؛ لأنَّ أسماء العدد أصلاً معربة إذ لا تبنى إلا إذا استعملت في العدِّ بمنزلة حروف التهجي فهي لا تُبْنَى إلا إذا تُهُجِّيَ بِهَا[3].

ويعلل السيرافي بناء هذه الأسماء على السكون لكونها ليس لها وظيفة تؤديها في الجملة كأن تقع فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ ونحو ذلك فأشبهت الأصوات نحو: صَهْ، وَمَهْ[4]. وتبعه من النحاة في هذا التعليل ابن سيدة والعكبري والزمخشري وابن يعيش[5].

ويستدل ابن يعيش على وجوب إسكان أواخر هذه الأعداد من غير إعراب

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٧أ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤ ص: ٩٤، واللباب: ق/ ١٢٩أ.

(٢) شرح المفصل: ٦/ ٢٨.

(٣) انظر المخصص م: ٥، السفر: ١٧، ص: ٥٣، ٥٤، واللباب: ق/ ١٢٩أ.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٧أ.

(٥) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ١٤، ٩٥، واللباب: ق/ ١٢٩أ، وشرح المفصل: ٦/ ٢٨.

بما حكاه سيبويه من قول بعضهم (ثَلاَثَهَرْبَعَهْ) بإلقاء حركة الهمزة على الهاء أي أَنَّ الهاء من (ثلاثة) تركت على حالها غير مردودة إلى التاء وسبب حركتها إلقاء فتحة الهمزة عليها. ولو كانت هذه الأعداد معربة لانقلبت الهاء تاء لأنها متحركة بمنزلة رأيت طلحةَ يا فتى[1].

ونقل ابن سيدة: عن سيبويه أَنَّهُ يقول: واحدْ اثنان فَيُشِمُّ الواحد الضم[2]. ويذكر السيرافي أَنَّه يجوز كسر أواخر هذه الأعداد إذا عَدَّيت بها تقول: واحدِ اثنانِ وهكذا.

ويعلل السيرافي كسر الدال من واحد بإلقاء كسرة الهمزة من اثنان عليها[3].

أما العكبري فيعلل الكسر بسبب التقاء الساكنين يقول: «وَإِن اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ حَرَّكت الأَوَّلَ كَقَوْلِكَ: وَاحِدِ اثْنَانِ وَالجَيِّدُ أَنْ يُحَرَّك الدَّالُ بِالكَسْرِ عَلَى الأَصْلِ»[4].

والأرجح عندي تعليل السيرافي؛ لأَنَّه لا يصلح أن تكون الكسرة بسبب التقاء الساكنين، لأنَّ الأصل في تلك الأسماء الوقف واستئناف ما بعدها. وتعرب أسماء العدد إذا وقعت موقع الأسماء نحو: تفضل ثلاثةً أربعةٌ بواحدٍ فـ (ثلاثة) مفعول به منصوب و (أربعة) فاعل و (واحد) اسم مجرور بالباء ذكر ذلك ابن يعيش[5].

ونختم هذا الباب بذكر بعض الظواهر النحوية التي أدخلها بعض النحاة من ضمن المبنيات اللازمة وليست منها وهي:

---

(1) انظر شرح المفصل: ٦/ ٢٨.
(2) انظر المخصص م: ٥، السفر: ١٧، ص: ٥٣، ٥٤.
(3) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٧ أ ب.
(4) اللباب: ق/ ١٢٩ أ.
(5) انظر شرح المفصل: ٦/ ٢٨.

١ ـ الممنوع من الصرف في حالة الجر:

المعروف أنَّ الممنوع من الصرف معرب بغير تنوين فهو عند أكثر النحاة متمكن غير أمكن وهو مذهب سيبويه والجمهور [١]. وقد أكد سيبويه أنَّه يُجَر بالفتحة لمشابهته الأفعال يقول: «واعْلَمْ أَنَّ مَا ضَارَعَ الفِعْلَ المُضَارِعَ مِنَ الأَسْمَاءِ فِي الكَلاَمِ وَوَافَقَهُ فِي البِنَاءِ أُجْرِيَ لَفْظُهُ مُجْرَى مَا يَسْتَثْقِلُونَ وَمَنَعُوهُ مَا يَكُونُ لِمَا يَسْتَخِفُّونَ وَذٰلِكَ نَحْوَ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ وَأَحْمَرَ . . . فيكون في موضع الجَرِّ مَفْتُوحاً»[٢].

والذي يهمنا منه حالة جره إذ يبدو أنَّ جره بالفتحة جاء طلباً للخفة؛ لأنَّه لما شابه الفعل ثقل وقد أخذ بعض النحاة ظاهر كلام سيبويه يقول الزجاجي: «وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الخَفْضِ مَفْتُوحاً»[٣].

ويقول الفارسي: «وَكَانَ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ مَفْتُوحاً»[٤] وقال الزمخشري: «وَيُحَرَّكُ بِالفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ»[٥] وهذه عبارة أكثر النحويين[٦] فهو عندهم معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة وذهب الأخفش الأوسط والمبرد[٧] والزجاج[٨] إلى أنَّ فتحته في حالة الجر بناء؛ لأنَّ مشابهته للفعل ضعيفة كما يقول الرضي[٩].

ولم يصرح المبرد ببنائه في المقتضب بل ذكر أنَّه مشبه بالفعل مما جعل

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٦، والمرتجل في شرح الجمل ص: ٧١، وشرح المفصل: ١/ ٥٨.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٦.
(٣) الجمل في النحو ص: ٢١٨.
(٤) الإيضاح العضدي: ١/ ١٣.
(٥) المفصل في علم العربية ص: ١٦.
(٦) انظر شرح المفصل: ١/ ٥٧، ٥٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨.
(٧) انظر شرح المفصل: ١/ ٥٧، ٥٩، ١/ ٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨.
(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٢.
(٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨.

عبد الخالق عضيمة يدافع عنه مؤكداً أَنَّه يقول بإعرابه بحجة أَنَّه شَبَّهه بالأفعال لا الحروف[1].

وحقيقة الأمر أَنَّ الزجاجي في مجالس العلماء ذكر أَنَّ المبرد يقول ببنائه بدليل قول المبرد: «وَإِنَّمَا وَقَعَ لَهَا النَّقْضُ فِي الإِعْرَابِ - يعني ما لا ينصرف - وَالبِنَاءِ لِمُضَارَعَتِهَا فِي حَالِ الأفعالَ وَفِي حالِ حُرُوفَ المَعَانِي»[2]. إِذاً فَهُوَ مَبْنِيٌّ عنده في حالِ الجر لمضارعته حروف المعاني وممن أسند القول ببنائه إلى المبرد الزجاجي وابن يعيش والرضي[3].

أَمَّا الزجاج فقد نص على بنائه يقول: «فلِذَلِكَ جُعِلَ المَخْفُوضُ فِيهِ مَفْتُوحاً فَالْفَتْحُ فِيهِ بِنَاءٌ إِذْ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَدْخُلَهُ إِعْرَابٌ لاَ يَدْخُلُ فِي الفِعْلِ مِثْلُهُ فَأُبْدِلَ لَهُ مِنَ الكَسْرِ بِنَاءُ الفَتْحِ . . .»[4].

والأرجح أَنَّه معرب ويقوي ذلك أَنَّه ليس هناك اسم يعرب في حالتين ويُبْنَى في واحدة ثم إِنَّ الممنوع من الصرف في حالة الجر وغيرها لم يشبه الحرف فَيُبْنَى والذي يظهر لي أَنَّ قول سيبويه: «فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ مَفْتُوحاً»[5]. هو الذي أوهم أولئك النحاة فقالوا ببنائه مع أَنَّه لم يقصد البناء عندما استعمل مصطلح الفتح؛ لأَنَّه كثيراً ما يخلط بين مصطلحات الإعراب والبناء ولعل سيبويه أراد من كلامه السابق أَنْ ينبه على الممنوع من الصرف لمخالفته المعهود في جَرِّ الأسماء.

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١٧١.

(٢) مجالس العلماء ص: ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) مجالس العلماء ص: ٢٢٠، ٢٢١، وشرح المفصل: ١/ ٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٢.

(٥) انظر ص: ٢٤١ من هذا البحث.

جمع المؤنث السالم في حالة نصبه :

المعروف أَنَّ جمع المؤنث السالم معرب إذ يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة على أرجح الأقوال[1] . وَمِمَّن قال ببنائه على الكسر في حالة نصبه الأخفش الأوسط ذكر ذلك العكبري والسيوطي[2] . ولعل الذي أوهمه قول سيبويه : «وَمِنْ ثَمَّ جَعَلُوا تَاءَ الجَمْعِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ مَكْسُورَةً»[3] .

وعندي أَنَّه لا موجب لبنائه إذ ليست هناك مشابهة بينه وبين الحروف. ولو كان بناؤه صحيحاً لكانت التثنية والجمع في النصب بناء كما يقول العكبري[4] ولكان الممنوع من الصرف في حالة الجر مبنياً إذاً فالذي أوهم الأخفش هو نص سيبويه السابق كما يبدو.

المثنى والجمع :

ذكر الزجاج أَنَّهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف العاطف فأصل قام الزيدان : قام زيد وزيد؛ وأصل قام الزيود أو الزيدون : قام زيد وزيد وزيد فأشبها خَمْسَةَ عَشَرَ. أسند القول ببنائه إلى الزجاجِ الأنباريُّ[5] .

وقول الزجاج فيه نظر؛ لأنَّ الأرجح أنهما معربان لسببين :

الأول : أَنَّ طبيعة المثنى والجمع تختلف عن طبيعة المركبات ؛ لأنَّ المركبات تتكون من شيئين منفصلين كَخَمْسَةَ عَشَرَ بخلاف المثنى والجمع ؛ إذ إنَّ الزيادة التي تلحق بهما يكون الغرض منها إيضاح المعنى من تثنية أو جمع ثم إنَّ المثنى والجمع وإن طابقا المفرد في اللفظ فهما يخالفانه من حيث المعنى.

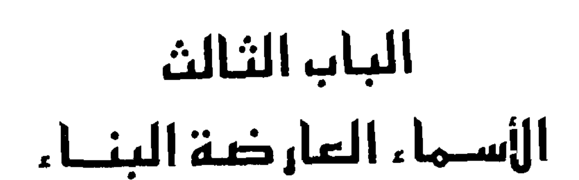
---

(١) انظر اللباب : ق/ ٢٠ أ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٧٤، وهمع الهوامع : ١/ ٥٦.
(٢) انظر اللباب : ق/ ٢٠ أ، وهمع الهوامع : ١/ ٥٦.
(٣) الكتاب : ١/ ٥.
(٤) انظر اللباب : ق/ ٢٠ أ.
(٥) انظر الإنصاف م: ٣، ١/ ٣٣ ـ ٣٦.

الثاني : أَنَّ المثنى والجمع لا يلزمان حالة واحدةً ؛ لأنَّ العوامل تؤثر فيهما[1] .

نخلص من هذا إلى أَنَّ الممنوع من الصرف في حالة الجر، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب ، والمثنى والجمع لا تنطبق عليها أحكام المبنيات ؛ لانعدام مسوِّغ البناء وهو الشبه بالحروف .

(١) انظر الإنصاف م: ٣، ١/ ٣٥، ٣٦.

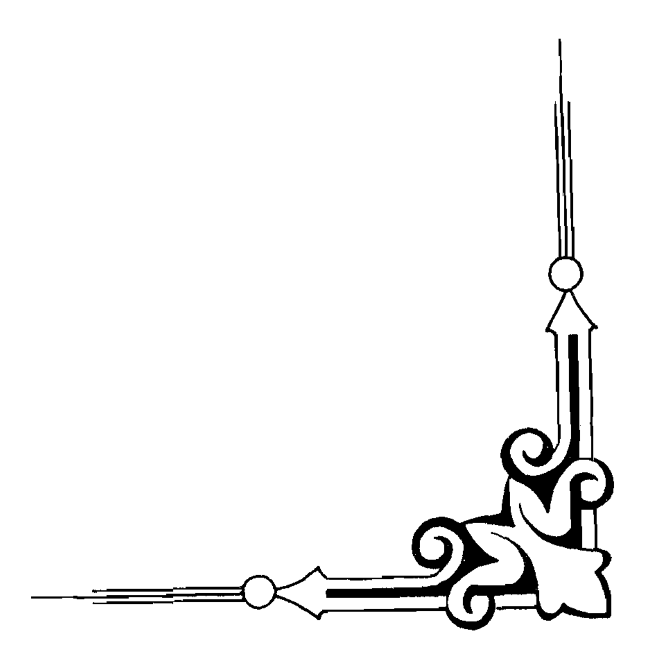


الباب الثالث
الأسماء العارضة البناء

الفصل الأول: ما بني على الفتح .

الفصل الثاني: ما بني على الكسر .

الفصل الثالث: ما بني على الضم .





الفصل الأول
مابني على الفتح

أولاً - النكرة المنفيَّة بـ (لا):

إذا ورد الاسم المفرد النكرة بعد (لا) النافية للجنس[1]، فَإِنَّهُ يكون اسمها وَيُبْنَى على ما ينصب به ذكر ذلك سيبويه وغيره[2]. ويقصد النحاة بالمفرد ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف[3]، سواءً أكان مفرداً، أم مثنًى، أم جمعاً.

وحقيقة الأمر أنَّ النكرة المنفية بـ (لا) موضع خلاف بين البصريين والكوفيين من جهة وبين أعلام هاتين المدرستين من جهة أخرى والخلاف قائم

(١) يقصد بنفي الجنس نفي جميع أفراد النوع الداخلين تحت اسمها وتعمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ بشروط معينة ذكرها النحاة وهي:

أ - ألاَّ تتكرر فإنْ تكرَّرت جاز إعمالها وإهمالها.

ب - أنْ يكون النفي بها عاماً لجميع أفراد النوع.

ج - أنْ تدخل على النكرة أو ما هو في حكمها.

د - ألاَّ يفصل بينها وبين النكرة فاصل.

هـ - أنْ تكون (لا) هي العاملة في النكرة.

ولاسمها ثلاث حالات: مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف يكون مبنياً في الأولى ومعرباً فيما عداه.

انظر شرح المفصل: ١/ ١٠٥، ٢/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥، وأوضح المسالك: ٢/ ٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، وحاشية الصبان: ٢/ ١.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥، والمفصل في علم العربية: ٧٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٥.

(٣) **انظر** شرح المفصل: ٢/ ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩.

حول إعرابها وبنائها[1] فأكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه[2]، والأخفش[3]، يرون أنَّ اسمها مبني، وبناؤه على الفتح أو ما ينوب عنه. أمَّا علة بنائه عندهم فمختلف فيها فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ (لا) واسمها ركبا تركيباً مزجياً كتركيب خمسة عشر. قال سيبويه متحدثاً عن النفي بـ (لا): «و (لا) تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَنَصْبُهَا لِمَا بَعْدَهَا كَنَصْبِ (إنَّ) لِمَا بَعْدَهَا، وَتَرْكُ التنوينِ لِمَا تَعْمَلُ فِيهِ لاَزِمٌ؛ لأَنَّهَا جُعِلَتْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ نَحْوَ: خَمْسَةَ عَشَرَ»[4].

وَمِنْ شَوَاهِدِ بِنَاءِ النَّكِرَةِ بَعْد (لا) مَا أَنْشَدَهُ سيبويه[5]:

أَبِـي الإِسْـلاَمُ لاَ أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَـرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ

والذي يمعن النظر في نص سيبويه السابق يلحظ أنَّ سيبويه قد استخدم مصطلح (النصب) بدلاً من مصطلح (الفتح) مع أَنَّه كان يريد بناء اسم لا النافية للجنس على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر وهذا ناشىء من أَنَّه كان كثيراً ما يخلط بين ألقاب الإعراب والبناء كما سبق[6]. وتبع سيبويه في تعليله السابق ابن

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٢، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٥٣، ١/ ٣٦٦، وأسرار العربية: ٢٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٦ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٠٦.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩.

(٤): الكتاب: ١/ ٣٤٥.

(٥) قائله: نهار بن توسعة اليشكري، وهو في الكتاب: ١/ ٣٤٨، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٤، والدرر اللوامع: ١/ ١٢٥.

والشاهد فيه قوله (لا أَبَ لِيْ) حيث ركب الاسم مع (لا) تركيب خمسة عشر لذلك بناه على الفتح والمجرور خبر (لا) في قوله (لا أب لي) ولو أراد الإضافة وتأكيدها باللام المقحمة لقال: (لا أبا لي) واحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه إذا أضيف فقيل (لا أباك).

(٦) انظر ص: ٨٢ وما بعدها من هذا البحث.

جني يقول: «كما أَنَّ الاسمَ بُنِيَ مَعَ (لا) حَتَّى خُلِطَ بِهَا لاَ تُفَارِقُهُ وَلاَ يُفَارِقُهَا»[٢].

ويذهب بعض البصريين وعلى رأسهم الخليل بن أحمد إلى أَنَّ اسمها إنَّما بُنِيَ لتضمنه معنى (من) الاستغراقية، لأنَّ الأصل في (لا رجل) لا من رجل؛ لأنَّه جواب لمن قال هل من رجلٍ في الدار؟[٢]. قال سيبويه: «فـ (لا) لا تَعْمَلُ إلاَّ فِي نَكِرَةٍ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا جَوَابٌ فِيمَا زَعَمَ الخَلِيلُ لِقَوْلِهِ: هَلْ مِنْ عَبْدٍ؟ . . .»[٣].

وَمِمَّن حذا حذو الخليل في تعليله هذا ابن بابشاذ[٤]، وابن الشجري[٥]، والأنباري[٦]، والرضي[٧].

ويعلل السكَّاكي[٨] بناء اسمها لتضمنه معنا (ما) الإبهامية[٩] هكذا يقول.

وذكر السيوطي أَنَّ بعضهم يعلل بناء اسمها لتضمنه معنى اللام الاستغراقية

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٦٨، ٣/ ٥٦، ٥٧، وانظر اللمع في العربية: ١٢٧.
(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٥٣، ١/ ٣٦٧، وأسرار العربية: ٢٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٦ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٠٥، ١٠٦، ٢/ ١٠١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني: ٢/ ١٣.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٤٥.
(٤) انظر المقدمة المحسبة ص: ٦٢.
وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد نحوي مصري من تصانيفه «شرح الجمل للزجاجي» و«المحتسب» و«المقدمة المحسبة» مات سنة ٤٦٩ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٢/ ١٧، وإنباه الرواة: ٢/ ٩٥، ووفيات الأعيان: ٢/ ٥١٥.
(٥) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٢.
(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٥٣، ١/ ٣٦٧، وأسرار العربية: ٢٤٩.
(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥.
(٨) هو أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي إمام في النحو والتصريف وغيرهما، من كتبه مفتاح العلوم توفي بخوارزم سنة ٦٢٦ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٤، والأعلام: ٨/ ٢٢٢، ومعجم المؤلفين: ١٣/ ٢٨٢.
(٩) انظر مفتاح العلوم، للسكاكي ص: ٦٣.

وذكر أنَّه رُدَّ بِأَنَّهُ لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أمسِ الدابر[1].

ويغلب على ظني أنَّ تعليل الخليل ومن تبعه من أنَّ اسم (لا) بُنِيَ لتضمنه معنى (مِنْ) هو الراجح لأنَّ (لا) للنفي العام فينبغي أنْ يكون السؤال عاماً والدليلِ على أنَّ اسم (لا) النافية للجنس يتضمن معنى من أَنَّ (مِنْ) تظهر مع (لا) في كلامِ العَرَبِ قال الشاعر[2]:

فَقَامَ يَذُودُ النَاسَ عنها بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

ومثل تعليل الخليل في الجودة تعليل سيبويه الذي ينص على أنَّ (لا) ركبت مع اسمها بمنزلة التركيب في خَمْسَةَ عَشَرَ[3]. ورجَّحَ تعليلي الخليل وسيبويه العكبريُّ[4].

ويذكر الأنباري والعكبري وابن يعيش وغيرهم أنَّ سبب بناء اسمها على الحركة ناشىء من أنَّ له أصلاً في الإعراب أي بسبب عروض البناء وكانت الحركة فتحةً؛ لأنَّها أخف الحركات[5]، ويزيد العكبري عِلَلاً أخرى وهي أنَّه بُنِيَ على الفتح لما يلي:

أولاً: لطول الاسم بالتركيب إد أشبه خمسة عشر.

---

(1) انظر همع الهوامع: ٢/ ١٩٩.

(2) لم أعثر على قائله. والبيت في أوضح المسالك: ٢/ ١٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، والدرر اللوامع: ١/ ١٢٥، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٩، والشاهد فيه قوله (ألا لا من سبيل) حيث ظهرت (من) مع الاسم الواقع بعد (لا) فدل ذلك على تضمن الاسم معناها إذا لم تذكر معه.

(3) انظر ص: ٢٥٨ من هذا البحث.

(4) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٧ أ.

(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم: ٥٣، ١/ ٣٦٧، وأسرار العربية: ٢٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٦ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٠٥، ١٠٦، ٢/ ١٠١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني: ٢/ ١١٣.

ثانياً: أنَّ النفي هنا لما خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره.

ثالثاً: أنَّهم لو بنوا اسمها على الكسر، لالتبست حركة البناء بحركة الأصل وهي لا مِنْ رجلٍ ولو بنى اسمها على الضَمِّ لكانت حركته في حال عمومه كحركته في حال خصوصه[1].

وذكر أنَّ الجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي والرماني[2] يذهبون إلى أنَّ **اسمها معرب منصوب[3]. ويبدو أن قولهم بإعرابه راجع إلى أنهم ظنوا أن سيبويه** عندما استعمل مصطلح النصب في النص السابق إنما أراد إعراب اسمها يدل على ذلكِ قول السيرافي: «الفَتْحَةُ فِي قَوْلِكَ لاَ رَجُلَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ وَنَصْبُهَا لِمَا بَعْدَهَا كَنَصْبِ إِنَّ لِمَا بَعْدَهَا وَتَرْكُ التَّنْوِينِ لِمَا تَعْمَلُ فِيهِ لاَزِمٌ»[4].

واحتج الزجاج على إعرابه[5] بالعطف في قول الشاعر[6].

---

(1) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٧ أ.

(2) هو: أبو الحسن علي بن عيسى عالم باللغة والنحو وغيرهما من كتبه «شرح كتاب سيبويه» و «معاني الحروف» و «النكت» توفي سنة ٣٨٤ هـ، انظر ترجمته في الفهرست: ٦٩، ونزهة الألباء ص: ٣١٨، والأعلام: ٤/ ٣١٧.

(3) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٦، ٤٧ أ، وشرح المفصل: ١/ ١٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩.

(4) انظر شرح الكتاب: ٣/ ق/ ٢٠٦، ٢٠٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩.

(5) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(6) البيت مختلف في نسبته فقيل إنَّه لرجل من عبد مناة بن كنانة وقيل إنَّه للفرزدق والراجح أنه الأول إذ لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق، انظر الدرراللوامع: ١/ ١٩٨، والبيت في الكتاب: ١/ ٣٤٩، والمقتضب: ٤/ ٣٧٢، ومعاني القرآن للزجاج: ١/ ٣٣٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٠١، والدرر اللوامع: ٢/ ١٩٧، والشاهد فيه عطف (ابن) على المنصوب بـ (لا) وتنوينه لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجعل اسماً واحداً.

لاَ أَبَ وَابْنـاً مِثْـلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ   إِذَا هُوَ بِالْمَجْـدِ ارْتَـدَى وَتَأَزَّرَا

وذكر الزجاج أنَّ الخبر معرب بالاتفاق، والعمل في الاسمين واحد[1]. ومع أَنَّ الزجاج والسيرافي يقولان بإعراب اسم (لا) فهما يقولان بتركيبه معها تركيباً مزجياً بمنزلة خمسة عشر تأثراً بسيبويه[2]. أما الجرمي والزجاجي والرماني فقد ذكروا أنَّ حذف التنوين من الاسم جاء للتخفيف، وليس للبناء. وفي قولهم نظر؛ لأنَّه لو كان كذلك لحذف التنوين من اسمها إذا كان شبيهاً بالمضاف؛ لأنَّ التخفيف فيه أولى.

ثم إنَّ التنوين لم يعهد حذفه إلاَّ في الممنوع من الصرف والمضاف والمبني والموقوف ونحو ذلك كما يذكر السيوطي[3].

وبينما يذهب أكثر البصريين إلى بناء اسمها يذهب الكوفيون إلى إعرابه بالنصب والتقدير عندهم في لا رجل في الدار هو: لا أجد رجلاً في الدار، وحجتهم أنَّ الاسم اكتفى بـ (لا) عن الفعل وفي قولهم نظر، لأنَّ (لا) حرف نفي لا عمل له، ثم إنَّ اسم لا لو كان منصوباً بها لما حذف مِنْه التنوين[4].

وذكر بعض الكوفيين وعلى رأسهم الفراء أَنَّ (لا) ترد بمعنى غير نحو: زيدٌ لا عاقل ولا جاهل فلما وردت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس وقولهم هذا فيه نظر أيضاً لأنَّ العمل الذي تعمله (لا) لا يشبه عمل ليس[5].

---

(1) انظر معاني القران للزجاج: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.
(2) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٤٧ أ، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٥.
(3) انظر همع الهوامع: ٢/ ١٩٩.
(4) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٢، والإنصاف م: ٥٣، ١/ ٣٦٦، وأسرار العربية: ص: ٢٤٦، وما بعدها واللباب: ق/ ٤٦ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٠٦.
(5) انظر الأصول في النحو: ١/ ٤٦٤، والإنصاف م: ٥٣، ١/ ٣٦٦.

وذكر بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي أنَّ سبب نصب اسم (لا) أنَّ أصل اسمها أنْ يكون مرفوعاً، ولكنهم لما أولوها النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها نصبوا النكرة بغير تنوين[1]. وهذا فيه نظر أيضاً؛ لأنَّه لو كان الأمر كذلك لبقي التنوين فيه[2].

وذكر بعض الكوفيين أنَّ اسمها نصب لأنَّ (لا) نقيضة (إنَّ) وهم يحملون **الشيء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره، وفي هذا القول نظر كذلك؛ لأنَّه لو كان الأمر** كما يقولون لما حذف التنوين من اسمها[3]. ويذكر العكبري أنَّ بعض الكوفيين يقولون: إنَّه لو كان اسمها مبنياً لَبُنِيَ على حركة غير الفتحة لأنَّ (لا) تعمل النصب في الاسم[4]. وهذا القول فيه نظر عندي لأنَّ العرب لجأت إلى فتح النكرة بعد (لا) النافية للجنس تخفيفاً لثقل الاسم بالتركيب.

نخلص من هذا إلى أنَّ القول ببناء النكرة بعد لا النافية للجنس أرجح من القول بإعرابها، أمَّا إذا كان اسم لا النافية للجنس مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً ففيه خلاف بين النحاة أيضاً فبينما يذهب الخليل، وسيبويه[5]، والزجاجي[6]، وابن جني[7]، والجمهور[8]، إلى أنهما مبنيان على الياء النائبة عن الفتحة في الاسم المفرد يذهب المبرد إلى إعرابهما بالياء نفسها[9]، واحتج

---

(١) انظر الأصول في النحو: ١/ ٤٦٣، والإنصاف م: ٥٣، ١/ ٣٦٦.
(٢) انظر الإنصاف م: ٥٣، ١/ ٣٦٩.
(٣) انظر الإنصاف م: ٥٣، ١/ ٣٦٧، واللباب: ق/ ٤٧ أ.
(٤) انظر اللباب: ق/ ٤٧ أ.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨.
(٦) انظر همع الهوامع: ٢/ ١٩٩.
(٧) انظر اللمع في العربية ص: ٥٥، ١٣٠.
(٨) انظر همع الهوامع: ٢/ ١٩٩، وشرح الأشموني: ٢/ ١٣.
(٩) انظ المقتضب: ٤/ ٣٦٦، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩، ٢٠٠.

القائلون ببنائهما بأن العلة التي في المفرد قائمة فيها أيضاً[1]. أما حجة المبرد فهي أنَّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء وهي تعارض الشبه بالحرف، ويذكر أنَّ المثنى في حكم المعطوف والعطف يمنع من البناء[2]. والراجح المذهب الأول كما هو مشهور وممن أيده العكبري[3]، والأشموني الذي يذكر أنَّ تثنية اللفظ أو جمعه جاءت قبل دخول (لا) ثم بعد دخولها وجد الشبه بالحرف[4]. ومما يؤكد ضعف مذهب المبرد اتفاقه مع الجمهور على بناء المنادى المثنى وجمع المذكر السالم على ما يرفع به مع وجود التثنية والجمع التي هي من خصائص الأسماء وتعارض الشبه بالحرف[5].

واختلف النحاة في الحركة التي يُبْنَى عليها جمع المؤنث السالم إذا ورد بعد لا النافية للجنس فظهرت أربعة مذاهب؛ **الأول**: أنَّه يبنى على الكسرة؛ لأنَّها علامة نصبه وهو مذهب جمهور النحاة. **الثاني**: أنَّه يُبْنَى على الكسرة بتنوين وهذا التنوين هو تنوين المقابلة ولا يعارض البناء[6].

وعلى هذا المذهب ابن مالك[7]. **الثالث**: أنَّه يبني على الفتح وعليه المازني كما يقول ابن جني[8]. **الرابع**: أنَّه يجوز بناؤه على الكسرة والفتحة[9]. والراجح من هذه الآراء الرأي الأول وهو رأي الجمهور؛ لأنَّ المعروف في جمع المؤنث

---

(١) انظر اللباب: ق/ ٤٩، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٩.
(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٣٦٦.
(٣) انظر اللباب: ق/ ٤٩ أ ب.
(٤) انظر شرح الأشموني: ٢/ ١٤.
(٥) انظر همع الهوامع: ٢/ ٢٠٠، وشرح الأشموني: ٢/ ١٤.
(٦) انظر الخصائص: ٣/ ١٥٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٨، ٩، وشرح الأشموني: ٢/ ١٦.
(٧) انظر التسهيل ص: ٦٧.
(٨) انظر الخصائص: ٣/ ١٥٦.
(٩) انظر الخصائص: ٣/ ١٥٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٨، ٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٠.

السالم أنَّه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة فما الداعي إلى بنائه على الكسرة بتنوين أو على الفتح عندما تدخل عليه لا النافيةَ للجنس.

أما إذا كان اسم لا النافية للجنس مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف فهو معرب بالنصب كما هو مشهور[1].

ويذكر السيوطي أنَّ الكوفيين يجوِّزون بناءهما[2] في حين أنهم يقولون بإعراب النكرة مع (لا)، ويذكر السيوطي أنَّ البغداديين يذهبون إلى بناء الشبيه بالمضاف إذا ورد بعد (لا) النافية للجنس بشرط أن يكون عاملاً في ظرف أو جار ومجرور[3] نحو قوله تعالى: ﴿**وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ**﴾[4] وفي هذين القولين نظر؛ لأنَّ المضاف والشبيه بالمضاف لو جاز بناؤهما لصار ثلاثة أشياء كشيء واحد وهذا لا يجوز بسبب الطول ثم إنَّ المضاف إليه واقع موقع التنوين والتنوين لا يكون بعد حركة البناء والذي يمنع البناء أيضاً أنَّ الاسم الأول من الشبيه بالمضاف عامل في الاسم الثاني بخلاف النكرة المفردة[5].

يتبين من هذا أنَّه لا يبنى إلاَّ الاسم المفرد النكرة الواقع بعد (لا) وتجدر الإشارة إلى أنَّه إذا وصف اسم (لا) المبني ففي الصفة ثلاثة أوجه[6]:

الأول: بناء الصفة على الفتح على نية تركيبها مع موصوفها قبل دخول (لا)

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥، وما بعدها وشرح الأشموني: ٢/ ٢٥.

(٢) انظر همع الهوامع: ٢/ ٢٠٤.

(٣) انظر همع الهوامع: ٢/ ٢٠٤.

(٤) سورة البقرة آية: ١٩٧.

(٥) انظر أسرار العربية ص: ٢٥١، ٢٥٢، واللباب: ق/ ٤٧ ب، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٥.

(٦) انظر هذه الأوجه الثلاثة في الكتاب: ١/ ٣٥١، والإيضاح العضدي: ١/ ٢٣٩، واللباب: ق/ ٤٨ ب، والمفصل في علم العربية ص: ٧٨، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٨.

نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار، وجاز بناء الصفة مع النكرة على الفتح، لأنَّ بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ولأنَّ الصفة مع الموصوف كالاسم الواحد بدليل أنَّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة **نحو**: يا أيها الرجل.
الثاني: إعراب الصفة بالنصب مع التنوين إمَّا مراعاة لمحل اسم (لا) وإمَّا إتباعاً للفظ المبني لأنَّه لما اطَّرَدَ البناء فيه أشبهت حركته حركة المعرب تقول: لا رجل ظريفاً عندَكَ[1]. **الثالث**: إعراب الصفة بالرفع مع التنوين مراعاة لمحل (لا) مع اسمها تقول: لا رجلَ ظريفٌ عندك[2].

أمَّا إذا كان التابع معطوفاً فحكمه حكم الصفة إلا في البناء؛ لأنَّه لو جاز البناء لأدى ذلك إلى جعل ثلاثة أشياء اسماً واحداً[3] بل إنَّ العكبري يذكر أنَّ ذلك يؤدي إلى جعل أربعة أشياء اسماً واحداً إذ يضيف العكبري (لا) إلى المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّه إذا كان المعطوف علماً فإنَّه يجب رفعه على الموضع كقولك لاَ غُلاَمَ لَكَ وَالعَبَاسُ أو ولا العباسُ[5]. ويجيز الزمخشري حمله على المحل[6]. وإذا فصل بين المنفي المبني وصفته بظرف أو جار ومجرور فإنَّه يمتنع البناء؛ لانعدام التركيب بسبب الفصل لذلك منع سيبويه البناء إذا فصل بين لا واسمها يقول: «وَاعْلَمْ أَنَّكَ لاَ تَفْصِلُ بَيْنَ لاَ وَبَيْنَ المَنْفِي»[7].

(١) انظر أسرار العربية ص: ٢٤٨، ٢٤٩.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٢، والمفصل في علم العربية ص: ٧٩، وشرح المفصل: ٢/ ١١٠.
(٤) انظر اللباب: ق/ ٤٨ ب.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٦، واللباب: ق/ ٤٩ أ، وشرح المفصل: ٢/ ١١٠.
(٦) انظر المفصل في علم العربية ص: ٨٧ ـ ٨٠.
(٧) الكتاب: ١/ ٣٤٥، ٣٥١.

ويتعين في الصفة المفصولة إمَّا النصب على اللفظ، وإمَّا الرفع على المحل[1].

وذكر سيبويه أنَّه يتعين الإعراب نصباً، أو رفعاً إذا وصفت النكرة بصفتين أو أكثر، وإذا تكرر الاسم المنفي نحو: لا ماءَ ماءً بارداً فإنَّه يعامل معاملة الصفة أمَّا بارداً فيجب إعرابه؛ لأنَّه صفة ثانية مفصولة عن اسم لا المبني بفاصل[2].

ويذكر ابن يعيش أنَّ الاسم المكرر مختلف في إعرابه فمنهم من يقول: إنَّه صفة، ومنهم من يقول: إنَّه توكيد والراجح الأول عند ابن يعيش[3].

ثانياً - المركبات:

يصف سيبويه التركيب بقوله: «هٰذا بَابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ فَجُعِلاَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ»[4] ونجده يكرر وصفه للتركيب بهذا التعبير في مواضع أخرى من الكتاب ويمثل له بِمَعْدِيْكَرِبَ وَحَضْرَمَوْتَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَمَا شَابَهَ ذلك من المركبات[5]. وحينما تعرض المبرد للحديث عن المركبات عبر عنها بمثل تعبير سيبويه تأثراً به[6]. وكذلك فعل أبو علي الفارسي[7].

وعرف ابن الحاجب المركبات بقوله: «المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ»[8].

---

(1) انظر المفصل في علم العربية ص: ٧٨، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٩.
(2) انظر الكتاب: ١/ ٣٥١، والمفصل في علم العربية ص: ٧٨.
(3) انظر شرح المفصل: ٢/ ١٠٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٣، ٢٤.
(4) الكتاب: ٢/ ٤٩.
(5) انظر الكتاب: ٢/ ٨٧، ١٣٤.
(6) انظر المقتضب: ٣/ ١٤٣.
(7) انظر الإيضاح العضدي: ١/ ٣٠٦.
(8) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٤.

هذا، ويدخل التركيب في الأسماء والأفعال والحروف[1] إذ نجده في الأسماء فيما رُكِّبَ من الأعداد، والظروف، والأحوال، وما جرى مجراها ونجده في بعض الأعلام ويظهر في الأفعال في تركيب المضارع مع نون التوكيد. أما التركيب في الحروف فظاهر بكثرة وهو إمَّا حرف مع حرف، أو حرف مع اسم. أعالج هنا ما بُنِيَ من الأسماء بفعل التركيب. فالتركيب من أسباب البناء؛ لأنَّ الاسم الأول يتنزل من صاحبه منزلة بعض الكلمة من بعض، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب. أمَّا الاسم الثاني فَبُنِيَ لتضمنه معنى الحرف؛ لأنَّ الأصل في تلك المركبات العطف. وتجدر الإشارة إلى أنَّ البناء في الأعلام المركبة جائز[2]، بخلاف ما رُكِّبَ من الأعداد والظروف والأحوال وما شابهها فبناؤها واجب، ويذكر ابن يعيش أنَّ التركيب في الأعلام من جهة اللفظ والمعنى معاً، في حين أنَّ التركيب في الأعداد والظروف والأحوال وما شابهها من جهة اللفظ فقط[3].

أ ـ الأعداد المركبة:

يقصد بها الأعداد من أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تَسْعَةَ عَشَرَ[4]، ما عدا اثْنَي عَشَرَ فالأرجح إعراب صدره. ويلحق بالأعداد المركبة من حيث البناء على فتح الجزأين بضع عشرة، وبضعة عشر وما صيغ على وزن فاعل من التركيب العددي من حادي عشر إلى تاسع عشر بلا استثناء[5].

قال سيبويه متحدثاً عن بناء هذه الأعداد: «وَأَمَّا خَمْسَةَ عَشَرَ وَأَخَوَاتُهَا، وَحَادِيَ عَشَرَ وَأَخَوَاتهُ فَهُمَا شَيْئَانِ جُعِلاَ شَيْئاً وَاحِداً، وَإِنَّمَا أَصْلُ خَمْسَةَ عَشَرَ خَمْسَةٌ

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٤.
(2) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٦.
(3) انظر شرح المفصل: ٤/ ١١٢.
(4) انظر الكتاب: ٢/ ٥٠، ٥١، ١٧١، ١٧٢، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١١١، وشرح المفصل: ٤/ ١١٣.
(5) انظر الكتاب: ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣، ٥٠ ـ ٥١.

وَعَشَرَةٌ، وَلٰكِنَّهُمْ جَعلُوهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ»[1] .

وقد تحدث سيبويه عن بناء الأعداد المركبة على فتح الجزأين في غير هذا الموضع[2] . وقال عن بَضْعَ عَشْرَةَ وَبِضْعَةَ عَشَرَ: «وَأَمَّا بِضْعَةَ عَشَرَ فَبِمَنْزِلَةِ تِسْعَةَ عَشَر فِي كُلِّ شَيْءٍ وَبِضْعَ عَشْرَةَ كَتِسْعَ عَشْرَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ»[3] .

ومن شواهد بناء تلك الأعداد على فتح الجزأين قوله تعالى: **﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾**[4] وقوله عزَّ وَجلَّ: **﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾**[5] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الأعداد تلازم البناء على فتح الجزأين ما عدا (ثَمَانِيْ عَشْرَةَ) لوجود الياء في صدر العدد لذا ذكر فيه السيرافي لغتين؛ **الأولى**: ثَمَانِيَ عَشْرَةَ بفتح الياء وهو المشهور إلحاقاً بأخواتها. **الثانية**: ثَمَانِيْ عَشْرَةَ بتسكين الياء تشبيهاً بالياء في مَعْدِيْ كَرِبَ وَأَيَادِيْ سَبَا ونحو ذلك والسكون في هذه اللغة للتخفيف[6] .

وعلل سيبويه بناء الأعداد المركبة بسبب التركيب وتضمن حرف العطف نلمح هذه العلة في قوله: «فَهُمَا شَيْئَانِ جُعِلاَ شَيْئاً وَاحِـ[illegible] ا أَصْلُ خَمْسَةَ عَشَرَ، خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ وَلٰكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ» وهناك ع[illegible]ن أُخريان ذكرهما سيبويه لبناء تلك الأعداد؛ **الأولى**: الإبهام يقول: «وَأَصْلُ حَادِيَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ مُضَافاً كَثَالِثِ ثَلاَثَةٍ فَلَمَّا خُولِفَ بِهِ عَنْ حَالِ أَخَوَاتِهِ مِمَّا يَكُونُ لِلْعَدَدِ خُولِفَ بِهِ وَجُعِلَ كَأُولاَءِ إِذْ كَانَ مُوَافِقاً لَهُ فِي أَنَّهُ مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. . .». **الثانية**: لزومها وجهاً واحداً؛ لأنَّها نكرة

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٥٠ - ٥١.
(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٧١ - ١٧٢.
(٣) انظر الكتاب: ٢/ ١٧٣.
(٤) سورة يوسف آية: ٤.
(٥) سورة المدثر آية: ٣٠.
(٦) انظر شرح الكتاب: ١ / ٨٤ ب.

لا تتغير ولكثرتها في الكلام يقول: «اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ تَدَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي الإِضَافَةِ وَالأَلِفِ وَاللاَّم عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ كَمَا تَقُولُ اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَكَالآنَ وَذٰلِكَ **لِكَثْرَتِها في الكَلاَمِ ، وَأَنَّها نَكِرَةٌ فَلاَ تَغَيَّرُ**»[1].

والعلة المتداولة في أكثر كتب النحو هي العلة **الأولى** - وهي التركيب وتضمن حرف العطف ويعبر عنها بأسلوب آخر وهو أنَّ الأعداد المركبة بنيت على فتح الجزأين؛ لأنَّ الاسم الأول صار بالتركيب كبعض الاسم أمَّا **الثاني**: فتضمن معنى حرف العطف ونلقى هذه العلة عند الكثيرين[2].

وبعض النحاة يذكر أَنَّ سبب بنائها أَنَّ الجزء الثاني نزل من الجزء الأول منزلة التنوين ذكر ذلك صاحب شرح التصريح[3] ويغلب على ظني أَنَّ هذه العلة لا تخرج عن عموم ما ذكره النحاة وهو أَنَّ الاسمين جعلا اسماً واحداً، وبنيت الأعداد المركبة على الحركة؛ لأنَّ البناء فيها عارض وكانت فتحة لوجهين: **الأول**: طلباً للتخفيف لطول الاسم ولثقل التركيب. **الثاني** - أنَّ عجز العدد بمنزلة تاء التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها[4]. وعندي أَنَّ التعليل الأول لبناء هذه الأعداد على الفتح أرجح من التعليل الثاني وذلك أَنَّ العرب لطول العدد المركب يلجئون إلى تخفيف الحرف الرابع من العدد المركب ويسكنونه يقولون: «**أَحَدَ عْشَرَ وَذٰلِكَ تلافياً لاجتماع المتحركات المتوالية في العدد**»[5].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥٠ - ٥١.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٥، ومجالس العلماء ص: ٤/ ٢٢، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٢، ٨٣ب، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩١-٩٢، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٦، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١١٣، واللباب: ق/ ٦٧ب، وشرح المفصل: ٤/ ١١٢، ١١٣، وشرح الرضي: ٢/ ٨٧، وحاشية الصبان: ٤/ ٤٩.

(٣) انظر شرح التصريح: ٤/ ٢٧٤.

(٤) انظر اللباب: ق/ ٦٧ب.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٣ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٦.

أمَّا العدد اثنا عشر فالأرجح أنَّه معرب بسبب تثنية صدره؛ إذ يعرب إعراب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، أمَّا عجزه فيبنى على الفتح وليس له محل من الإعراب؛ لأنه بمنزلة النون في المثنى قال سيبويه: «وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ فَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّهُ لاَ يُغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيةِ وَلَيْس بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ وَذَلِكَ أَنَّ الإِعْرَابَ يَقعُ عَلَى الصَّدْرِ فَيَصِيرُ: اثْنَا فِي الرَّفْعِ وَاثْنَي فِي النَّصْبِ وَالجَرِّ وَعَشَرَ بِمَنْزِلَةِ النُونِ وَلاَ يَجُوزُ فِيهَا الإِضَافَةُ كَمَا لاَ يَجُوزُ فِي مُسْلِمِينَ . . .»[1].

وشواهد إعرابه كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً**﴾[2] وقوله عز وجل: ﴿**وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَي عَشَرَ نَقِيبًا**﴾[3] خلافاً لمن ذكر أنَّه مبني بحجة أنَّه كغيره من الأعداد المركبة إذ إنَّ الصدر محتاج إلى العجز، والعجز يتضمن معنى حرف العطف على مذهب القائلين ببنائه[4]. وعندي أنَّه معرب؛ لأنَّه لو كان مبنياً للزم الياء المقابلة للفتحة في المفرد[5].

ويذكر سيبويه في شين عَشْرَةَ فِي (إحدى عَشْرَةَ) وَأَخَوَاتِهَا لغتين: **الأولى**: عَشِرَةَ بكسر الشين وهي لغة بني تميم يقولون: إحْدَى عَشِرَةَ. **الثانية**: عَشْرَةَ بإسكان الشين وهي لغة أهل الحجاز يقولون: إحْدَى عَشْرَةَ يقول سيبويه: «وَإِنْ جَاوَزَ المُؤَنَّثُ العَشَرَ فَزَادَ وَاحِداً قُلْتَ إِحْدَى عَشِرَةَ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ . . وَبِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ إِحْدَى عَشْرَةَ . . .»[6].

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٥، ٥٦، ٥٠، ٥١، ١٧١، ١٧٢، والمقتضب: ٢/ ١٦٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١١٠، والجمل في النحو ص: ١٢٦، والإيضاح العضدي: ١/ ٢١٧.

(٢) سورة البقرة: آية: ٦٠.

(٣) سورة المائدة آية: ١٢.

(٤) انظر الكتاب ابن درستويه، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، الكويت، دار الكتب الثقافية ـ ط ١، ١٩٧٧م، ص: ١٤٠، وشرح الرضي: ٢/ ٨٨، وشرح التصريح: ٤/ ٢٧٤.

(٥) انظر شرح التصريح: ٤/ ٢٧٤.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٧١.

ب ـ الظروف المركبة :

قدمت الظروف المركبة على الأحوال المركبة ؛ لأنَّ التركيب في الظروف أكثر وقوعاً منه في الأحوال ، على الرغم من وجود تشابه بينهما كما يذكر ابن هشام[1] .

والظرف المركب قد يكون زمانياً نحو صَبَاحَ مَسَاءَ ، وَيَوْمَ يَوْمَ وَحِيْنَ حِيْنَ ، أو مكانياً نحو بَيْنَ بَيْنَ . ويذكر ابن هشام أنَّ التركيب الظرفي مسموع ولا يقاس عليه إذ لا يقال وَقْتَ وَقْتَ وَلاَ نَهَارَ لَيْلَ وَلاَ عَامَ عَامَ ، وَلاَ خَلْفَ خَلْفَ وَلاَ أَمَامَ أَمَامَ وَنحو ذلك[2] .

ويذكر سيبويه والمبرد أنَّ الأصل في الظروف المركبة الإضافة فالتركيب طارىء فيها ولكنه يكسبها معنى جديداً[3] .

قال سيبويه : «وَمِثْلُ ذٰلِكَ إِنَّهُ لَيُسَارُ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : صَبَاحاً وَمَسَاءً وليس يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : صَبَاحاً وَمَسَاءً صَبَاحاً وَاحِداً وَمَسَاءً وَاحِداً ولَكِنَّهُ يُرِيدُ صَبَاحَ أَيَّامِهِ وَمَسَاءَهَا»[4] .

ويختلف الظرف المركب عن العدد المركب في أنَّ العدد المركب يجب فيه البناء على فتح الجزأين ، في حين أنَّ الظرف المركب لا يتعين فيه البناء على فتح الجزأين إلاَّ إذا استعمل ظرفاً وما عدا هذه الحالة فإنَّه يعرب بإضافة الجزء الأول إلى الثاني قال سيبويه : «وَأَمَّا يَوْمَ يَوْمَ ، وَصَبَاحَ مَسَاءٍ . . . فَإِنَّ العَرَبَ تَخْتَلِفُ فِي ذٰلِكَ يَجْعَلُهُ بَعْضُهُمْ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَبَعْضُهُمْ يُضِيفُ الأَوَّلَ إِلَى الآخَرِ وَلاَ يَجْعَلُهُ اسْماً وَاحِداً ، وَلاَ يَجْعَلُونَ شَيْئاً مِنْ هٰذِهِ الأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ إِلاَّ فِي حَالِ

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ص : ٧٦ ، ٧٧ .
(٢) انظر شرح شذور الذهب ص : ٧٤ .
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، والمقتضب : ٤/ ٢٩ ، ٣٠ ، والأصول في النحو : ٢/ ١٤٥ .
(٤) انظر الكتاب : ١/ ١١٦ .

الْحَالِ أو الظرف . . . »[1] .

ونبه إلى ذلك غير سيبويه[2] وعلة بناء الظرف المركب هي نفسها علة بناء العدد المركب وهي تضمن عجز المركب معنى حرف العطف قال السيرافي : «وَمِنْ ذٰلِكَ قَوْلُهُمْ ذَهَبَ فُلاَنٌ بَيْنَ بَيْنَ وَالمَعْنَى بَيْنَ هٰذا وَبَيْنَ هٰذا فلمَّا أُسْقِطتِ الوَاوُ بُنِيَا»[3] .

أمَّا صدره فَبُنِيَ لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف[4] . وَبُنِيَ الظرف المركب على الحركة لعروض البناء وكانت فتحة لما ذكرناه في بناء العدد المركب على الفتح ومن شواهد بناء الظروف المركبة قول الشاعر[5] :

نَحْمِـي حَقِيْقَتَنَـا وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُـطُ بَيْنَ بَيْنَا

وقول الآخر[6]:

وَمَـنْ لاَ يَصْـرِفِ الْـوَاشِيْنَ عَنْهُ صَبَـاحَ مُسَـاءَ يَبْغُـوهُ خَبَالاَ

ويذكر النحاة أنَّ المركب الظرفي في محل نصب حال ، أو متعلق باستقرار

(١) الكتاب : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ .
(٢) انظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٣ ب ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٩١ .
(٣) شرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٣ أ ، وانظر شرح المفصل : ٤/ ١١٧ ، وشرح شذور الذهب ص : ٧٤ .
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص : ٧٤ .
(٥) البيت لعبيد بن الأبرص ، ديوانه تحقيق حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٧ م ، ص : ١٣٦ ، وفي ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ١٠٦ ، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٣ أ ، وشرح المفصل : ٤/ ١١٧ ، والشاهد فيه قوله : بَيْنَ بَيْنَ حيث رَكَّبَ الظرفين وبناهما على فتح الجزأين بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ والتقدير بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة وركب الظرفان .
(٦) الشاهد بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص : ٧٢ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٩٦ ، والدرر اللوامع : ١/ ١٦٧ والشاهد فيه كسابقه .

محذوف وذلك المحذوف حال[1].

ج ـ الأحوال المركبة :

الأحوال المركبة كالظروف المركبة من حيثُ كون الإضافة أصلاً فيها ومن حَيْثُ البناء على فتح الجزأين إذا استعمل المركب حالاً[2]. ويستثني المبرد شَغَرَ بَغَرَ فهما عنده اسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر لذلك يجب فيهما البناء على فتح الجزأين[3].

ومن الأحوال المركبة شَغَرَ بَغَرَ وَأَيَادِيْ سبا ومعناهما الافتراق وَبَيْتَ بَيْتَ ومعناه الدنو وَكَفَّةَ كَفَّةَ ومعناه وجهاً لوجه وَأَخْوَلَ أَخْوَلَ أي شيئاً بعد شيءٍ وقد تكون بمعنى التفرق وَشَذَرَ مَذَرَ بمعنى الانتشار والتفرق الذي لا اجتماع بعده وَخَذَعَ مَذَعَ أي الانقطاع والانتشار وَحَيْث بَيْثَ ومعناه التفرق وَصَحْرَةَ بَحْرَةَ بمعنى الانكشاف وعدم الستر وَبَادِيْ بِدَا ومعناه أول كل شيء[4].

ومن الغريب أنَّ الزمخشري يذكر بَادِيْ بِدَا وَأَيْدِي سَبَا من ضمن الأعلام المركبة[5] مع أنَّها أحوال مركبة كما يقول ابن يعيش[6] والذي دعا الزمخشري إلى ذلك على مبلغ علمي أنَّ صدر هذين الاسمين ينتهي بياء ساكنة بمنزلة بعض الأعلام المركبة كقالي قَلا وَمَعْدِ يْكَرِب .

وما يكن فالأحوال المركبة فيها لغات يقال : في شَذَرَ مَذَرَ شَذَرَ مِذَرَ، وَشِذَرَ

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢٧٥ وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ١٠٦، والأصول في النحو : ٢/ ١٤٥.

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٥٣، ٥٤، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٣ب، وشرح المفصل : ٤/ ١٢٣.

(٣) انظر المقتضب : ٣/ ١٨٤.

(٤) انظر المقتضب : ٤/ ٢٩ ـ ٣١، ٣/ ١٨٤، والأصول في النحو : ٢/ ١٤٥، والمفصل في علم العربية ص : ١٧٦ ـ ١٧٩، وشرح المفصل : ٤/ ١١٦، وما بعدها، ٤/ ١١٢، ١٢٢.

(٥) انظر المفصل في علم العربية ص : ١٧٦.

(٦) انظر شرح المفصل : ٤/ ١١٢، ١٢٢.

مِذَرَ وَشِذَرَ بِذَرَ وَشَذَرَ بَذَرَ[1]، ويقال في خَذَعَ مَذَعَ خِذَعَ مِذَعَ[2]. ويقال في حَيْثَ بَيْثَ حَاثِ بَاثِ وَحَوْثَ بَوْثَ وَحَيْثاً بَيْثاً وَحَوْثاً بَوْثاً تشبيهاً يالأصوات المنكورة[3] ويقال في: صَحْرَةَ بَحْرَةَ صَحْرَةً بَحْرَةً بالفتح مع التنوين وقد يزيدون بعدها نحـرةً فيقال: صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً فيمتنع البناء؛ لأنَّ التركيب يمتنع في ثلاثة أشياء[4].

وفي أيادي سبا لغتان هما: أَيَادِيْ سَبَا وَأَيْدِيْ سَبَا كما يقول السيرافي[5]، أما بَادِيْ بِدَا ففيها لغات كثيرة وهي بَادِيْ بَدَاءٍ[6] وَبَادِيْ بَدَا وَبَادِيْ بَدْءٍ وَبَادِىء بَدِيْءٍ وَبَـادِيْ بَدِيٍّ[7] بَادِيْ بَدِيءْ وَبَـادِىءَ بَدْءَ[8] ويلاحـظ إنَّ الياء في أيادي من أيادي سَبا وَبَادِي من بَادِي بِدَا قد تُسَكَّن استخفافاً في اللغة الأولى من أيادي سبا وفي أكثـر لغات بادي بدا. وقد تحدث سيبويه عن هذه الأحوال المركبة ونص على بنائها على فتح الجزأين مع جواز الإضافة فيها حتى ولو لم تسمع عن العرب[9].

وشواهد بناء هذه الأحوال المركبة كثيرة نجتزىء منها بقول الشاعر[10]:

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٤ ب، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٨، وشرح المفصل: ٤/ ١١٩.

(2) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٦، وشرح المفصل: ٤/ ١١٦.

(3) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٦، وشرح المفصل: ٤/ ١١٦.

(4) انظر شرح المفصل: ٤/ ١١٧.

(5) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٢ ب، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٩.

(6) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٣ ب.

(7) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٧، ٩٨، والمفصل في علـم العـربية ص: ١٧٩.

(8) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٢٣.

(9) انظر الكتاب: ٢/ ٥٤، ٥٦.

(10) البيت لضابي البرجمي، في الخصـائص: ٣/ ٢٩٠، والمحتسـب ابـن جنـي، تحقيق عبد الحليم النجار وعلي ناصف، القاهرة، دار التحرير للطباعة ١٣٨٦ـ ١٣٨٩ هـ، ١/ ٨٦، ٢/ ٤١، وشرح شذرو الذهب ص: ٧٥، والشاهد فيه قوله (أَخْوَلَ أَخْوَلاَ) حيث رَكَّبَ الاسمين معاً وبناهما على فتح الجزأين لدلالتهما على الحال.

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شِرَارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلاَ

وقول ذي الرمة[1]:

فَيَا لَكِ مِنْ دَارٍ تَحَمَّلَ أَهْلُهَا أَيَادِي سَبَا بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

وقول الآخر[2]:

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بَادِي بِدَا وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

ويعلل السيرافي بناء هذه المركبات لتضمنها معنى حرف الواو يقول: «وَإِنَّمَا بُنِيَتْ هٰذِهِ الحُرُوفُ؛ لأنَّ فِيهَا مَعْنَى الوَاوِ» فالأصل ذهب الناس شَغَراً وَبَغَراً ثم بُنِيَا على الفَتْحِ مِثْل خَمْسَةَ عَشَرَ فِقِيلَ شَغَرَ بَغَرَ وَأَخْوَلَ أَخْوَلَ. . . »[3].

ويعلل ابن الخشاب بناءها وأمثالها، لأنَّ الأول من المركب يتنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعض وكذلك الثاني من الأول[4].

والذي عليه الكثيرون أنَّ سبب بناء الصدر هو حاجته إلى العجز فأشبه الحرف أمَّا الاسم الثاني فَبُنِيَ لتضمنه معنى حرف العطف الواو أو الفاء[5]. وكانت الحركة فتحة في كلا الجزأين لعروض البناء ويعلل المبرد فتح الأول من هذه المركبات؛ لأنَّه ليس منتهى الاسم فهو كالحاء من طلحة أمَّا الثاني فإنما فتح للبناء، وكانت فتحة؛ لأنَّها أخف الحركات، ولكي تعادل الثقل الناشىء من التركيب[1].

---

(1) ديوانه، تصحيح كارليل وتنقيحه، كمبردج بلندن ١٩١٩ م، ص: ٥٢٣، وفي الكتاب: ٢/ ٥٤، والمقتضب: ٤/ ٢٦، والمخصص (بولاق) ١٢/ ١٣٢ والشاهد فيه قوله: أيادي سبا حيث ركب الاسمين معاً وَبُنِيَا إلاَّ الصدر أُسكنت ياؤه تخفيفاً.

(2) الرجز لأبي نخيلة، في الكتاب: ٢/ ٥٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٣ ب، والشاهد فيه كسابقه.

(3) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٢، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٨.

(4) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ١١٣.

(5) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٦، وشرح المفصل: ٤/ ١١٢، ١١٣.

د ـ التركيب فيما ليس بظرف ولا حال:

هذا التركيب مسموع في حَيْصَ بَيْصَ ولا يقاس عليه كما يذكر بعض النحاة ومعنى هذا المركب الفتنة والاختلاط والشدة التي يعسر التخلص منها. وَحَيْصَ مشتق من حَاصَ يَحِيْصُ وَبَيْصَ مشتق من بَاصَ يَبُوصُ والأول الفرار والثاني فوات الأمر وكان الأصل كما يذكر السيرافي أنْ يقال حَيْصَ بَوْصَ ولكنه أتبع الثاني الأول حتى يحدث الانسجام الصوتي بينهما وطلباً لخفة النطق بهما وإتباعاً لنظائرها[٢].

ويذكر ابن يعيش أنَّه قد يكون انقلاب (واو) (بوص) إلى الياء نتيجة لسكونها، وانكسار ما قبلها في بعض اللغات[٣]. وهذا المركب مبني على فتح الجزأين قال سيبويه: «وَنَحْوُ هٰذَا فِي كَلاَمِهِمْ (حَيْصَ، بَيْصَ) مَفْتُوحَةٌ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مُتَمَكِّنَةً»[٤]. وفي حَيْصٍ بَيْصٍ لُغَاتٌ أَشْهَرُهَا حَيْصَ بَيْصَ بفتح كلا الجزأين وعليها قول الشاعر[٥]:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

والثانية: حَيْصِ بَيْصِ وعليها قول الشاعر[٦]:

صَارَتْ عَلَيْهِ الأَرْضُ حَيْصِ بَيْصِ حَتَّى يَلُفُّ عَيْصَهُ بِعَيْصِي

---

(١) انظر المقتضب: ٤/ ٢٩ ـ ٣١.

(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٣ ب، ٩٤ أ.

(٣) انظر شرح المفصل: ٤/ ١١٥.

(٤) الكتاب: ٢/ ٥١.

(٥) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، في الكتاب: ٢/ ٥١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٦، والمخصص بولاق: ١٢/ ١٣٦ والشاهد فيه قوله حيص بيص حيث بنى جزءي المركب على فتح الجزءين.

(٦) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معيَّن وهو في شرح المفصل: ٤/ ١١٥، والشاهد فيه قوله حَيْصِ بَيْصِ ببناء الجزأين على الكسر وهي لغة من لغاته.

والثالثة: حَيْصِ بَيْصَ. **والرابعة**: حَيْصَ بَيْصِ. **والخامسة**: حَيْصَ بَيْصٍ. **والسادسة**: حَيْصٍ بَيْصٍ. **والسابعة**: حِيْصٍ بِيْصٍ. **والثامنة**: حَيْصاً بَيْصاً. **والتاسعة**: حِيْصَ بَيْصَ. **والعاشرة**: حِيْصِ بِيْصِ. **والحادية عشرة**: حَاصِ بَاصِ[1].

وبني هذا المركب بجميع لغاته على الحركة لعروض البناء وكانت فتحة في اللغة المشهورة للتخفيف بسبب ثقل التركيب وكانت كسرة في بعض لغاته للتخلص من التقاء الساكنين أو حملاً على الأصوات المركبة المبنيَّة على الكسر كَغَاقِ غَاقِ أَمَّا اللغات المنوَّنة فمحمولة على الأصوات المنكورة نحو غَاقٍ غَاقٍ أَمَّا علة بناء الجزأين على الفتح فهو بمنزلة نظائره السابقة[2].

هـ - المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم:

الأصل في المنادى عند إضافته إلى المضاف لياء المتكلم أَنَّ تَثبت ياؤه نحو يا ابن أخي[3] ومن شواهد ثبوت الياء قول الشاعر[4]:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيْدِ

ويذكر ابن الشجري أَنَّ منهم من يبدل الياء ألفاً؛ لأنَّ الأصل عندهم يَا ابْنَ

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ١٩٤، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٨، وشرح المفصل: ٤/ ١١٥.

(2) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٤، ق/ ٣٩ آ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٨، وشرح المفصل: ١١٦، ٤/ ١١٤.

(3) انظر الكتاب: ١/ ٣١٨.

(4) البيت لأبي زبيد الطائي في رثاء أخيه. ديوانه: شعر أبي زيد الطائي جمعه وحققه نوري حمودي القيسي - بغداد - ١٩٦٧ م، ص: ٤٨، وفي الكتاب: ١/ ٣١٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤، ١٣١، وشرح المفصل: ٢/ ١٢ والشاهد فيه إثباته الياء في قوله أُمِّي وَنَفْسِي على الأصل، خلافاً لابن هشام الذي يذكر أنها ضرورة، انظر أوضح المسالك: ٤/ ٤٠، ٤١.

أمَّا، ونحو ذلك ولعل ذلك ناشىء من كراهتهم لاجتماع الكسرة والياء معاً وهذا يحدث ثقلاً لذلك جاءوا بميم مفتوحة مشددة[1].

ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [2]

يَا ابْنَــةَ عَمَّــا لاَ تَلُومِــي وَاهْجَعِي

ويهمني هنا الوجه الذي يُبْنَى فيه المنادى مع ما أضيف إليه على فتح الجزأين نحو قولهم يَا ابْنَ أُمَّ والعرب تلجأ إلى ذلك في كلامات شاع استعمالها كأم وعم وأخ وصاحب بشرط أن يضاف إليها كلمة ابن في النداء وذلك بغية التخفيف لطول الكلام قال سيبويه: «وَقَالُوا يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ فَجَعَلُوا ذٰلِكَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لأنَّ هٰذَا أَكْثَرُ فِي كَلامِهِمْ مِنْ يَا ابْنَ أَبِي وَيَا غُلاَمَ غُلاَمِي»[3].

ويذكر سيبويه كذلك أنَّهم قد قالوا يا ابن أمِّ بتشديد الميم وكسرها يقول: «وَقَدْ قَالُوا أَيْضاً يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ كأَنَّهُمْ جَعلُوا الأَوَّلَ وَالآخِرَ اسْماً ثُمَّ أَضَافُوا إِلَى اليَاء كقولك يَا أَحَدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حَذَفُوا اليَاءَ لِكَثْرَةِ هَذَا فِي كَلاَمِهِمْ»[4].

والفتحة في هذا المركب لها وجهان:

الأول: أنَّها فتحة إعراب كفتحة يا عبد الله. **والثاني**: أنَّها فتحة بناء بسبب التركيب وهو الأرجح لقول سيبويه: «وَلاَ يَجْعَلُونَ شَيْئاً مِنْ هٰذِهِ الأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ إِلاَّ فِي حَالِ الحَالِ أَوِ الظَّرْفِ كَمَا لَمْ يَجْعَلُوا يَا ابْنَ عَمَّ وَيَا ابْنَةَ أُمَّ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلاَّ فِي حَالِ النِّدَاءِ وَالآخِرُ مِنْ هٰذِهِ الأَسْمَاءِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَجُعِلَ لَفْظُهُ كَلَفْظِ

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٤، ٧٥.

(٢) البيت لأبي النجم العجلي في الكتاب: ١/ ٣١٨، والمقتضب: ٤/ ٢٥٢، والأصول في النحو: ١/ ٢٧٠ والشاهد فيه قوله: ابنة عمَّا حيث أبدل الألف من الياء تلافياً للثقل.

(٣) الكتاب: ١/ ٣١٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٣١٨.

الوَاحِدِ وَهُمَا اسْمَانِ أَحَدُهُمَا مُضَافٌ إِلَى الآخَرِ»[١] .

والذي يرجح أَنَّها بناء أَنَّ الجزء الثاني تضمن معنى حرف العطف أَمَّا الأول فتنزل من الثاني منزلة بعض الاسم وبنيا على الحركة لعروض البناء وكانت فتحةً للتخفيف بسبب ثقل التركيب وقد قُرِىءَ بالبناء على فتح الجزأين قوله تعالى[٢] : ﴿ **يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي** ﴾ ويكون موضع المركب الضم ؛ لأَنَّه جرى مجرى المفرد نحو: يَا زَيْدُ[٣] .

أَمَّا من قال يا ابْنَ أُمِّ بكسر الميم وتشديدها فإنَّ فيه وجهين؛ **الأول** : أَنْ يكون أضاف ابناً إلى أُمٍ وَأُماً لياءِ الضمير وحذف الياء لكثرتها في كلامهم أو اجتزاء بالكسرة عنها بغية التخفيف في اللفظ. **الثاني** : أَنْ يكون جعل الاسمين اسماً واحداً وأضافه إلى نفسه فحذفت الياء كما تحذف من آخر المفرد نحو قولك: يَا غُلاَمِ[٤] .

وقد قرىء بالكسر بدون ياء قوله تعالى : ﴿ **قَالَ ابْنَ أُمِّ** ﴾[٥] .

ويغلب على ظني أنَّ الوجه الأول أقوى من الوجه الثاني؛ لأَنَّه لا يستحسن إضافة الاسم المركب ، قال سيبويه : **«وِمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ خَمْسَةَ عَشَرُكَ وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ»** [٦] .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٥٣ .

(٢) سورة طه آية رقم : ٩٤ ، قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وخلف بكسر الميم وقرأ الباقون بفتحها لتركبها تركيب خمسة عشر فعلى هذا ليس ابن مضافاً لأم بل مركباً معها ومذهب الكوفيين أنَّ ابن مضاف لأم وأم مضافة للياء وقلبت الياء ألفاً تخفيفاً فانفتحت الميم ثم حذفوا الألف وبقيت الفتحة دالة عليها انظر إتحاف فضلاء البشر ص : ١٣٩ .

(٣) انظر المقتضب : ٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٧٤ ـ ٧٥ .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣١٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٧٥ .

(٥) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .

(٦) الكتاب : ٢/ ٥١ .

و ـ الأعلام المركبة :

البناء في الأعلام المركبة تركيباً مزجياً جائز بمنزلة الظروف والأحوال المركبة إذ يجوز بناؤها على فتح الجزأين والبناء فيها عارض ما عدا ما ختم بويه منها فإنَّه يبنى بناءً لازماً على الكسر على أرجح الأقوال.

والأعلام المركبة تركيباً مزجياً كثيرة منها عَيْضَمُوز، وَعَنْتَرِيْس وَحَضْرَمَوْت وَبَعْلَبَكّ وَرَام هُرْمُز وَمَارَ سَرْجِس وَمَعْدِ يْكَرِب وَقَالِي قَلاَ[1] ونحو ذلك وفيها ثلاث حالات كما يقول النحاة.

الأولى : إعرابها إعراب ما لا ينصرف وتكون علامة الإعراب على آخر الجزء الثاني أما الجزء الأول فيبنى على الفتح ما عدا ما كان آخر صدره ياء فإنه يُسَكَّن للتخفيف كَمَعْدِ يْكَرِبَ وذلك لأن الياء مكسور ما قبلها فضلاً عن اعتلالها إذ إنَّ سيبويه يشبه الياء في صدر العلم بألف مثنى في أنَّها ليست حرف إعراب لذلك سَكَّنُوهَا لاعتلالها[2] وسبب منعه من الصرف العلمية والتركيب المزجي أما سبب بناء الجزء الأول من المركب فلأنه تنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعض وبعض الكلمة مبني، أما الجزء الثاني فأعرب لأنه لم يتضمن معنى الحرف[3]. وَبُنِيَ الجزء الأول من المركب على الفتح لشبه الثاني منه بتاء التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها[4]، ويمكن القول بأنَّ الفتح ناشىء من ثقل التركيب وهذه الحالة هي اللغة الفصحى فيه[5].

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥، شرح الكتاب : ١/ ق/ ٩١ أ ب، واللمع في العربية ص : ٤٠، ٢٤١.

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٥٥، وشرح الكتاب : ١/ ق/ ٩٠ ب، واللباب : ق/ ١١٠ ب.

(٣) انظر المفصل في علم العربية ص : ١٧٦، وشرح المفصل : ٤/ ١١٢.

(٤) انظر اللباب : ق/ ١١٠ ب.

(٥) انظر أوضح المسالك : ٤/ ١٢٥.

الحالة الثانية : إضافة صدر العلم المركب إلى عجزه نحو: حَضْرَمَوْتٍ فيكون عجز المركب مجروراً بالكسرة ما عدا كرب في مَعْدِ يْكَرِبَ فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعملية والتأنيث وإذا كان آخر صدر العلم المركب ياء فإنَّها تبقى ساكنة.

الحالة الثالثة : بناء المركب على فتح الجزأين تقول حَضْرَمَوْتَ ما عدا ما كان في آخر صدره فتسكن للتخفيف[1].

ويذكر ابن الخشاب أنَّ الذي جوز البناء والإعراب في تلك الأعلام هو أنَّ أحد الاسمين لم يستعمل مستقلاً عن صاحبه[2]. وفي بعض هذه الأعلام لغات فقد ذكر سيبويه: فِي مَعْدِ يْكَرِبَ ثلاث لغات تنطبق عليها الأحوال الثلاث السابقات وهي مَعْدِ يْكَرِبٍ بإضافة صدره إلى عجزه، وصرفه؛ لأن الاسم الثاني مذكر، ومَعْدِ يْكَرِبُ برفع الباء من كَرِب ومنعه من الصرف للعلمية والتركيب المزجي أي كأنَّ الاسمين اسم واحد وَمَعْدِ يْكَرِبَ بفتح الجزء الثاني وتحتمل هذه اللغة وجهين؛ **الأول**: أنَّهُ بَنَى الاسمين بسبب التركيب. **والثاني**: أنَّه أضاف معدي إلى كرب ومنع كرب من الصرف فجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة للتعريف والتأنيث[3]. وذكر السيرافي في قَالِيْ قَلاَ لغتين هما:

قَالِي قَلاَ من غير تنوين، وَقَالِي قَلاً بتنوين وذكر أنَّه يجوز في الأولى إعراب العلم إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتركيب وعلامة الإعراب مقدرة على آخره ويجوز فيه البناء بسبب التركيب. أمَّا اللغة الثانية فصدر العلم المركب مضاف إلى عجزه لذلك نون العجز؛ لأنَّه خرج عن حد البناء والأرجح ترك التنوين فيه كما

(١) انظر هذه الحالات الثلاث في الكتاب: ٢/ ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٠ ب، ٩١ أ ب، واللباب: ق/ ١١٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧٤، ٨٥.
(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ١١٣.
(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٤٩، ٥٠، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٠ ب، ٩١ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٤.

يقول السيرافي[1] ومن شواهد البناء في تلك الأعلام المركبة قول الشاعر[2]:

سَيُصْبِحُ فَوْقِــي اقْتَــمُ الرِّيشِ كَاسِراً بِقَالِــي قَلاَ أَوْ مِنْ وَرَاء دَبِيْلِ

ثالثاً الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة :

ويشمل ما كان زماناً نحو: حين وساعة ويوم ومدة ووقت وزمن ونهار وصباح ومساء وغداة وعشية وأزمان وريث وما شابه ذلك من الأزمنة المبهمة. وما كان مكاناً نحو: دون وبين وما شابه ذلك وألحق النحاة بهذه الأسماء بعض الأسماء المبهمة نحو: مثل وغير[3] وسواء[4] وغير ذلك من الأسماء الناقصة الدلالة.

ويرى البصريون أنَّ تلك الأسماء وأمثالها يجوز فيها البناء على الفتح عند إضافتها إلى مبني ويرى الكوفيون ما يراه البصريون في هذه الأسماء إلاَّ أَنَّ الكوفيين يرون كذلك أَنَّ هذه الأسماء يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية ويذكرون أَنَّ الإعراب أرجح من البناء في هذه الحالة[5] واحتج البصريون بقراءة نافع وأبي جعفر، **قال تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾**[6].

---

(1) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٢ أ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٧-٩٨.

(2) الشاهد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٥٤، والمقتضب: ٤/ ٢٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٩١ أ، والشاهد فيه قوله (قالى قلا) فهما اسمان جعلا اسماً واحداً وسكنت الياء في آخر الصدر استخفافاً، ويروى «**واقعاً**» بدلاً من «**كاسراً**».

(3) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٦ أ ب، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٩، ١٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٤.

(4) انظر مغني اللبيب ص: ١٨٨.

(5) انظر الإنصاف م: ٣٨، ١/ ٢٨٩، ٢٩٠، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٢٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٥٧.

(6) سورة النمل آية: ٨٩، قرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الميم من يَوْمَئِذٍ وقرأ أبو عمرو وابن كثير وغيرهما بكسر الميم والأولون ينونون العين مِنْ فَزَعٍ أمَّا الآخرون فلا ينونون؛ **لأنهم** جعلوا فَزَع مضافاً وقرأ نافع مِنْ فَزَعٍ غير منون وَيَوْمَئِذٍ بفتح الميم على البناء لأنهما كالاسم =

واستشهدوا كذلك بقول الشاعر[1]:

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءِ الرَّسُولَ وَلاَ أَرَى ... كَيَوْمَئِذٍ شَيْئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهُ

واحتج الكوفيون لتأكيد مذهبهم من أنَّ البناء يجوز عند الإضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية بقراءة نافع ﴿**هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ**﴾[2].

واستشهدوا كذلك بقول الشاعر[3]:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِن سُلَيْمَى ... عَلَى حِيْنَ التَوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

وممن مال إلى مذهب الكوفيين الفارسي كما يقول ابن عقيل ومال إلى مذهبهم كذلك ابن مالك في ألفيته على حد قول ابن عقيل[4]، واحتج بأنه لا يُبْنَى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرفاً ولا غيره؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء[5].

= الواحد وحجته أنَّ إضافة يوم إلى (إذ) غير محضة انظر حجة القراءات ص: ٥٤٠، ٥٤١، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٤٠.

(١) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين وهو في الإنصاف م: ٣٨، ١/ ٢٨٩ ولم أجده في مصدر آخر والشاهد فيه يَوْمَئِذٍ بالبناء على الفتح لإضافته إلى مبني وهو إذْ.

(٢) سورة المائدة آية: ١١٩ قرأ السبعة برفع (يوم) على الإعراب، لأنَّه خبر المبتدأ وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء، والبصريون يعدون الفتحة فيه إعراباً، لأنَّه ظرف زمان والخبر محذوف، انظر حجة القراءات ص: ٢٤٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٦.

(٣) الشاهد بلا نسبة انظره في الإنصاف م: ٣٨، ١/ ٢٨٩، وشرح شذور الذهب ص: ٨٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٥٧، والشاهد فيه قوله: على حِينَ التواصل واستشهد به الكوفيون على جواز بناء (حين) وإعرابه، والإعراب أرجح، والبصريون لا يجيزون ذلك، لأنَّ (حين) في البيت مجرورة لفظاً على الإعراب وليس هناك ما يدعو إلى بنائها عندهم لأنها لم تضف إلى مبني.

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ٣/ ٥٨.

(٥) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٣٣، ومقالة بعنوان (أثر شواهد كتاب سيبويه في الكتب النحوية =

ومممن أيد مذهب الكوفيين أيضاً السيوطي[1]، والراجح عندي مذهب البصريين من أنَّ تلك الأسماء يجوز فيها البناء على الفتح عند إضافتها إلى مبني؛ لأنَّ المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه كما يكتسب التذكير والتأنيث والتخصيص والتعريف ونحو ذلك ذكر ذلك ابن الشجري[2].

وعندي أنَّ البناء أرجح من الإعراب عند الإضافة إلى المبني ويغلب على ظني أنَّ الذي دفع البصريين إلى تقييد جواز البناء في الأسماء السابقة بالإضافة إلى المبني فحسب أنَّه لا مسوِّغَ لبناء الكلمة إذا أضيفت لفعلٍ معرب أو اسم معرب خلافاً للكوفيين وما احتج به الكوفيون من قراءة نافع فإنَّ الراجح في (يوم) إذا فُتِحَ أنْ تَكون فتحته إعراباً على الظرفية الزمانية والخبر محذوف ثم إنَّ القراء السبعة يقرؤون برفع يوم على الإعراب لأنَّه خبر المبتدأ.

وما استشهد به الكوفيون من قول الشاعر: (على حِينَ التواصل) فإن البصريين يذكرون أنَّه لَحْنٌ؛ لأنَّ (حين) في البيت مجرورة بعلى.

وما يكن فهذه الأسماء أصلها معربة قبل الإضافة فلما أضيفت جاز بناؤها على الفتح وبنيت على حركة لعروض البناء وكانت فتحة للتخفيف[3]. وقد علَّل سيبويه بناء هذه الأسماء على الفتح بسبب التركيب قال ذلك وهو يتحدث عن بناء (حين) في قول النابغة[4]:

= اللاحقة، مجلة آداب المستنصرية) ع: ٥، ١٩٨٠ م، ص: ٤٧٨، ٤٧٩.

(١) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣، والمطالع السعيدة: ١/ ١١١، ١١٢.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٥.

(٣) انظر الكامل: ٣/ ١٥٩، والمطالع السعيدة: ١/ ١١١.

(٤) ديوانه ص: ١٦٣، في الكتاب: ١/ ٣٦٩، والكامل: ٣/ ١٥٩، والأصول: ١/ ٢١٢، والشاهد فيه قوله: على حِينَ عَاتَبْتُ حيث بنى حين على الفتح لإضافته إلى مبني ويروى البيت بكسر حين على الإعراب وأكثر الرواة على فتحها، لأنَّ البناء أرجح من الإعراب وللسيرافي رأي ثالث في فتح حين وهو أنها فتحت لالتقاء الساكنين ويذكر أنَّ بعضهم يُجَوِّز

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

قال سيبويه: «كأنَّهُ جَعَلَ حيْنَ وعَاتَبْتُ اسْماً وَاحِداً»[1] وتبعه المبرد في هذا التعليل[2].

ويعلل السيرافي بناء هذه الأسماء لكونها أضيفت إلى ما ليس باسمٍ في لفظه بل إلى اسمٍ في معناه فخالفت قاعدة الإضافة، لأنَّه لا يجوز تقدير اللام أو من في المضاف إليه كإذ ونحوها ولما صارت الإضافة إلى المبني ضعيفة جاز البناء يقول: «فإنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلِمَ إذَا أُضِيفَ إلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ بُنِيَ قِيلَ لَهُ: مِنْ قِبَلِ أنَّ مَا أُضِيفَ إلَيْهِ لَيْسَ بِاسْمٍ فِي لَفْظِهِ وَإنَّمَا هُوَ اسْمٌ فِي مَعْنَاهُ، وَالإضَافَةُ الصَحِيحَة مَا كَانَتِ اللاَّمُ مُقَدَّرَةً فِيهِ أوْ مِنْ. وهٰذِهِ الأَشْيَاءُ التِي أُضِيْفَتْ إلَى غَيْرِ المُتَمَكِّن لا يَصْلُحُ تَقْدِيرُ اللاَم فِي لَفْظ مَا أُضِيفَتْ إلَيْهِ وَلاَ تَقْدِيرُ مِنْ»[3].

أَمَّا ابن الشجري فيذكر علتين في بناء هذه الأسماء الأولى تأثر فيها بسيبويه إذ ذكر ابن الشجري أنَّ سبب البناء هو التركيب ذكر ذلك وهو يتحدث عن مِثْلَمَا.

أَمَّا الثانية فهي أنَّ الاسم بُنِيَ عند إضافته إلى المبني؛ لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء كما يكتسب التعريف وغير ذلك[4] وذهب الرضي إلى أنَّ سبب البناء في هذه الأسماء ناشىء من الشبه الافتقاري فكأن المضاف تنزَّلَ من المضاف إليه منزلة بعض الاسم من بعض وبعض الاسم مبني[5].

= فتح حين على الإعراب، لأنَّ حين مضاف إلى أعاتب المعرب انظر شرح الكتاب: ١ / ق / ٣٧ أ، ٩٦ أ.

(١) الكتاب: ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر الكامل: ٣/ ١٥٨، ١٥٩.

(٣) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٦ أ.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٠.

ويمكن أن نضيف على هذه العلل الإبهام إذ لا تتضح هذه الأسماء إلاَّ بإضافتها فأشبهت الحروف.

وهناك شواهد كثيرة من القرآن والشعر تؤكد ما ذهب إليه البصريون من جواز البناء والإعراب في هذه الأسماء عند إضافتها إلى المبني[1].

---

(١) انظر الإنصاف م: ٣٨، ١/ ٢٩١، ٢٩٣.



الفصل الثاني
مابني على الكســـر

نجد البناء العارض على الكسر في لفظتين هما أوانٍ في قولنا: وَلَاتَ أَوَانٍ، وَفِي اَلخَازِ بَازِ.

أَوَّلاً - أوان:

هذا الاسم يدل على الزمان وأصله معرب ولكنه يبنى بناء عارضاً على الكسر بتنوين كما يقول السيرافي إذا سبقته لات[1]، ومن شواهد بنائه قول الشاعر[2]:

طَلَبُــوا صُلْحَنَــا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَــا أَنْ لَيْسَ حَيْنَ بَقَاءِ

واختلف النحاة في تعليل بنائه على الكسر بتنوين فذكر السيرافي أن المبرد يعلل تنوينه لكونه من أسماء الزمان المضافة إلى الجمل نحو هذا يوم يقوم زيد فلما حذفت الجملة التي أضيف إليها (أوان) عوضت منها التنوين بمنزلة يَوْمَئِذٍ أَمَّا سبب بنائه عند المبرد فلأنَّه بمنزلة قَبْلُ وَبَعْدُ حين بُنِيَ لَمَّا حذف عنهما المضاف إليه.

يقول السيرافي: «لأَنَّ الغَالِبَ فِي ظَنِي عَنْ أَبِي العَبَّاسِ وَهُوَ الذي حَكَاهُ أَصْحَابُهُ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ قَبْلُ وَبَعْدُ حِينَ بُنِيَ لَمَّا حُذِفَ عَنْهُمَا مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ»[3].

فالأصل عند المبرد ولات أوانُ صُلْحٍ فلما حذف المضاف إليه بُنِيَ على الكسر لالتقاء الساكنين والتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف[4]. ويذكر

---

(1) انظر شرح الكتاب: ق/ ٧٦ أ.

(2) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص: ٣٠، والأصول في النحو: ٢/ ١١٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٦ أ ب، وشرح المفصل: ٩/ ٣٢، والشاهد فيه قوله ولات أوانٍ حيث بَنَى (أوانٍ) على الكسر والتنوين.

(3) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٥ ب.

(4) انظر الأصول في النحو: ٢/ ١٤٧، ١٤٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٥ ب.

السيرافي أنَّ تعليل المبرد هذا يختل من جهة أنَّ قَبْلُ وَبَعْدُ وأخواتها إذا كان المضاف إليه المحذوف بعدهنَّ معرفة فإنهن يكن مبنياتٍ أمَّا إذا كان نكرةً فإنهنَّ يكن معرباتٍ فلا يمكن حمل (أوان) عليهن ثُمَّ إنَّ قَبْلُ وَبَعْدُ يضافان إلى اسمٍ واحدٍ[1].

ويذكر السيرافي علتين لبنائه وتنوينه بالكسر؛ **الأولى**: أنَّ (أوان) كان مضافاً إلى جملة حُذفت عنه فنوّن عوضاً من حذفها بمنزلة إذ والتقدير ولات أوان طلبوا. ويذكر أنَّه كسر لالتقاء الساكنين التنوين الذي دخله عوضاً والنون الساكنة ويجوز كما يذكر أنَّ النون فيه لم تكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين ولكنها بُنِيَتْ في أول أحوالها على الكسر ثم دخل التنوين عوضاً عن المضاف إليه المحذوف ويوضح أنَّه استحق البناء على الحركة لعروض البناء.

الثانية: أنَّ لات قد تقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرفوعة في حالة عدم الحذف لذا حُرِّكَ بالكسر بتنوين حتى لا يلتبس بحركتي الإعراب.

وذكر السيرافي أنَّ بعضهم يذكر أنَّ الكسرة في أوان ناشئة من أنَّ لات حرف جار للأوان وذكر أنَّه لو كان صحيحاً لجاز أن تقول ولات حينِ مناص بجر حين[2] في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[3].

وممن ذكر أنَّ (أوان) نُوِّنَ للتعويض عن المضاف إليه المحذوف كَيَوْمَئِذٍ الزمخشري كما يقول ابن هشام؛ ورد ابن هشام هذا التعليل بأنه لو كان الأمر كما ذكر لأعرب؛ لأنَّ العوض ينزل منزلة المعوض عنه.

وفي المغني أنَّ (أوان) جر على إضمار من الاستغراقية أو كسر لشبهه بنزالِ

---

(1) انظر شرح لكتاب: ١/ ق/ ١٧٦.
(2) انظر شرح لكتاب: ١/ ق/ ١٧٦ أ، ق/ ٧٦ ب.
(3) سورة صۤ اية: ٣.

وزناً أو كسر التقاء الساكنين ونُوِّنَ ضرورة[1].

ثانياً ـ الخَازِ بَازِ:

كان المفروضُ أَنْ يدرج هذا المركب من ضمن المركبات السابقة إلاَّ أنِّي وجدت أن بناءه على الكسر هو اللغة المشهورة فيه لذلك صنفته مع المبنيات على الكسر قال سيبويه بعد أن تحدث عن خمسة عشر: «وَمِثْلُ ذٰلِكَ الخَازِ بَازِ وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ العَرَبِ ذُبَابٌ يَكُونُ فِي الرَوْضِ وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِم الدَاءُ، جَعَلُوا لَفْظَهُ كَلَفْظِ نَظَائِرِهِ فِي البِنَاءِ وَجَعَلُوا آخِرَهُ كَسْراً كَجَيْرِ وَغَاقِ . . .»[2].

ولهذا الاسم خمسة معان اثنان منها ذكرها سيبويه أما الثلاثة الأخرى فهي نوع من العشب أو صوت الذباب نفسه أو السِّنَّوْرِ وهو أغرب ما فيه[3]. وفي هذا الاسم سَبْعُ لغات؛ **الأولى**: خَازِ بَازِ بكسر الاسمين معاً بمنزلة غَاقِ غَاقِ وَنحوِ ذلك وَبُنِيَ الاسمان على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين. **الثانية**: خَازِ بَازُ بكسر الأول وضم الثاني. الأول منهما بمنزلة صدر المركب من عجزه وكسر على أصل التقاء الساكنين أما الثاني فأعرب إعراب الممنوع من الصرف تشبيهاً بمعدي كرب مع فارق التشبيه بينهما. **والثالثة**: خَازَ بَازَ بالبناء علي فتح الجزأين بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ. **والرابعة**: خَازَ بَازُ بفتح الأول وضم الثاني بمنزلة **حَضْرَمَوْتُ** في بناء الأول على الفتح ومنع الثاني من الصرف. **والخامسة**: خَازُ بَازٍ بضم الأول وتنوين الثاني بالكسر على سبيل الإضافة بمنزلة **حَضْرَمَوْتٍ** ونحو ذلك. **والسادسة**: خَازِ بَاءُ على وزن فَاعِلَاءُ لمؤنث فالهمزة في عَجُزِه للتأنيث بمنزلة قَاصِعَاءُ. **والسابعة**: خِزْ بَازُ

---

(١) انظر مغني اللبيب ص: ٣٣٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٥١، وانظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، بيروت، الناشر دار الكتاب العربي (بلا تاريخ) ص: ٢٣٦.

(٣) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٩ ب، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٦، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٨، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٠.

بحذف الألف من أوله وجعلهما اسماً واحداً بمنزلة قِرْطَاس وهو في هذه اللغة معرب ومنصرف[1].

وأشهر هذه اللغات الأولى قال الشاعر[2]:

وَالخَازِ بَازِ السَّنِمَ المَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

وقال غيره[3]:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الخَازِ بَازِ بِهِ جُنُونَا

وقال آخر[4]:

يَا خَازِ بَازِ أَرْسِلِ اللهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لاَزِمَا

وورد في اللغة السابعة قول الشاعر[5]:

مِثْلُ الكِلاَبِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الخِزْبَازِ

ويلاحظ أنَّه يجوز تعريف الصدر بأل ويجوز حذفها كذلك إذ هو مشابه لبناء خمسة عشر معرفة ونكرة.

---

(١) انظر هذه اللغات في الكتاب: ٢/ ٥١، ٥٢، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٩ ب، ٩٠ أ ب، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٩٦، ٩٧، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٠.

(٢) لم ينسب أحد هذا البيت إلى قائل معين وهو في شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٠ أ، وشرح المفصل: ٤/ ١٢١، والشاهد فيه قوله الخَازِ بَازِ فهما اسمان جعلا اسماً واحداً وبني على الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

(٣) البيت لابن أحمر في ديوانه، تحقيق حسين عطوان، دمشق، (بلا تاريخ) ص: ١٥٩، وفي الكتاب: ٢/ ٥٢ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٧، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٨، والشاهد فيه كسابقه.

(٤) لم أعثر على قائله: وهو في شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٠ أ، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٩، ونوادر أبي زيد ص: ٢٣٥ والشاهد فيه كسابقيه.

(٥) لم أقف على قائله: وهو في الكتاب: ٢/ ٥١ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٠٧، وشرح

الفصل الثالث
مابني على الضم

أوّلاً ـ المنادى المفرد المعرفة :

يُبْنَى المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به وهو الضم أو ما ناب عنه[1]، ومحله النصب؛ لأنَّ أصله الإعراب[2]. ويقصد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ويقصد بالمعرفة العلم والنكرة المقصودة بالنداء[3]، فالعلم نحو: يا زيدُ والنكرة المقصودة نحو: يا رجلُ فهي كالعلم؛ لأنَّ النداء فيها لمعين[4]، ويدخل في المنادى المبني على الضم كلمة (أيٌّ) في قولنا: يا أيُّها الرجلُ وكلمة (أيّةُ) في قولنا: يا أيّتُها المرأةُ وقد يكون المنادى مبنياً على الضمّ المقدر في نحو: يا هذا الرجل.

ويدخل في المنادى المبني المستغاث نحو: يا لَزيدٍ والمتعجب منه نحو: يا

= المفصل: ٤/ ١٢٢، والشاهد فيه قوله من الخز باز حيث بناه على الكسر؛ لأنّه متضمن لمعنى الكناية عن الداء وعن الصوت ووجب له البناء في النكرة لتضمنه المعنى فلما عرف بأل بقي على بنائه.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٣، ١٠٤، والجمل في النحو ص: ١٤٧، والمفصل في علم العربية ص: ٣٧.

(٢) قال الزمخشري مؤكداً أنَّ أصل المنادى الإعراب: «لأنَّكَ إذا قُلْتَ يَا عَبْدَ اللهِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: يَا أُرِيدُ أَوْ أَعْنِي عَبْدَ اللهِ وَلَكِنَّهُ حُذِفَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَصَارَ يَا بَدَلاً مِنْهُ»، المفصل في علم العربية ص: ٣٥.

(٣) يذكر النحاة أنَّ للمنادى أربعة أنواع يعرب في ثلاثة أنواع ويبنى في واحد فالمنادى المعرب هو المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة. أما المنادى المبني فهو المفرد المعرفة، وهو العلم والنكرة المقصودة وما في حكم ذلك. انظر الجمل في النحو ص: ١٤٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٣ ب، ٦٤ أ، والمفصل في علم العربية ص: ٣٦، ٤٧.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣١٠، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٣ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٢٨.

(لِلدَّوَاهِي) والذي في آخره زيادة الاستغاثة نحو: يا زيدَاهُ وقولهم في الندبة: وازيداهُ[1].

وحقيقة الأمر أَنَّ القول في بناء الاسم المنادى المفرد المعرفة مسألة خلافية بين النحاة البصريين والكوفيين من جهة وبين أعلام تلك المدرستين من جهة أخرى وبين بعض المتأخرين من جهة ثالثة.

فقد ذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه أَنَّه مبني على الضم أو ما ناب عنه في محل نصب[2].

وقد نص سيبويه على بنائه على الضم في أكثر من موضع من الكتاب يقول: «اعْلَمْ أَنَّ النَدَاءَ كُلُّ مُضَافٍ فِيهِ فَهُوَ نَصْبٌ... وَالمُفْرَدُ رَفْعٌ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ اسمٍ مَنْصُوبٍ»[3].

وقال في الباب نفسه: «وَرَفَعُوا المُفْرَدَ كَمَا رَفَعُوا قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَوْضِعُهُمَا وَاحِدٌ... وَتَرَكُوا التَّنْوِينَ فِي المُفْرَدِ كَمَا تَرَكُوهُ فِي قَبْلُ» وقال أيضاً: «فَأَمَّا المُفْرَدُ إِذَا كَانَ مُنَادَى فَكُلُّ العَرَبِ تَرْفَعُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ وَذٰلِكَ؛ لأَنَّه كَثُرَ فِي كَلاَمِهِمْ فَحَذَفُوهُ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الأَصْوَاتِ نَحْوَ: حَوْبُ، وما أشبهها»[4] وعلى الرغم من أَنَّ سيبويه كان ينص على بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم فقد استعمل مصطلح الرفع وهذا ناشىء من أَنَّ المصطلحات النحوية لم يكن أكثرها قد استقر زمنه.

والذي يؤكد أَنَّ سيبويه يريد البناء في المنادى المفرد المعرفة أَنَّه شبه ضمة المنادى المعرفة بضمة قبل وبعد وذكر أَنَّ رفعه من غير تنوين ناشىء من كثرة استعمال العرب له إذ إنَّ العرب أنزلوه منزلة الأصوات كَحَوْبُ. وَبينما يذهب

---

(١) انظر شرح المفصل: ١/ ١٣٠، ١٣١.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٣، ٣٠٤، والإنصاف: م: ٤٥، ١/ ٣٢٣.
(٣) الكتاب) ١/ ٣٠٣.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٠٣، ٣٠٤.

البصريون إلى بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم أو ما ناب عنه في محل نصب يذهب أكثر الكوفيين إلى أنَّه معرب مرفوع بغير تنوين ورفعه من غير تنوين ناشىء من فقدان رافعه إذ يتعذر جَرُّهُ لئلا يشبه المضاف ويتعذر نصبه لئلا يشبه الممنوع من الصرف.

ويذهب الفرَّاء من الكوفيين مذهب البصريين في أنَّ المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ على الضم ويذكر أنَّ الأصل في قولنا: يا زيد يا زيداه فلما كثر في كلامهم استغنوا عن الألف في آخره فقالوا: يا زيدُ ببناء آخره على الضم تِشبيهاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ[1]. وممن ذهب مذهب الكوفيين الرِّياشِي[2] كما يقول السيوطي[3].

ويرى السيوطي أنَّ المنادى المفرد المعرفة مما تأرجح بين البناء والإعراب[4]. والمذهب الراجح عندي هو ما يراه البصريون ومن تبعهم ومما يؤكد بناءه حذف التنوين منه بخلاف أنواعه الأخرى، قال تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[5].

ويدل على بنائه أيضاً أنَّه في محل نصب وأنَّ تابعه يجوز فيه عدة أوجه. أمَّا مذهب الكوفيين ففيه نظر؛ لأنَّه ليس هناك مرفوع بلا رافع ثم إنَّ الممنوع من الصرف يرفع بغير تنوين وهو صحيح الإعراب[6].

---

(١) انظر الإنصاف م: ٤٥، ١/ ٣٢٣.

(٢) هو العباس بن الفرج الرياشي من كبار النحاة من تصانيفه «كتاب الخيل» «وكتاب الإبل» توفي سنة ٢٥٧ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٢/ ٤٤، ونزهة الألباء ص: ١٩٩، والفهرست: ص: ٦٣.

(٣) انظر همع الهوامع: ٣/ ٣٧.

(٤) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٩١.

(٥) سورة البقرة آية: ٣٥.

(٦) انظر الإنصاف م: ٤٥، ١/ ٣٢٧، وهمع الهوامع: ٣/ ٣٨.

ومذهب السيوطي كذلك فيه نظر؛ لأنَّ الكلمة إمَّا مبنية وإمَّا معربة ولا ثالث لهما على الأرجح.

وذكر الأنباري أنَّ تعليل الفراء لبنائه على الضم غير صحيح؛ لأنَّه لو كان صحيحاً لَبُنِيَ المنادى لمضاف نحو: يَا عَبْدَ عَمْرٍو على الضم؛ لأنَّه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فأصله يَا عَبْدَ عَمْرَاهُ[1].

وقد علل سيبويه بناء المنادى المفرد المعرفة لكونه بمنزلة الأصوات كحوب ونحو ذلك من حيث كثرته في كلامهم[2]، ولعل تشبيهه بالأصوات ناشيء من أَنَّه مثلها غاية ينقطع عندها الصوت[3] ويذكر السيرافي والأنباري وغيرهما أَنَّ سبب بنائه عند البصريين هو شبهه بكاف الخطاب من حيث الخطاب والتعريف والإفراد أو وقوعه موقع الضمير فزيد في قولنا: يا زيد واقع موقع الكاف في أدعوك أو أَنَّ أصل يا زيد يا أنت أو يا إيَّاك[4] واستدلوا على ذلك بجواز إحلال الضمير محل المنادى المبني قال الشاعر[5]:

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

ويذكر السيرافي أنَّ العرب تقول يا إيَّاك[6]. ووفاقاً لسيبويه ذكر السيرافي أَنَّهُ

---

(١) انظر الإنصاف م: ١/ ٣٢٨.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٤.
(٣) انظر أسرار العربية ص: ٢٢٤.
(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٢ ب، ٦٣ أ، وأسرار العربية ص: ٢٢٤، والإنصاف م: ٤٥، ١/ ٣٢٥، وشرح المفصل: ١/ ١٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٠، وهمع الهوامع: ٣/ ٣٨.
(٥) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه جمع عادل سليمان جمال وتحقيقه، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والترجمة ١٩٧٠ م، ص: ٢١٦، وفي شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٢ ب، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٩، والمرتجل: ١٢٣ والشاهد فيه قوله (يا أَنْتَ) حيث جاز نداء الضمائر في كلام العرب.
(٦) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٢ ب.

بُنِيَ لكونه بمنزلة الأصوات كحوبُ من حيث كثرة استعماله في كلامهم[1].

وتأثراً بسيويه يعلل الرضي بناءه لكثرة استعماله طلباً للتخفيف[2] إلاَّ أنَّ العلة المشهورة في بنائه هي الأولى: وهي أنَّه بُنِيَ لمشابهته كاف الخطاب في الخطاب والتعريف والإفراد؛ وقد اعترض عبد الرحمن أيوب من المحدثين على تلك العلة إذ أنَّه يستغرب أَنْ تكون هناك مشابهة بين المنادى المبني في قولنا: يا زيد وبين الكاف في الفعل أدعوك؛ لأنَّ الأولى انشائية والثانية خبرية وفي قوله نظر عندي؛ لأنَّ المشابهة التي أرادها النحاة هي من جهة الإفراد والتعريف والخطاب فحسب وليس من جهة الإنشاء والخبر خلافاً لما يقوله[3].

أَمَّا سبب بنائه على الحركة فهو عروض البناء كما هو معروف ويذكر السيرافي علتين لبنائه على الضم هما: **الأولى**: مشابهته لِقَبْلُ وَبَعْدُ من حيثُ إنَّه إِذَا أضيف أو نُكِّرَ أعرب مثلهما وإذا أفرد بُنِيَ ومن حيث كونه غاية ينتهي الكلام عندها. **الثانية**: أنَّ الضمة ليست علامة للمنادى حين يعرب، لذلك جعلت له في البناء[4].

ويضيف الأنباري تعليلاً آخر لبنائه على الضم وهو أَنَّه بُنِيَ على الضم؛ لأَنَّهُ لَو بُنِيَ على الفتح لالتبس بالممنوع من الصرف في حالتي النصب والجر ولو بُنِيَ على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم[5] وعندي أَنَّه لم يُبْنَ على الفتح لئلا يلتبس بالمنادى المضاف المحذوفة ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو: يَا غُلاَمَ.

وبعضهم يذكر أَنَّه بُنِيَ على الضم؛ لأنَّ الضم هو أقوى الحركات[6] والغريب

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٢ ب، ق/ ٦٣ أ.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٢٠.

(٣) انظر دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، القاهرة ١٩٥٧ م، ص: ١/ ٤٦.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٣ أ ب.

(٥) انظر أسرار العربية ص: ٢٢٤، والإنصاف م: ٤٥، ١/ ٣٢٦.

(٦) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٣.

أنَّ بعض النحاة يجيز بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف على الضم. وممن ذهب هذا المذهب ثعلب مخالفاً الكوفيين قال الرضي: «وَأَجَازَ ثَعْلَبُ ضَمَّ المُنَادَى المُضَافِ وَالمُضَارِعِ لَهُ إِذَا جَازَ دُخُولُ اللامِ عَلَيْهِمَا نَحْوَ: يَا ضَارِبُ الرَجُلَ وَيَا ضَارِبُ رَجُلاً. وَإِنْ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ اللاّمِ نَحْوَ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ لَمْ يَجُزْ ضَمُّهُمَا»[1].

وعلل السيوطي جواز بناء المنادى المضاف على الضم بأنَّ إضافته في نية الانفصال يقول: «وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلَى جَوَازِ بِنَاءِ نَحْوِ: حَسَنُ الوَجْهِ، عَلَى الضَّمِّ، لأنَّ إِضَافَتَهُ فِي نِيَّةِ الانْفِصَالِ»[2].

وهذا القول فيه نظر؛ لأنَّ المنادى المضاف والشبيه بالمضاف لا يشبهان الضمير ولا يقعان موقعه بخلاف المفرد[3].

وذكر السيرافي أنَّ المنادى المفرد المعرفة يختلف عن المنادى المضاف والشبيه بالمضاف في أنَّ المنادى المفرد المعرفة يتعرف بالنداء[4]. أضف إلى ذلك أنَّ المنادى المضاف والشبيه بالمضاف ليسا غاية ينقطع عندها الصوت بخلاف المنادى المفرد المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة الشعرية قال الشاعر[5]:

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٣٦.

(٢) همع الهوامع: ٣/ ٣٨.

(٣) انظر شرح المفصل: ١/ ١٣٠.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٣ ب، وشرح المفصل: ١/ ١٣٠.

(٥) البيت للأحوص ديوانه ص: ١٨٩، وفي الكتاب: ١/ ٣١٣، والمقتضب: ٤/ ٢١٤، ٢٢٤، والأصول في النحو: ١/ ٢٧٢ والشاهد فيه قوله يا مطرٌ الأول حيث نَوَّنَ المنادى المفرد العلم للضرورة وأبقى الضمَّ اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة.

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَـرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَـرُ السَّلاَمُ

ويختار سيبويه بقاءه على ضمه اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة فهو إنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف في الضرورة فلم يغير التنوين ضمه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع[1].

وذكر سيبويه أنَّ عيسى بن عمر[2] ينصبه يقول: يَا مطراً رداً له إلى أصله قال سيبويه: «وكَانَ عِيسَىٰ بنُ عُمَرَ يَقُولُ: يَا مَطَراً يُشَبِّهُهُ بِقَوْلِهِ: يَا رَجُلاً يَجْعَلُهُ إِذَا نُوِّنَ وَطَالَ كَالنَّـكِرَةِ وَلَـمْ نَسْمَـعْ عَرَبِياً يَقُولُـهُ: وَلَـهُ وَجْـهٌ مِنَ القِيَاسِ إِذَا نُوِّنَ وَطَـالَ كَالنَّكِرَةِ»[3].

وجوز الأخفش والفارسي أن تكون الألف في نحو: يا مَطَرَا هي المبدلة من ياء المتكلم فكأنه أضاف مطر إلى نفسه، ويكون مطر منادى منكراً منصوباً وألفه بدل من نون التنوين وأجاز الفارسي في نحو: يا مطرا أن يكون الألف فيه على معنى الندبة كذلك[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الضم والفتح في حالتين:

الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن أو ابنة متصلاً به مضافاً إلى علم نحو: يا زيد بنُ عمرو. **الثانية**: إذا كرر مضافاً نحو: يا سَعْدُ سعدَ الأوس[5].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣١٣.

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي من أهل البصرة ومن مقدميهم في النحو، له كتابان «الجامع» و «المكمل» وكان عالماً بالقراءات توفي سنة ١٤٩ هـ، انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص: ٢٥، ٢٦، وطبقات النحويين واللغويين ص: ٣٥.

(٣) الكتاب: ١/ ٣١٣.

(٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٧٥ م، ٤/ ٣٤، ٣٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣١٣، ٣١٤، والجمل في النحو ص: ١٥٧، وشرح المفصل: ٢/ ٥.

ويذكر ابن الحاجب أنَّ الكوفيين يجوِّزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو: يا زيدُ ذا المال.

وذكر كذلك أَنَّ بعض البصريين يجوِّزون فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان أو غير علم إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو: يَا عَالـِمُ بنَ العالم[1]. والذي عليه الأكثرون ما ذكر في الحالة الأولى والثانية أما ما ذكره ابن الحاجب فإنَّ جمهور البصريين يلتزمون فيه الضم.

ويذكر الزجاجي أَنَّ وجه الضم في (يَا زَيْدُ بنَ عمرو) أَنَّه منادى مبني على الضم أَمَّا وجه الفتح فعلى تقدير إضافة زيد إلى عمرو وإقحام الابن[2].

ويذكر سيبويه أَنَّ وجه الفتح جاء لكثرة استعماله في كلامهم فكأن المنادى وابن بمنزلة اسم واحد[3].

أَمَّا في الحالة الثانية وهي يَا سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ فوجه ضم سعد الأول أَنَّه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني لأنَّه مضاف إلى الأوس والمضاف بدل أو عطف بيان، أما فتحهما فلما ذكر سيبويه من أَنَّ الاسم الثاني مقحم والأول مضاف والتقدير يا سَعْدَ الأوسِ فالاسم الأول والثاني بمنزلة اسم واحد[4].

ومن شواهد بناء الاسمين على الفتح قول الشاعر[5]:

يَا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ بَعْدَ الذِي عَدَا القُرُوضَ فَحَزَرْ

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٤١.

(٢) انظر الجمل في النحو ص: ١٥٧، ١٥٨.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣١٤.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣١٤، وما بعدها، والجمل في النحو ص: ١٥٧.

(٥) البيت للعجاج، ديوانه تحقيق عزة حسن، بيروت، دار الشروق ١٩٧١ م، ص: ٤٧، وفي الكتاب: ١/ ٣١٤، وشرح المفصل: ٢/ ٥، والشاهد فيه قوله (يا عُمَرَ بنَ) حيث بُنِيَ عمر على الفتح إتباعاً لحركة ابن؛ لأنَّ النعت والمنعوت مع كثرة الاستعمال كاسم واحد.

وقول الآخر[1]:

يَا تَيْمُ تَيْمِ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

ومع أنَّه يجوز الفتح في هذين النوعين فإنَّ النحاة قد اختلفوا في توجيه الفتح ففي النوع الأول (العلم الموصوف بابن) ثلاثة أوجه: **الأول**: أنَّه فتح إتباعاً لفتحة ابن وعلى ذلك يكون المنادى مبنياً على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع وابن صفة منصوبة بالفتحة؛ لأنَّه مضاف. **الثاني**: أنَّه فتح للبناء بسبب تركيب الصفة مع الموصوف بمنزلة خمسة عشر لذا يكون المنادى مبنياً على فتح الجزأين في محل نصب[2].

والثالث: أنَّه فتح للإعراب؛ لأنَّه منادى مضاف إلى ما بعد ابن وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه لا محل له من الإعراب[3]. وأختارُ الوجه الثاني وهو البناء بسبب تركيب الصفة مع الموصوف.

أما النوع الثاني (المنادى المفرد المعرفة إذا كرر مضافاً) فاختلفوا في فتحته كما يلي:

١ ـ فتحة الاسم الأول عند سيبويه: فتحة إعراب لأنَّه مضاف والمضاف إليه ما بعد الاسم الثاني والاسم المكرَّر مقحم[4] وتبعه الزجاجي[5].

---

(١) البيت لجرير ديوانه بشرح أبي جعفر بن حبيب، تحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ـ بيروت ـ دار الأندلس للطباعة (بلا تاريخ) ١/ ٢٨٥، وفي الكتاب: ١/ ٣١٤، والجمل في النحو ص: ١٧٥، والمقتضب: ٤/ ٢٢٩ والشاهد فيه قوله: (يا تَيْمَ تَيْمَ) حيث أقحم تيماً الثاني في الأول وما أضيف إليه فكأنه إنما أضاف اسماً واحداً إلى عدي فحذف التنوين منهما للإضافة.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣١٣، وشرح المفصل: ٢/ ٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٥٣.

(٣) انظر الجمل في النحو ص: ١٥٧، ١٥٨، وشرح المفصل: ٢/ ٥.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣١٤، ٣١٥.

(٥) انظر الجمل في النحو ص: ١٥٧.

٢ ـ أنَّ فتحته بناء وهو مع ما بعده مبني على فتح الجزأين أسند السيوطي هذا الرأي للأعلم الشنتمري[١]. أو هو مبني وفتحته للإتباع أي أَنَّ الاسم الأول مَبْنِي على ضمٍّ مقدر منع من ظهوره حركة الإتباع وأسنده السيوطي إلى السيرافي وضُعِّفَ بأن بين الاسمين حاجزاً حصيناً وهو الحرف الأول المتحرك من الاسم الثاني[٢].

ويذكر سيبويه أَنَّه إذا حدث تكرير في المنادى بدون إضافة نحو: يا سَعْدُ سَعْدُ ضم الأول فقط وجاز ضم الثاني على أَنَّه بدل أو منادى ثان أو توكيد لفظي ويجوز رفعه ونصبه لفظاً أو محلاً على أَنَّه توكيد لفظي أو عطف بيان[٣].

المنادى المبهم :

ومن المبني على الضم المنادى المبهم وهو نوعان (أَيٌّ) و (اسم الإشارة) وصارا مبهمين لحاجتهما إلى التفسير ولا يفسرهما إلا الاسم المعرف بأل بعدهما؛ لأَنَّه وصف لهما تقول يا أَيُّهَا الرَّجُل وَيَا هٰذَا الرّجُل وهما وصلة إلى ندائِهِ[٤].

والمعروف أَنَّ الاسم المعرف بأل مختلف في ندائه فالبصريون لا يجيزون نداءه بياء النداء خلافاً للكوفيين. والراجح مذهب البصريين إذ يستبدلون ياء النداء بيا أَيُّهَا للمذكر والمؤنث وقد يؤنثون (أَيّاً) فتصبح يا أَيَّتُهَا للمؤنث أو يأتون باسم إشارة مناسب عند نداء المعرف بأل فيقولون يــا هذا الرجل ويا أَيُّهذا ونحو ذلك عمدوا إلى ذلك لئلا يجتمع تعريفان إذا قلنا يا رجل[٥].

---

(١) هو يوسف بن سليمان الشنتمري عالم أندلسي برع بالأدب واللغة له «تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه» توفي سنة ٤٧٦ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٢٠/ ٦٠، والأعلام: ٨/ ٢٣٣.

(٢) انظر همع الهوامع: ٣/ ٥٨.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٥٨، ٥٩.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٦، والمفصل في علم العربية ص: ٣٩، وشرح المفصل: ٢/ ٧.

(٥) انظر الإنصاف م: ٤٦، ٣٣٥ ـ ٣٤٠، وأسرار العربية ص: ٢٢٨ ـ ٢٣١.

وأكثر الشواهد تؤكد ما ذهب إليه البصريون وتؤكد كذلك مجيء (أيّ) أو (أَيَّةَ) مقرونة بهاء التنبيه. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ**﴾[1].

أما الاسم المعرف بأل فقد يكون اسم جنس وقد يكون اسماً موصولاً كما يقول ابن مالك[2].

ويذكر الزجاجي أنَّ (أيًّا) أشدُّ إبهاماً من أسماء الإشارة لأنَّها لا تُثَنَّى ولا تجمع وتُعْرَب إذا نوديت: منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب[3] ويذكر الزجاجي أَنَّ الهاء بعد (أيّ) جيء بها وصلة لنداء المعرف بأل ولتكون عوضاً عن المضاف إليه أَمَّا المعرف بأل فهو صفة مرفوعة (لأَيّ) وهو المقصود بالنداء[4].

ويذكر سيبويه أنَّ رفع الصفة إنَّما جاء مراعاة للفظ المنادى المبهم فهما متلازمان كالاسم الواحد بل إنَّ سيبويه لينزل (أيًّا) والمعرف بأل بعدها منزلة النكرة المقصودة[5].

وأجاز المازني نصب الصفة على الموضع وهذا فيه نظر؛ لأنَّ النداء لم يتم بقولنا: يا أَيُّهَا ونصب الصفة أمر خاص بالمنادى المفرد المعرفة لانفصاله عن الصفة نحو: يا زيدُ العاقلَ[6].

ويذكر ابن الشجري أَنَّ أبا نزار[7] يرى أَنَّ الضمة في آخر المعرف بأل في

---

(١) سورة الانفطار آية: ٦.

(٢) انظر التسهيل ص: ١٨١.

(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٦.

(٤) انظر الجمل في النحو ص: ١٥٠.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٨، ١١٩، وشرح المفصل: ١/ ١٣٠، ٢/ ٤.

(٧) هو: الحسن بن أبي الحسن بن صاف يعرف بملك النحاة نحوي، سكن دمشق من كتبه

قولنا: يا أَيُّهَا الرجلُ ضمة بناء لحدوثها من غير عامل. ويذكر ابن الشجري أنَّ قوله هذا غير صحيح؛ لأنَّ الصحيح أَنَّها حركة إعراب إذ لا موجب لبناء (الرجل)؛ لأنَّه لم يقع موقع الحروف، والذي يؤكد أَنَّه معرب أَنَّك تصف الصفة بالمرفوع تقول: يا أَيُّها الرجلُ ذو المالِ، ويدل على ذلك أيضاً أَنَّ الصفة المضافة في باب النداء لا تحمل على لفظ المبني ولا تكون إلاَّ منصوبة نحو: يا زيدُ ذا المال[1].

ويذكر ابن يعيش أَنَّ أكثر النحاة يعربون المعرف بأل صفة (لأيّ) وأنَّ بعضهم يعربه عطف بيان ويرجح ابن يعيش أَنَّه عطف بيان.

ويذكر كذلك أَنَّ الأخفش يرى أَنَّ (أَيًّا) في يا أَيُّها الرجل اسماً موصولاً والمعرف بأل خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره يَا مَنْ هُوَ الرجُلُ والجملة صلة (أيّ).

وقوله فيه نظر. وممن ضَعَّفَهُ من النحاة ابن يعيش إذ ذكر أَنَّه لو كان ذلك صحيحاً لما جاز ضَمُّهُ؛ لأنَّه لا يبنى في النداء ما كان موصولاً إذ لا يقال يَا خَيْرُ مَنْ زَيْدٌ بالضم، لأنَّ مَنْ زَيْدٌ مِنْ تَمَامِ خَيْر فكذلك خير من تمام (أي)[2].

وذكر ابن مالك أَنَّ (أَيًّا) لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية[3].

ولعل الذي دعا الأخفش إلى القول بأنها موصولة أَنَّه كان يرى أَنَّ (أَيّاً) لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة[4] وممن مال إلى مذهب الأخفش

= «الحادي في النحو» توفي سنة ٥٦٨ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٨/ ١٢٢، ووفيات الأعيان: ٢/ ٩٢.

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٧ ـ ١١٩، ١٢١.

(٢) انظر شرح المفصل: ١/ ١٣٠.

(٣) انظر التسهيل: ١٨١.

(٤) انظر شرح المفصل: ١/ ١٣٠.

الرضي يقول: «وَيَصِحُّ تَقْوِيَةُ مَذْهَبِهِ بِكَثْرَةِ وُقُوعِ (أَيٍّ) مَوْصُولَةً فِي غَيْرِ هٰذَا المَوْضِعِ وَنَدَرَ كَوْنُهَا مَوْصُوفَةً»[١].

ويرد هذا القول قولا ابن يعيش وابن مالك كما سبق.

وكذلك اسم الإشارة الموصوف بالمعرف بأل فهو إذا لم يقصد بالنداء كأي فإنَّه لا يمكن أن يوقف عليه؛ لأنَّه مع ما بعده بمنزلة اسم واحد[٢].

لذلك يكون اسم الإشارة (كأي) منادى مبنياً على الضم إلاَّ أنَّ ضمه مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

تابع المنادى المبني:

أولاً ـ ما يجب رفعه: وهو نوعان:

الأول: الاسم المفرد العلم التابع لمثله نحو: يا زيدُ وعمرُو ونحو: يا زَيْدُ زَيْدُ ومثل العلم: النكرة المقصودة تقول: يَا زَيْدُ وَرَجُلُ ونحو ذلك[٣].

الثاني: تابع المنادى المبهم نحو: يا أَيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ[٤].

ثانياً ـ ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى وهو ما كان مضافاً إضافة محضة مجرداً من أل من نعت أو بيان أو توكيد مثال النعت يا عليُّ ذا الأدَبِ ومثال عطف البيان يَا خَالِدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ومثال التوكيد قولك: يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أَوْ كَلَّكُمْ[٥].

قال الشاعر[٦]:

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٤٣.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) انظر شرح المفصل: ٢/ ٣.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٦، والجمل في النحو ص: ١٥٠، وشرح المفصل: ٢/ ٣، ٤.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٣ـ٣٠٥، والجمل في النحو ص: ١٤٩ـ١٥٠، وشرح المفصل: ٢/ ٤.

(٦) الشاهد بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٠٣، وشرح المفصل: ٢/ ٤، والشاهد فيه نصب =

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

أو إذا عطفت على المنادى المبني (المفرد) مضافاً نحو: يا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ[1].

ثالثاً ـ ما يجوز رفعه ونصبه فالرفع إتباعاً للفظ المبني والنصب إتباعاً لمحله وهو ثلاثة أنواع: **الأول**: النعت المضاف المعرف بأل نحو: يَا زَيْدُ الحَسَنُ الوجهِ. **والثاني**: ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيد نحو يا زيدُ الحسنُ، وَغُلامُ بِشْرٌ أو بِشْراً وَيَا تَمِيمُ أجمعون أو أجمعين. **والثالث**: عطف النسقِ المعرف بأل نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً، يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ** ﴾[2] ذكر ذلك سيبويه والزجاجي[3].

ثانياً ـ الظروف العارضة البناء وما ألحق بها:

وهي كما ذكر النحاة قَبْلُ وَبَعْدُ، وَعَلُ، وَأَوَّلُ، وَدُونُ، وَأسماء الجهات الست كَقُدَامُ، وَخَلْفُ، وَأَمَامُ، وَوَرَاءُ، وَأَسْفَلُ، وَفَوْقُ، وَتَحْتُ[4]، وَقَطُّ، وَعَوْضُ[5]، وما ألحق بهذه الظروف مما ليس بظرف وهما: غَيْرُ بعد (لا) أو (ليس)[6] وَحَسْبُ[7].

= الصفة، لأنَّها مضافة ونصبها واجب، لأنَّها من تمام الموصوف ولا يجوز تقدمها عليه.

(1) انظر شرح المفصل: ٢/ ٤.

(2) سورة سبإ آية: ١٠، انفرد برفع الراء من (والطير) ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمر، انظر النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٤٩.

(3) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٣، ٣٠٥، والجمل في النحو ص: ١٤٩، ١٥١، وأسرار العربية ص: ٢٢٥.

(4) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤ ـ ٤٧، ٣١١، ٣٠٩، ١٣٥، ٢٦٠، ١/ ٤، والمقتضب: ٤/ ٢٠٥، ٣/ ١٧٥ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٩ ـ ٩٢.

(5) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٤، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(6) انظر الكتاب: ٢/ ١٣٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٨.

(7) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٣.

ويزيد السيرافي يمنةُ، وَيَسْرَةُ[1]. ويذكر أَنَّ بعض النحاة ألحق بِقَبْلُ وَبَعْدُ قولهم: «مَا لقيته يَوْمُ يَوْمُ ويذكر أَنَّ ذلك نادر وشاذ بل ومتكلِّف؛ لأَنَّهم يقصدون «بِيَوْمُ» الأول مَعْنَى مُذْ و (يَوْمُ) الثاني هو اليوم المعلوم قد حُذِفَ منه المضاف إليه، فصار كَأَنَّهُ غاية مقطوعة تقول لم أَرَهُ يَوْمُ يَوْمُ أي لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمُ تَعْلَمُ ويذكر أَنَّ ذلك مسموع في يَوْمُ يَوْمُ ولا يجوز أن يقاس على يَوْمُ يَوْمُ شَهْرُ شَهْرُ، وَلاَ دَهْرُ دَهْـرُ وذلك لأَنَّ يَوْمُ كَمُذْ اسم يستعمل للأوقات كلها ليلها ونهارها بخلاف الشهر والدهر[2]. ويزيد ابن هشام يَمِينُ وَشِمَالُ[3]. ويذكر الرضي أَنَّ هذه الظروف مسموعة لا يقاس عليها ما كان بمعناها كيمين وشمال وآخِر ونحو ذلك[4].

لذلك آثرت الحديث عما هو مشهور منها في كتب النحو.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ ألفاظ هذه الظروف وما ألحق بها تحمل معانيها فَقَبْلُ وَبَعْدُ للمكان إن أضيفا إلى المكان وللزمان إن أضيفا إلى الزمان وَقَبْلُ لأَوَّلِ الشيء وَبَعْدُ لَلآخِرِ[5] ومعنى (عَلُ) الإتيان من فوق ويراد به معين كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عَلُ أي من فوق الدار[6].

وتوافق فوق في المعنى وفي البناء على الضمِّ وفي الإعراب إذا كانت نكرة وتخالفها في أَنَّ (عَلُ) لا تستعمل إلاَّ مجرورة بمن وفي أَنَّها لا تستعمل مضافة في اللفظ بخلاف فوق[7] ومعنى أَوَّلُ أي أَوَّل الأمر أو أَوَّل الوقت[8]. وَدُونُ نقيض

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٣٦ أ.
(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٩٧ ب بتصرف.
(٣) انظر أوضح المسالك: ٣/ ١٦٠.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠١.
(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٠ أ، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٠/٢، واللباب: ق/ ١٢٦ب.
(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ومغني اللبيب ص: ٢٠٥، وشرح المفصل: ٤/ ٨٩.
(٧) انظر أوضح المسالك: ١٦٤ ـ ١٦٧، والحسان السنيات ص: ٤٤.
(٨) انظر الحسان السنيات ص: ٤٢، ٤٣.

فوق وهو تقصير عن الغاية وله عدة معان فقد يكون استثناء كسوى، وقد يكون بمعنى رديء، وقد يكون بمعنى التحقير والتقريب. ولا تبنى إلا إذا صارت ظرفاً وهو المعنى الأول إذ تُبْنَى عَلَى الضَمِّ كَالغَايَات[1].

أما معاني خَلْفُ، وَأَمَامُ، وَقَدَّامُ، وَفَوْقُ، فقد أخبر بها سيبويه يقول: «وَأَمَّا خَلْفُ فَمُؤَخَّرُ الشَيْءِ وَأَمَامُ مُقَدَّمُهُ وَقُدَّامُ بِمَنْزِلَةِ أَمَامُ، وَفَوْقُ أَعْلَى الشَيْءِ»[2]. وغير خاف أَنَّ وراء نقيض أمام وتحت وأسفل نقيضتان لفوقُ وَقَطُّ وهو القطع عامة وقيل: هو قطع الشيء الصلب وقيل: هو القطع عرضاً[3] ومعناها الاكتفاء[4]، وَعَوْضُ: الدهر أو الأبد[5] و (غَيْرُ) بعد لا أو ليس تقول ليس غَيْرُ أي ليس إِلاَّ[6] أَمَّا حَسْبُ فمعناها كمعنى قَطُّ أي الاكتفاء على حد رأي سيبويه[7].

والأصل في هذه الظروف وما ألحق بها الإعراب وتعرب في ثلاث حالات **الأولى**: إذا استعملت نكرة من شواهد ذلك قول الشاعر[8]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتَ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

الثاني: إذا قطعت عن الإضافة معنى مع نية لفظ المضاف إليه ومن شواهد

---

(1) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢١٠، ولسان العرب ص: ١٠٣٨ (دون).
(2) الكتاب: ١/ ٣١١.
(3) انظر لسان العرب ص: ١١٦ «قطط».
(4) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٤٤.
(5) انظر لسان العرب ص: ٩٢٨ «عوض».
(6) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٣.
(7) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٤٥، ولسان العرب ص: ٦٢٩ «حسب».
(8) البيت ليزيد بن الصعق في المقتضب: ٣/ ١٧٤، والمفصل في علم العربية ص: ١٦٨، وشرح المفصل: ٤/ ٨٨، والشاهد فيه قوله «قبلاً» حيث أعربها ونونها بالنصب بسبب حذف المضاف إليه وعدم نيته وهذا هو الأصل وشواهد ذلك كثيرة. انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٢، والهمع: ٣/ ١٩٢.

ذلك قول الشاعر[1]:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَـى قَرَابَةٍ ... فَمَـا عَطَفَـتْ مَوَلَـىً عَلَيْهِ العَوَاطِـفُ

عند من يعربها.

والثالث: إذا ذكر المضاف إليه بعدها ومن شواهده قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ**﴾[2] ذكر هذه الحالات كثير من النحاة[3] ونبه سيبويه إلى أصالة الإعراب فيها يقول: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: من دُوْنٍ، وَمِنْ فَوْقٍ، وَمِنْ قَبْلٍ، وَمِنْ بَعْدٍ، وَمِنْ دُبُرٍ، وَمِنْ خَلْفٍ فقال: أَجْرَوا هذه مُجْرَى الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ؛ لأَنَّهَا تُضَافُ وَتُسْتَعْمَلُ غَيْرَ ظَرْفٍ»[4] ونبه إلى أصالة الإعراب فيها غير سيبويه[5] وتجري (أَوَّل) مجرى الأسماء السابقة في الإعراب ولكنها تزيد عليها بحالة أخرى وهي أنها تمنع من الصرف لوجود علتين الوصفية ووزن الفعل[6]، وتبنى هذه الأسماء في حال واحدة وهي عندما تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى وتعرف عندئذ بالغايات المقطوعة وسماها بذلك كثير من النحاة[7]، لأنَّها كما يبدو حدود ونهايات بنتهي

(١) لم أعثر له على قائل وهو في شرح الأشموني: ٢/ ٢٦٩، وشرح التصريح: ٢/ ٥٠، والدرر: ٢/ ٥٠ والشاهد فيه قوله: (مِنْ قَبْلِ) حيث جرها بالكسرة على الإعراب، لأنَّ معنى المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه فقط.

(٢) سورة آل عمران آية: ١١، وسورة الأنفال آية: ٥٢، ٥٤.

(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٥، ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٩، وشرح المفصل: ٤/ ٨٦، ٨٨، ٩٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٦.

(٥) انظر المقتضب: ٣/ ١٠٢، ١٠٣، ١٧٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥٢.

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٤٥، ٤٦، والمقتضب: ٣/ ٣٤٠ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٣.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤، والمقتضب: ٣/ ١٧٤، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥١ ب، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٢، ١١١، واللباب: ق/ ١٢٧ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٨٥.

عندها المتكلم في النطق ويتم الكلام بدون ذكر المضاف إليه المحذوف لفظاً بعدها ويذكر الرضي أنَّها سميت بالغايات لاستغراب صيرورتها غاية بعد حذف المضاف إليه بعدها[1].

وقد أشار سيبويه إلى بناء هذه الغايات[2] وأشار إلى بنائها كثير من النحاة[3] قال سيبويه: «فَأَمَّا مَا كَانَ غَايَةً نحوُ قَبْلُ وَبَعْدُ وَحَيْثُ، فَإِنَّهُمْ يُحَرِّكُونَهُ بِالضَّمَّةِ»[4].

وقال سيبويه: «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ (مِنْ عَلُ) هَلاَّ جُزِمَتِ اللاَّمِ؟ فقال: لأَنَّهُمْ قالوا: مِنْ عَلٍ فجعلوه بمنزلة المُتَمَكِّن فأشبه عِنْدَهُمْ مِنْ مُعَالٍ فلمَا أرادوا أن يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ قَبْلُ وَبَعْدُ حَرَّكُوهُ كَمَا حَرَّكُوا أَوَّلُ فقالُوا: أَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ وكَمَا قَالُوا: يَا حَكَمُ أَقْبِلْ فِي النداء؛ لأنَّها لَمَّا كَانَتْ أَسْمَاءً مُتَمَكِّنَةً كَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ فَلِهٰذِهِ الأَسْمَاءِ من التَّمَكُّنِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا فَلَمْ يَجْعَلُوهَا فِي الإِسْكَانِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهَا، وَكَرِهُوا أَنْ يُخِلُّوا بِهَا، وَلَيْسَ «حَكَمُ» وَأَوَّلُ وَنَحْوُهُمَا كَالَّذِي وَمَنْ؛ لأَنَّهَا لا تُضَافُ وَلاَ تَتِمُّ اسْماً وَلاَ تَكُونُ نَكِرَةً...»[5].

وقال أيضاً: «وَأَمَّا المُتَمَكِّنُ الذي جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ فِي مَوْضِعٍ فَقَوْلُكَ: ابْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ وَيَا حَكَمُ»[6].

ومن مثل قوله: «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مَن فَوْقُ وَمِنْ تَحْتُ يُشَبِّهُهُ بِقَبْلُ وَبَعْدُ»[7].

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٢.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤٤-٤٧، ١٣٥، ٣٠٩، ٣١١، ١/ ٤.

(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤، ١٧٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٩، والموجز في النحو ص: ٣٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ٤٥.

(٦) الكتاب: ١/ ٤.

(٧) الكتاب: ٢/ ٤٦.

ومن شواهد بناء هذه الظروف قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1].

وقول الشاعر[2]:

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ.

وقال غيره[3]:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

وقال غيره[4]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّة أَوَّلُ

وقال آخر[5]:

لَعَنَ الإِلَهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسَافِرٍ ... لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

وقال الشاعر[6]:

---

(١) سورة الروم آية: ٤.

(٢) الشاهد لأبي النجم العجلي في الكتاب: ٢/ ٤٦، وفي ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٢، والخصائص: ٢/ ٣٦٤ وفيه شاهدان هما تَحْتُ وَعَلُ حيث بنيا على الضم لما حذف المضاف إليه لفظاً ونوى معناه.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص: ٧٢٣، وفي شرح المفصل: ٤/ ٨٩، وشرح شذور الذهب ص: ١٠٧، وشرح التصريح: ٢/ ٥٤، والشاهد فيه بناء (عَلُ) على الضم، لأنَّها معرفة يراد بها علو معين.

(٤) البيت لمعن بن أوس، ديوانه جمعه كمال مصطفى، القاهرة ط١، مكتبة النهضة ١٩٢٧ م، ص: ٥٧، وفي أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٣، وشرح المفصل: ٤/ ٨٧ والشاهد فيه قوله (أَوَّلُ) بالبناء على الضم بسبب قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى.

(٥) البيت لرجل من بني تميم في الكامل ص: ٥٧، وشرح التصريح: ٢/ ٥١، والدرر: ١/ ١٧٧ والشاهد فيه قوله (مِنْ قُدَّامُ) كسابقه ويرويه المبرد بالكسر على الإعراب لأنَّه جعله نكرة.

(٦) الشاهد لِعِتي بن مالك الغفيلي في شرح المفصل ٤/ ٨٧، وشرح شذور الذهب ص: ١٠٣، وشرح التصريح: ٢/ ٥٢، والشاهد فيه قوله (وَرَاءُ وَرَاءُ) بالبناء على الضم.

إذا أَنَـا لَمْ أُوْمَـنْ عَلَيْكَ وَلَـمْ يَكُنْ لِقَـاؤُكَ إلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

ويعلل سيبويه بناء هذه الظروف لقطعها عن الإضافة ولعدم تصرفها وفي كونها معرفة بلا معرف، وكذلك يعلِّل بناءها لشبهها بالحروف والأصوات نجد هذه العلة في قوله: «فَهَذِهِ الحُرُوفُ وَأَشْبَاهُهَا لَما كانَتْ مُبْهَمَةً غَيْرَ مُتَمَكِّنَةٍ شُبِّهَتْ بِالأَصْوَاتِ وَبِمَا لَيْسَ باسْمٍ وَلاَ ظَرْفٍ»[1].

واستناداً إلى تعليل سيبويه لبناء هذه الظروف يعلل أكثر النحاة بناءها لقطعها عن الإضافة لفظاً مع نية معنى المضاف إليه؛ لأنَّ الأصل في هذه الظروف الإضافة فلما خالفت أخواتها بأن حذف المضاف إليه بعدهن أصبحت هذه الظروف كبعض الاسم وبعضه مبني[2].

قال السيرافي: «وَإِنَّمَا كَانَتِ العِلَّةُ التِي وَجَبَ مِنْ أَجْلِهَا البِنَاءُ أَنَّهَا كَبَعْضِ الاسْمِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الإضَافَةِ وَالذِي قُلْنَاهُ فِي قَبْلُ وَبَعْدُ هو العِلَّةَ فِي أَوَّلُ، وَفِي وَرَاءُ وَفِي قُدَّامُ، وهٰذِهِ الظُرُوفُ إذا حَذَفْتَ المُضَافَ إلَيْهِ حُكْمُهُنَّ حكمُ قَبْلُ وَبَعْدُ»[3].

وبعض النحاة يعلل بناءها لشبهها بالحروف تأثراً بسيبويه ولكن مع إيضاح لِمَا أبهمه سيبويه من ذلك أنَّها بنيت؛ لأنَّها عند قطعها عن الإضافة أشبهت الحرف؛ لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

ورد ذلك في شرح الرضي في المطالع السعيدة[4] ويذكر ابن مالك أنَّ قَبْلُ

(١) الكتاب: ٢/ ٤٤.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤، ١٧٥ وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٩، ومعاني الحروف ص: ١٠٤، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٢، وأسرار العربية ص: ٣١.

(٣) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥١ ب.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠١، والمطالع السعيدة: ١/ ٤٢٩.

وَبَعْدُ وَنَحْوِهُمَا كان الأصل فيهما البناء في جميع أحوالها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ عدم التصرف، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت فلما قُطِعَتْ عنها ونوى معنى المضاف إليه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها لذلك بُنِيَتْ[1].

ويشترط العلوي لصحة بناء هذه الظروف أن يكون المضاف إليه المحذوف معرفة فإن كان نكرةً تعين الإعراب هكذا يقول[2].

وكان البناء على الحركة في هذه الظروف؛ لأنَّ لها أصلاً في الإعراب أي أنَّ بناءها عارض وذكر سيبويه أنَّ تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين يقول محدثاً عن هذه الظروف: «فَإِذَا الْتَقَىٰ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حَرْفَانِ سَاكِنَان حَرَّكُوا الآخِرَ مِنْهُمَا وَإِنْ كانَ الحَرْفُ الَّذِي قبلَ الآخِرِ مُتَحَرِّكاً أَسْكَنُوهُ»[3].

والذي يغلب على ظني أنَّ تلك الأسماء بُنِيَتْ على الحركة؛ لأنَّ لها أصلاً في الإعراب وعلى ذلك كثير من النحاة كالزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وابن بابشاذ، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، والرضي[4]، ويدلل ابن يعيش على ذلك بأنَّ بعض أخواتها كأَوَّلُ وَعَلُ بُنِيَا عَلَى الحركة وَلَمْ يَلْتَقِ فِي آخرهما ساكنان وَتَبِعَهُ فِي هذا الاستدلال الرضي[5].

ويعلل النحاة بناءها على الضم دون غيره من الحركات لثلاثة أسباب؛ **الأول**:

(١) انظر قول ابن مالك في همع الهوامع: ٣/ ١٩٢.
(٢) انظر الحسان السنيات ص: ٤٢، ٤٣.
(٣) الكتاب: ٢/ ٤٤.
(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٠، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٠ ب، وشرح المقدمة النحوية ابن بابشاذ، تحقيق محمد أبي الفتوح شريف، القاهرة، دار الكتب ١٩٧٨م، ص: ٢٣٥، وأسرار العربية ص: ٣١، واللباب: ق/ ١٢٧ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٢.
(٥) انظر شرح المفصل: ٤/ ٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٢.

أَنَّها في حالة الإعراب تنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة ولا ترفع لذلك جعلت لها في البناء الضمة لكيلا تلتبس بحركتي الإعراب ثم إنَّ محل ما بُنِيَ على الضم لعروض البناء النصب أو الجر فأعطي عند بنائه حركة مخالفة لهما وهي الضمة[1].

الثاني: أَنَّ الضمة هي أقوى الحركات فجعلت لهن عوضاً عن المضاف إليه المحذوف. **والثالث**: شبهها بالمنادى المفرد المعرفة من حيث الإعراب في حال التنكير والإضافة، ومن حيث عروض البناء على الضم في حال الإفراد والتعريف[2].

وتنفرد (عَلُ) عن أخواتها السابقات بشيئين: **الأول**: أَنَّها لم تستعمل إلا مجرورة بِمِنْ[3]. **والثاني**: كثرة لغاتها فقد ذكر لها السيرافي وابن يعيش عشر لغات وهي: عَلُ بالبناء على الضم، ومن عَلٍ، ومن عَلِ. فالتنوين على التنكير، والإعراب. والكسرة؛ لأنَّها محذوفة اللام كَشَجٍ، وَمِنْ عَلْوَ بفتح الواو وجوباً عند البناء للتخفيف أو إتباعاً لحركة العين إذ إنَّ اللام حاجز غير حصين، ومن عَلْوُ بالبناء على الضم ومن عَلْوِ بالبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين أو أَنَّ الكسر ناشىء لتقدير المضاف إليه لفظاً، وَمِنْ (عَلاَ) على البناء إذا كانت الألف منقلبة عن واو وعلى الإعراب إذا كانت الألف في تقدير كسرة، ومن مُعَالٍ إذا كانت نكرة فهي مجرورة منونة وإذا كانت معرفة حذف منها التنوين وكان بالياء وكانت الضمة فيه منونة وهو القياس، وَمِنْ عَالٍ، وَمِنْ عَالِ كسابقتها[4].

وقد خص النحاة قَطُّ وَعَوْضُ وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ بحديث منفرد يحسن أن نلمَّ به.

---

(١) انظر مجالس العلماء ص: ٢١٩، ٢٢٠.
(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٠ ب، ٥١ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٨٦.
(٣) انظر أوضح المسالك: ٣/ ١٦٧.
(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٠ ب، ٦١ أ، وشرح المفصل: ٤/ ٨٩.

قَطُّ:

للوقت الماضي عموماً إذ هي في مقابل عَوْضُ ومعناها كمعنى حَسْبُ[1] وتختص قَطُّ بالنفي كَعَوْضُ تقول: مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ، أي فيما مضى من عمري.

وقد ذكر سيبويه أنَّ قَطُّ مبنية على الضم[2] بمنزلة الغايات، وَفِي قَطُّ لُغَات يقال: قَطُّ، وَقَطِّ، وقُطٌّ، وَقَطُ[3] وَقَطْ وقُطْ وقُطُ، فالضم تشبيهاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ والكسر على أصل التقاء الساكنين، وَضَمُّ القاف إتباعاً لضمةِ الطاء المشددة، وَقَطُ للتخفيف، وقُطُ إتباع الضم للضم مع التخفيف أما قَطْ وَقُطْ فجاءتا على الأصل في البناء إذ لا موجب للتحريك واللغة المشهورة قَطُّ بالبناء على الضم مع التشديد وفتح القاف ويعلل ابن الشجري بناءها على الضم لتضمنها معنى حرفين هما مُذْ وَإِلَى، لأنَّ المقصود بقولهم ما رأيته قَطُّ أي مُذْ أَوَّل عمري إلى الآن لذلك حُرِّكَ بأقوى الحركات[4].

ويعلل العكبري بناءها لشبهها بِمُنْذُ ويوافق ابن الشجري في أنَّ الضم أقوى الحركات لذلك أعطي لها[5].

ويذكر أنَّ بعضهم نصَّ على إنَّها قُوِّيَتْ بالضم لنيابتها عن مُنْذُ وما بعدها أَمَّا عِلَّة بنائها عند العكبري فيحصرها في سببين:

الأول: شبهها بالفعل الماضي إذ أنها لا تكون إلا له. **والثاني**: أنها تضمنت معنى في؛ لأنها ظرف وحكم الظرف أن يحسن فيه في[6].

ويذكر ابن عقيل أَنَّهُ بُنِيَ لتضمنه معنى فِي وَمِنْ الاستغراقية لزوماً ويعلل بناءه

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٤٤، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٧.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٤٥.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٨، ٥١٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٨.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢.

(٥) انظر اللباب: ق/ ١٢٧ ب.

(٦) انظر اللباب: ق/ ١٢٧ ب.

على حركة بأن له أصلاً في التمكن وكانت ضَمَّةً بمنزلة قَبْلُ لدلالته على مَا تَقَدَّمَ من الزمان[1].

ويذكر السيوطي أَنَّه بني لشبه الحرف في إبهامه ولوقوعه على كلٍّ ما تقدم من الزمان[2].

وَلِقَطُّ استعمالان آخران هما: أن تكون اسماً بمعنى حَسْبُ وهـذه قَطْ المبنية على السكون وأن تكون فعل بمعنى يكفي وهذه مبنية على السكون أيضاً[3].

عَوْضُ:

ظرف للزمان المستقبل عموماً ومعناه الأبد، ولا **يستعمل** إلاَّ بعد النفي تقول: لاَ أَفْعَلُهُ عَوْضُ[4].

وذكر ابن مالك فيه لغتين عَوْضُ، وَعَوْضِ[5]. وزاد ابن يعيش عَوْضَ[6]. والمشهور عَوْضُ بالبناء على الضم تشبيهاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ وتليها عَوْضِ وهي اللغة المكسورة على أصل التقاء الساكنين أَمَّا اللغة المفتوحة فجاءت كراهة اجتماع الواو والضم أي للتخفيف[7].

ويذكر ابن عقيل أَنَّه بُنِيَ لتضمنه معنى في وَمِن **الاستغراقية** لزوماً ويذكر أَنَّه

---

(١) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٧.

(٢) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢١٣.

(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٦، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٨، والمغني ص: ٢٣٣.

(٤) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٤، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٨، ١٠٩، والتسهيل ص: ٩٥، وشرح التسهيل: ١/ ٥١٧، ومغني اللبيب ص: ٢٠٠.

(٥) انظر التسهيل ص: ٩٥.

(٦) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٨.

(٧) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٩.

بَنِي على حركة لئلا يلتقي ساكنان[1]، وعندي أَنَّه بُنِيَ على حركة لعروض البناء.

ويذكر السيوطي أَنَّه إِنَّما بُنِيَ لشبهه بالحرف في إبهامه، لأنَّه يقع على كل ما تأخر من الزمان[2].

ويذكر ابن يعيش أَنَّه بُنِيَ على الضمّ على اللغة المشهورة؛ لأنَّه محمول على أسماء الجهات الست[3]، ويذكر السيوطي أنَّ بعضهم يذكر أَنَّه بُنِيَ على الضم حملاً على نقيضه قَطُّ[4]. وما يكن فبعضهم يجريه مجرى القسم كقول الشاعر[5]:

رَضِيْعَــي لَبَــانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَــمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَــرَّقُ

ويعرب هذا الظرف إن أضيف كقولهم: لاَ أَفْعَلُهُ عَوْضَ العَائِضِيْنَ[6] وقد ورد مضافاً مجروراً بالكسرة[7] كقول الشاعر[8]:

وَلَــوْلاَ نَبْــلُ عَوْضٍ فِي ... خُظُبَّــايَ وَأَوْصَالِي

وقد يرد هذا الظرف للمضي خلافاً لأصْلِهِ[9] كقول الشاعر[10]:

فَلَــمْ أَرَ عَامــاً عَوْضُ أَكْثَــرَ هَالِكاً ... وَوَجْــهَ غُلاَمٍ يُشْتَــرَى وَغُلاَمَــهْ

---

(1) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٧.
(2) انظر همع الهوامع: ٣/ ٢١٢.
(3) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٨.
(4) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٩١، وأسنده السيوطي إلى ابن الصائغ.
(5) البيت للأعشى ديوانه ص: ٢٢٥، وفي الخصائص: ١/ ٢٦٥، والمفصل في علم العربية ص: ١٧٤، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٧.
(6) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٩.
(7) انظر شرح التسهيل: ١/ ٥١٨.
(8) الشاهد للفند الزماني في شرح التسهيل: ١/ ٥١٨، ومغني اللبيب ص: ٢٠٠، وهمع الهوامع: ٣/ ٢١٢.
(9) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٤.
(10) قائله مجهول والبيت في همع الهوامع: ٣/ ٢١١.

ويلحق بهذه الظروف من حيث البناء على الضم لعروض البناء (غَيْرُ) بعد لَيْسَ أو بعد لا[١] تقول: قَبَضْتُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُ ويذكر ابن هشام أنَّه لا يجوز حذف ما أُضِيفَتْ إليه (غَيْرُ) إلا بعد (لَيْسَ) فقط أمَّا بعد (لا) فلم تتكلم به العرب[٢].

و (غَيْرُ) هذه بمعنى إلاَّ كما يقول الرضي[٣]. ويذكر أنَّ غير أُلحقت في البناء بِقَبْلُ وَبَعْدُ ونحوهما لشدة الإبهام الذي فيها فهي أشد إبهاماً من (مِثْلٍ) لذلك لم تُبْنَ (مِثْلُ) على الضم ويذكر أنَّه لشدة إبهام (غَيْرُ) لا تتعرف بالإضافة[٣].

ويذكر ابن مالك أنَّ ضمة (غَيْرُ) بعد ليس مختلف فيها فقيل: إنَّها ضمة بناء كَقَبْلُ وَبَعْدُ وقيل: إنَّ الضمة إعراب، لأنَّ (غَيْرُ) اسم ككل وبعض ويكون التقدير ليس غَيْرُ ذلك مقبوضاً ثم حذف خبر ليس وما أضيفت إليه غير.

ويرجح ابن هشام الوجه الأول لسببين: **الأول**: أنَّ هذا الوجه فيه تقليل للحذف. **والثاني**: أنَّ الخبر في باب كان يضعف حذفه جداً[٤].

ويلحق بالظروف السابقة (حَسْبُ) ومعناها الاكتفاء كَقَطُّ قال سيبويه: «وَأَمَّا حَسْبُ فمعناه كمعنى قَطُّ»[٥] وقال أيضاً: «وَحَرَّكُوا قَطُّ وَحَسْبُ بالضمة؛ لأنَّهما غَايَتَانِ فَحَسْبُ للانْتِهَاءِ...»[٦] تقول رأيت رجلاً حَسْبُ ويذكر الرضي أنَّه جاز حذف ما أضيف إليه (حَسْبُ) لكثرة الاستعمال وأنَّه بُنِيَ على الضم تشبيهاً بـ (غَيْرُ) إذ لا يتعرف بالإضافة مثله[٧].

---

(١) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٦٨، وشرح المفصل: ٤/ ٨٧.
(٢) انظر شذور الذهب ص: ١٠٦.
(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٣.
(٤) انظر شذور الذهب ص: ١٠٦.
(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٠، ٤٥٢.
(٦) الكتاب: ٢/ ٤٥.
(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٣.

وهي في غير حال بنائها تعرب وذلك إذا كانت بمعنى كافٍ كأن تقول مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ وهذا عَبْدُ اللهِ حَسْبَكَ[1] قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[2].

ويذكر المبرد أَنَّ محل الظروف السابقة النصب على الظرفية أو الخفض بمن[3]. ويذكر السيوطي أَنَّ بعضهم يستثني (حَسْبُ) ويؤكد أَنَّ محلها النصب على الحال[4].

ثالثاً - (أيٌّ) الموصولة:

وتكون للعاقل وغيره مفرداً وغير مفرد[5] وتعرب في ثلاث حالات وتبنى في حالة واحدة وحالات إعرابها ما يلي:

الأولى: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أَيُّهم هو أفضل.

الثانية: أن لا تضاف ولا يذكر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ فاضلٌ.

الثالثة: أن لا تضاف ويذكر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ هو فاضلٌ[6].

وأعربت في أكثر حالاتها؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب؛ ولأنَّ شبهها بالحرف عورض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً أو تقديراً[7].

وبعض النحاة يعربها حملاً على نظيرها جزء أو بعض ونقيضها كل حيث إنَّ كليهما يقوم التنوين فيه مقام الإضافة أحياناً وبعض النحاة يعربها حملاً على

(١) انظر أوضح المسالك: ٣/ ١٦٢ - ١٦٤.
(٢) سورة المجادلة اية: ٨.
(٣) انظر المقتضب: ٣/ ١٧٤.
(٤) انظر همع الهوامع: ٣/ ١٩٧.
(٥) انظر المقتضب: ٢/ ٢٩٠.
(٦) انظر التسهيل ص: ٣٥، وأوضح المسالك: ١/ ١٥٠ - ١٥٣.
(٧) انظر مجالس العلماء ص ٢٢٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣١.

أخواتها الاستفهامية والشرطية ونحوهما[1].

أَمَّا حالة بنائها فهي أَنَّها تُبْنَى على الضمِّ إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها على الأرجح وهو مذهب سيبويه تقول: يعجبني أَيُّهُم أَفْضَلُ[2].

وحقيقة الأمر أَنَّ بناء (أيّ) ليس مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فحسب بل إنَّ بعض أعلام المدرستين قد اختلفوا في أمر بنائها[3] فقد ذهب بعض البصريين وعلى رأسهم سيبويه[4]، والمازني[5] إلى أَنَّ (أَيًّا) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها فإنَّها تُبْنَى على الضم واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾[6]. وسبب بنائها عندهم حذف العائد وهو المبتدأ من صدر صلتها دون سائر الموصولات فنقصت وبنيت على الضم دون غيره؛ لأنَّه أقوى الحركات؛ ولأنَّها ألحقت بقبلُ وبعدُ، ويا زيدُ، ونحو ذلك من المبنيات العارضة.

والقياس يقتضي بناء (أيّ) لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول[7] قال سيبويه مؤكداً بناءها: «اعْلَمْ أَنَّ (أَيًّا) مضافاً وَغَيْرَ مضاف بمنزلة (مَنْ) ألا ترى أَنَّك تقول أيٌّ أفضل؟ وأيُّ القوم أَفْضَلُ؟ فصار المضاف وغير

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٥، وهمع الهوامع: ١/ ٣١٢، ٣١٣، وشرح الأشموني: ١/ ١٢٣.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، وأسرار العربية ص: ٣٨٤، واللباب: ق/ ١٣٣ أ، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٥.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٧، والإنصاف: م١٠٢، ٢/ ٧٠٩، وأسرار العربية ص: ٣٨٣.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٩٧، ٣٩٨.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٧.

(٦) سورة مريم اية: ٦٩.

(٧) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٧، والإنصاف: م١٠٢، ٢/ ٧٠٩.

المضاف يجريان مجرى (مَنْ). . . »[1] وقال أيضاً: «وَأَرَى قَوْلَهُمْ اضْرِب **أَيُّهُمْ** أَفْضَلُ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا هٰذِهِ الضمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الفَتْحَةِ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ. . فَلَمَّا كَانَتْ أَخَوَاتُهُ مُفَارِقَةً لَهُ لاَ تُسْتَعْمَلُ كَمَا اسْتُعْمِلَ خَالَفُوا بِإِعْرَابِهَا»[2].

وعلة بنائها عنده افتقارها إلى العائد لزوماً فصارت مبهمة والتقدير في الآية السابقة: **لَنَنْزِعَنَّ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ**[3].

وذكر بعض النحاة أَنَّها إنما بنيت لأَنَّهم نَزَّلوا المضاف إليه منزلة صدر الصلة المحذوف فكأنه لا إضافة[4].

ويذكر الأشموني أَنَّ ابن الطراوة[5] يعلل بناءها لقطعها عن الإضافة، (وَهُمْ أَشَدُّ) مبتدأ وخبر، ورُدَّ ذلك برسم المصحف، ويرد كلامه أيضاً إجماع النحاة على أنها إذا لم تضف كانت معربة [6].

وممن ذهب إلى أَنَّ **(أَيًّا)** مبنية الكسائي فقد ذكر السيرافي أَنَّ الكسائي عندما سُئِل عن إمكان نصب أيّ في نحو ضَربت أَيُّهُمْ في الدار ذكر أَنَّ ذلك لا يجوز فلما سئل عن السبب قال: «أيٌّ كَذَا خُلِقَتْ أَوْ هَكَذَا خُلِقَتْ» [7].

وممن ذهب مذهب من يقول ببنائها من البصريين الرضي [8]. **أَمَّا** الكوفيون ما

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٧.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٩٨.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٧.
(٤) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١، وشرح متن الألفية (الأزهار الزينية) لدحلان ص: ٣٥.
(٥) هو: أبو الحسن سليمان بن محمد ـ عالم أندلسي ـ بصير بالنحو والأدب من كتبه «المقدمات على كتاب سيبويه» توفي سنة ٥٢٨ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢، والأعلام: ٣/ ١٣٢، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٢٣٢.
(٦) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١.
(٧) انظر أخبار النحويين البصريين ص: ٢٧، ٢٨، والخصائص: ٣/ ٢٩٢.
(٨) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٥٣.

عدا الكسائي فيذهبون إلى إعرابها دائماً[1] واحتجوا بقراءة النصب فيها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[2]. ودليلهم أنَّ كل مفرد مبني إذا أضيف أعرب نحو قَبْلُ وَبعدُ؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء فهي معارضة لشبه الحرف ثم إنَّ (أيًّا) معربة إذا قطعت عن الإضافة فكيف تُبْنَى إذا أضيفت[3]؟

واستدلوا لتأكيد مذهبهم بحكاية الجرمي يقول: «خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ فَلَمْ أسمَعْ مُنْذُ فَارَقْتُ الخَنْدَقَ - خَنْدَقَ البَصْرَةِ - إِلَى مَكَّةَ أَحَداً يَقُولُ: لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ»[4]. بل إنَّ بعض الكوفيين ليتأوَّلون الضَمَّ في الآية السابقة فللفراء في قراءة الضم ثلاثة آراء:

الأول: أيْ لَنَنْزِعَنَّ بالنداء فننادي أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عتياً وعندي أَنَّ هذا الرأي لا يخلو من التكلف في التقدير بسبب تعليق الفعل عن العمل.

الثاني: أَنَّها استفهامية موضعها الابتداء وأَشَدُّ خبرها والفعل اكتفى بالجار والمجرور في قوله من شيعة كقولك أصبت من كل طعام فيكون التقدير: ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ فننظر أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عتياً وفي هذا القول نظر؛ لأنَّ الفعل ننزع متعدٍّ لا بد له من مفعول.

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٩٧، والإنصاف م: ١٠٢، ٢/ ٧٠٩، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٦.

(٢) سورة مريم اية: ٦٩، وهي قراءة معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف حيث يقرآن بفتح الياء من (أيُهم) وهي قراءة شاذة انظر القراءات الشاذة ابن خالويه، شرح ج. برجستر اسر وتصحيحه، مصر - المطبعة الرحمانية ط ١، ١٩٣٤م، الجمعية المستشرقية الألمانية ص: ٨٦، وقد جَوَّدَ سيبويه تلك القراءة انظر الكتاب: ١/ ٣٩٧، وعلق الأشموني على هذه القراءة فذكر أنها لما حُذِفَ صدر صلة (أيّ) نزل المضاف إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بَنَى ومن لاحظ الحقيقة أعرب. انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١.

(٣) انظر شرح الأشموني: ١/ ١٩٩.

(٤) انظر الإنصاف م: ١٠٢، ٢/ ٧١٤، وشرح المفصل: ٣/ ١٤٦، والمغني ص: ١٠٨.

الثالث: ومعناه عنده: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن **عتياً** فتكون (أيّ) في صلة التشايع وهذا الرأي هو أقرب آرائه إلى الذهن[1].

وممن قال بإعرابها من البصريين الخليل[2]، ويونس[3]، والجرمي[4]، والزجاج[5]، وابن السراج[6].

فقد ذهب الخليل إلى أنَّ (أَيُّهُم) في الآية السابقة معربة وليست موصولة بل **استفهامية** مرفوعة بالابتداء على الحكاية وأشد خبرها والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال له: أَيُّهم أَشَدُّ؟ قال سيبويه: «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ: اضرِب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ فقال: القِيَاسُ النصْبُ كما تقول: اضْرِبْ الذي أَفْضَلُ؛ لأنَّ (أَيًّا) في غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ وَالجَزَاءِ بِمَنْزِلَةِ الذِي كَمَا أَنَّ مَنْ فِي غَيْرِ الجَزَاءِ وَالاسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ الذِي . . . وَزَعَمَ الخَلِيلِ أَنَّ (أَيُّهُمْ) وَقَعَ فِي اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ: اضْرِبْ الذِي يُقَالُ لَهُ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ . . .».

ويبدو أنَّ رأي الخليل فيه نظر؛ لأنَّ الحكاية لا تجوز إلا في الشعر أو في اضطرار قال سيبويه: «وَتَفْسِيرُ الخَلِيلُ ذَلِكَ الأَوَّلُ بَعِيدٌ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي شِعْرٍ أَوْ فِي اضْطِرَارٍ وَلَوْ سَاغَ هَذَا فِي الأَسْمَاءِ لَجَازَ أَنْ **تَقُولَ**: اضْرِبْ الفَاسِقُ الخَبِيْثُ . . .»[7].

---

(1) انظر مجالس العلماء ص: ٣٠١ - ٣٠٢.
(2) انظر الكتاب: ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩.
(3) هو: يونس بن حبيب إمام أهل البصرة في عصره في النحو واللغة والأدب توفي سنة ١٨٢ هـ، انظر ترجمته في الفهرست ص: ٤٧، والنزهة ص: ٧٩، والأعلام: ٨/ ٢٦١.
(4) انظر الإنصاف م: ١٠٢، ٢/ ٧١٤، وشرح المفصل: ٣٠/ ١٤٦، ومغني اللبيب ص: ١٠٨.
(5) انظر مغني اللبيب ص: ١٠٨.
(6) انظر الأصول في النحو: ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٨.
(7) الكتاب: ١/ ٣٩٨.

وذهب يونس مذهب الخليل ولكن السبب عنده ليس الحكاية بل التعليق تعليق الفعل لننزعن عن العمل كأفعال القلوب يقول سيبويه: «وَأَمَّا يُونُسُ فَيَزْعُم أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قولك: أَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاضْرِبْ مُعَلَّقَة»[1].

وفي قول يونس نظر أيضاً؛ لأنَّ الفعل ننزعن ونحوه لا يجوز إلغاؤه عن العمل؛ لأنَّه يؤثر فيما بعده ولا ينطبق عليه ما ينطبق على أفعال القلوب التي تعلق عن العمل في حالات خاصة[2].

أضف إلى ذلك أَنَّ النزع فعل علاجي بخلاف أفعال العلم والشك يقول سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فَلاَ يُشْبِهُهُ أَشْهَدُ إِنَّكَ لَزَيْدٌ. . .»[3].

ويعلل ذلك في موضع آخر يقول: «أَشْهَدُ إِنَّهُ لَمُنْطَلِقٌ وَالكَسْرُ مِنْ أَجْلِ لاَمِ الابْتِدَاءِ. . .»[4] أي أَنَّ كسر همزة إنَّ ليس بسبب تعليق الفعل أشهد عن العمل خلافاً ليونس ولعل الذي جعل يونس يرفع (أَيًّا) في (أَيُّهُمْ) على التعليق أَنَّه قاسها على قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا﴾[5].

ونحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾[6] علماً بأنَّ (أَيًّا) في الآيتين استفهامية، والفعل عُلِّقَ عن العمل؛ لأنَّه من أفعال العلم.

أَمَّا الجرمي فقد سبق أن ذكرنا قوله وأَمَّا الزجاج فيقول: «مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سِيبَوَيْهِ غَلِطَ إِلاَّ فِي مَوْضِعَيْنِ: هٰذَا أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ أَنَّهَا تُعْرَبُ إِذَا أُفْرِدَتْ فَكَيْفَ يَقُولُ بِبِنَائِهَا إِذَا أُضِيفَتْ»؟ ذكر ذلك ابن هشام[7]. ويرد الأنباري على القائلين

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٨.

(٢) انظر الإنصاف م: ١٠٢، ٢/ ٧١٦، وأسرار العربية ص: ٣٨٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٩٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٧٣.

(٥) سورة الكهف آية: ١٢.

(٦) سورة طه، آية: ٧١.

(٧) انظر مغني اللبيب ص: ١٠٨ «لم أعثر على قول الزجاج في كتبه».

بإعرابها موضحاً أنَّ استدلال الكوفيين بحكاية الجرمي فيها نظر؛ لأنَّه قد سمع ضمها من غيره ومن حفظ حجة على من لم يحفظ[1] قال الشاعر[2]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّم عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ

كذلك ما ذكره الكوفيون من أنَّ المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو قَبْلُ وَبَعْدُ فيه نظر؛ لأنَّ (أَيُّهُم) بُنِيَ في حال الإضافة لا في حال الإفراد وممن رد مذهب القائلين بإعرابها ابن هشام[3]. ومما تقدم فإني أميل إلى ترجيح رأي سيبويه ومن تبعه في بناء (أَيّ).

قال الزجاجي: «قَالَ سيبويه (أَيُّهُمْ) هَا هُنَا بتأويل الذي وَهُوَ فِي مَوْضِعِ **نَصْبٍ بِوُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّه يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ وُصِلَ بِغَيْرِ ما وُصِلَ بِهِ الـذِي وَأَخَوَاتُهُ؛ لأَنَّهُ وُصِلَ بِاسْمٍ وَاحِدٍ فَلَوْ وُصِلَ بِجُمْلَةٍ لأُعْرِبَ، فـ (أَشَدُّ) خبر ابتداء مضمر** تقديره: هو أشد **وعتياً** منصوب على التميز فلو أظهر المبتدأ لنصب (أَيّ) فقيل: لننزعن من كل شيعة أَيَّهُم هو أَشَدُّ»[4].

ولـ (أَيّ) مواضع أخرى كأن تقع شرطية نحو قوله تعالى: ﴿ **أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى** ﴾[5] أو استفهامية نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ** ﴾[6] أو صفة لنكرة مذكورة غالباً نحو مررت برجل أيِّ رجل أو حالاً

---

(١) انظر الإنصاف م: ١٠٢، ٢/ ٧١٤، وما بعدها.

(٢) البيت لغسان بن وعلة في المفصل في علم العربية ص: ١٤٩، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩١، وشرح الأشموني: ١/ ١٩٨، والشاهد فيه قوله (أَيُّهم أَفْضَلُ) حيث بَنَى أَيُّهم على الضمة رغم دخول حرف الجر عليها بسبب إضافتها وحذف صدر صلتها.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص: ١٠٨، ١٠٩.

(٤) مجالس العلماء ص: ٣٠١-٣٠٢.

(٥) سورة الإسراء آية: ١١٠.

(٦) سورة الأنعام آية: ٨١.

لمعرفه[1] كقول الشاعر[2]:

فَأَوْمَــأْتُ إِيْمَــاءً خَفِيّاً لَحَبْتَرٍ فَلِلَّــهِ عَيْنَــا حَبْتَــرٍ أَيَّمَــا فَتَــى

وهي في هذه المواضع معربة لضعف شبهها بالحروف بسبب لزومها الإضافة[3] أما إذا كانت موصولة أو نوديت فإنها تُبْنَى على الضم كما سبق، وتجدر الإشارة إلى أنَّ (أيًّا) الشرطية والاستفهامية من الكنايات كما سبق[4].

نخلص من هذا الباب كله إلى أنَّ الأسماء العارضة البناء يُبْنَى أكثرها على حركتي الفتح والضم، أما البناء العارض على الكسر فلا نجده إلا في كلمتين هُمَا أوَانٍ بعد (لات)، وفي الخَازِ بَازِ.

---

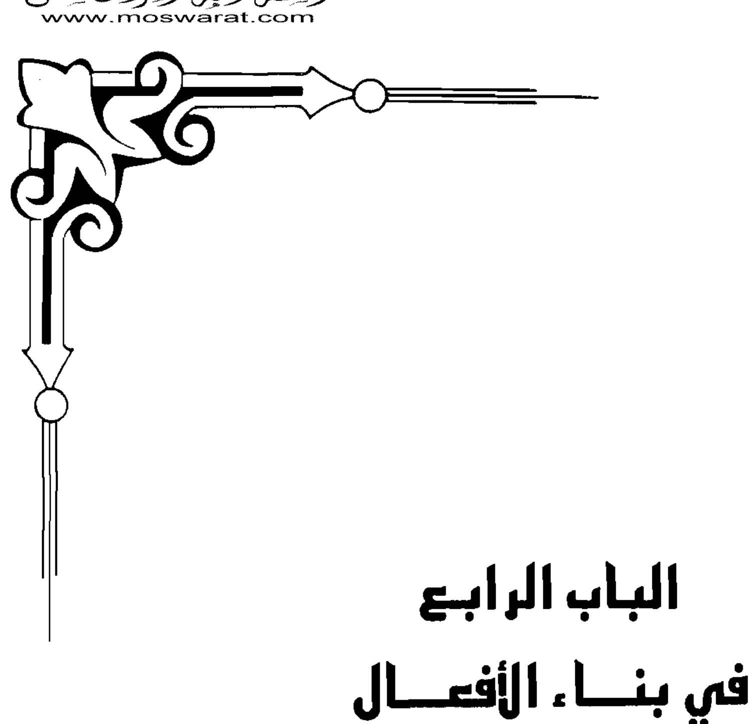
(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٥، ٢٩٩.

(٢) البيت للراعي النميري في الكتاب: ١/ ٣٠٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٦٨، وهمع الهوامع: ١/ ٣١٩، والشاهد فيه وقوع (أي) في (أيّما) حالا لذلك نصبها والمشهور رفعها هنا، لما تضمن من معنى المدح والتعجب ويكون الرفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أيُّ فتى هو و (ما) زائدة مؤكدة.

(٣) انظر همع الهوامع: ١/ ٣١٢ - ٣١٣، وشرح الأشموني: ١/ ١٢٣، ٣١.

(٤) انظر ص: ١٩٩، ٢٠٥ من هذا البحث.



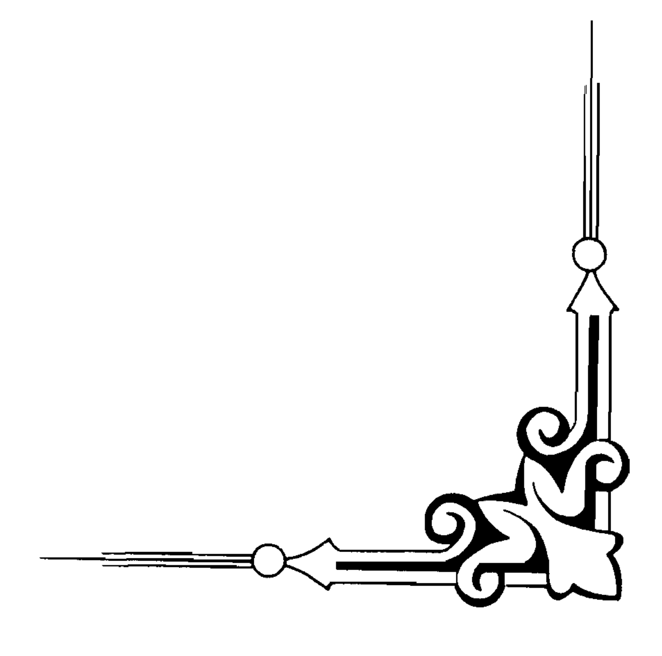


الباب الرابع

في بنـــاء الأفعـــال

الفصل الأول : الأفعال اللازمة البناء .

الفصل الثاني : الأفعال العارضة البناء .





الفصل الأول
الأفعال اللازمة البناء

أولاً ـ فعل الأمر:

المعروف أن فعل الأمر يُبْنَى على السكون إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ضمير نَبَّهَ إِلَى ذلك كثير من النحاة نذكر منهم على سبيل المثال سيبويه والمبرد والزجاجي والفارسي[1] وحقيقة الأمر أنَّ بناءه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ذكر ذلك الأنباري والعكبري وابن عقيل والسيوطي[2] فبينما يؤكد البصريون بناءه على السكون[3] يذهب الكوفيون إلى القول بأنه معرب مجزوم[4].

واحتج البصريون لتأييد ما ذهبوا إليه بأنَّ فعل الأمر قد جاء على الأصل في البناء[5] إذ الأفعال حكمها في الأصل أن تكون موقوفة الآخر؛ لأنَّها لا تقع مواقع الأسماء التي تحتاج إلى إعراب للفصل بين معانيها، كذلك لا تقع مواقع الأفعال المشابهة لتلك الأسماء. قال سيبويه: «لَمْ يُحَرِّكُوهَا ؛ لأَنَّهَا لاَ يُوصَفُ بِهَا، وَلاَ تَقَعُ مَوْقِعَ

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤، والمقتضب: ٢/ ٣، ٤٤، ١٣١، ٤/ ٨١، والجمل في النحو ص: ٢٦٤، والإيضاح العضدي: ١/ ١٥، ٢٥، ٣٠٧.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ص: ٥٢٤، مسألة رقم: ٧٢، وأسرار العربية ص: ٣١٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١١٢، ومسائل خلافية في النحو: ١١٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤١.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤، والمفنضب: ٢/ ٣، ٤٤، ١٣١، ٤/ ٨١، والجمل في النحو ص: ٢٦٤، وشرح الكتاب: ١/ق/ ٦٥/ أب، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤، مسألة رقم: ٧، وأسرار العربية ص: ٣١٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١١٢، ومسائل خلافية في النحو ص: ١١٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤١.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٥/ أ ب، والمرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٤.

المُضَارَعَةِ فَبَعُدَتْ مِنَ المُضَارَعَةِ بُعْدَ (كَمْ) و (إِذْ) مِنَ المُتَمَكِّنَةِ، وَكَذٰلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ افْعَلْ»[1]. وذكر الزجاجي أن المبرد احتج لبناء فعل الأمر بحمله على أسماء أفعال الأمر كنزَالِ، ولمضارعته لبعض الأصوات كصه، ومه ونحو ذلك[2].

أما الكوفيون فاحتجوا على إعرابه بأنَّ الأصل في قم (لِتَقُمْ) ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وطلباً للتخفيف، فبقي الفعل مجزوماً على إضمار لام الجزم وإبقاء عملها ذكر ذلك الفراء وثعلب والأنباري[3]. واستشهدوا لتأييد ما ذهبوا إليه بشواهد كثيرة منها قول الشاعر[4]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ   فَتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا

وبعض الكوفيون يعربه حملاً على ضده وهو النهي، وبعضهم يعرب فعل الأمر المعتل الآخر حملاً على المضارع المعتل الآخر المجزوم فكلاهما يحذف حرف العِلَّةِ من آخره، ذكر ذلك الأنباري، والعكبري، والسيوطي[5].

---

(١) الكتاب: ١/ ٤، وانظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ١٦/ ب، ق/ ٥٨/ ب، ق/ ٥٨/ أ، ق/ ٦٥/ أ.

(٢) انظر مجالس العلماء ص: ٤٢٣، المجلس: ١٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤، مسألة رقم ٧٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٩١، ومجلس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ مصر ـ دار المعارف، ١٩٥٦، ط ٢، ص: ٤٥٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤، مسألة: ٧٢.

(٤) لم أعثر على قائله.

والبيت في خزانة الأدب: ٩/ ١٤، الشاهد رقم: ٦٨١، وشرح التصريح: ١/ ٥٥، ٢/ ٢٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٥، مسألة: ٧٢، والشاهد فيه قوله: (لِتَقُمْ) أراد (قُمْ) على مذهب الكوفيين.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤، مسألة: ٧٢، وأسرار العربية ص: ٣١٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١١٢/ ب، ومسائل خلافية في النحو ص: ١١٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤١.

ويبدو أنَّ الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعل الأمر ناشىء عندي من سببين :

الأول : من مذهبهم في أقسام الفعل فالبصريون يرون أنَّ الفعل ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع ، وأمر[1] . ولا يعرب منها إلا المضارع ما لم يتصل آخره مباشرة بنوني التوكيد الثقيلة ، أو الخفيفة ، أو بنون النسوة[2] ، في حين يرى الكوفيون أنَّ الأفعال قسمان : ماضٍ ، ومضارع ، أما الأمر فمقتطع من الفعل المضارع ومعرب كأصله وليس مستقلاً بذاته[3] .

الثاني : من مذهبهم في أصالة الإعراب والبناء في أقسام الكلم ، فالبصريون يذهبون إلى أصالة البناء في الأفعال ، وأصالة الإعراب في الأسماء في حين يذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء معاً وقد عرضنا لهذه المسألة في الباب الأول[4] .

وممن أيد مذهب البصريين في هذه المسألة الأنباري[5]، والعكبري[6]، وابن عقيل[7] وممن أيد مذهب الكوفيين ابن هشام وظاهر كلامه أنَّ الأمر معنى فحقه أن يؤدَّى بالحرف كالنهي ذكر ذلك الأشموني[8] .

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢ ، والجمل في النحو للزجاجي ص : ٧ ، واللمع في العربية ص : ١٠٨ ، وشرح شذور الذهب ص : ٢٠ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ص: ٧٧ ، ومتن الألفية ص: ٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص: ٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، والحسان السنيات في المبينات ص: ٤٩ .

(٣) انظر الموجز في النحو ص: ٧٧ ، واللمع في العربية ص: ٢٠٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤ ، مسألة : ٧٢ ، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤١ .

(٤) انظر ص : ٩٣ من هذا البحث .

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٥ ، مسألة : ٧٢ .

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١١٣ أ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨.

(٨) انظر شرح الأشموني : ١/ ٣٢.

وأميل إلى رأي البصريين لقرب تعليلاتهم من الواقع أما الكوفيون ففي آرائهم نظر من ذلك ما ذكروه من إضمار لام جازمة قبل الفعل، ومن قولهم: إنَّها تعمل في الفعل على الرغم من حذفها ذكر ذلك الأنباري راداً مذهبهم[1]، ويرد عليهم كذلك أنَّ فعل الأمر لا مسوِّغ لإعرابه لأنه لا يقع مواقع الأسماء لذلك استحق البناء على الأصل فيه ثم إنَّ ما استشهدوا به من نحو البيت السابق ليست أفعال أمر بل هي أفعال مضارعة مجزومة بلام الأمر[2] (لام الطلب) - ومن حمل منهم فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب فإنَّ قوله فيه نظر، لأنَّ فعل النهي نحو (لا تفعل) معرب بسبب وجود حرف المضارعة في أوله فشابه الاسم لذلك وإعرابه بالجزم، بسبب وجود العامل في أوله وهو حرف النهي ذكر ذلك الأنباري.

أما من حمل منهم فعل الأمر المعتل الآخر، نحو «ادعُ»، على الفعل المضارع المعتل المجزوم نحو: لم يَدْعُ في الإعراب، فإنَّ قوله فيه نظر أيضاً، لأنَّ حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل المجزوم جاء نتيجة لتأثير عامل أمَّا فعل الأمر فمبنيٌّ على حذف حرف العلَّةِ[3]؛ إذ إنَّ الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه كما يقول ابن هشام[4].

نخلص من هذا إلى أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على السكون على الأصل فيه، ويذكر إبراهيم مصطفى من المحدثين أن فعل الأمر إنما بني على السكون، لما في الأمر من معنى القوة والبت والتشدد في الطلب وذلك على حد قوله: «أليَق بالسكونِ وما فيه من شِدَّةٍ في النطقِ»[5] وفي قوله نظر لأنَّه لو كان الأمر كما يقول لوجب بناء الفعل

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٠، مسألة: ٧٢.
(٢) انظر ما استشهدوا به في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٢ - ٥٤٣، مسألة: ٧٢.
(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٢ - ٥٤٣، مسألة: ٧٢.
(٤) انظر أوضح المسالك: ١/ ٣٧.
(٥) انظر إحياء النحو ص: ١٠٧.

المضارع الصحيح الآخر المجزوم **نحو**: لِتذهبْ ؛ لأنَّ فيه معنى القوة والبت والتشدد في الطلب .

إذاً فليس ما ذكره تعليلا لبناء فعل الأمر على السكون إنما التعليل الصحيح لبناء فعل الأمر على السكون هو ما ذكره البصريون وعلى **رأسهم** سيبويه كما سبق[1] .

ويبنى فعل الأمر على السكون إذ اتصلت به نون النسوة قال سيبويه : «وَأَهْلُ الحِجَازِ وَغَيْرُهُمْ مُجْتَمِعُونَ على أنهم يقولون للنساء : أُرْدُدْنَ ، وَذلِكَ لأَنَّ الدَّالَ لم تَسْكُنْ هٰهُنَا لأَمْرٍ وَلاَ نَهْيٍ ، وَكَذٰلِكَ كُلُّ حَرْفٍ قَبْلَ نُونِ النِسَاءِ ، لاَ يَسْكُنُ لأمْرٍ ولا لِحَرْفٍ يَجْزِمُ»[2] .

وأشار إلى بناء فعل الأمر على السكون عند اتصاله بنون النسوة غير سيبويه[3] .

ويذكر السيوطي أنَّ بعضهم يذكر أنَّه سُكِّنَ مع نون النسوة استصحاباً[4] .

ويبنى فعل الأمر على السكون المقدَّر في حالة وجود تضعيف في الحرف نحو **قولهم**: مُدَّ وشُدَّ، وَمُدُّ .

لأنَّ هذه الحركات عارضة كما يقول سيبويه[5] .

وينوب عن السكون في بناء فعل الأمر : حذف حرف العلة إذا كان فعل الأمر معتلّ الآخر **نحو**: (ادعُ) و (اخشَ) و (ارمِ) وحذف النون إذا كان من الأمثلة

---

(١) انظر ص : ٣١٩ من هذا البحث .
(٢) الكتاب : ٢/ ١٦٠ .
(٣) انظر الجمل في النحو للزجاجي ص : ٢٦٤ .
(٤) انظر همع الهوامع : ١/ ١٩٧ .
(٥) انظر الكتاب : ٢/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

الخمسة، نحو: افعلا، افعلوا، افعلي. ذكر ذلك الزجاجي وابن هشام والسيوطي[1].

وَيُبْنَى فعل الأمر على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مثل: صَاحِبَنْ كريم الأخلاق، **أو الثقيلة** مثل: افعلَنَّ الواجب. ويرى بعض النحاة أنَّ فعل الأمر هنا مبنيٌّ على سكون مقدَّر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون **التوكيد**،[2] وقالوا ببنائه على السكون حملاً له على أصله، وعندي أنَّ فتحته بناء بسبب **تركُّبه** مع نون التوكيد فهو بمنزلة الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد وسيرد توضيح ذلك في أثناء الحديث عن الأفعال العارضة البناء[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّه إذا كان فعل الأمر معتلاً وأكد بالنون فإنَّه يبقى حرف العلة إذا كان واواً أو ياءً ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة نحو ادعوَنَّ، وَارضَيَنَّ فإن كان حرف العلة ألفاً وجب قلبها ياءً لتظهر عليها فتحة البناء تقول: اسعَيَنَّ في الخير[4].

ثانياً ـ الفعل الماضي:

الفعل الماضي متفق على بنائه عند النحاة[5] وَيُبْنَى على الفتح الظاهر إذا كان

(1) انظر الجمل في النحو ص: ٢٦٤، وقطر الندى ص: ٢٦، ٢٧، ٣١، وأوضح المسالك: ١/ ٣٧، وهمع الهوامع: ١/ ٦٢-٦٣.

(2) انظر النحو الوافي: ١ / ٧٥.

(3) انظر ص: ٣٣١ وما بعدها من هذا البحث.

(4) انظر النحو الوافي: ١/ ٧٥.

(5) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤، والمقتضب: ٢/ ٢، ٣/ ١٧٣، ٤/ ٨٠، والموجز في النحو ص: ٧٧، والجمل في النحو ص: ٧، ٢٦٤، والإيضاح العضدي: ١/ ١٥، ١٦، ٢٥، ٣٠٧. والواضح للزبيدي: ص: ٦٧، والمفصل في علم العربية ص: ٢٤٤، وأسرار العربية ص: ٣١٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١١٢/ أ، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٥، وأوضح المسالك: ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٦، ٣٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢.

صحيح الآخر، ولم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو جمع، وَيُبْنَى على الفتح كذلك إذا اتصلت به تاء التأنيث أو اتصل به ضمير محله النصب، أشار إلى بنائه على الفتح كثير من النحاة كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والزبيدي[1]، والزمخشري، والأنباري، والعكبري، والرضي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني[2]. وبناؤه على الفتح هو الأصل فيه قال سيبويه: «وَالفَتْحُ فِي الأَفْعَالِ التي لَمْ تَجْرِ مُجْرَى المُضَارَعَةِ قَوْلُهُمْ: ضَرَبَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ فَعَلَ»[3].

واستحق الفعل الماضي البناء على الحركة لوقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة[4] فالفعل الماضي شبيه بهما من حيث وقوعه نعتاً وخبراً كما يقول السيرافي والعكبري والرضي والأشموني والعطار[5]، ومن حيث وقوعه صلة وحالاً كما يقول الأشموني[6] كذلك يشبه الفعل الماضي الفعل المضارع في وقوعه جزاءً وشرطاً كما يقول السيرافي والعكبري والرضي والأشموني والعطار[7] وفي دخول

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي أخذ العربية عن أبي علي القالي وأبي عبد الله الرياحي، من مصنفاته «طبقات النحويين» و «أبنية سيبويه» و «الواضح» وغيرها، ماتِ سنة ٣٧٩ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٨٥، والأعلام: ٦/ ٨٢، ومعجم المؤلفين: ٩/ ١٩٨.

(٢) المصادر السابقة في (١).

(٣) الكتاب: ١/ ٤.

(٤) الكتاب: ١/ ٤.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١ / ق / ٥٩ / أ، ق / ٥٨ / أ، واللباب في علل البناء والإعراب: ق / ١١٢ أ ب، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٢٥، وشرح الأشموني: ١ / ٣٢، وحاشية العطار على الأزهرية ص: ٤٦.

(٦) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣٢، وحاشية العطار على الأزهرية ص: ٤٠.

(٧) انظر شرح الكتاب: ١/ ٥٨/ أ، ق/ ٥٩/ أ، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١١٢/ أ ب، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٥، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢، وحاشية العطار على الأزهرية: ص: ٤٦.

(قد) عليه كما يقول ابن الخشاب والسكاكي[1].

قال سيبويه: «وَلَمْ يُسَكِّنُوا آخر (فَعَلَ) لأنَّ فِيها بَعْضَ ما فِي المُضَارَعَةِ، تَقُولُ هذا رَجُلٌ ضَرَبَنَا، فَتَصِفُ بِها النكرة وتكون في موضع (ضارب) إذا قُلْتَ: هٰذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ وَتَقُولُ إِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ فَيَكُونُ في مَعْنَى إِنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ...»[2].

ويصف السيرافي تلك المشابهة بين الفعل الماضي والاسم بأنها ناقصة إذْ لو كانت تامة لأعرب كالمضارع[3].

ويعلل النحاة بناء الفعل الماضي على الفتح بما يلي:

الأول: أنَّ الفتحة هي أخف الحركات لذا اختيرت لتناسب أمثلة الفعل الماضي الكثيرة في كلام العرب.

الثاني: أنَّه لو بُنِيَ على الضم لحدث لَبْسٌ بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنَّ من العرب من يجتزىءُ بالضمةِ، عن الواو فيقول كان في معنى كانوا ولم يُبْنَ على الكسر لثقل الكسر، ولاختصاص الكسر بالأسماء.

الثالث: أنَّ بعض أمثلة الماضي تكون على فَعُلَ، وَفَعِلَ، فلو بنوا آخره على الضم خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة، وهذا يحدث ثقلاً، وليس من كلام العرب ولو بنوه على الكسر لخرجوا في (فَعُلَ) من ضَمَّةٍ إلى كسرة، وهو قليل مستثقل، ذكر ذلك السيرافي والأنباري والعكبري[4].

الرابع: أنه فتح حملاً للأصل على الفرع أي أنَّ الماضي الصحيح الآخر غير

---

(١) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ١٠٤، ومفتاح العلوم للسكاكي ص: ٦٣.
(٢) الكتاب: ١/ ٤.
(٣) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٧/ ب.
(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٥٨/ أ، ٥٩ أ، وأسرار العربية ص: ٣١٥ - ٣١٧، واللباب: ق/ ١١٢/ أ ب.

المتصل بالضمير محمولٌ في فتحه على الماضي المتصل آخره بألف الاثنين ذكر ذلك السيرافي وأسنده إلى الفراء[1] .

وينتقد توفيق سبع من المحدثين تعليل النحاة لبناء الفعل الماضي على الفتح يقول: «تَعْلِيلُ النُّحَاةِ لِبِنَاءِ الفِعْلِ المَاضِي، وَتَعْلِيلُهُمْ لِبِنَائِهِ عَلَى حَرَكَةٍ ثَانِياً، وَكَوْنُهَا فَتْحَةً ثَالِثاً كَلاَمٌ لاَ مَضْمُونَ لَهُ، وَلاَ ثَمرة فيه، وأجمل منه أن العرب نطقت به كذلك[2] وأقول: إنَّنا نُسَلِّمُ مَعَهُ بِأَنَّ العرب نطقت به كذلك، ولكن لا بد من محاولة الكشف عن أسرار الظواهر النحوية وإلا كنا كمن يسلم بالقضايا النحوية ولا يناقشها وهذا يؤدي إلى تجميد الفكر وعدم الاقتناع بما نقول. واختلف في فتحة الماضي عند إسناده إلى ألف الاثنين نحو ضربا فالبصريون يعتبرونها حركة بناء أمَّا الكوفيون فيعتبرونها لمناسبة ألف الاثنين[3]. وفتحة البناء مقدرة على الباء والأقرب عندي ما يراه البصريون لأنَّ وجود الفتحة في الفعل الماضي يغني عن جعلها لمجرد المناسبة وفاقاً لما ذكره العطار والعدوي[4].

ويبنى الفعل الماضي على الفتح المقدر إذا كان معتل الآخر بالألف كقضى[5] أو إذا وقف عليه كقامْ[6] وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفعل الماضي يضم آخره عند اتصاله بواو الجماعة نحو ضربُوا وهذه الضمة عارضة لمناسبة واو الجماعة إذ إنَّ واو الجماعة يقتضي ضم آخر الفعل عندما يسند إليها والعارض لا

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧/ ب.

(٢) مقالة بعنوان: أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية توفيق سبع، مجلة كلية اللغة العربية العدد الثامن ١٩٧٨ م، ص: ١٩٩.

(٣) انظر همع الهوامع: ١/ ١٩٨، ١٩٩.

(٤) انظر حاشية العطار على الأزهرية ص: ٥٠، وحاشية العدوي على شذور الذهب: ١/ ٩٥، ١٠٠.

(٥) انظر شرح قطر الندى ص: ٢٧، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢، وحاشية العطار على الأزهرية ص: ٥٠، والحسان السنيات في المبينات ص: ٣٩.

(٦) انظر الحسان السنيات في المبينات ص: ٣٩.

يعتد به لذلك فالضمة ليست علامة لبنائه بل هو مبني على فتح مقدر قال سيبويه: «وَلاَ ضَمٌّ فِي الفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَجِيءْ ثَالِثٌ سِوى المُضَارِع»[1].

فسيبويه ينفي بناء الفعل على الضم ويفهم من نصه السابق أن فعل الأمر حكمه البناء على السكون والفعل الماضي حكمه البناء على الفتح وليس هناك فعل ثالث غيرهما مما حكمه أن يكون مبنياً فيبنى على الضم لأن الفعل الثالث هو المضارع وحكمه الإعراب في الأصل، ذكر ذلك السيرافي[2]. ويقول الزجاجي: «وليس في الأَفْعَالِ شَيْءٌ يُبْنَى على الضَمِّ»[3]. ويقول ابن هشام: «ضمةُ ضَرَبُوا عارضةٌ لِمُنَاسَبَةِ الوَاوِ»[4].

نخلص من هذا إلى أنَّ الأصل في الفعل الماضي البناء على الفتح سواء أكان هذا الفتح ظاهراً أو مقدراً، قال الزجاجي: «وهو مبنِيٌ على الفَتْحِ أَبَداً نَحْوَ: قَامَ وَقعَدَ وَانْطَلَقَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»[5].

وقال الفارسي: «وَالمَبْنِيُّ مِنَ الأَفْعَالِ على ضَرْبين مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ وهو جميعُ أمثلة الماضي . . . . ومبنيٌ على السكون . . . .»[6].

وقد أشار إلى بناء الفعل الماضي على الفتح وامتناعه من البناء على الضم كثير من النحاة[7]. أما عندما يتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك نحو تاء

---

(١) الكتاب: ١/ ٤.

(٢) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٣/ ب.

(٣) الجمل في النحو ص. ٢٦٤.

(٤) أوضح المسالك: ١/ ٣٦.

(٥) الجمل في النحو ص: ٧، وانظر ص: ٢٦٤.

(٦) الإيضاح العضدي: ١/ ٢٥، وانظر: ١/ ١٥، ١٦، ٣٠٧.

(٧) انظر أوضح المسالك: ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٢٦، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢، وحاشية العدوي: ١/ ٩٥، ١٠٠.

المتكلم أو المخاطب بأنواعه أو ناء الفاعلين أو نون النسوة فإنه يسكن آخره نحو ضَرَبْتُ، وأشار سيبويه إلى بنائه على السكون عندما يتصل بتاء المتكلم أو بنون النسوة يقول: «وَمِثْلُ ذٰلِكَ قَوْلُهُمْ رَدَدْتُ، وَمَدَدْتُ؛ لأنَّ الحرفَ بُنِيَ على هذه التاءِ كما بُنِيَ على النونِ وصار السُّكُونَ فيه بمنزلتِهِ فيما فيه نُونُ النساءِ»[1]، ويقول في موضع آخر: «والزمُوا لاَمَ فَعَلَ السُّكُونَ وَبَنَوْهَا على العلامةِ وحَذَفُوا الحَرَكَةَ لَمَّا زَادُوا لأَنَّهَا في الواحِدِ لَيْسَ آخِرُهَا حَرْفَ الإعْرَابِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ»[2] وقال وهو يتحدث عن فَعَلْتُ وَفَعَلْنَ: «فَأُسْكِنَ هَذَا ها هُنَا وَبُنِيَ عَلَى هَذِهِ العَلاَمَةِ كَمَا أُسْكِنَ فَعَلَ لأَنَّهُ فِعْلٌ، كَمَا أَنَّهُ فِعْلٌ، وهو مُتَحَرِّكٌ، كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ»[3].

ومع أنَّ السكون في فعلت بناء فإنَّ سيبويه يذكر أنَّه أيضاً لمنع الحركات المتوالية فيما هو كالكلمة الواحدة[4].

وحقيقة الأمر أن النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه كالزجاجي والفارسي والزمخشري والرضي وابن هشام وابن عقيل لم يشيروا إلى بناء الفعل الماضي على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، بل ذكروا أن الأصل في الفعل الماضي البناء على الفتح[5] وذكروا أن السكون في آخر الفعل الماضي عندما يتصل بضمائر الرفع المتحركة عارض أوجبه كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأنَّ الفاعل جزء من فعله أشار إلى ذلك كثير من النحاة كابن جني والرضي وابن هشام وابن عقيل والأشموني والعدوي والعطار[6] أما ابن مالك

(١) الكتاب: ٢/ ١٦٠.
(٢) الكتاب: ١/ ٦.
(٣) الكتاب: ١/ ٥، ٦.
(٤) الكتاب: ٢/ ٢٩٧.
(٥) انظر الجمل في النحو ص: ٧، ٢٦٤، والإيضاح العضدي: ١/ ١٥، ١٦، ٢٥، ٣٠٧، والمفصل في علم العربية ص: ٢٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٥، وأوضح المسالك: ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨.
(٦) انظر الخصائص: ١/ ٣٢٠، ١/ ٣٢١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٥، وأوضح =

فيعترض على ما ذكره أولئك لأن التوالي لا يوجد إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، والكثير لا يتوالى فيه فمراعاته أولى ويذكر أن سبب تسكين الفعل هنا هو التمييز بين الفاعل والمفعول في نحو: أَكْرَمْنَا وَأَكْرَمَنَا، ثم حملت التاء ونون النسوة على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال[1].

وما يكن فالفعل الماضي عندما يتصل بضمير رفع متحرك فإنَّه يكون مبنياً على فتح مقدَّر والسكون عارض بمنزلة الضم العارض عندما يسند الفعل الماضي إلى واو الجماعة، وصار الماضي مبنياً على الفتح مراعاة لأصل بنائه.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ تسكين آخر الفعل الماضي محصور في اتصاله بضمائر الرفع المتحركة وذلك لمنع الحركات المتوالية فيما هو كالكلمة الواحدة كما سبق، أما إذا اتصل بضمائر النصب نحو: ضَرَبَكَ وَضَرَبَنَا وَضَرَبَهَ فإنَّه لا يسكن بل يُبْنَى على الفتح لأنه ليس لتسكينه موجب لعدم توالي أربعة متحركات إذ الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ذكر ذلك الرضي[2].

= المسالك: ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣٢، وحاشية العدوي على شذور الذهب: ١/ ٩٥، ١٠٠، وحاشية العطار على الأزهرية ص: ٥٠.

(١) انظر شرح متن الألفية ص: ١١، وهمع الهوامع: ١/ ١٩٧.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٦.

الفصل الثاني
الأفعال العارضة البناء

الفعل المضارع :

الفعل المضارع معرب على خلاف الأصل في الأفعال وذلك لمشابهته الأسماء ووقوعه موقعها على الأرجح من أقوالهم[1] ولكنه يبنى بناء عارضاً في حالتين :

الأولى : عندما تتصل به نون النسوة.

الثانية : عندما تتصل به نونا التوكيد الثقيلة أو الخفيفة[2].

الحالة الأولى :

عندما يتصل الفعل المضارع بنون الإناث فإنَّه يبنى معها على السكون[3].

قال تعالى : ﴿ **وَالمطلَّقات يتربَّصن** ﴾[4].

وقد نص سيبويه على بنائه معها على السكون يقول : «وَإِذَا **أَرَدْتَ** جَمْعَ المؤنثِ فِي الفعلِ المضارعِ أَلحقْتَهُ للعلامةِ نوناً . . . . . . وأَسْكَنْتَ مَا كَانَ فِي الوَاحِدِ حرفَ الإِعْرَابِ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي فَعَلَ حِينَمَا قُلْتَ فَعَلْتَ وَفَعَلْنَ فَأَسْكِنَ هَذَا

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٣، ٤٠٧، ٤٠٩، والأصول في النحو : ١٥١٢، والموجز في النحو ص : ٧٥٨، والإيضاح في علل النحو ص : ٧٧، ١٠٧، وأسرار العربية ص : ٢٤، والإنصاف م ٧٣، ٢/ ٥٤٩، والتسهيل لابن مالك ص : ٧، ٩، ومتن الألفية ص : ٣.

(٢) انظر المصباح في علم النحو للمطرزي ص : ٥٨، والتسهيل ص : ٧، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٦.

(٣) انظر المرتجل في شرح الجمل ص : ٣٨، والمصباح في علم النحو ص : ٥٨، والأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢٢٢.

(٤) سورة البقرة آية : ٢٢٨.

ها هُنَا وَبُنِيَ عَلَىَ هٰذِهِ العلامَةِ . . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ هُنَّ يَفْعَلْنَ وَلَنْ يَفْعَلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ . . . . فَالنونُ هٰهُنَا فِي يَفْعَلْنَ بِمَنْزِلَتِهَا فِي فَعَلْنَ وَفُعِلَ بِلاَمِ يَفْعَلُ مَا فُعِلَ بِلاَمِ فَعَلَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ»[١] .

فسيبويه هنا يحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بنون النسوة في البناء على السكون ؛ لأنَّ نون النسوة جزء من الفعل أي أَنَّ السكون هنا ناشىء من اتصال الفعل بالنون هرباً من توالي الحركات ؛ لأنَّ النون مع الفعل كالكلمة الواحدة ذكر ذلك السيرافي والعكبري[٢] .

وقيل بُنِيَ مع نون النسوة ؛ لأنَّه عارض شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فعاد إلى أصله من البناء ذكر ذلك ابن الخشاب والأشموني[٣] .

وذكر السيوطي أنَّه إنَّمَا بُنِيَ على السكون مع نون النسوة ؛ لأنَّ البناء على السكون أصل في الأفعال والضمير يرد الشيء إلى أصله[٤] .

ويذكر العلوي من المتأخرين أنَّه إنَّما بُنِيَ لإظهار الفرق بينها وبين نون التوكيد الخفيفة[٥] . وعندي أَنَّه بُنِيَ على السكون هنا لسببين :

الأول : أنَّ السكون هو الأصل في البناء .

الثاني : أنَّ الفعل مع ضمير الرفع المتحرك كالكلمة الواحدة فمنعاً للحركات المتوالية في الكلمة الواحدة أسكن الحرف الأخير من الفعل عند اتصاله بالضمائر السابقة .

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة معرب عند قوم

---

(١) الكتاب : ١/ ٥ ، ٦ ، وانظر : ٢/ ١٦٠ .
(٢) انظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٧/ ب ، واللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ١١٥/ ب .
(٣) انظر المرتجل في شرح الجمل ص : ٣٨ ، وشرح الأشموني : ١/ ٣٣ .
(٤) انظر الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢٢٢ ، وسبه السيوطي لابن فلاح في المغني .
(٥) انظر الحسان السنيات في المبنيات»٤٢ .

منهم ابن درستويه، وابن طلحة [1]، والسهيلي، وإعرابه مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ذكر ذلك السيوطي والأشموني [2].

الحالة الثانية:

عندما يتصل الفعل المضارع اتصالاً مباشراً بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فإنَّه يبنى بناءً عارضاً على الفتح [3]، قال تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا**﴾ [4].

قال سيبويه بعد أن تحدث عن إسناد المضارع إلى نون النسوة: «. . . . . . وَلأَنَّهَا قَد تبْنَى مَعَ ذَلِكَ على الفتحة في قَوْلِكَ هَل تَفْعَلَنَّ» [5].

وتجدر الإشارة إلى أنَّه إذا كان الفعل من الأمثلة الخمسة وأُكِّد بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فإنَّه لا يُبْنَى معها لأنَّ العرب لا تركب ثلاثة أشياء معاً [6] خلافاً لطائفةٍ منهم الأخفش كما يذكر الأشموني [7] ومنهم كذلك صاحب القواعد والفوائد [8] إذ ذكر هؤلاء أنَّ المضارع يُبْنَى مع نونِ التوكيد مطلقاً سواءً أباشرته نون التوكيد أم لم تباشره.

---

(1) هو: طلحة بن محمد بن طلحة الإشبيلي أبو محمد بن أبي بكر النحوي، اشتهر بالنحو والعروض والأدب، ولد سنة ٦٠١ هـ، ومات بإشبيليه بعد سنة ٦٤٠ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ١٩، والأعلام: ٣/ ٢٣٠.

(2) انظر همع الهوامع: ١/ ٥٥، وشرح الأشموني: ١/ ٣٤.

(3) انظر الأصول في النحو: ٢/ ٢٠٨، والخصائص: ٣/ ٨١، ٨٣، والمرتجل في شرح الجمل ص: ٣٨، ٣٩، والمصباح في علم النحو ص: ٥٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤، وشرح الأشموني: ١/ ٣٣، والقواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.

(4) سورة يوسف آية: ٣٢.

(5) الكتاب: ١/ ٦.

(6) انظر شرح الرضي: ٢/ ٢٢٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤٢، وهمع الهوامع: ١/ ٥٥، وشرح الأشموني: ١/ ٣٣.

(7) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣٣.

(8) انظر القواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.

وما يكن من أمر فقد اختلف النحاة في الفتحة التي بالفعل قبل نوني التوكيد فذكر سيبويه رأيين:

الأول: أنها فتحة بناء.

الثاني: أنها للتخلص من التقاء الساكنين، يقول: «اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الواحِدِ إِذَا كَانَ مجزوماً فَلَحِقَتْهُ الخفيفةُ والثقيلةُ حَرَّكْتَ المجزومَ وهو الحرفُ الذي أَسْكَنْتَهُ لِلْجَزْمِ؛ لأنَّ الخفيفة ساكنةٌ والثقيلةَ نونانِ الأولى منهما ساكنةٌ»[1].

ثم ذكر أَنَّ الحركة كانت فتحةً لأنَّها لو كانت كسرةً لالتبس المذكر بالمؤنث ولو كانت ضمةً لالتبس الواحد بالجميع[2].

وتبع سيبويه المبرد في ما ذكره إلا أَنَّ المبرد لم يصرح بأنَّ البناء للتركيب أي تركيب الفعل مع نون التوكيد، يقول: «وَالعلةُ الأُخْرَى أَنَّكَ حَرَّكْتَهَا لِتَجْعَلَهَا مَعَ النُونِ كَالشَيْءِ الذي يُضَمُّ إليهِ غَيْرُهُ فَيُجْعَلَانِ شَيْئاً وَاحِداً نَحْوَ بَيْتَ بَيْتَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وذكر أنَّ حركة البناء فتحةٌ لأنَّها أخفُّ الحركات»[3].

وممن ذكر أَنَّ الفتحة للبناء عندما يتصل الفعل بنوني التوكيد ابن السراج، وابن جني[4]. وذكر الزجاج والسيرافي أَنَّ الفتحة في الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وليست للبناء[5]. وقد تعرض ابن الدهان[6] لهذه المسألة يقول: «اخْتَلَفَ

(١) الكتاب: ٢/ ١٥٣.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٣، ١٥٤.

(٣) المقتضب: ٣/ ١٩.

(٤) انظر الموجز في النحو ص: ٧٨، واللمع في علم العربية ص: ٢٧٢.

(٥) انظر شرح الكتاب: ٢/ ق/ ١٢٨، وشرح اللمع لابن الدهان: ق/ ٩٣/ ب مصورة جامعة القاهرة ٩٣ نحو، نقلاً عن اللمع في العربية ص: ٢٧٢.

(٦) هو: سعيد بن المبارك ويعرف بابن الدهان النحوي أخذ عن الزماني اللغة والعربية، من كتبه: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح اللمع في العربية لابي جني، مات سنة ٥٦٩ هـ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٧، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨، وهدية العارفين: ١/ ٣٩١.

النُّحَاةُ فِي الفَتْحَةِ التي بِالفِعْلِ قَبْلَ نُونَي التوكيدِ فَمَذْهَبُ سيبويه والمبردِ وابنِ السراجِ وأبي علي الفارسي وابن جني أَنَّ الفتحةَ فَتْحَةُ بناءٍ، وَذَهَبَ الزجَّاجُ والسيرافيُّ إلى أنَّ فتْحَة الفعلِ للتخلصِ من التقاءِ الساكنين، والقول بأنَّها حَرَكَةُ بِنَاءٍ هُوَ الصحِيحُ وَالدلِيلُ على صِحَّتِهِ أنَّ السَّاكِنَ المحذُوفَ لالتقاء الساكنين يُرَدُّ لَهَا»[1].

نخلص من هذا إلى أنَّ سبب بناء الفعل مع نوني التوكيد على الفتح هو التركيب؛ وهذا التركيب عارض شبه الاسم لذلك عاد الفعل إلى أصله وهو البناء.

ويذكر ابن جني أَنَّه إِنَّمَا بُنِيَ؛ لأنَّ نون التوكيد خصَّته بالاستقبال ومنعته الحال التي هو أولى بها[2].

وممن تبع سيبويه في أَنَّ الفتحة بناء وناشئة من التركيب ابن الخشاب والعكبري والسيوطي[3] يقول السيوطي متحدثاً عن بناء المضارع: «وَإِنْ لَحِقَتْهُ نُونُ توكيدٍ فَأَقْوَالٌ: أَصَحُّهَا بِنَاؤُهُ ـ إن باشرت لِتَرَكُّبِهِ مَعَهَا، وَتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ صَدْرِ المُرَكَّبِ مِنْ عَجُزِهِ»[4].

وبالإضافة إلى حالتي بناء المضارع السابقتين يفاجئنا الزجاجي بأن المازني يرى أَنَّ الفعل المضارع المجزوم نحو لم يفعل مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء وفي قول المازني نظر من ثلاثة أوجه:

الأول: أَنَّ المضارع إنما استحق الإعراب لمشابهته الاسم من حيث تغير إعراب آخره ومن حيث قبوله لدخول العوامل عليه ومن حيث الزوائد في أوله،

---

(١) شرح اللمع لابن الدهان: ق/ ٩٣ ب، نقلاً عن اللمع في العربية ص: ٢٧٢.

(٢) انظر الخصائص: ٣/ ٨٣.

(٣) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ٣٨، ٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٢٣ ب، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ١٤٢، وهمع الهوامع: ١/ ٥٥.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٥٥.

ولكنه لما جزم خضع لموقع إعرابي مرتبط بالأداة[1].

الثاني: أنَّ المازني يسلم بإعراب الفعل المضارع المنصوب فكيف يقول ببناء المضارع المجزوم[2]؟

الثالث: أنَّ الإعراب أو البناء في الفعل المضارع غير مشروط بالوقوع موقع الأسماء أو بِعدمه بل قد يكون بسبب إمكان دخول العوامل عليه[3].

وذهب المازني كذلك إلى القول ببناء فعل الشرط وجوابه لعدم وقوعهما موقع الاسم وفي قوله نظر أيضاً ونرد عليه بالوجه الأول والثالث مما سبق.

وإذا تركنا المازني فإننا نجد ابن درستويه يقول ببناء المضارع المبدوء بحرف تنفيس على الضم، لأنَّه صار مع حرف التنفيس مستقبلاً فأشبه الأمر، وقوله هذا فيه نظر لأنَّ لزوم المضارع للضم هنا جاء بسبب حرف التنفيس في أوله إذ يستحيل دخول عوامل النصب والجزم عليه، ولأنَّ النواصب وبعض الجوازم في الاستقبال مثل حرفي التنفيس ثم إنَّ بعض حروف الجزم تفيد المضي فلا تناسب التنفيس الذي يدل على الاستقبال[4].

ونجد أحد المحدثين وهو مهدي المخزومي يقول ببناء المضارع عموماً ويخطىء القائلين بإعرابه بحجة أنَّ الإعراب خاص بالأسماء فقط والبناء خاص بالأفعال[5] وقد شبه المخزومي تغير حركات آخر المضارع بتغير حركات آخر الماضي وبتغير حركات حيث ولم يقل أحد بإعرابهما كما يقول[6].

---

(1) انظر الإيضاح في علل النحو ص: ٩٣، ٩٤.
(2) انظر الإيضاح في علل النحو ص: ٩٣، ٩٤.
(3) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٢٠/ ب.
(4) انظر همع الهوامع: ١/ ٥٦.
(5) انظر في النحو العربي «قواعد وتطبيق» ص: ٧٩.
(6) انظر في النحو العربي «نقد وتوجيه» مهدي المخزومي، بيروت، المكتبة العصرية: ١٩٦٤ م، ص: ١٣٣.

وعندي أنَّ تشبيه المضارع بالماضي في البناء أمر بعيد، لأنَّ تغير آخر الماضي غير مرتبط بالعامل بل بأمور صوتية عارضة كبنائه على الضم عندما يتصل بواو الجماعة وكتسكينه مع ضمير الرفع المتحرك لئلا يتوالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

والأصل فيه كما سبق أن يبنى على الفتح إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء بخلاف الفعل المضارع فهو معرب لمشابهته للاسم ولوقوعه مواقعها ولدخول العوامل التي تؤثر على آخره ولوجود الزوائد في أوله لكنه يفقد مشابهته للاسم ويعود إلى البناء عندما يتصل بنوني التوكيد وبنون النسوة.

أما تشبيه تغير آخر المضارع بتغير آخر (حيث) فأمر أبعد من سابقه وغير مقنع أبداً لأنَّه لا يمكن قياس التغير في أحدهما على الآخر؛ لأنَّ (حيثُ) ظرف مبني على الضمِّ عند أكثر العرب وقد أجمع النحاة على أنَّ فتح حيث وكسرها مسألة تتعلق بلغات هذا الظرف فمنهم من قال (حَيْثَ) بالبناء على الفتح للتخفيف، ومنهم من قال (حَيْثِ) بالبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من قال: حَوْثُ وَحَوْثَ، وَحَوْثِ كما سبق[1].

بل إنَّ من العرب من يعربها خلافاً للمخزومي يقول السيوطي: «وَلُغَةُ فَقْعَسٍ إِعْرَابُهَا يقولون: جَلَسْتُ حَيْثَ كُنْتَ، وَجِئْتُ مِنْ حَيْثِ جِئْتَ فَيَجُرُّونَهَا بِمِنْ»[2]. أما المضارع فوضعه مختلف.

نخلص من كل ما سبق إلى أنَّ الأفعال لا تُبْنَى إلاَّ على علامتين هما السكون والفتح أما الضمُّ والكسرُ فليس لهما في بناء الفعل نصيب يؤكد ما أوضحه سيبويه وغيره من أنَّه لا ضمَّ في الفعل[3].

---

(١) انظر ص: ٢٣١، ٢٣٢ من هذا البحث.

(٢) همع الهوامع: ٣/ ٢٠٦.

(٣) انظر ص: ٣٢٨ من هذا البحث.

أما الكسر فلا نجده في بناء الأفعال ولا في إعرابها مطلقاً وقد نبه سيبويه إلى ذلك يقول: «الجَزْمُ في الأَفْعَالِ نَظِيرُ الجَرِّ في الأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ لِلأَسْمَاءِ في الجَزْمِ نَصِيبٌ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْفِعْلِ فِي الجَرِّ نَصِيبٌ»(١).

وقال الزجاجي: «وَلَيْسَ في الأَفْعَالِ شَيْءٌ يُبْنَى عَلَى الضَمِّ وَلاَ عَلَى الكَسْرِ»(٢)، وقال ابن عقيل: «البِنَاءُ على الكَسْرِ وَالضَمِّ لاَ يَكُونُ فِي الفِعْلِ»(٣) والسبب في أنَّ الأفعال لا تبْنى على الكسر ولا على الضم وهو ثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان معاً، ثم إنَّ فعل الأمر أصله البناء على السكون، والفعل الماضي أصله البناء على الفتح، وليس هناك فعل ثالث مما حكمه أن يكون مبنياً فيبنى على غير السكون والفتح لأنَّ الفعل الثالث هو المضارع وهو معرب ذكر ذلك سيبويه والسيرافي كما سبق(٤) وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر بعض العلماء أنَّ الفعل يُبْنَى على الكسر وعلى الضم ومنهم كما يذكر السيوطي الزنجاني(٥)، ومنهم كذلك ابن إياز(٦)، ....

(١) الكتاب: ١/ ٥.
(٢) الجمل في النحو ص: ٢٦٤.
(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٤١.
(٤) انظر ص: ٣٢٨ من هذا البحث.
(٥) انظر همع الهوامع: ١/ ٦٢ - ٦٣، والزنجاني هو عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني من علماء العربية يقال له: (العزي) من مؤلفاته: تصريف العزي، والهادي وغيرهما، توفي ببغداد سنة ٦٥٥ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ١٢٢، والأعلام: ٤/ ١٧٩، ومعجم المؤلفين: ٦/ ٢١٦.
(٦) انظر المحصول شرح الفصول: ابن إياز نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، ٢٩١ نحو، ق/ ٦٥/ أ، والفصول الخمسون ص: ١٦٩، وابن إياز هو: العلامة جمال الدين الحسين بن بدر من أهل بغداد عالم في النحو والصرف من تصانيفه المحصول في شرح الفصول لابن معط. مات سنة ٦٨١هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢، والأعلام: ٢/ ٢٣٤.

والربعي[1]، وصاحب القواعد والفوائد[2].

ومثل الزنجاني للمبني على الكسر بـ (عِ) و (شِ)، وللمبني على الضم بـ (ردُّ) ذكر ذلك السيوطي[3] والذي مثل به الزنجاني فيه نظر لأنَّ الفعلين: عِ و شِ مبنيان على حذف حرف العلة، أما الفعل (ردُّ) فهو مبني على السكون المقدَّر على آخره، والضمةُ التي في آخِرِهِ إتْبَاعٌ لحركة الراء المضمومة.

أما الربعي وابن إياز فقد مَثَّلاَ للمبني على الكسر بنحو قومِي، وللمبنِيّ على الضم بنحو قومُوا[4] وفي قولهما نظر؛ لأنَّ هذين الفعلين مبنيان على حذف حرف النون لأنَّ الأمر يُبْنَى على ما يجزم به مضارعه.

وأما صاحب القواعد والفوائد فقد عَدَّ حركة التقاء الساكنين وهي الكسرة حركة بناء في الفعل وذكر أن بناءه عارض ومثل له بـ «قلِ الحقَّ» يقول: «كُلُّ فِعْلٍ ساكنٍ أو مجزومٍ إذا اتَّصل بِهِ سَاكِنٌ مِن كَلِمَةٍ أُخْرَى يُبْنَى عَلَى الكَسْرِ»[5].

وفي قوله نظر لأنَّ حركة التخلص من التقاء الساكنين كسرة عارضة وليست بناء، قال سيبويه: «وَاضْرِبِ الرَّجُلَ كَسْرٌ عَارِضٌ لالْتِقَاءِ السَاكِنَيْنِ»[6].

وقد تحدث سيبويه عن الحركات العارضة «الطارئة» عموماً في موضعٍ

---

(١) انظر المحصول: ق/ ٦/ أ، والفصول الخمسون ص: ١٦٩. والربعي هو: علي بن عيسى، عالم أخذ عن السيرافي والفارسي، برع في العربية، من كتبه شرح الإيضاح للفارسي، مات سنة ٤٢٠ هـ، انظر ترجمته في نزهة الألباء ص: ٣٤١، ووفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٨، والأعلام: ٤/ ٣١٨.

(٢) انظر القواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.

(٣) انظر همع الهوامع: ١/ ٦٢ - ٦٣.

(٤) انظر المحصول: ق/ ٦٥/ أ، والفصول الخمسون ص: ١٦٩.

(٥) انظر القواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.

(٦) الكتاب: ١/ ٣٨٦، ٢/ ١٦٠.

آخرَ[1] كذلك يذهب صاحب القواعد والفوائد إلى أنَّ المضارع والأمر يبنيان على الكسر في نحو لَتَضْرِبِنَّ، وَاضْرِبِنَّ، ويبنيان على الضمِّ في نحو: هل تَضْرِبُنَّ وَاضْرِبُنَّ[2]، وفاته أنَّ المضارع لا يُبْنَى مع نونِ التوكيد إلاَّ إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً وبناؤه محصور في الأمثلة التي تخص المخاطب المفرد نحو لِتَفْعَلَنَّ ويبنى معها على الفتح فحسب أما ما استشهد به صاحب القواعد والفوائد من بنائه على الكسر ومن بنائه على الضم فليس بصحيح يرده إجماع النحاة من أنَّ المضارع إذا فصل عن نون التوكيد بفاصل فإنَّهُ يعرب؛ وذلك لأنَّه لا مسوِّغَ للبناء إذ العربُ تمنع تركيب ثلاثة أشياء معاً وهي الفعل، والفاصل ونون التوكيد. ويلحظ أنَّ الضَمةَ في تَضْرِبُنَّ رمز لواو الجماعة لأنَّ الفعل يخص الجماعة وأمَّا الكسرةُ في قوله لِتَضْرِبِنَّ فهي رمز لياء المخاطبة، أمَّا اضربِنَّ واضربُنَّ فليس الأول منهما مبنياً على الكسرة وليس الثاني منهما مبنياً على الضم خلافاً لما يقول؛ لأنَّ الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

بل إنَّ صاحب القواعد والفوائد يذهب إلى أبعد من ذلك فيذكر أنَّ المضارع يبنى بناء عارضاً عند اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة وبناؤه مع ألف الاثنين على الفتح ومع واو الجماعة على الضم[3]. والوجه أنَّ الأمثلة الخمسة تعرب بثبوت النون في حالة الرفع تقول: يذهبان، ويذهبون، وتذهبين، وبحذف النون في حالتي النصب والجزم تقول: لم يذهبا ولن يذهبا .... الخ ....[4] خلافاً لما يقول صاحب القواعد والفوائد.

نخلص من هذا كله إلى أنَّ البناء أصيل في الأفعال وأنَّ الأصل في بناء فعل

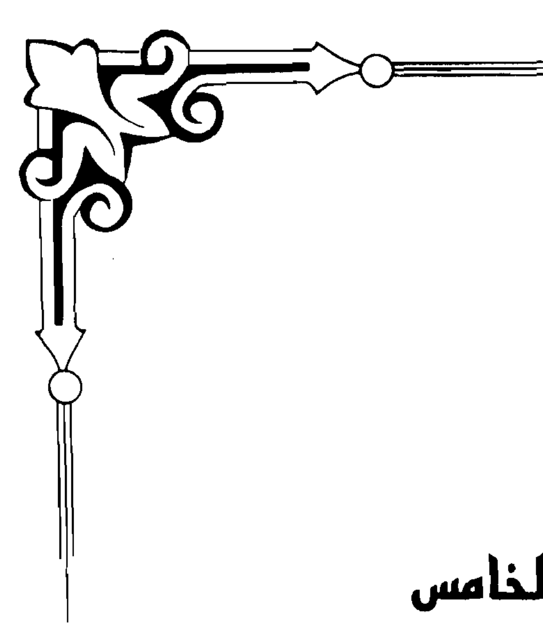
---

(1) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٩.
(2) انظر القواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.
(3) انظر القواعد والفوائد: ق/ ٨/ ب.
(4) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤٠٧، ٤٠٩، والموجز في النحو ص: ٧٨، والتسهيل ص: ٩، ١٠.

الأمر السكون أو ما ناب عنه، أما الفعل الماضي فالأصل فيه البناء على الفتح إلاَّ إذا اعترضه عارض يوجب سكونه أو ضَمُّهُ.

أما الفعل المضارع فهو معرب على خلاف الأصل فيه ويكون مبنياً إذا اتصل بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشراً وبناؤه مع نون التوكيد على الفتح، ويبنى كذلك إذا اتصل بنون النسوة ويكون بناؤه معها على السكون.





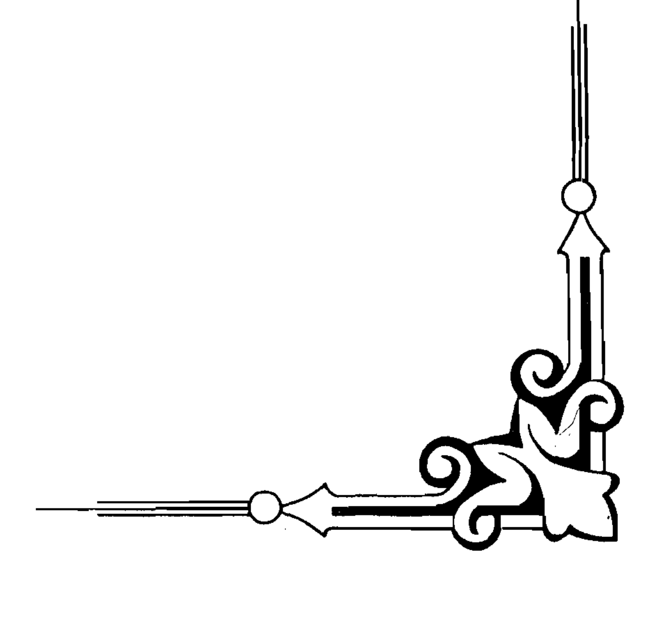
الباب الخامس
بنـــاء الحــروف

الفصل الأول : الحروف المبنية على السكون .

الفصل الثاني : الحروف المبنية على الفتح .

الفصل الثالث : الحروف المبنية على الكسر .

الفصل الرابع : الحروف المبنية على الضّم .





أولاً ـ حروف المعاني

الحد الاصطلاحي للحرف مختلف فيه ، وأشهر ما قيل فيه أربعة أقوال هي :

أولاً : وصف سيبويه له بقوله : «**فَالْكَلِمُ اسمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى، لَيْسَ** بِاسْمٍ ، وَلاَ فَعْلٍ »[1] . وقد ذكر هذا الوصف في موضع آخر[2] . وتأثر الفارسي بوصف سيبويه السابق فحدَّه بقوله : « **وَالحَرْفُ** مَا جَاءَ لِمَعْنَى ، لَيْسَ بِاسْمٍ ، وَلاَ فِعْلٍ »[3] .

ثانياً : حدًّ ابن السراج يقول : «الحُرُوفُ مَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً»[4] .

ثالثاً : ما حده الزجاجي به يقول : «وَالحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ»[5] وَمِمَّن تأثر بهذا الحد الزمخشري وابن الحاجب وابن هشام يقول الزمخشري : «وَالحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَنْفَكَّ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَصْحَبُهُ إِلاَّ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ حُذِفَ فِيهَا الفِعْلُ وَاقْتَصَرَ عَلَى الحَرْفِ فَجَرَى مَجْرَى النَّائِبِ نَحْوَ **قَوْلِهِمْ** : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِيْ ، وَإِنَّ ، وَيَا زَيْدُ ، وَقَدِ فِي قَوْلِهِ : وَكَأَنَّ قَدِ»[6] ، ويقول ابن الحاجب : «الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِي جُزْئِيَتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣ .

(٣) الإيضاح العضدي : ١/ ٨ .

(٤) الأصول في النحو : ١/ ٣٩ .

(٥) الجمل في النحو ص : ١ .

(٦) المفصل في علم العربية ص : ٢٨٣ .

فِعْلٍ»[1]، ويقول ابن هشام: «وَالحَرْفُ فِي الاصطلاح مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ»[2].

رابعاً: حد ابن يعيش يقول: «والحَرْفُ كلمةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا»[3].

وأميل إلى حد ابن يعيش لدقته يقول ابن يعيش: «وَقَوْلُهُمْ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ أَمْثَلُ مِنْ قولِ من يقولُ ما جاء لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ؛ لأنَّ فِي قَوْلِهِمْ مَا جَاءَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ إِشَارَةٌ إِلَى العلةِ وَالمُرَادُ مِنَ الحَدِّ الدلالةُ عَلَى الذاتِ لا على العلةِ التي وُضِعَ لأَجْلِهَا إِذْ عِلَّةُ الشَيْءِ غَيْرُهُ وقولنا: كلمةٌ أَسَدُّ من قَوْلِهِ: مَا دَلَّ؛ لأَنَّ الكلمةَ أَقْرَبُ مِنَ الحرفِ فَهِيَ أَدَلُّ عَلَى الحَقِيقَةِ»[4]. ويذكر المرادي أَنَّ الحرف سمي بهذا الاسم لأنَّه طرف في الكلام وفضله[5]، أولمجيئه على وجه واحد[6] والراجح السبب الأول كما يذكر المرادي؛ لأنَّ الحرف ليس له معنى في نفسه[7].

ومن خلال العرض السابق لمفهوم الحرف عند النحاة يتبين أَنَّ الحرف لا يظهر معناه إلاَّ مع غيره، إلاَّ ما كان منها حرف جواب؛ لأنَّه يقوم مقام الجملة ويذكر النحاة أَنَّ جميع الحروف مبنية وبناؤها لازم، أي أصيل[8]، والدليل على أصالة البناء فيها، أنَّهم قد بنوا ما أشبهها من الأسماء شبهاً قوياً في الوضع، أو المعنى، أو

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣١٩.
(2) شرح شذور الذهب ص: ١٤.
(3) شرح المفصل: ٨/ ٢.
(4) شرح المفصل: ٨/ ٢.
(5) انظر الجنى الداني ص: ٢٣ ـ ٢٤، وشرح شذور الذهب ص: ١٤.
(6) انظر الجنى الداني ص: ٢٣، ٢٤.
(7) انظر الجنى الداني ص: ٢٣، ٢٤.
(8) انظر الكتاب: ١/ ٣، ٤، والجمل في النحو للزجاجي ص: ٢٦١، والمصباح في علم النحو للمطرزي ص: ٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٢٥، وألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني) وأوضح المسالك: ١/ ٣٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٠، وشرح الأشموني: ١/ ٣٤.

الاستعمال، أو الافتقار، ونحو ذلك، وإجماع النحاة على بناء الحروف يختص بحروف المعاني[1].

أما حروف المباني[2] (الحروف الهجائية)[3] فهي تبنى على السكون إذا تهجى بها على نحو ما سنذكره[4]. ولم يعلل النحاة بناء كل حرف من الحروف على حدة، ولكنهم نظروا إليها نظرةً عامة فوجدوا أنَّ أسباب بنائها ما يلي:

أولاً: كون وظيفتها في الجملة ثابتةً إذ لا تقع مواقع الأسماء المعربة؛ لأنَّها لا يعتورها المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك[5]. وفي ذلك يقول الزجاجي: «وَأَمَّا الحُرُوفُ أَعْنِي حُرُوفَ المعاني فكلُّها مبنيٌّ غير معرب؛ لأنَّه لم يَعْرِضْ لَهَا مَا يُخْرِجُهَا عَن أصْلِهَا»[6] وقال في موضع آخر: «وَإِذَا كَانَت الأَفْعَالُ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةٍ لِلإِعْرَابِ، لأَنَّهَا عَوَامِلُ فَحُرُوفُ المعاني من الإعراب أَبْعَدُ وَالقَوْلُ فِيهَا أَبْيَنُ وَأَظْهَرُ»[7].

ثانياً: أَنَّهَا أَلْفَاظٌ مختصرةٌ فأكثرها على حرف أو حرفين وهو الأصل فيها وما زاد عن ذلك يعد مخالفاً لأصل وضعه فمنعت لذلك من التصرف والاشتقاق لأنها أصولها مجهولة ومنعت كذلك من التأثر بالعوامل وأصبح أكثرها هو العامل في الاسم والفعل[8].

---

(١) انظر: الجمل، ص: ٢٦١.

(٢) انظر حروف المعاني عبدالحي حسن كمال ـ القاهرة ـ المطبعة السلفية ط ١، ١٣٩١هـ، ص: ١٩.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٢٠.

(٤) انظر ص: ٤٣١ من هذا البحث.

(٥) انظر المصنف لابن جني: ١/ ٧، ٨.

(٦) الجمل في النحو ص: ٢٦١.

(٧) الإيضاح في علل النحو ص: ٧٨.

(٨) انظر المنصف لابن جني: ١/ ٧، ٨، والخصائص: ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، والمخصص م: ٤، السفر: ٤، ص: ٤٥.

ثالثاً: كثرة استعمالها في الكلام ـ جعل العرب يلزمونها **حالةً** واحدةً طلباً للتخفيف[1].

رابعاً: أنَّها لا تقوم بنفسها في البيان عن معناها فصارت محتاجة إلى غيرها فنزلت منزلة بعض الكلمة من بعض[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحاة في دراستهم للحروف يركزون على الحرف من حيث إعماله وإهماله، ومن حيث تركيبه وإفراده، ومن حيث أقسامه ومعانيه، مستشهدين لذلك بشواهد. أمَّا البحث في علة بناء الحرف فلم يحظ باهتمام منهم ما عدا بعضها وسبب هذا فيما يبدو ناشىء من نظرتهم العامة للحروف جميعها وكأنهم اكتفوا بالقاعدة التي تنص على أنَّ الحروف مبنية بلا استثناء، ولذلك صارت عندهم المقياس الذي يعللون به ما يُبْنَى من الأسماء[3].

ومن العسير حصر عدة حروف المعاني؛ لأنَّ بعض من كتب عن الحروف كالمرادي يذكر أنَّ بعضهم ذكر أنَّها ثلاثة وسبعون حرفاً، في حين أوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين حرفاً[4]، وهذه الحروف تنقسم إلى خمسة أقسام: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي[5].

---

(١) انظر الخصائص: ٢/ ٣١.

(٢) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٦، وشرح الأشموني: ١/ ٣٠.

(٣) انظر بعض كتب الحروف مثل حروف المعاني والصفات للزجاجي، ومعاني الحروف للرماني، والأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبعة الترقي ١٩٧١ م، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، والمخصص لابن سيدة م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٤ ـ ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج: ٨، ج: ٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الباب الأول.

(٤) انظر الجنى الداني ص: ٢٨ ـ ٢٩.

(٥) انظر الجنى الداني ص: ١٨، ٢٩، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٥ ـ ٤٧.

ويذكر ابن سيدة أنَّ الحروف الأحادية **ثلاثة عشر حرفاً**: «حرفان من حروف العَطْفِ وَهُمَا الوَاوُ وَالفَاءُ، وَخَمْسَةٌ مِن حُرُوفِ الجَرِّ وَهِيَ البَاءُ وَاللاَّمُ وَالكَافُ وَالوَاوُ وَالتَاءُ . . . وَحَرفٌ من حروف الاستفهام وهو الأَلِفُ، وَوَاحِدٌ من حروف الجزمِ وهو لاَمُ الأمرِ وحرفان في جواب القَسَمِ وهُمَا لاَمُ الابتِدَاءِ وَلاَمُ القسمِ . . . وَحَرْفُ التعريف وَهُوَ لاَمُ المعرفةِ الساكنةِ المتوصَّلُ إليها باجتلاب أَلِفِ الوصلِ ، والسينُ معناها التنفيس في قولك **سيفعل**»[1] .

ويذكر المرادي أنَّها **أربعة عشر حرفاً وهي**: الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، **والواو**، والألف، والياء[2] .

وعندي أنَّ حصر المرادي للحروف الأحادية أدق من حصر ابن **سيدة**: لأنَّ المرادي أضاف على ما ذكره **ابن** سيدة : **الهمزة**، والشين، والميم، والنون، والهاء، **والياء** وهي من حروف المعاني كما سيتضح ؛ ولأنَّ المرادي ذكر الهمزة والألف باعتبار أنَّ لكلٍ منهما استِعمالاته ، في حين اكتفى ابن سيدة بذكر الألف فحسب. أضف إلى ذلك أنَّ ابن سيدة ذكر في حصره للحروف الأحادية واوين، والمعروف أنَّ الواو حرف واحد، له استعمالات **متعددة**. **كذلك** ذكر أربع لامات سوى لام التعريف، واللام حرفٌ **واحد، له استعمالاته** المتعددة وذكر ابن سيدة اللام المعرفة من ضمن الحروف الأحادية، وأميل إلى أنَّها من الحروف الثنائية إذ همزة الوصل لا تفارقها في أكثر الأحوال وهذا الحرف عندي بمثابة ما وضع على حرفين، وما يكن فالحروف الأحادية أكثر استعمالاً من غيرها ؛ لأنَّ الحرف الأحادي كالجزء من الكلمة[3] .

---

(١) المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٥.

(٢) انظر الجني الداني ص: ٣٠.

(٣) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٥، والجني الداني ص: ٣٠.

أما الحروف الثنائية كما يذكر ابن سيدة فعدتها «ثلاثة وثلاثون حرفاً من عشرة أقسام: **أربعةٌ** من حروف **الجرِّ وهي**: مِنْ، وَعَنْ، وَفِي، وَمُذْ، ومثلُهَا من حروف العطف وهي: أَمْ، وَبَلْ، وَلاَ، وَخَمْسَةٌ من حروف الاستفهام وهي: هل، وأم، وكم، ومن، وما، الاستفهاميتان وثلاثة من حروف الجزاء وهي: إنْ، وَمَنْ، وَمَا ومثلُهَا من حروف النداء وهي: يا، **ووا**، وأي، وحرفان من حروف الجزم وهي: لم، ولا الناهية. وقد حكى أبو عبيدة[1]: أَنَّ من العرب من يجزم بلن كما يجزم بلم فإذا صح ذلك فهي **ثلاثةٌ**. وثلاثة **أحرفٍ** من حروف النصب **للفعل وهي**: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وحرفان للجواب وهي: قَدْ، **وَإِيْ**، وحرفان للتنبيه وهي: ها، ووا .... **وأربعةُ** أحرفٍ مفردة وهي: لَوْ، وَصَهْ، وَمَهْ، وَقَطْ.....»[2].

وعندي أَنَّ الحروف الثنائية خمسة وعشرون حرفاً وهي: أَلْ، وَأَمْ، وَأَنْ، وَإِنْ، وَأَوْ، وآ، وَأَيْ، وَإِيْ، وَبَلْ، وَعَنْ، وَفِي، وَقَدْ، وَكَيْ، وَلَمْ، وَلَنْ، وَلَوْ، وَلاَ، وَمُذْ عند من يقول بحرفيتها، وَمِنْ، وَمَا الحرفية، وَهَلْ، وَهَا، ووا، ووي، وَيَا[3]. **أَمَّا** ما أضافه ابن سيدة على هذه الحروف من «كَمْ» و «مَنْ» و «وَمَا» الاستفهاميتين، وَمَنْ وَمَا الشرطيتين وَصَهْ، وَمَهْ، **وَقَطْ فهي** أسماء أَمَّا لن فالمشهور أَنَّها ناصبة فقط. وقد حذا المرادي حذو ابن سيدة في القول بأنَّ عدة الحروف الثنائية ثلاثة وثلاثون حرفاً فقد ذكر مع الحروف الخمسة والعشرين التي ذكرتها: إِذْ، وَذَا، وَكَمْ، وَمَعْ، وَمُنُ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمْ إذا وقعت فصلاً[4] وفي ما ذكره

---

(1) هو: معمر بن المثنى اللغوي البصري المعروف بأبي عبيدة؛ أخذ عن يونس وأبي عمرو وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم له مصنفات عديدة منها: «نقائض جرير والفرزدق» و «مجاز القرآن» وغيرها مات سنة ٢٠٨ هـ، وقيل ٢٠٩ هـ، انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص: ٥٢ ـ ٥٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩٤، والأعلام: ٧/ ٢٧٢.

(2) المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٥ ـ ٤٦.

(3) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، والجني الداني ص: ١٨٥.

(4) انظر الجني الداني ص: ١٨٥.

نظر؛ لأنَّ إذْ، وَكَمْ، وَمَع، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمْ أسماء وقد سبق الحديث عنها أمَّا مُنُ فهي لغة في مِنْ وليست حرفاً مستقلاً بذاته ثُمَّ إنَّه قد اختلف في اسميتها وحرفيتها كما سيتضح، وما يكن فالحروف الثنائية هي التي تلي الحروف الأحادية من حيث كثرة الاستعمال كما يقول ابن سيدة[1] أمَّا الحروف الثلاثية فقد حصرها ابن سيدة في ثلاثين حرفاً «لِحُرُوفُ الجرِّ خَمْسَةٌ: إلَى، وَعَلَى، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَمُنْذُ، وَفِي الجزاء مثلها وهي: أَي، وَأَيْنَ، وَمَتَى مفردة وإذا في الشعر، وحيث مع ما، وَلِحُرُوفِ العَطْفِ ثُمَّ وَلِحُرُوفِ الاستفهام كَيْفَ وَلِحُرُوفِ النداء أَيَا، وَهَيَا، وللتنبيه والاستفتاح أَلاَ، وَلِحُرُوفِ الجواب نَعَمْ، وَأَجَلْ، وَبَلَى، وَلِلْحُرُوفِ الداخلة للابتداء أربعة أحرفٍ: إنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلِحُرُوفِ النصبِ: إِذَنْ، وَلِلْحُرُوفِ المفردة: سَوْفَ، وَقَطّ، وَحَسْبُ، وَبَجَلْ، وَإِيْهِ»[2].

وعندي أَنَّها ستة وعشرون حرفاً وهي: أَجَلْ، وَإِذَنْ، وَأَلاَ، وَإِلَى، وَأَمَا، وَإِنَّ، وَأَنَّ، وَأَي، وَأَيَا، وَبَجَلْ، عند من يقول بحرفيتها، وبَلَى، وَثُمَّ، وَجَلَلْ، عند من يقول بحرفيتها، وَجَيْرِ عند من يعتبرها حرفاً، وَخَلاَ، وَرُبَّ، وَسَوْفَ، وَعَدَا، وَعَلَى، وَكَأَنْ، وَكَمَا، وَلاَتَ، وَلَيْتَ، وَمُنْذُ، وَنَعَمْ، وَهَيَا[3].

أَمَّا ما أضافه ابن سيدة على ما سبق ففيه نظر؛ لأنَّ أي اسم شرط معرب يجزم فعلين وأين ومتى اسمان وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان وأكثر استعمالها أنها ترد اسماً كما سبق وحيث مع ما اسم شرط جازم، وكيف اسم استفهام يتضمن معنى الظرفية، وكَأَنَّ ليست من الحروف الثلاثية بل من الحروف الرباعية أما قَطُّ، وَحَسْبُ فهما من الأسماء المترادفة ومعناهما الاكتفاء، وبجل، وإيه تحدثت عنهما في أسماء الأفعال وذكرت أَنَّ اسمية بجل أرجح من حرفيتها.

(١) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٥.
(٢) المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٦.
(٣) انظر المخصص م: ٤ والجني الداني ص: ٣٥٩.

ويزيد المالقي على ما ذكر من الحروف الثلاثية كَانَ في حال زيادتها[1] وفي قوله نظر إذ المشهور أَنَّ كان فعل ناقص ناسخ بدليل دلالتها على الزمن وتصرفها[2] ثم إِنَّه لم يقل أحد بحرفية كان إذا صارت زائدةً ويذكر المرادي أَنَّ مجموع الحروف الثلاثية ستة وثلاثون حرفاً إذْ يزيد على ما ذكرت: إذا، وَأَنَا، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَنَحْنُ، وَهُمَا، وَهُنَّ، إذا وقعن فصلاً، وَعَسَى، وَلَيْسَ، وَمَتَى[3]. وفي قوله نظر لأنَّ إذا ترد ظرفاً لما يستقبل من الزمان كما ترد للفجاءة وغير ذلك أمَّا: أَنَا، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَنَحْنُ، وَهُمَا، وَهُنَّ فالمعروف أنها أسماء؛ لأَنَّهُنَّ ضمائر وأما عَسَى، وَلَيْس فالمعروف أَنَّهُمَا فعلان؛ لأنَّ (عَسَى) من أفعال الرجاء[4] و (لَيْسَ) من الأفعال الناقصة[5] وما ذكره المرادي من أَنَّ مَتَى حرف فإنَّه يريد وقوعها حرفاً في لغة هذيل علماً بأنها تقع اسماً في اللغة العالية كما سبق وما يكن فالحروف الثلاثية هي في المرتبة الثالثة من حيث كثرة الاستعمال[6] أمَّا ما جاء من الحروف على أربعة فمختلف في عدته وهو أقل من الحروف السابقة يقول ابن سيدة: «وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةٍ فقليلٌ كَقَوْلِهِمْ: حَتَّى، وَأَمَّا، وَلَكِنْ الخفيفة، وَلَعَلَّ وَكَقَوْلِهِمْ: إِمَّا فِي العَطْفِ، وَإِلاَّ فِي الاستثناءِ»[7] فابن سيدة في النص السابق لم يحصِ الحروف الرباعية وإنما ذكر ستة أحرفٍ منها. وحقيقة الأمر أَنَّ الحروف الرباعية خمسة عشر حرفاً وهي: إذْ، مَا، وَأَلاَّ، وَإِلاَّ، وَأَمَّا، وَإِمَّا، وَحَتَّى، وَحَاشَا، إذا استعملت حرفاً، وَكَأَنَّ، وَكَلاَّ، وَلَعَلَّ، وَلَكِنْ الخفيفة وَلَمَّا، وَلَوْلاَ، وَهَلاَّ[8]. وأضاف المرادي عليها أربعة أخرى

(١) انظر رصف المباني ص: ٢١٧.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢١، ٢٨٩، ٢٩٠.

(٣) انظر الجني الداني ص: ٣٥٩.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٧، ٤٧٨، والإيضاح العضدي: ١/ ٧٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٢١، ٢٣٥، ٧٣.

(٦) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٦، والجني الداني ص: ٣٥٩.

(٧) انظر المخصص ص: ٤٦، ٤٧.

(٨) انظر الجنى الداني ص: ٥٠٨.

وهي: أَنْتُمْ، وَإِيَّا، وَأَيْمُن، وَمَهْمَا[1] لتكون عنده تسعة عَشَرَ حَرفاً. وأضاف المالقي على الخمسة عَشَرَ حرفاً السابقة أَمْسَى، وَأَصْبَحَ، إذا زيدتا في أسلوب التعجب[2] وفيما أضافاه نظر؛ لأنَّ أنتم، وإيَّا اسمان على الأرجح. وأيمن اسم صريح في القسم على الأرجح حيث أنزله سيبويه منزلة لعمرُ الله وأمانةُ الله[3] ومع أنَّه اسم فهو مختلف في بنائه وإعرابه[4] وأرجح أنَّه معرب لأنَّه اسم صريح في القسم، أما مهما فهو اسم شرط يجزم فعلين وأما أصبح وأمسى فهما فعلان من أخوات كان وقد أكد فعليتهما سيبويه[5].

أما ما جاء من الحروف على خمسة أحرف فأقل مما جاء على أربعة ويحصره ابن سيدة في لَكِنَّ المشددة[6] يقول: «وَمَا جَاءَ عَلَى خَمْسَةٍ أَقَلُّ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةٍ نَحْوَ لَكِنَّ مُشَدَّدَةً وَلاَ يُعْرَفُ فِي الخَمْسَةِ غَيْرُهَا»[7] خلافاً للمرادي إذ يضيف مع لَكِنَّ المُشَدَّدَةَ أَنْتُمَا، وَأَنْتُنَّ إذا وقعا فصلاً[8] والراجح أنَّهما اسمان وقد عالجناهما في الضمائر وتجدر الإشارة إلى أنَّ إنَّما وأنَّما وَلَيْتَمَا ونحو ذلك حروف ثلاثية وليست خماسية لأنَّ ما زائدة فيهن لذلك لم ندرجهن في الحروف الخماسية وإتباعاً لنص ابن سيدة السابق من أنَّ الحروف الخماسية محصورة في لَكِنَّ المُشَدَّدَةَ.

يتبين من هذا أَنَّ عدد الحروف وفقاً لما توصلت إليه من العرض السابق واحدٌ وثمانون حرفاً وقد جاءت مرتبة على حسب كثرة استعمالها وهذه الحروف منها ما

---

(1) انظر الجنى الداني ص: ٥٠٨.

(2) انظر رصف المباني ص: ١٤٠ - ١٤١.

(3) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٦، ١٤٧، ٢/ ٢٧٣، وشرح المفصل: ٨/ ٣٥، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٣٨/ ٢٤٠.

(4) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٣٨ - ٢٤٠.

(5) انظر الكتاب: ١/ ٢١، ٣٩٤.

(6) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٧، والجني الداني ص: ٦١٥.

(7) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٦٢.

(8) انظر الجنى الداني ص: ٦١٥.

يستعمل للعطف ومنها ما يستعمل للجر والاستفهام والنداء ونحو ذلك وسيرد الحديث عن كل حرف من الحروف السابقة على حِدَة.

وَتُبْنَى هذه الحروف على علامات البناء الأصلية: السكون والفتح والكسر والضم، وقد نصَّ على ذلك سيبويه يقول: «وَأَمَّا الفَتْحُ وَالكَسْرُ وَالضَّمُّ وَالوَقْفُ فَلِلأَسْمَاءِ غَيْرِ المتمكنةِ المضارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلاَ فِعْلٍ مِمَّا جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ غَيْرُ نَحْوَ: سَوْفَ، وَقَدْ، وَلِلأَفْعَالِ التي لَمْ تَجْرِ مُجْرَى المُضَارَعَةِ وَلِلْحُرُوفِ التي لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ وَلاَ أَفْعَالٍ وَلَمْ تَجِيءْ إِلاَّ لِمَعْنَى»[1] وقال في الباب نفسه: «وَالفَتْحُ فِي الحروفِ التي ليست إلاَّ لِمَعْنَى وليست بِأَسْمَاءٍ وَلاَ أَفْعَالٍ قَوْلُهُمْ: سَوْفَ، وَثُمَّ. وَالكَسْرُ فِيهَا قَوْلُهُمْ: فِي بَاءِ الإِضَافَةِ وَلاَمِهَا بِزَيْدٍ وَلِزَيْدٍ والضَّمُّ فيها مُنْذُ فيمن جَرَّ بِهَا لأنَّها بمنزلة مِنْ فِي الأَيَّامِ. وَالوَقْفُ فِيهَا قَوْلُهُمْ: مِنْ، وَهَلْ، وَبَلْ، وَقَدْ»[2].

وقال الزجاجي: «فَأَمَّا الحُرُوفُ فَهِيَ تُبْنَى عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ وَهِيَ الفَتْحُ وَالوَقْفُ وَالكَسْرُ وَالضَّمُّ كَمَا بُنِيَتِ الأسماءُ فَالمَبْنِيُّ مِنْهَا عَلَى الفَتْحِ إِنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ، وَلَيْتَ، وَثُمَّ، وَسَوْفَ، وَالسِينُ الدالةُ عَلَى الاستقبالِ وواوُ العَطْفِ وَفَاءُ العَطْفِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالمَبْنِيُّ مِنْهَا عَلَى الوَقْفِ: لَمْ، وَلَنْ، وَمِنْ، وَبَلْ، وَهَلَ. وَالمَبْنِيّ مِنْهَا عَلَى الكَسْرِ حرفان كقولك لِزَيْدٍ وَبِزَيْدٍ وَلَمْ يُبْنَ عَلَى الكَسْرِ غَيْرُ البَاءِ وَاللاَّمِ الخَافِضَتَيْنِ، والمَبْنِيّ مِنْهَا عَلَى الضَّمِّ حرفٌ واحدٌ وهو مُنْذُ في قولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ»[3] وما ذكره سيبويه والزجاجي يعد تمثيلاً لما بُنِيَ من الحروف على العلامات السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن الزجاجي في النص السابق لم يورد (جَيْرِ) ضمن الحروف المبنية على الكسر؛ لأنه فيما يبدو يرى أَنَّهَا من الأسماء.

---

(١) الكتاب: ١/ ٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٤.

(٣) الجمل في النحو ص: ٢٦٥.

الفصل الأول
الحروف المبنية على السكون

أولاً - الحروف الثنائية :

آ :

وهو لنداء البعيد[1] ، وهو حركة طويلة خالصة ولم يذكر هذا الحرف سيبويه ، ويذكر المرادي أنَّه حكاه الأخفش والكوفيون[2] ، ويذكر ابن عصفور أنَّه للقريب كالهمزة[3] ، وفي قوله نظر؛ لأنَّ هذا الحرف أكثر استعماله للبعيد وقد يستعمل للقريب ؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد أو المتراخي وذكر أيضاً جواز استعمالها للقريب إلاَّ (وا) إذا أردت تنبيه كالنائم مثلاً[4] ويذكر صاحب المغني أنَّ هذا الحرف مسموع ولم يثبت له شاهد[5] وَبُنِيَ هذا الحرف على السكون مراعاة لأصل البناء ولأنَّ أوله متحرك وليس هناك ما يوجب تحريك آخره لذلك يجب إسكان الحرف الثاني منه وهذا مستفاد من كلام سيبويه في نظائره يقول: «وَإِنْ كَانَ الحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الآخِرِ مُتَحَرِّكاً أَسْكَنُوهُ كَمَا قَالُوا : هَلْ ، وَبَلْ ، وَأَجَلْ ، وَنَعَمْ »[6] .

وما ذكره سيبويه من حروف في النص السابق يعد تمثيلاً وكأنَّه يؤكد بناء

---

(١) انظر التسهيل لابن مالك ص : ١٧٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٨١ ، ومغني اللبيب ص : ٢٩ .

(٢) انظر الجنى الداني ص : ٢٣٢ .

(٣) انظر الجنى الداني ص : ٢٣٢ .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣٢٥ .

(٥) انظر مغني اللبيب ص : ٢٩ .

(٦) الكتاب : ٢/ ٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٦٤ ، ١٤٨ .

الحروف الثنائية والثلاثية على السكون إذا سبقها متحرِّك والمفروض ألاَّ نلتمس العلل لِمَا يُبْنَى على السكون؛ لأنَّ السكون هو الأصل في البناء ذكر ذلك السيرافي[1].

أَلْ:

حرف غير عامل رغم اختصاصه بالاسم؛ لأنَّه وما دخل عليه كالشيء الواحد[2] ولها أقسام كثيرة[3]:

١ ـ أنْ تكون حرف تعريف. وأداة التعريف عند سيبويه اللام وحدها، والألف زيدت للتوصل إلى النطق باللام، في حين يرى الخليل أنَّ حرف التعريف هو (أل) لأنَّ الهمزة عنده همزة قطع ووصلت لكثرة الاستعمال[4]. وعندي أنَّ اللام هي التي تدل على المعاني كلام الملك ولام القسم ونحو ذلك، لذلك فاللام هي التي للتعريف ولكن هذه اللام تلزمها الألف لذلك فالحرف عندي هو أل وحقيقة الأمر أنَّه قد ورد في كتاب سيبويه تلازم الألف مع اللام إذ ورد أنَّ الحرف هو أل أو الألف واللام لذلك أدرجتها من ضمن الحروف الثنائية[5]. فعلت ذلك من أجل التصنيف فقط. ولِـ (أل) هذه ثلاثة أقسام[6]:

١ ـ أنْ تكون لتعريف العهد نحو الرجل[7].

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٢ ب، والثمرات الجنية ص: ١٣.

(٢) انظر معاني الحروف ص: ٦٥.

(٣) انظر أقسامها في اللامات ص: ٢١، ومعاني الحروف ص: ٦٥، ورصف المباني ص: ٧٠، ومغني اللبيب ص: ٧٨، والجنى الداني ص: ١٩٣.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٦٣، ٢٧٣، ٣٠٨، ٤٣٠، واللامات ص: ١٧، ومعاني الحروف ص: ٦٩.

(٥) المصادر السابقة والكتاب: ١/ ٢٢٠.

(٦) انظر شرح المفصل: ٩/ ١٩، والجنى الداني ص: ١٩٣.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٢٠، ٢/ ٣٠٨، ومعاني الحروف ص: ٦٥، وشرح المفصل: ٩/ ١٩، ومغني اللبيب ص: ٧٢.

٢ ـ أنْ تكون لتعزيف الجنس مثل الناس[١].

٣ ـ أنْ تكون لتعريف الحقيقة أو الماهية نحو المَاء[٢].

الثاني: من أقسام أل أنْ تكون للحضور وترد بعد اسم الإشارة نحو: هذا البلد وبعد أي في النداء: يا أيها الرجل وفي نحو: الساعة والوقت[٣].

الثالث: أنْ تكون للغلبة نحو البيت للكعبة[٤].

الرابع: أنْ تكون للمح الصفة نحو العباس[٥].

الخامس: أنْ تكون زائدة لازمة نحو أل في الذي[٦].

السادس: أنْ تكون زائدة غير لازمة نحو الخمسة العشرَ الدرهم[٧].

السابع: أنْ تكون عوضاً عن الضمير[٨] نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ الجَنَّـةَ هِيَ المَأْوَى**﴾[٩] أي مأْواه.

الثامن: أنْ تكون عوضاً عن الهمزة وذلك أل في (الله) فيمن جعل أصلـه **إلاهاً**[١٠].

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ٦٥، وشرح المفصل: ٩/ ١٩، ومغني اللبيب ص: ٧٣.
(٢) انظر الجنى الداني ص: ١٩٤.
(٣) انظر الجنى الداني ص: ١٩٥، وشرح المفصل: ٩/ ١٩.
(٤) انظر الجنى الداني ص: ١٩٦.
(٥) انظر الجنى الداني ص: ١٩٦.
(٦) انظر معاني الحروف ص: ٦٨، ومغني اللبيب ص: ٧٤، والجني الداني ص: ١٩٧.
(٧) المصادر السابقة.
(٨) انظر الجنى الداني ص: ١٩٨.
(٩) سورة النازعات آية: ٤١.
(١٠) (الله) عند سيبويه أصله (لاه) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٣، وبعضهم يذكر أنَّ الأصل إلاه، انظر اللامات ص: ٢٨، ومعاني الحروف ص: ٦٥.

التاسع: أنْ تكون عوضاً عن ياء النسب مثل اليهود والأصل يهوديون[1].

العاشر: أنْ تكون للتعظيم والتفخيم كأل في الله[2].

الحادي عشر: أنْ تكون موصولة إمَّا بمعنى الذي[3] خاصة أو مشتركة، وهذه مختلف في حرفيتها واسميتها[4]. وقد رجحت حرفيتها؛ لأنَّه لا موضع لها من الإعراب بخلاف أخواتها. وذكر ابن هشام استعمالاً فيه بعض الغرابة لأل وهو أنَّ **قطرباً** يستفهم بها نحو: أَلْ فَعَلْتَ؟[5] ولعله يقصد هل فعلت فأبدل الهاء همزة؛ لأنَّ مخرج الهمزة والهاء من الحلق.

ويعلل الزجاجي بناءها على السكون؛ لأنَّ ما سواها من اللامات ذهبت بالحركات وخاصة الفتحة والكسرة فلم يَبْقَ غير (الضم، والسكون) فاستثقل العرب الضم فبنوها على السكون يقول: «وَأَمَّا وُجُوبُ سُكُونِهَا فَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِك؛ لأنَّ اللامَاتِ التِي تَقَعُ أَوَائِلَ الكَلِم غَيْرَهَا ذَهَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ فَذَهَبَتْ لاَمُ الابْتِدَاءِ، وَلاَم المُضْمَرِ، بِالفَتْحِ، وَلاَمُ الأَمْرِ، وَلاَمُ كَيْ بِالكَسْرِ وَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الضَّمِّ أَوْ السُكُونِ، فَاسْتُثْقِلَ فِي لاَمِ التعريفِ الضَّمُّ؛ لأَنَّهَا كَثِيرَةُ الدَوْرِ فِي كَلاَمِ العَرَبِ...»[6].

ويعلل الزجاجي السبب في أنها لا تُبْنَى على الحَرَكَةِ بِعِلَّة أُخرى هي أَنَّهَا قد تدخل على بعض الألفاظ التي يكسر أو يضم أولها نحو: إِبِل. حُلُم، فلو بُنِيَتِ اللاَّمُ على الضَمِّ لاسْتُثْقِلَ الخُرُوجُ مِن ضَمٍّ إلى كسرتين في الأولى، وَلَثَقُلَ الجَمْعُ بَيْنَ

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ٦٦.

(٢) انظر اللامات ص: ٢٨، ومعاني الحروف ص: ٦٦، والجنى الداني ص: ٢٠٠.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ٦٧، والجنى الداني ص: ٢٠١.

(٤) انظر اللامات ص: ٢١، ورصف المباني ص: ٧٠، ومغني اللبيب ص: ٧١، والجنى الداني ص: ١٩٣.

(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٧٨.

(٦) اللامات ص: ٢٠، وانظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٤.

ثَلاَثِ ضَمَّاتٍ فِي الثَّانِيَّةِ. كَذَلِكَ لَوْ بُنِيَتْ على الكسر لاَسْتُثْقِلَ الخروج من كسر إلى ضمٍّ إذ ليس في كلام العرب فِعُل.

ولو بنيت على الفتح لأشبهت لام التوكيد، والابتداء، والقسم، ونحوهن لذلك ألزمت البناء على السكون وأدخلت عليها ألف الوصل كما فُعِل ذلك في الأسماء والأفعال إذا سُكِّنَت أوائلها[1].

وذكر أنها تتحرك في موضعين أحدهما: استعارة في الألف نحو: لا في (لاه) هكذا يقول. والثاني: نقلٌ من همزة بعدها نحو: اَلَرْض وَلَحْمَر فِي الأَرْضِ وَالأَحْمَرِ[2].

أَمْ:

حرف غير عامل لعدم اختصاصه إذ يدخل على الاسم، والفعل[3]، وترد متصلة[4]، ومنقطعة[5]، فالمتصلة تكون استفهامية عديلة لألف الاستفهام (همزة الاستفهام) وترد عديلة لألف التسوية كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[6].

أَمَّا المنقطعة فلا تحتاج إلى جوابٍ كأن تكون بمعنى بل كقوله تعالى: ﴿أَمْ

---

(١) اللامات ص: ٢٠.
(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٤.
(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٥، ومعاني الحروف ص: ٧٠، والأزهية ص: ١٣١.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢١٩، ورصف المباني ص: ٩٣، وأسرار العربية ص: ٣٨٥، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٤.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٤، وشرح المفصل: ٨/ ٩٨.
(٦) سورة المنافقون آية: ٣٠.

﴿يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾[1] وَلأَمْ استعمالات أُخْرَى وهي أَنَّها ترد للتعريف وهي لغة هُذَيْل[2] وقيل إنَّها لغة طَيْءٍ أَوْ حِمْيَرٍ وَأَهْلِ اليَمَنِ[3] نحو جاءني أَمْ رَجُلُ وَيذكر المرادي أَنَّ اعتبار هذه الميم من حروف المعاني فيه نظر؛ لأَنَّها بدل لا أصل[4] .

وذكر الزجاجي أَنَّ أَمْ تأتي في الشعر شذوذاً بمعنى الواو ويذكر كذلك أَنَّها ترد بمعنى أو[5] كقوله تعالى : **﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ . . . . . . أَمْ أَمِنْتُمْ﴾**[6] لآية ويذكر ابن هشام والمرادي أَنَّها ترد زائدة[7] نحو قوله تعالى : **﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾**[8] .

أَنْ :

تستعمل اسماً وحرفاً، واستعمالها حرفاً أكثر[9]**. فالحرفية تكون عاملة وغير** عاملة[10] فالعاملة تعمل في الأفعال، وفي الأسماء، وعملها في الأفعال نصب المضارع وتكون معه في تأويل المصدر نحو أعجبني أَنْ تَفْعَلَ[11] أما العاملة في الأسماء فهي المخففة من الثقيلة كما هو معروف[12] أما غير العاملة فهي

---

(١) سورة الطور آية : ٣٠.

(٢) انظر معاني الحروف ص : ٧١، ورصف المباني ص : ٩٦، ومغني اللبيب ص : ٧٠.

(٣) انظر رصف المباني ص : ٩٦، والجنى الداني ص : ٢٠٧.

(٤) انظر الجنى الداني ص : ١٤٠.

(٥) انظر حروف المعاني والصفات ص : ٥٦.

(٦) سورة الملك آية : ١٦، ١٧.

(٧) انظر مغني اللبيب ص : ٧٠، والجنى الداني ص : ٢٠٦.

(٨) سورة الزخرف آية : ٥٢.

(٩) انظر مغني اللبيب ص : ٤١.

(١٠) انظر معاني الحروف ص : ٧١.

(١١) انظر الكتاب :١/ ٤٠٧ - ٤٠٨، وحروف المعاني والصفات ص : ٦٣، وشرح التسهيل : ١/ ١٧٠.

(١٢) انظر الكتاب :١/ ٢٨٢، ٤٨٠، وحروف المعاني والصفات ص : ٦٣، ومعاني الحروف ص : ٧٢.

المفسرة[1] والزائدة[2] وزاد المرادي على أنْ معاني أُخْرَى وهي:

١ ـ أنَّها ترد شرطية تفيد المجازاة[3].

٢ ـ أنَّها ترد نافية بمعنى لا.

٣ ـ أنَّها تكون بمعنى لئلا.

٤ ـ أنَّها تكون بمعنى إذ.

٥ ـ أنَّها ترد بمعنى إنَّ المخففة من الثقيلة.

٦ ـ أنَّها ترد جازمة[4]. وعندي أنَّ هذه المعاني نادرة الاستعمال في كلام العرب.

أمَّا إذا كانت اسماً فلها موضعان:

الأول: في قولهم أنْ فَعَلْتُ بمعنى أَنَا.

الثاني: في أَنْتَ وَأَخَوَاته؛ لأنَّ مذهب الجمهور أنَّ الاسمَ هو أن وما بعده للخطاب والتفسير[5].

وقد ذكرنا أنَّ الضمير هو الاسم بكماله.

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨١، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٣، ومعاني الحروف ص: ٧٣.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٦، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٥، ومغني اللبيب ص: ٥٠.

(٣) انظر الجني الداني ص: ٢٢٣.

(٤) انظر الجني الداني ص: ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٤١، والجني الداني ص: ٢١٥.

إنْ :

تعمل تارة وتهمل تارة أخرى[1] فالعاملة هي الشرطية والمخففة من الثقيلة[2] فالأولى تعمل الجزم في المضارع، والثانية تعمل في الاسم كالثقيلة، ولكن إهمالها هو الأشهر[3]. **أما غير العاملة** فهي النافية، والزائدة[4] فالنافية تكون بمعنى ما أو ليس ويجوز إعمالها عمل ليس[5].

ويذكر ابن هشام والمرادي أَنَّ **قطرباً** يذكر أَنَّها ترد بمعنى قَدْ وَأَنَّ **الكوفيين** يذكرون أَنَّها ترد بمعنى **إذ** ولو[6].

أَوْ :

حرف عطف غير عامل في أكثر معانيه[7]، ومن معانيها: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتقسيم، وبمعنى إلاَّ وإلى، والتقريب، والشرطية، والتبعيض[8]. وذكر ابن هشام من معانيها الإضراب كبل، والجمع المطلق كالواو وأسند ذلك إلى الكوفيين[9] وينكر البصريون كونها بمعنى الواو[10]. وزاد المرادي

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ٧٤.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٥، ٣١١، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٢، ومعاني الحروف ص: ٧٤، ٧٥.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٢٠٨.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٤٥٦، ٤٧٥، ٢/ ٣٠٦، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٢.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٦، وشرح المفصل ص: ٨/ ١١٣.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٣٩، والجنى الداني ص: ٢١٢، ٢١٤.

(٧) انظر معاني الحروف ص: ٧٧، والجنى الداني ص: ٢٢٧.

(٨) انظر الكتاب: ١/ ٢١٣، ٢١٨، ٤٨٧، ٤٨٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٥٧، ٥٩، ومعاني الحروف ص: ٧٧ ـ ٨٠، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٤، ورصف المباني ص: ١٣١.

(٩) انظر مغني اللبيب ص: ٩١، ص: ٨٨.

(١٠) انظر الإنصاف م: ٦٧، ص: ٤٧٨، ومغني اللبيب ص: ٩١.

من معانيها أن تكون بمعنى ولا[1] وهي في هذه المعاني مهملة ما عدا إذا كانت بمعنى إلاَّ أو إلى فإنَّه ينصب المضارع بعدها بإضمار أنْ[2].

أيْ:

حرف لا يعمل[3] وله استعمالان مشهوران:

أولاً: يكون حرف نداء **نحو**: **أيْ بُنِيَ**.

ثانياً: ترد **مفسِّرة**[4].

وذكر المرادي أنَّ بعضهم زاد قسماً ثالثا لأيْ وهو أنْ يكون حرف عطف وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب[5]. **نحو**: **هذا** الغضنفر أيْ الأسد، وأرى أنَّها هنا مفسرة.

إيْ:

حرف بمعنى نعم يكون لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب[6].

وذكر المالقي أنَّ بعضهم يذكر أنَّها **بمعنى حقاً**[7]. والراجح أنَّها بمعنى نعم إذ لو كانت بمعنى حقاً لأُعْرِبَتْ مثلها. وتختص إيْ بالقسم نحو قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِيْ وَرَبِّي** ﴾[8].

---

(1) انظر الجنى الداني ص: ٢٣٠.

(2) انظر مغني اللبيب ص: ٩٣، ٩٤.

(3) انظر معاني الحروف ص: ٨٠.

(4) انظر معاني الحروف ص: ٨٠، ورصف المباني ص: ١٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٨٥.

(5) انظر الجنى الداني ص: ٢٣٤.

(6) انظر رصف المباني ص: ١٣٦، والتسهيل ص: ٢٤٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٤.

(7) انظر رصف المباني ص: ١٣٦.

(8) سورة يونس آية: ٥٣.

ويذكر ابن يعيش أنَّه إذا لقيت لام المعرفة في نحو إِيْ الله ففي الياء ثلاثة أوجه: **الأول**: فتحها لالتقاء الساكنين. **والثاني**: إشباع فتحة الياء. **الثالث**: حذف الياء وهو أقلها تقول إِلله وحذفها لالتقاء الساكنين[1].

بَلْ:

من حروف العطف ومعناه الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني **نحو**: ما قام زيدٌ بل **عمرٌو**[2] ويجوز أن تكون ابتدائية فيرفع ما بعدها **جوازاً نحو**: مررت برجل **صالح بل طالحٌ**[3] **وبل هذه قد تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب نحو: مررت برجلٍ لا بل حمارٍ**[4].

عَنْ:

ترد حرفاً، واسماً قال سيبويه عن الحرفية: «وَأَمَّا قَطْ وَعَنْ وَلَدُنْ فَإِنَّهُنَّ تَبَاعَدْنَ مِنَ الأَسْمَاءِ وَلَزِمَهُنَّ مَا لاَ يَدْخُلُ الأَسْمَاءَ المُتَمَكِّنَةَ وَهُوَ السُّكُونُ...»[5] وقال عن الاسمية: «وَأَمَّا عَنْ فَاسِمٌ إِذَا قُلْتَ مِنْ عَنْ يَمِينِكَ؛ لأَنَّ مِنْ لاَ تَعْمَلُ إِلاَّ فِي الأَسْمَاءِ»[6] والحرفية هي الجارة وهي لما عدا الشيء[7]. **ومن معانيها ابتداء** الغاية[8]، والمجاوزة[9]، والبدل، والاستعلاء، والتعليل، والاستعانة، وترادف

---

(١) انظر شرح المفصل: ٨/ ١٢٥، والتسهيل ص: ٢٤٥.
(٢) انظر معاني الحروف ص: ٩٤، والأزهية ص: ٢٢٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٣ أ.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، ومغني اللبيب ص: ١٥٢.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، ومغني اللبيب ص: ١٥٣.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٨٧، ومعاني الحروف ص: ٩٤.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ١/ ٢٠٩.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٤.
(٨) انظر معانيها في معاني الحروف ص: ٩٤ - ٩٥، ورصف المباني ص: ٣٦٧، وشرح المفصل: ٨/ ٤٠.
(٩) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨.

بعض حروف الجر كَمِنْ، وَالباء، وترادف (بَعْدَ) من **الظروفِ** وترد حرفاً مصدرياً على لغة بني تميم (العنعنة) نحو أعجبني عن تفعل، وترد زائدة قليلاً[6] أمَّا الاسمية فهي **بمعنى** جانب[2]، وَتُبْنَى لِشبهها بالحرف في نقصانها ذكر ذلك العكبري[3].

فِي:

حرف مختص بالاسم ويعمل فيه الجر[4]، ولها معانٍ كثيرة منها: الظرفية أو الوعائية، والمصاحبة، والتعليل، والاستعلاء، والاختصاص في الأسلوب الانكاري والتعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة[5]، والمقايسة، وترادف بعض حروف الجر كالباء، وإلى، ومِن، وتزاد قليلاً[6]. **وأشهر هذه المعاني** الوعائية[7]:

قَدْ:

ترد حرفيةً واسميةً[8] **فالحرفيةُ** لا تعمل، وهي مختصة بالدخول على الأفعال **نحو: قد فعل**[9]. **ومن معانيها: التوقُّع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل،** والتكثير، والتحقيق[10].

---

(1) انظر معاني الحروف: ٩٤، ٩٥، ومغني اللبيب ص: ١٩٦، ورصف المباني: ٣٦٧.
(2) انظر شرح المفصل: ٨/ ٤٠، ومغني اللبيب ص: ١٩٦.
(3) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٧٥/ ب.
(4) انظر معاني الحروف ص: ٩٦، ورصف المباني ص: ٣٨٨.
(5) انظر هذه المعاني في حروف المعاني والصفات ص: ٢٧، ومغني اللبيب ص: ٢٢٣-٢٢٥.
(6) انظر مغني اللبيب ص: ٢٢٤ - ٢٢٥، والجنى الداني ص: ٢٥١ - ٢٥٢.
(7) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٨، والمخصص م: ٤، السفر، ١٤، ص: ٥٤.
(8) انظر مغني اللبيب ص: ٢٢٦.
(9) انظر الكتاب: ١/ ٥٠، ٤٥٨، ٢/ ٣٠٧، ومعاني الحروف ص: ٩٨، ورصف المباني ص: ٣٩٢.
(10) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٧، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٤٧، والإعراب عن قواعد الإعراب ابن هشام، تحقيق علي فودة، الرياض، نشر عمادة =

أما الاسمية فترد على وجهين؛ **الأول**: أنْ تكون اسم فعل بمعنى كفى أو يكفي **نحو**: **قَدْ زَيْداً درهم**. **والثاني**: أنْ تكون بمعنى حسب في **الكفاية نحو**: قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ والاسمية **مَبْنِيَّةٌ** عَلَى السكون كالحرفية، ويقال قَدَنِيْ بالنون حِرْصاً عَلَى بَقَاءِ السكون[1]. ويذكر ابن هشام أنَّ قَدْ الاسمية بنيت لشبهها بِقَدْ الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف الثنائية في وضعها[2]. ويذكر ابن هشام أنَّ قَدْ الاسمية تعرب قليلاً **نحو**: قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ[3].

كيْ:

حرف عامل[4]، وذكر سيبويه أنَّها حرف تعليل ينصب الفعل المضارع بعده[5] يقول: «وَأَمَّا كَيْ فَجَوَابٌ لقولِهِ: **«كَيْمَهْ»** كَمَا يَقُولُ: لِمَهْ، فتقول: لِيَفْعَلَ كذا وَكَذا»[6] وَكَيْ بمنزلة أنْ المصدرية، وتدخل عليها اللام[7]، **قال تعالى**: **﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾**[8] ويذكر سيبويه أنَّها تنصب بنفسها إذا دخلت عليها اللام الجارة[9]. ويذكر المالقي أنَّها إذا تجردت من اللام نصبت بنفسها، أو بإضمار أنْ[10]. ويذكر الرماني أنَّه قد يتصل بآخرها (لا) أو قد تليها **نحو كي لا**[11]، وترد

= شئون المكتبات، طبع دار الأصفهاني بجدة ط ١، ١٩٨١ م، ص: ٨٨، ٨٩.

(١) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص: ٨٨، والجني الداني ص: ٢٥٣.

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ٢٢٦.

(٣) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص: ٨٨.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ٩٩، وشرح المفصل: ٨/ ٤٩.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٧، ٤٠٨، ومعاني الحروف ص: ٩٩، ١٠٠، ورصف المباني ص: ٢١٥.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٠٦.

(٧) الكتاب: ١/ ٤٠٨، ومعاني الحروف ص: ٩٩، وشرح التسهيل: ١/ ١٧١ وذكر أنَّها هنا من الموصولات الحرفية.

(٨) سورة الحديد آية: ٢٣.

(٩) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٧.

(١٠) انظر رصف المباني ص: ٢١٥.

(١١) انظر معاني الحروف ص: ٩٩.

جارةً قال سيبويه: «بَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُ كَيْ بِمَنْزِلَةِ حَتَّى وَذٰلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كَيْمَهْ فِي الاستفهامِ فَيُعْمِلُونَهَا فِي الأَسْمَاءِ كَمَا قَالُوا: حَتَّامَه وَلِمَهْ»[1]. وكلا الوجهين للتعليل. وذكر ابن هشام وجهاً آخَرَ لَهَا وَهِيَ أَنْ تكون اسماً مُخْتَصَراً مِنْ كَيْفَ[2].

لا:

ترد عاملة وغير عاملة[3]. فالعاملة في الأسماء هي (لا) النافية للجنس[4] و(لا) العاملة عمل ليس[5]. فالأولى تعمل عمل إنَّ ولاسمها أحكام سبق ذكرها وأما الثانية فمن شواهدها قول الشاعر[6]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

والعاملة في الأفعال هي (لا) الناهية والمختصة بالمضارع وتعمل فيه الجزم[7]. أما غير العاملة فهي العاطفة[8]؛ والزائدة[9]، ....

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٨، ومعاني الحروف ص: ١٠٠، ورصف المباني ص: ٢١٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٩.
(٢) انظر مغني اللبيب: ٢٤١.
(٣) انظر معاني الحروف ص: ٨١، ورصف المباني ص: ٢٥٧، والجنى الداني ص: ٢٩٠.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٥، ومعاني الحروف ص: ٨١، والأزهية ص: ١٥٨.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٦، ومغني اللبيب ص: ٣١٥، والجنى الداني ص: ٢٩٢.
(٦) لم أعثر على قائله، والبيت في مغني اللبيب ص: ٣١٥، ٣١٦، وشرح شذوز الذهب ص: ١٦٩، والجني الداني ص: ٢٩٢، وشرح الأشموني: ١/ ٢٥٣ والشاهد فيه إعمال لا النافية عمل ليس.
(٧) انظر الكتاب: ١/ ٦٨، ٤٠٨، ومعاني الحروف ص: ٨٣، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٩.
(٨) انظر الكتاب: ١/ ٢١٨، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٣، ٢٤، ومعاني الحروف ص: ٨٤.
(٩) انظر الكتاب: ١/ ١٩٥، ٤٤١، ٤٤٢، ٢/ ٣٠٦، ومعاني الحروف ص: ٨٤، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٩، ومغني اللبيب ص: ٣٢٧.

ونقيضة نعم[1]، والدعائية[2].

لَمْ:

حرف عامل بالفعل المضارع[3]، وهو حرف نفي وجزم وقلب[4]. **قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾**[5] ولها أحكام أخرى كرفع المضارع بعدها ونصبه وفصلها عن مجزومها في الضرورة بالظرف[6].

لَنْ:

حرف نفي ونصب واستقبال مختص بالمضارع[7]. قال تعالى: **﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾**[8]، وذكر الخليل أَنَّها مركبة من لا، وأَنْ ثم حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال فالتقت الألف والنون فحذفت الألف لالتقاء الساكنين[9] وأصلها عند الفراء (لا) فأبدلت الألف نوناً وفي قوله نظر لأنَّ (لا) ولن متناقضتان في العمل **ويذكر المالقي وابن هشام أنَّه لا يجوز إبدال الألف نوناً لأن الألف خفيفة والنون**

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٦، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٣، ٢٤، والخصائص: ٢/ ٣٦.

(٢) انظر شرح المفصل: ٨/ ١٠٩.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ١٠٠، ١٠١، ورصف المباني ص: ٢٨٠، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٩.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٦٨، ٤٤٨، ٤٦٠، ٢/ ٣٠٥، ومعاني الحروف ص: ١٠٠، ١٠١، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٣.

(٥) سورة الإخلاص آية: ٣.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٣٦٥، ٣٦٦، والجني الداني ص: ٢٦٦، ٢٦٩.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٦٨، ٤٦٠، ٢/ ٣٠٥، ومعاني الحروف ص: ١٠٠، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٣، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٥.

(٨) سورة آل عمران آية: ٩٢.

(٩) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٠، والخصائص: ٣/ ١٥١.

ثقيلة[1]. ويذكر سيبويه أنها مفردة[2]؛ لذلك نصبت لشبهها بأنْ لفظاً وهو الصحيح عندي ولها أحكام أخرى كورودها دعائية وأَنَّ بعضهم يجزم بلن خلافاً لأصلها[3].

لَوْ:

حرف مهمل كما يقول الرماني لمخالفتها لحروف الشرط إذ إنها لا ترد الماضي مستقبلاً[4]، وهي عند سيبويه لما كان سيقع لوقوع غيره[5]. وبعضهم يذكر أنها حرف امتناع لامتناع[6]. وذكر المرادي أنها امتناعية، وخطأ من سماها حرف امتناع لامتناع؛ لئلا يقتضي أن يكون جواب لو ممتنعاً دائماً[7].

ولو بمنزلة إنْ لا يليها إلا الأفعال فإن جاء بعدها اسم ففيه فعل مضمر[8]. وذكر سيبويه أنه يجوز أن يرد بعدها أَنَّ[9] وقد وردت كما قال سيبويه في القرآن الكريم وجوابها محذوف قال تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾**[10] أي لكان هذا القرآن وقد ترد لمجرد الشرط دون الدلالة على الامتناع[11] قال

---

(1) انظر رصف المباني ص: ٢٨٥، ومغني اللبيب ص: ٣٧٣.

(2) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٧، وشرح المفصل: ٨/ ١١٢.

(3) انظر مغني اللبيب ص: ٣٧٤، ٣٧٥.

(4) انظر معاني الحروف ص: ١٠١، ١٠٢.

(5) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٧.

(6) انظر اللامات ص: ١٣٦، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٠، والجمل في النحو ص: ٣١١.

(7) انظر الجنى الداني ص: ٢٧٢.

(8) انظر الكتاب: ١/ ١٣٦، ومعاني الحروف ص: ١٠١.

(9) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٠، ٤٦٢، ومعاني الحروف ص: ١٠١، ورصف المباني ص: ٢٩٠.

(10) سورة الرعد آية: ٣١.

(11) انظر رصف المباني ص: ٢٩١، ومغني اللبيب ص: ٣٤٤.

تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[1] ولها استعمالات أخرى وهي أنها ترد مصدرية وترد للتمني وللعرض وللتقليل[2].

مَا:

تستعمل حرفاً واسماً[3] ويهمنا هنا الحرفية ولها أقسام كثيرة[4]، وهي:

١ - أن تكون نافية لما في الحال وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية[5]، والتي تدخل على الجملة الفعلية لا تعمل أما التي تدخل على الجملة الاسمية فمختلف فيها من حيث الإعمال والإهمال فالحجازيون يعملونها عمل ليس، والتميميون يهملونها والقياس لغة بني تميم قال سيبويه: «وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرُونَهَا مَجْرَى **أَمَا** وَهَلْ **وَهُوَ** القِيَاسُ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ بِفِعْلٍ . . .»[6].

٢ - أن تكون مصدرية. ٣ - أن تكون زائدة. ٤ - أن تكون مسلطة وهي الداخلة على رُبَّ تقول: رُبَّمَا. ٥ - أن تكون مُغَيِّرَة **نحو: لو ما** أكرمت زيداً[7].

مُذْ:

تستعمل اسماً وحرفاً وقد سبق الحديث عنها في الظروف اللازمة البناء لرجاحة اسميتها[8].

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٢١.

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ٣٤٩، ٣٥٢، ورصف المباني ص: ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ٨٦، والأزهية ص: ٧١، ورصف المباني ص: ٣١٠.

(٤) انظر أقسامها في الكتاب: ١/ ٢٨ - ٣٠، ١٤٨، ٤١٠، ٢/ ٣٠٥، وحروف المعاني والصفات ص: ٥٩.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٥، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٠، ومعاني الحروف ص: ٨٨، ومغني اللبيب ص: ٣٩٩.

(٦) الكتاب: ١/ ٢٨، وانظر: ١/ ٢٩، ٣٠، ومعاني الحروف ص: ٨٨.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٤١٠، ٤٥٣، ٣٦٧، ٤٧٦، ٢/ ٣٠٦، ٣٠٥، ١/ ١٤٨، ٤٧٠، ومعاني الحروف ص: ٨٩، ص: ٩١، وحروف المعاني والصفات ومغني اللبيب ص: ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٧، وشرح المفصل: ١٠٨، ورصف المباني ص: ٣١٣، ٤٠٣.

(٨) انظر ص: ٢٠٨ من هذا البحث.

مِنْ:

حرف يعمل الجر ومختص بالدخول على الأسماء فقط[1] . وترد عند سيبويه لثلاثة معان:

الأول: ابتداء الغاية وانتهاؤها[2] .

الثاني: التبعيض[3] نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**خُذْ مِنْ أَمَوَالِهِمْ صَدَقَةً**﴾[4].

الثالث: أن تكون زائدة في النفي نحو: ما جاءنا من أحد[5]. **وزاد غيره من معانيها: بيان الجنس والتعليل، والبدل، والفصل، ومرادفة بعض حروف الجر كعن، والباء، وفي، وعلى، ومرادفة عند، وربما[6]، وفي مِنْ لغات وهي ضم ميمها في القسم نحو: مُنْ رَبِّي وَمُنْ الله لأفْعَلَنَّ ولا تضم ميمها إلا في هذا الموضع على حد رأي سيبويه[7]. وحكى بضم نونها في القسم كذلك نحو: مُنُ رَبِّي لأفعلنَّ[8] . واختلف العلماء فيها فقيل هي حرف جر مختص بالقسم ولا يدخل إلاَّ على الرب وقيل هي اسم مأخوذ من أيم أو هي لغة من لغاتها. وسبب تحريكها التقاء الساكنين وكانت ضمة إتباعاً**

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ٩٧.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٧، ٣٠٨، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٣، ورصف المباني ص: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٧، ومعاني الحروف ص: ٩٧، رمغني اللبيب ص: ٤٢٠.

(٤) سورة التوبة آية: ١٠٣.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٢٧٩، ومعاني الحروف ص: ٩٧، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٣.

(٦) انظر مغني اللبيب: ٤٢٠ ـ ٤٢٤، ومعاني الحروف ص: ٩٧ ـ ٩٨، ورصف المباني ص: ٣٢٣، والجني الداني ص: ٣١١، ٣١٤.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٥، ومعاني الحروف ص: ٩٨، ورصف المباني ص: ٣٢٦.

(٨) انظر اللمع في العربية ص: ٢٥٥، ورصف المباني: ٣٢٦، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٢٩.

للميم وذكر ابن مالك أنَّ (مُنْ) حرف إذا ضُمَّت ميمها أو كُسِرَتْ ، وَاسمٌ إذا كانت مُثَلَّثة الحرفين إذْ هِيَ مختصرة من أيمنِ[1].

وذكر المالقي أن (مُنْ) يجوز في نونها الإدغام والإظهار مع راء رَبِّي وجاز إظهارها لسكون نونها تخفيفاً[2].

و (مُ) فيها ثلاثُ لغات ضم الميم وفتحها وكسرها فهي مثلثة[3]. واختلف النحاة فيها فمنهم من عدها اسماً مأخوذاً من أيمن ومنهم من ذكر أنها حرف[4]. وعلى رأس القائلين بإسميتها سيبويه يقول: «واعْلَمْ أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ مُ اللهِ لأفْعَلَنَّ يريد أَيْمُ اللهِ فَحَذَفَ حَتَّى صَيَّرَهَا عَلَى حَرْفٍ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّناً يُتَكَلَّمُ بِهِ وَحْدَهُ فَجَاءَ عَلَى حَرْفٍ حَيْثُ ضَارَعَ مَا جَاءَ عَلَى حَرْفٍ كَمَا كَثُرَتِ الأسْمَاءُ فِي الحَرْفِيَّةِ حَيْثُ ضَارَعَتْ مَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ الأَسْمَاءِ»[5]. وذكر ابن جني أنَّ المقصود مُنْ اللهِ فحذفت النون تخفيفاً[6] وتبعه الزمخشري[7]. وذكر السيوطي أنَّ ميم القسم هذه لغة في أيْمُن[8] أمَّا الذي عدها حَرْفاً فقد جعلها بدلاً من الواو؛ لأنَّها من مخرجها وهو الشفة وقد أُبدلت منها في فم كما يقول ابن يعيش[9]، والراجح عندي رأي سيبويه أما كونها على حرف واحد فلكثرة الاستعمال طلباً لتخفيف وأما سبب تحريكها فلكونها على حرف واحد وكانت ضمة عند من يضمها تقوية لها وكانت

---

(١) انظر رصف المباني ص: ٣٢٦، والجني الداني ص: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) انظر رصف المباني ص: ٣٢٦، والجني الداني ص: ٣٢٢.

(٣) انظر رصف المباني ص: ٣٢٦، ١٣٩، ٥٤١، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٣٨.

(٤) انظر شرح المفصل: ٣٥٨، والجني الداني ص: ١٣٩.

(٥) الكتاب: ٢/ ٣٠٩.

(٦) انظر اللمع في العربية ص: ٢٥٧.

(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٦٤.

(٨) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٤٠.

(٩) انظر شرح المفصل: ٨/ ٣٧.

كسرة عند من يكسرها لشبهها بباء القسم أما الفتح عند من يفتحها فللتخفيف[1].

هَا:

ترد حرفاً واسماً[2]، ويهمنا هنا ورودها حرفاً أما كونها اسماً فقد عالجته في أسماء الأفعال والضمائر. فالحرفية تكون للتنبيه[3] ولها أربعة مواضع وهي:

١ - استعمالها مع ضمير الرفع المنفصل[4].

٢ - تتصل باسم الإشارة كثيراً[5].

٣ - ترد بعد أي في النداء[6].

٤ - تدخل على اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو: هَا اللهِ بقطع الهمزة ووصلها وإثبات الألف وحذفها[7].

هَلْ:

حرف لا يعمل[8]، وترد استفهاماً عن حقيقة الخبر ويكون الجواب بِنَعَمْ أو لا وهذا وهو الأصل فيها[9]. ومن معانيها التقرير والتوبيخ[10].

---

(١) انظر شرح المفصل: ٨/ ٣٦، ٣٧.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٩، ومعاني الحروف ص: ٩١، ومغني اللبيب ص: ٤٥٦.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٩، ومعاني الحروف ص: ٩١، ومغني اللبيب ص: ٤٥٦.
(٤) انظر مغني اللبيب ص: ٤٥٦، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٦٧.
(٥) انظر معاني الحروف ص: ٩٢، ورصف المباني ص: ٤٠٤، ومغني اللبيب ص: ٤٥٦.
(٦) انظر رصف المباني ص: ٤٠٥، ومغني اللبيب ص: ٤٥٦.
(٧) انظر رصف المباني ص: ٤٠٥، ومغني اللبيب ص: ٤٥٦.
(٨) انظر معاني الحروف ص: ١٠٢، ورصف المباني ص: ٤٠٦.
(٩) انظر الكتاب: ١/ ٤٥٩، ٤٨٦، ٢/ ٣٠٥، وحروف المعاني والصفات ص: ١٨.
(١٠) انظر حروف المعاني والصفات ص: ١٨.

ومن معانيها كذلك أَنَّها تكون بمعنى قد[1]، وما[2]، وتكون للأمر وبمعنى إنَّ[3].

وا :

حرف لا يعمل كما يقول الرماني، ويستعمل كذلك اسماً[4]. فهو إذا كان حرفاً فإنه يكون للنداء ويختص بالمندوب نحو وازيداه[5]. أما إذا كان اسماً فإنه يكون اسم فعل مضارع بمعنى أعجب وقد سبق ذكره.

وي :

ذكر المالقي أَنَّها حرف تنبيه، معناها: التنبيه على الزجر تقول: وي: أي تنبه وازدجر عن فعلك[6] والمشهور استعمالها اسم فعل مضارع بمعنى أعجب كما سبق.

يا :

حرف نداء وتنبيه قال سيبويه: «وَأَمَّا (يَا) فَتَنْبِيهٌ أَلاَ تَرَاهَا فِي النِدَاءِ وَفِي الأَمْرِ كَأَنَّكَ تُنَبِّهُ المَأْمُور»[7]. وهي لنداء البعيد غالباً[8]، ولكن لكثرة استعمالها صارت

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٩٢، وحروف المعاني والصفات ص: ١٨، ومعاني الحروف ص: ١٠٢.
(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ١٨.
(٣) انظر الجنى الداني ص: ٣٤٦، ٣٤٥.
(٤) انظر معاني الحروف ص: ٩١، ومغني اللبيب ص: ٤٨٢، والجني الداني ص: ٣٥١.
(٥) انظر معاني الحروف ص: ٩١، ومغني اللبيب ص: ٤٨٢، ورصف المباني ص: ٤٤١.
(٧) إنظر رصف المباني ص: ٤٤٢، ٤٤٣، والجني الداني ص: ٣٥٤.
(٩) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٧، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٣، ومعاني الحروف ص: ٩٢.
(١٠) انظر الكتاب: ١/ ٣٢٥.

لنداء القريب والمتوسط والبعيد[1]، ويذكر ابن يعيش أَنَّ الفارسي يقول: إنَّها اسم فعل[2] والأقرب رأي سيبويه كما هو معروف وللياء هذه بعض الأحكام كأن تحذف وكأن ترد للتنبيه فقط[3].

الحروف الثلاثية:

آي:

هذا الحرف لنداء البعيد وذكر هذا الحرف ابن مالك والرضي[4] وذكر المرادي أَنَّ الذي حكاه الكوفيون[5].

أَجَلْ:

من أحرف الجواب في اللغة العربية مماثلة لنعم في أنها حرف جواب وتصديق[6] ويصفها ابن هشام بأنها تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب[7] ويذكر ابن هشام أنَّ الأخفش يقول: إنَّ مجيئها بعد الخبر أحسن من نعم ومجيء نعم في الاستفهام أحسن منها[8].

إِذَنْ:

حرف جواب وجزاء عند سيبويه[9] وتعمل تارة وتهمل تارة أخرى[10] فهي إذا عملت نصبت الفعل المضارع بعدها ويذكر الرماني أنَّ البصريين يكتبونها بالألف (إذاً)

---

(١) انظر رصف المباني: ٤٥١، ومغني اللبيب ص: ٤٨٨، والجنى الداني ص: ٣٥٥.

(٢) انظر شرح المفصل: ١/ ١٢٧.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ٩٣، ورصف المباني ص: ٤٥٢، ومغني اللبيب ص: ٤٨٨.

(٤) انظر التسهيل ص: ١٧٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٨١.

(٥) انظر الجنى الداني ص: ٤١٨.

(٦) انظر رصف المباني ص: ٥٩، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٤، ومغني اللبيب ص: ٩٢.

(٧) انظر مغني اللبيب ص: ٢٩.

(٨) انظر مغني اللبيب ص: ٢٩.

(٩) انظر الكتاب: ١/ ٤١٠، ٢/ ٣١٢، وحروف المعاني والصفات ص ٢١، ورصف المباني ص: ٦٢.

(١٠) انظر الكتاب: ١/ ٤١٠، ٤١١، ومغني اللبيب ص: ٣١، ٣٢.

في حين يكتبها الكوفيون بالنون[1] ويذكر ابن سيدة أنها غير مركبة ويخطِّىء من يقول إنَّها مركبة؛ لأنَّها لو كانت كذلك لثبت في الخط نوناً[2].

أَلاَ :

حرف غير عامل[3]. وله معان وهي :

١ ـ أن تكون للتنبيه، وافتتاح الكلام وهذا هو الأصل لكل معانيها قال سيبويه: «وَأَمَّا (أَلاَ) فَتَنْبِيهٌ، تَقُولُ: أَلاَ إِنَّهُ ذَاهِبٌ أَلاَ بَلَى»[4] وقد تكون للافتتاح فقط كما يقول ابن جني[5].

٢ ـ أن تكون عرضاً وتحضيضاً.

٣ ـ أن تكون للتوبيخ والإنكار.

٤ ـ أن تكون للتمني.

٥ ـ أن ترد للاستفهام عن النفي[6].

وذكر المالقي والمرادي معنى جديداً وهو أن تكون للجواب بمعنى بلى[7].

إِلَى :

حرف مختص بالاسم ويعمل فيه الجر[8]، ولها معان كثيرة وهي أن تكون منتهى لابتداء الغاية، والمعية، والتبيين، ومرادفة اللام، وبمعنى في، وبمعنى مِنْ،

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ١١٧، والجنى الداني ص: ٣٦٦.

(٢) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٥٩.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ١١٣.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٢، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٦، ومعاني الحروف ص: ١١٣.

(٥) انظر الخصائص: ٢/ ١٩٦.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٩٦، ٩٧.

(٧) انظر رصف المباني ص: ٧٩، والجنى الداني ص: ٣٨٣.

(٨) انظر معاني الحروف ص: ١١٥، ورصف المباني ص: ٨٠.

وبمعنى عند، وبمعنى الباء، قد تزاد للتوكيد[1].

أَمَا :

لها استعمالان مشهوران[2]:

الأول : أنها تكون حرف استفتاح وتنبيه بمنزلة ألا وتقع كثيراً في افتتاح القسم[3].

الثاني : أنَّها تكون بمعنى حقاً أو أحقاً واختلف في إسميتها وحرفيتها قال سيبويه: «وتقول: أَمَا أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَأَمَا إِنَّه مُنْطَلِقٌ فَسَأَلْتُ الخَلِيلُ عَنْ ذٰلِكَ فقَال: إذَا قَالَ أَمَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ كقولك: حَقّاً أنه منطلق وإذ قال: أَمَا إنه مُنْطَلِقٌ فإنه بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: (أَلَا) كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلَا إِنَّهُ ذَاهِبٌ...»[4]. وأسند ابن هشام القول بحرفيتها هنا إلى ابن خروف وذكر أنَّ بعضهم يقول: إنَّها اسم وَصَوَّب ابن هشام رأي من يقول إنَّها كلمتان، الهمزة للاستفهام و (ما) اسم بمعنى شيء والمعنى أَحَقًّا[5]. وزاد المالقي والمرادي معنى ثالثاً لـ (أَمَا) وهو أنْ تكون حرف عرض[6].

أَيَا :

من الحروف العوامل، وهو لتنبيه المنادى البعيد[7]، وقد تبدل همزته هاءً[8].

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٩، ومعاني الحروف ص: ١١٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٤، ومغني اللبيب ص: ١٠٤، ١٠٥، ورصف المباني ص: ٨٠، ٨٣.

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ٧٨.

(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٢٦، ورصف المباني ص: ٩٧، ومغني اللبيب ص: ٧٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٤٦٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٧٨، ٧٩.

(٦) انظر رصف المباني ص: ٩٦، والجنى الداني ص: ٣٩٢.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٣٢٥، ومعاني الحروف ص: ١١٧، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٣.

(٨) انظر مغني اللبيب ص: ٢٩.

بَجَلْ :

ترد حرفاً واسماً[1]، وذكرتها مع أسماء الأفعال لرجحان اسميتها.

بَلَى :

من الحروف الهوامل وهي حرف جواب لإثبات السؤال المنفي[2].

جَلَل :

ترد حرفاً واسماً[3]، فالحرفية تكون جوابية بمعنى نعم ولا تعمل مثلها[4] والاسمية تكون بمعنى عظيم، أو يسير، أو أجل[5]، وهذه الصيغة قليلة الاستعمال في كلام العرب[6].

خَلاَ :

أداة استثناء[7] وتكون حرفاً وفعلاً فالحرفية تجر المستثنى[8] ويجوز اعتبارها فعلاً فينصب ما بعدها[9] ويتعين كونها فعلاً إذا سبقت بما على الرأي الصحيح[10].

عَدَا :

ترد حرفاً وفعلاً بمنزلة خلا[11] والتزم سيبويه فعليتها[12].

---

(١) انظر مغني اللبيب ص: ١٥١، ورصف المباني ص: ١٥٢، والجنى الداني ص: ٤١٩.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٢، ومعاني الحروف ص: ١٠٥، وحروف المعاني والصفات ص: ٢١.

(٣) انظر مغنى اللبيب ص: ١٦٣.

(٤) انظر رصف المباني ص: ١٧٦، ومغني اللبيب ص: ١٦٣، والجني الداني ص: ٤٣٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ص: ١٦٣.

(٦) انظر رصف المباني ص: ١٧٦.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٦، وشرح المفصل: ٨/ ٤٩.

(٨) انظر الكتاب: ١ / ٣٧٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٦ ورصف المباني ص: ١٨٥.

(٩) انظر معاني الحروف ص: ١٠٦، ورصف المباني ص: ١٨٥. وشرح المفصل: ٨ / ٤٩.

(١٠) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٦، وشرح المفصل: ٨/ ٤٩.

(١١) انظر المباني ص: ٣٦٦، وشرح المفصل: ٨/ ٤٩، ومغني اللبيب ص: ١٨٩.

(١٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٩، ٣٧٧، ومغني اللبيب ص: ١٨٩.

عَلَى :

تكون اسماً وحرفاً[١] واسميتها عند سيبويه هي الراجحة[٢] والحرفية عملها الجر في الأسماء[٣] وأشهر معانيها ما يلي: الاستعلاء، والمصاحبة، والمجاوزة كعن، والتعليل، والظرفية، والاستدراك، وبمعنى في ومن والباء واللام وترد زائدة قليلاً وكونها حرفاً هو الأصل فيها[٤] وإذا كانت اسماً تكون بمعنى فوق نحو: تسلقت من عليه[٥] وعندي أنَّ على الاسمية مبنية لشبهها بالحرف في نقصانها وفاقاً للعكبري[٦] وخلافاً للسيوطي[٧].

كَأَنْ المُخَفَفَّة :

من الحروف الناسخة، وهي مخففة من الثقيلة[٨] ويجوز إعمالها وإهمالها[٩]، وإعمالها عند سيبويه وهي مخففة لا يكون إلا في ضرورة الشعر[١٠].

وترد كَأَنْ بمعنى كي[١١]، وبمعنى الكاف وتكون أَنْ زائدة فيها[١٢].

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٧، ورصف المباني ص: ٣٧١.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٠٨، ٢/ ٣٥، ٣١٠.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ١٠٨.

(٤) انظر رصف المباني ص: ٣٧٢، وشرح المفصل: ٨/ ٣٧، ومغني اللبيب ص: ١٩٠.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣٥، ٣١٠، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٧، ومعاني الحروف ص: ١٠٧.

(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٧٥/ ب.

(٧) انظر همع الهوامع: ٤/ ١٨٨.

(٨) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٤.

(٩) انظر معاني الحروف ص: ١٢٠.

(١٠) انظر الكتاب: ١/ ٤٨٠.

(١١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٤.

(١٢) انظر معاني الحروف ص: ١٢١.

كَمَا :

هَذا الحرف مركب من حرفين وصار له معنى جديد بالتركيب ومن معانيها أنها تكون بمعنى لعل قال سيبويه : «سَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ انتظرنِي كَمَا آتِيكَ وَارْقُبْنِي كَمَا أَلْحَقُكَ ، فَزَعَمَ أَنَّ (مَا) و (الكَافَ) جُعِلَتَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَصُيِّرَتْ لِلْفَعْلِ كَمَا صُيِّرَتْ لِلْفِعْلِ رُبَّمَا ، والمعنى لَعَلِّي آتِيكَ»[1] ومن معانيها أيضاً أنها تكون بمعنى كَأَنَّ ، وبمعنى الكافِ وبمعنى كي التعليلية[2] .

ويذكر الأنباري أنَّ البصريين لا يعملونها في حين ينصب بها الكوفيون الفعل المضارع[3] .

نَعَمْ :

حرف لا يعمل من حروف الجواب . وحصر سيبويه معانيها في العدة والتصديق يقول : «وَأَمَّا نَعَمْ فَعِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ تَقُولُ : قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ»[4] وزاد بعض النحاة على هذين المعنيين الإعلام[5]، وفيها لغات منها نَعَمْ وَنَعِمْ وَنَحَمْ بإبدال عينها حاء[6]، والأولى هي الشائعة .

هَيَا :

حرف لنداء البعيد بمنزلة أَيَا[7] وقيل إنَّ هَيَا أصل وقيل إنَّ أصلها أَيَا ثم أُبدلت

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٥٩ .

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص : ٤٥ ، ٤٦ ، ورصف المباني ص : ٢١٣ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣١٠ ، ورصف المباني ص : ٢١٣ .

(٤) الكتاب : ٢/ ٣١٢ ، ومعاني الحروف ص : ١٠٤ ، وحروف المعاني والصفات ص : ٢١ .

(٥) انظر التسهيل ص : ٢٤٥ ، ومغني اللبيب ص : ٤٥١ ، والجنى الداني ص : ٥٠٦ .

(٦) انظر التسهيل ص : ٢٤٤ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٢٥ ، والجنى الداني ص : ٥٠٥ .

(٧) انظر حروف المعاني والصفات ص : ٣٣ ، ومعاني الحروف ص : ١١٧ ، والجنى الداني ص : ٥٠٧ .

الهاء من الهمزة ؛ لأنَّ أيَا أَكْثَرُ استعمالاً [١]. وقال بعضهم: إنَّ أصل هَيَا يَا ثُمَّ أُدْخِلَ عليها هَاءُ التنبيه للمبالغة [٢].

الحروف الرباعية :

إِذْ مَا :

هذه الكلمة حرف عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية وتخص الزمان المستقبل وهي مركبة عنده من إذْ وما [٣] وتحولت بفعل التركيب من الاسمية إلى الحرفية وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال [٤]. قال سيبويه: «وَلاَ يَكُونُ الجَزَاءُ فِي (حَيْثُ) وَلاَ فِي (إِذْ) حَتَّى يُضَمَّ إلى كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مَا) فتصير (إذْ) مع (ما) بِمَنْزِلَةِ إِنَّمَا وَكَأَنَّمَا» [٥]. ويذكر المالقي أَنَّ بعضهم يذكر أنها ظرف ومنهم المبرد وابن السراج والفارسي وحرفيتها أرجح [٦]. وهذا الحرف يجزم فعلين [٧]. وذكر السيوطي أَنَّ قوماً أنكروا الجزم بها وخصّوه بالضرورة كإذا [٨].

أَلاَّ :

حرف غير عامل [٩]، ويرى سيبويه أنها للتحضيض مطلقاً تقول: أَلاَّ أكرمت زيداً [١٠]. ويذكر المالقي أنها مركبة من (أَنْ) الناصبة للمضارع أو المخففة من

---

(١) انظر شرح المفصل: ٨/ ١١٨.
(٢) انظر شرح المفصل: ٨/ ١١٩.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٣٢، ورصف المباني ص: ٦٠.
(٤) انظر التركيب وملحقاته، مجلة كلية اللغة العربية ع ١٠، الرياض ١٩٨٠م، ص: ١٢٦.
(٥) الكتاب: ١/ ٤٣٢.
(٦) انظر رصف المباني ص: ٥٩، ص: ٦٠، ومغني اللبيب ص: ١٢٠.
(٧) انظر رصف المباني ص: ٥٩، ص: ٦٠، ومغني اللبيب ص: ١٢٠، والجنى الداني ص: ٥٠٨.
(٨) انظر همع الهوامع: ٤/ ٣١٨.
(٩) انظر رصف المباني ص: ٨٤.
(١٠) انظر الكتاب: ١/ ٥١.

الثقيلة و (لا) النافية[1]. وذكر بعضهم أنَّ أصلها هَلاَّ فَأُبْدِلَتْ الهاء همزة وقال بعضهم بل الهاء في هَلاَّ بدل من همزة ألاَّ؛ لأنَّ إبدال الهاء من الهمزة أكثر، أورد هذين القولين المالقي[2].

إلاَّ:

حرف عامل[3]. ولها استعمالات كثيرة أشهرها: أن تكون استثنائية وللمستثنى بعدها أحكام إعرابية لا يتسع المقام لذكرها[4].

ـ أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها[5]. قال تعالى: **﴿لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾**[6].

ـ أن تكون عاطفة بمنزلة الواو[7]. قال تعالى: **﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾**[8].

أن تكون زائدة[9]، كقول الشاعر[10]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

(١) انظر رصف المباني ص: ٨٤، والجنى الداني ص: ٥٠٩، ومغني للبيب ص: ١٠٢.
(٢) انظر رصف المباني ص: ٨٤، والجنى الداني ص: ٥٠٩.
(٣) انظر معاني الحروف ص: ١٢٦.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٣٥٩، ٣٦٠ ـ ٣٦٣، واللامات ص: ١٣، ورصف المباني ص: ٨٥، ٨٦.
(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٩٩.
(٦) سورة الانبياء آية: ٢٢.
(٧) انظر رصف المباني ص: ٩٢، ومغني اللبيب ص: ١٠١.
(٨) سورة البقرة آية: ١٥٠.
(٩) انظر مغني اللبيب ص: ١٠٢، والجنى الداني ص: ٥٢٠.
(١٠) البيت لذي الرمة ديوانه ص: ١٧٣، والكتاب: ١/ ٤٢٨، ومغني اللبيب ص: ١٠٢، والجنى الداني ص: ٥٢٠، والدرر: ١/ ٨٨، ١٩٥، وشرح الأشموني: ١/ ٢٤٦.

وزاد المرادي لاستعمالاتها أن تكون عاطفةً لا بمعنى الواو وأن تكون بمعنى بَعْدَمَا وَأَنْ تَكُون شَرْطِيَةً[1].

أَمَّا:

حرف غير عامل ومعناها التفصيل[2]. قال تعالى: ﴿**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ... الآية**﴾[3]، وتفيد التوكيد، وتتضمن معنى الشرط فيقترن جوابها بالفاء[4] قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ**﴾[5] ويذكر الزجاجي أنها تكون حرفاً مركباً مِنْ حرفين في بعض كلامهم نحو: أَمَّا أَنْتَ منطلقاً فأنطلق مَعَكَ أي «لئن أَنْتَ مُنْطَلِقاً»[6].

إِمَّا:

حرف لا يعمل[7]، وترد شرطية وعاطفة[8]. ويذكر الرماني أنَّها لا تكون عاطفة؛ لأنَّـه لا يُبْدَأُ بحروف العطف ويذكر أَنَّ النحويين اعتبروها عاطفة اتساعاً وتقريباً[9]. ولها معانٍ منه الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل[10].

---

(١) انظر الجنى الداني ص: ٥٢٠، ٥٢١.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ١٩٢-١٩٣، ٤٧٠، ومعاني الحروف ص: ١٢٩، ومغني للبيب ص: ٧٩.
(٣) سورة الكهف آية: ٧٩، ٨٠، ٨٢.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ١٩٢، ٢/ ٣١٢، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٨.
(٥) سورة الضحى آية: ٩.
(٦) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٨، ومعاني الحروف: ١٢٩، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٥٤.
(٧) انظر معاني الحروف ص: ١٣٠.
(٨) انظر الكتاب: ١/ ١٣٥، ٢١٣، ٢/ ٦٧، واللمع في العربية ص: ٦٧، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٠، ورصف المباني ص. ١٠٠.
(٩) انظر معاني الحروف ص: ١٣١.
(١٠) انظر معاني الحروف ص: ١٣٠، ١٣١، ورصف المباني ص: ١٠١، وشرح المفصل: ٨/ =

وذكر سيبويه أنها مركبة من إنْ وما[1]، وذكر ابن هشام أنَّ أبا حيّان يختار أنَّها بسيطة[2]. والأرجح رأي سيبويه بدليل اقتصار العرب على إنْ في الضرورة كقول الشاعر[3]:

وَقَدْ كذبَتْكَ نَفْسُكَ **فَاكْذِبَنْهَا** فإنْ جَزَعاً، وَإنْ إجْمَالَ **صَبْرِ**

وذكر المرادي فيها أربع لغات هي: إمَّا، وَأمَّا، وَإيْمَا، وَأيْمَا[4].

حَاشَا:

حرف جر فيه معنى الاستثناء قال سيبويه: «وَأَمَّا حَاشَا فَلَيْسَ بِاسْمٍ، **وَلَكِنَّهُ** حَرْفٌ يَجُرُّ مَا بَعْدَهُ كَمَا تَجُرُّ حَتَّى مَا بَعْدَهَا، وَفِيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ»[5] وإلى جانب حرفيتها فهي تكون فعلاً ماضياً متعدياً غير متصرف بمنزلة خلا وعدا[6] وتختلف عنهما في خلوها من (ما)[7]. **وتكون فعلاً** متعدياً متصرفاً تقول حاشيته بمعنى استثنيته[8] وتكون تنزيهية **نحو: حَاشَ لزيدٍ**[9].

وذكر المالقي في حاشا الاستثنائية لغتين هما: حَاشَ وَحَشَى[10]. وذكر ابن

= ١٠٠، ومغني اللبيب ص: ٨٥، والواضح للزبيدي ص: ١٧٠، والجنى الداني ص: ٥٣٠.

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٦٧، ومعاني الحروف: ١٣١، وشرح المفصل: ٨/ ١٠١.

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ٨٤، والجنى الداني ص: ٥٣٤.

(٣) البيت لدريد بن الصمة، في الكتاب: ١/ ١٣٤، ٤٧١، ٢ / ٦٧، والمقتضب: ٣ / ٢٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٩، وشرح المفصل: ٨ / ١٠١، ١٠٤، والدرر: ٢ / ١٨٤.

(٤) انظر الجنى الداني ص: ٥٣٥.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٧٧.

(٦) انظر شرح المفصل: ٨/ ٤٨، ورصف المباني: ١٧٨، ومغني اللبيب ص: ١٦٥.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٣٧٧.

(٨) انظر مغني اللبيب ص: ١٦٤.

(٩) انظر مغني اللبيب ص: ١٦٤.

(١٠) انظر رصف المباني ص: ١٧٩.

مالك حَاشْ[1]. وذكر المرادي أنَّ التنزيهية مختلف فيها أهي فعل أم اسم؟[2].

حَتَّى:

تعمل تارة وتهمل تارة أخرى[3]. **ولها أربعة** أقسام حتى الجارة والعاطفة والابتدائية والناصبة للمضارع[4].

فالعاملة هي الجارة للاسم ومعناها الغاية مثل إلى إلاَّ أنَّ حتى يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها[5]. والعاملة أيضاً هي التي تنصب المضارع بعدها وتكون بمعنى إلى أَنْ أو كي[6]. ويذكر الأنباري أنَّ الناصب عند البصريين (أَنْ) المضمرة بعدها، لأنَّها حرف غير مختص أما الكوفيون فيرون أنَّها هي الناصبة[7]. ويجوز رفع ما بعدها إذا لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها **نحو** سرت؛ حَتَّى أدخلها كذلك إذا صار المعنى يفيد الحال[8].

أما المهملة فهي العاطفة والابتدائية[9] **الأولى مثل**: أكلت السمكةَ حتى رأسها ويحتمل أن تكون بمعنى إلى أو مَعَ، وذكر ابن يعيش أنَّه يجوز في رَأْسِهَا الجر على الغاية والنصب على العطف والرفع على الابتداء وفي جميع الأوجه

(١) انظر التسهيل ص: ١٠٦.
(٢) انظر الجنى الداني ص: ٥٥٩.
(٣) انظر معاني الحروف ص: ١١٩.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٥٠، ٤٩. ٤١٣، ٤٧١، ٤٠٧، ٤٠٨. ٤١٣، ٤١٤، وحروف المعاني ص: ٦٨، ومعاني الحروف ص: ١١٩، وشرح المفصل: ٨/ ١٥، ٦٢.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٥٠، ومعاني الحروف ص: ١١٩، ورصف المباني ص: ١٨٠، ١٨٢.
(٦) انظر الكتاب: ١/ ٤١٣، ٤١٤، والخصائص: ١/ ٢٠٤، ٣/ ٢٦٠ - ٢٦١.
(٧) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف م: ٨٣، ٢/ ٥٩٧.
(٨) انظر الكتاب: ١/ ٤١٣، ٤١٤، ومعاني الحروف ص: ١١٩، ورصف المباني ص: ١٨٤.
(٩) انظر الكتاب: ١/ ٤٩، ٥٠، ومعاني الحروف ص: ١١٩، ورصف المباني ص: ١٨٠، ١٨١.

الرأس مأكول[1]. **والثانية مثل**: لقيت القوم حَتَّى عبدُ الله لقيته.

وفي حَتَّى لغات يقال: حَتَّى، وَعَتَّى، وهي لغة هذيل **وَحَتَّى** بإمالة الألف وهي لغة عنين[2].

كَلاَّ:

حرف غير عامل، ومعناه الردع والزجر قال سيبويه: «وَأَمَّا كَلاَّ فَرَدْعٌ وَزَجْرٌ»[3].

قال تعالى: ﴿ **يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلاَّ** ﴾[4]، وبينما يذهب الجمهور إلى أَنَّها بسيطة. يذهب ثعلب إلى القول بأنها مركبة من كاف التشبيه ولا وزيد بعد الكاف لا مشددة[5]. وفي رصف المباني أَنَّها مركبة من (كلّ) و(لا)[6]. ويبدو أَنَّ مذهب الجمهور أرجح وذكر لها بعض النحاة معاني أخرى فالرماني يذكر أَنَّ الكسائي ومن تبعه يجعلها اسماً بمعنى[7] حقاً، ويذكر ابن هشام أَنَّ ذلك ضعيف؛ لأنَّ اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها[8].

ويذكر الرضي أَنَّ بعض النحاة حكموا بحرفيتها وإنْ كانت بمعنى حقاً[9]

---

(١) انظر شرح المفصل: ٨/ ٢٠.
(٢) انظر الجنى الداني ص: ٥٥٨.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣١٢، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٦، واللامات ص: ١٦، ورصف المباني ص: ٢١٢، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٦١.
(٤) سورة الهمزة آية: ٣.
(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٢٤٩، والجنى الداني ص: ٥٧٨.
(٦) انظر رصف المباني ص: ٢١٢.
(٧) انظر معاني الحروف ص: ١٢٢.
(٨) انظر مغني اللبيب ص: ٢٥٠.
(٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠١.

ويذكر ابن هشام أنَّ بعضهم ذكر أنَّها تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية وأَنَّ بعضهم جعلها حرف جواب بمنزلة إِيْ وَنَعَمْ[1]، وعندي أنَّ ذلك لا يتفق مع ما وضعت له.

لكِنْ المُخَفَّفة :

وهي نوعان: **الأولى**: العاطفة وقد ذكرها سيبويه **نحو**: ما قام زيد لكن عمرو[2]. ومعناها الاستدراك والتوكيد[3]. ويجوز إدخال الواو عليها[4] ويقع بعد لكن هذه الاسم والفعل[5]. **وتكون بمنزلة** بل في دلالتها على الإضراب وفي كونها غير عاملة[6].

وذكر الرضي أنَّ وضع لكن في الأصل لمخالفة ما قبله لما بعده نفياً أو إثباتاً[7].

والنوع الثاني: المُخَفَّفَة من الثقيلة ويليها الجملة الاسمية وهي مهملة وكسابقتها في المعنى[8].

لمَّا :

تعمل تارة وتهمل تارة أخرى وهي مركبة من لَمْ وَمَا فأصبحت بهذا التركيب

---

(1) انظر مغني اللبيب ص: ٢٥٠.
(2) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، ومعاني الحروف ص: ١٣٣، ورصف المباني ص: ٢٧٤.
(3) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، ٢/ ٣١١، ومعاني الحروف ص: ١٣٣، ورصف المباني ص: ٢٧٥.
(4) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، ورصف المبانى ص: ٢٧٥، ومغني اللبيب ص: ٣٨٥.
(5) انظر الكتاب: ١/ ٤٥٩.
(6) انظر الكتاب: ١/ ٢١٦، ٢١٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٤.
(7) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٩.
(8) انظر معاني الحروف ص: ١٣٣، ورصف المباني ص: ٢٧٧، والجنى الداني ص: ٥٨٦.

تختلف عن لم في سعة معانيها[1] ولها ثلاثة مواضع[2] : وهي لَمَّا الحرفية وهي نافية كلم وتعمل مثلها قال تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[3] .

الثاني : لما الحينية الشرطية نحو: لما جاء زيد أكرمته وهي التي يقع بعدها الشيء لوقوع غيره[4] . ويرى سيبويه أنها حرف شرط[5] .

ويرى صاحب الموفي أنها اسم من أسماء الشرط[6] وذكر الزمخشري أن بعضهم ذكر أنها ظرف بمعنى حين[7] . ويذكر ابن يعيش أَنَّ بعضهم ذكر أنها بمعنى إذْ؛ لأنَّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة[8] . والراجح أنها حرف وفاقاً لسيبويه؛ لأنَّه ليس هناك دلائل تجعلها اسماً ثم إنَّها مبنية بناء لازماً فالحكم عليها بالحرفية أولى[9] وكان المرادي يطلق عليها حرف وجوب لوجوب[10] ، وبعضهم يذكر أَنَّها حرف وجود لوجود كما يقول ابن هشام[11] وعندي أَنَّها إذا كانت اسم شرط على رأي القائلين فهي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط وإذا كانت ظرفية على رأي

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣٠٧، ومعاني الحروف ص: ١٣٢ ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤ ص : ٦٢ .

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٢٦ ، ومعاني الحروف ص: ١٣٢ ، والأزهية ص: ٢٠٦ .

(٣) سورة صٓ آية : ٨ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٢، ومعاني الحروف ص: ١٣٢ ، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص : ٦١ .

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٢ .

(٦) انظر الموفي في النحو الكوفي ص: ٨٩ .

(٧) انظر المفصل في علم العربية ص: ١٧٣ .

(٨) انظر شرح المفصل : ٤/ ١٠٦ .

(٩) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٢، ورصف المباني ص: ٢٨٤ .

(١٠) انظر الجنى الداني ص: ٥٩٤ .

(١١) انظر مغني اللبيب ص: ٣٦٩، والجني الداني ص: ٥٩٤ .

من يقول بذلك فهي بمنزلة إذ وإذا في البناء [1].

الثالث: أنْ تكون بمعنى إلاَّ من ذلك ما حكى سيبويه: نَشَدْتُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ [2].

لَوْلاَ:

حرف غير عامل وهي مركبة من لو، ولا [3]، ولها موضعان مشهوران:

١ ـ أنْ تكون تحضيضاً **نحو**: لولا أكرمت زيداً.

٢ ـ أنْ تكون لامتناع الشيء لوجود غيره **نحو**: **لولا زيد لأكرمتك** [4].

وزاد ابن هشام من معانيها ما يلي:

١ ـ أنْ تكون نفياً.

٢ ـ أنْ تكون للتوبيخ والتنديم.

٣ ـ أنْ تكون للاستفهام [5].

لَوَمَا:

حرف لا يعمل مركب من لو، وما [6] ولها موضعان كلولا [7]:

---

(١) انظر شرح المفصل: ٤/ ١٠٦.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٨، ٢/ ٣٠٧، ومعاني الحروف ص: ١٣٣، ورصف المباني ص: ٢٨٢.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٦، ومعاني الحروف ص: ١٢٣، وشرح المفصل: ٨/ ١٤٤.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ١٢٣ ، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٠، والجمل في النحو ص: ٣١١.

(٥) انظر مغنى اللبيب ص: ٣٦١ ـ ٣٦٣.

(٦) انظر معاني الحروف ص: ١٢٤، وشرح المفصل: ٨/ ١٤٤.

(٧) انظر الجنى الداني ص: ٦٠٨.

الأول : التحضيض[1] ، وهذا هو الأصل فيها. قال تعالى : ﴿**لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ**﴾[2] .

الثاني : أَنَّهَا تَرِدُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى امتناع الشيء لوجود غيره **نحو**: لوما زيد لأكرمتك[3] .

هَلاَّ :

حرف لا يعمل ، وهو مركب من هل ، ولا[4] ومعناه التحضيض[5] تقول هَلاَّ أكرمت زيداً؟ وتكون لولا ولوما بمعنى هَلاَّ كما يذكر ابن سيدة[6] .

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص : ٢١ ، ومعاني الحروف ص : ١٢٤ ، ورصف المباني ص : ٢٩٧ ، ومغنى اللبيب ص : ٣٦٤ ، والجنى الداني ص : ٦٠٨ .

(٢) سورة الحجر اية : ٧ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٤٥ ، والجنى الداني ص : ٦٠٨ .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٤٠٩ ، ٤٠٧ ، ٢/ ٣٠٦ ، ومعاني الحروف ص : ١٣٢ .

(٥) انظر الكتاب : ١/ ٤٥٩ ، وحروف المعاني والصفات ص : ٢١ ، ومعاني الحروف ص : ١٣٢ ، ورصف الكباني ص : ٤٠٧ ؛ وشرح المفصل : ٨/ ١٤٤ ، والجنى الداني ص : ٦١٣ .

(٦) انظر المخصص م : ٤ ، السفر : ١٤ ، ص : ٦٢ .

الفصل الثاني
الحروف المبنية على الفتح

الحروف الأحادية :

يذكر النحاة أن الأصل في الحروف الأحادية البناء على الفتح نحو: واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام؛ لأنَّ هذه الحروف وأمثالها تضطر المتكلم إلى تحريكها لابتدائه بها إذ العرب لا تبدأ بالساكن لذلك فهذه الحروف خالفت الأصل في البناء وهو السكون وحركت بأخف الحركات وهي الفتح ؛ لأنَّ ما عداه ثقيل[1] . ويقول العكبري في هذا الصدد : «فَإِنْ قِيلَ : لِمَ فُتِحَتِ الكَافُ وَكُسِرَت اللاَّمُ وَالبَاءُ قِيلَ : الأصل في الحروفِ الأحادية الفتح ؛ لأنها يبتدأ بها والابتداء الذي هو الأصل الأول محال فَحُرِّكَتْ»[2] .

ويذكر السيرافي أنَّ هذه الحروف الأحادية بنيت على الفتح ؛ لأنها لم تعمل عملاً تختص به[3] .

وعلى الرغم من أنَّ الأصل في الحروف الأحادية البناء على الفتح فإنَّ منها ما يبنى على الكسر كلام الجر، وبائه ، وعندي أنَّ ما وضع على حرف واحد المفروض أن يعطي الحركة تقوية له بمنزلة ما وضع على حرف واحد من الضمائر وفيما يلي عرض لما بُنِيَ على الفتح من الحروف الأحادية .

الهمزة :

بعض النحاة كالمالقي يجمع في دراسته للهمزة بينها وبين الألف فهما عنده

---

(١) انظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٦٧/ أ ب ، واللامات ص : ٩٧ ، ومعاني الحروف ص : ٥٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ٧٦/ ب ، ورصف المباني ص : ٢٥١ ، وسر الصناعة ص : ١١٩ ، وشرح المفصل : ٩/ ٢٥ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٠٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ٧٦/ ب .

(٣) انظر شرح الكتاب : ١/ ق/ ٦٧ ب .

بمعنى[1]. **وكان ابن هشام يسمي الهمزة ألفاً**[2]، **وعندي أنَّ الهمزة والألف بمعنى** واحد؛ لأنّنا إذا بدأنا بالهمزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة كتبناها ألفاً؛ ولأنّنا نكتبها همزة في بداية الحروف الهجائية وننطقها ألفاً ثم إنَّ الكلمة ترد في كتب الحروف بالألف تارة وبالهمزة تارة أخرى والمعاني التي تدخل تحتها واحدة. إذا فهما بمعنى واحد رغم اختلاف مخرجهما وفاقاً لبعض النحاة[3].

وعلى الرغم من أنَّ بعض النحاة **يخلطون في استعمالهما** فإنَّ لكل منهما **مواضع**. فالهمزة: حرف غير عامل لعدم اختصاصه[4]، وتستعمل للنداء، والاستفهام وهي في الموضع الأول لنداءِ القريب[5] وفي الثاني أُمُّ حروف الاستفهام[6]. **ولها** أغراض عديدة كطلب الفهم، والتسوية، والإنكار الإبطالي، والتقرير، والتوبيخ، والتهكم، والأمر، والتعجب، والاستبطاء، والاسترشاد، والتذكير، والتهديد، والتنبيه[7].

وللهمزة الاستفهامية أحكام وهي: جواز حذفها عند الاستفهام، وورودها للتصور والتصديق، ودخولها على الإثبات وعلى النفي، وتصدرها[8]، ومعاقبة حروف القسم[9].

---

(١) انظر: وصف المباني، ص: ٨.
(٢) انظر مغني اللبيب ص: ١٧، ٤٨٤.
(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٣، ومعاني الحروف ص: ٣٦، ورصف المباني ص: ٩.
(٤) انظر معاني الحروف ص: ٣٦.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٣٢٥، ومعاني الحروف ص: ٣٢، ومغني اللبيب ص: ١٧.
(٦) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٣٣، ومعاني الحروف ص: ٣٢، والأزهية ص: ١٧.
(٧) انظر مغني اللبيب ص: ١٧ - ٢٧، ومعاني الحروف ص: ٣٢، ٣٤، ورصف المباني ص: ٤٦، إلى ٤٧، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، والجنى الداني ص: ٣٢.
(٨) انظر مغني اللبيب ص: ١٩، ٢١، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٦٠، ٣٦٢.
(٩) انظر الجنى الداني ص: ٣٢ وما بعدها.

أما الألف فهي حرف غير عامل وَذُكِرَ فيه معانٍ متعددة وهي: ورودها للإنكار، والتذكار، وأن تكون علامة للتثنية على خلاف في اسميتها، وحرفيتها، والكافة، وألف الفصل، وألف الندبة، وألف الاستغاثة، وألف التعجب، والألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، والألف المبدلة من تنوين المنصوب[1]. وما عدا هذا مما لم نذكره من الهمزة والألف فليس من حروف المعاني كما يقول المالقي والمرادي[2].

التاء:

حرف يكون عاملاً وغير عامل[3] فالعامل تاء القسم[4]، وغير العامل تاء الخطاب[5]، وتاء التأنيث[6]. وما عدا هذه الثلاثة فليس من حروف المعاني[7].

فتاء القسم تعمل الجر في الاسم لاختصاصها بالأسماء والأصل فيها ألاَّ تدخل إلاَّ على لفظ الله[8]، قال تعالى: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[9] وفيها معنى التعجب[10]، وبنيت على الفتح؛ لأنَّه فرع على الباء والأصل فيها البناء على الفتح

(١) انظر الجنى الداني ص: ١٧٥، ورصف المباني ص: ١٠، ٣١، ٢٤، ١٧، ٢٥، ٢٧، ومغني اللبيب ص: ٤٨٤ - ٤٨٦.

(٢) انظر رصف المباني ص: ٣٨، والجنى الداني ص: ٣٠، ١٧٧، ١٧٨.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٥٦، ٥٨.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٨، ٢/ ١٤٣، ٣٠٤، ومعاني الحروف ص: ٤١، ومغني اللبيب ص: ١٥٧.

(٥) انظر رصف المباني ص: ١٧٠، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٦، ومغني اللبيب ص: ١٥٧.

(٦) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٤، ومعاني الحروف ص: ٤٢، وشر المفصل: ٩/ ٢٧.

(٧) انظر الجنى الداني ص: ٥٦، ٥٨.

(٨) انظر الكتاب: ١/ ٢٨، ٢/ ١٤٣، ومعاني الحروف ص: ٤١، ٤٢، وشرح المفصل: ٨/ ٣٤.

(٩) سورة الأنبياء آية: ٥٧.

(١٠) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٤، وشرح المفصل: ٨/ ٣٤.

كما يقول العكبري[1] وذكر المالقي وابن يعيش أنها بنيت على الفتح ؛ لأنَّها بدل من واو القسم المفتوحة[2] . أمَّا تاء الخطاب فنحو التاء في أَنْتَ وَتاء **التأنيث نحو: فَعَلَتْ** وإذا لقيها ساكن كسرت على الأصل في التقاء الساكنين وإلاً فهي ساكنة على الأصل في حروف المعاني[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التاء تكون اسماً نحو تاء الضمير وقد عالجنا ذلك في **باب الضمائر**[1]

السين :

حرف غير عامل مختص بالدخول على المضارع ومعناها العدة والتنفيس؛ لأنَّها تنقل المضارع من المعنى الضيق إلى المعنى الواسع وهو الاستقبال **نحو:** سأفعل[4] .

وبينما يرى البصريون أنَّ السين أصل ، يرى الكوفيون أنَّها مقتطعة من (سوف) ومع كثرة الاستعمال حذفوا الواو والفاء تخفيفاً والصحيح رأي البصريين ، لأنَّ الحرف لا يشتق من الحرف بل كل حرف قائم بنفسه وفاقاً للأنباري[5] .

وتكون السين حرفاً زائداً في الوقف لبيان الحركة وذلك في لغة بكر حيث يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة نحو عَلَيْكِسْ وتسمى بَالكَسْكَسَةِ[6] .

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب : ق/ ٧٦/ ب .

(٢) انظر رصف المباني ص : ١٧٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ٣٤ .

(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص : ٥٤ ، ومعاني الحروف ص : ٤٢ ، وشرح المفصل : ٩/ ٢٧ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/ ٣٠٤ ، ٣١١ ، ومعاني الحروف ص : ٤٢ ، ومغني اللبيب ص : ١٨٤ .

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف م : ٩٢ ، ٦٤٦ - ٦٤٧ ، ورصف المباني ص : ٣٩٧ ، ومغنى اللبيب ص : ١٨٤ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٣٧٧ .

(٦) انظر رصف المباني ص : ٣٩٥ ، وشرح المفصل : ٩/ ٤٩ ، والجنى الداني ص : ٦٠ .

وقد مر ذكرها في أثناء الحديث عن الضمائر وقد ذكر الرماني سين النقل **نحو** اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، وسين **الطلب نحو**: استسقيته ، وسين **الوجدان نحو**: استحسنته ، والسين الزائدة في **نحو: استسلم**[2].

والسين حرف مبني على الفتح وهذا هو الأصل فيها إلاَّ أنها تبنى على السكون في الكسكسة وفيما ذكره الرماني .

الشين :

تكون حرف معنى في لغة تميم وأسد إذ يزيدون **كافَ المخاطبةِ المؤنثةِ** شيناً في **الوقف نحو**: أَكْرَمْتُكِشْ أو يبدلون الكاف شيناً نحو مِنْشِ وتسمى هذه اللغة بِالْكَشْكَشَة[3] .

قال الشاعر[4]:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيْدُشِ جِيدُهَا   سِوَى أَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

وهذا الحرف مهمل زادوه للإيضاح وقد سبقت الإشارة إلى تلك اللغة في أثناء الحديث عن كاف المخاطبة المؤنثة . .

الفاء :

عاملة عند الرماني؛ لأنَّها تخصُّ أحد القبيلين دون الآخر[4]**. وذكر ابن هشام**

---

(١) انظر معاني الحروف ص : ٤٣ .

(٢) انظر شرح المفصل : ٩/ ٤٨ ، والجنى الداني ص : ٦١ .

(٣) البيت لمجنون ليلى : ديوانه ، بتحقيق عبد الستار فراج ، دار مصر للطباعة ١٣٨٢ هـ ، ص : ٢٠٧ ، والخصائص : ٢/ ٤٦٠ ، وشرح المفصل : ٩/ ٤٨ وهو شاهد على الكشكشة .

(٤) انظر معاني الحروف ص ٤٣ .

والمرادي أنَّها غير عاملة[1]. **ولها** ثلاثة أوجه: **الأول**: الفاء العاطفة وتفيد الترتيب أو التعقيب قال سيبويه: «وَالْفَاءُ وَهِيَ تَضُمُّ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ كَمَا فَعَلَتِ الوَاوُ غَيْرَ أَنَّهَا تَجْعَلُ ذَلِكَ مُتَّسِقاً بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَعَمْرٍو فَخَالِدٍ...»[2].

والفاء السببية[3] نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[4] واختلف النحاة في الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية فذكر البصريون أنه منصوب بأن المضمرة ورأي الكوفيون أنه منصوب بها والراجح رأي البصريين[5]؛ لأنَّ (الفاء) حرف غير مختص إذ يدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى، والحرف لا يعمل بنفسه إلاَّ إذا كان مختصاً كباء الجر.

كذلك إذا ما جُرَّ ما بعدها فهي فاء رب خلافاً لبعضهم[6].

الثاني: الفاء الواقعة في جواب الشرط[7].

الثالث: الزائدة[8].

ومن الفاءات أيضاً: فاء رب، والفاء الاستئنافية[9]، وفاء الفصيحة، وقد

---

(1) انظر مغني اللبيب ص: ٢١٣، والجنى الداني ص: ٦١.
(2) الكتاب: ٢/ ٣٠٤، ١/ ٢١٨، ٦٨، ٤٣٠.
(3) انظر الكتاب: ١/ ٤١٨ - ٤٢٤، ٤٣١، ومغني اللبيب ص: ٢١٥.
(4) سورة القصص آية: ١٥.
(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف م: ٧٥، م: ٧٦، ٢/ ٥٥٥، ٥٥٧، والكتاب: ١/ ٤١٨، ٤١٩.
(6) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٤، ومعاني الحروف ص: ٤٦، ورصف المباني ص: ٣٨٧.
(7) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٨، ومعاني الحروف ص: ٤٣، ومغني اللبيب ص: ٢١٧.
(8) انظر معاني الحروف ص: ٤٣، ٤٥، ورصف المباني ص: ٣٨٦، ومغنى اللبيب ص: ٢١٩.
(9) انظر رصف المباني ص: ٣٨٧، والجنى الداني ص: ٧٤.

ذكرها سيبويه **نحو**: هذا زيدٌ فاضربه[1]. وذكر المرادي أنَّ الفاء تكون بمعنى حتى وبمعنى إلى[2].

الكاف:

تكون حرفاً واسماً[3] ـ فالحرفية هي الجارة وتختص بالاسم ولها معان وهي التشبيه[4]، والترجي، وهي المتصلة بما. قال سيبويه: «سَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ انْتَظِرْنِي كَمَا آتِيْكَ فَزَعَمَ أَنَّ (مَا) و (الكاف) **جُعِلَتَا** بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَصُيِّرَتْ لِلْفِعْلِ كَمَا صُيِّرَتْ لِلْفِعْلِ رُبَّمَا وَالمَعْنَى لَعَلِّي آتِيْكَ»[5] والاستعلاء، والمبادرة، والزائدة المؤكدة، وقد تكون غير عاملة مثل كاف ذلك[6].

أما الكاف الاسمية فتكون جارة وغير جارة، فالجارة بمعنى مثل ولا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر[7] نحو ما أنشد سيبويه: «وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ»[8] أمَّا غير الجارة فهي كاف الضمير المتصل[9]. ويعلل الرماني بناء الكاف الحرفية على الفتح على ما يجب في الحروف التي تكون أحادية وذلك أَنَّ الفتح أخف الحركات[10]. ويذكر السيرافي أَنَّ هذه الكاف لم تُبْنَ على الكسر رَغْمَ أَنَّها تعمل

---

(1) انظر الكتاب: 1/ 69.

(2) انظر الجنى الداني ص: 74.

(3) انظر الكتاب: 1/ 203، 2/ 304، ومعاني الحروف ص: 47، وشرح المفصل: 8/ 42.

(4) انظر الكتاب: 2/ 304، ومغنى اللبيب ص: 233، 234، وشرح المفصل: 8/ 42.

(5) الكتاب: 2/ 304، 1/ 459.

(6) انظر مغني اللبيب ص: 235، 237، 240، وحروف المعاني والصفات ص: 48.

(7) انظر الكتاب: 1/ 203، 13، وشرح المفصل: 8/ 42، ومغني اللبيب ص: 238.

(8) الرجز لخطام بن نصر المجاشعي في الكتاب: 1/ 13، 203، 2/ 331، ومعاني الحروف ص: 49.

(9) انظر حروف المعاني والصفات ص: 48، ومغني اللبيب ص: 240، وهمع الهوامع: 4/ 196.

(10) انظر معاني الحروف ص: 50.

الجر كالباء ؛ لأنَّ الكاف تكون حرفاً، واسماً بخلاف الباء[1]. ويذهب العكبري والسيوطي مذهب السيرافي[2]. ويضيف العكبري أَنَّ الكاف فتحت لكون مخرجها من أعلى الحلق ففيها نوع من الاستعلاء إذ إِنَّه يثقل كسرها؛ لأنَّ مخرجها من مخرج الباء[3].

اللام:

حرف غير مختص ويعمل تارة ويهمل تارة أخرى[4] وقد عالجتها مع الحروف المبنية على الفتح؛ لأنَّ الأصل في بناء الحروف الأحادية هو الفتح، ولأحصر الحديث عنها في موضع واحد. وَتُبْنَى اللام على الفتح، وعلى الكسر، وعلى السكون. واختلف النحاة في حصر معانيها فقد ذكر سيبويه لام التعليل، ولام الجحود، ولام الأمر، ولام الابتداء، ولام الجر، ولام جواب القسم[5]. وذكر الزجاجي إحدى وثلاثين لاماً[6].

وجعلها الرماني اثنتي عشرة لاماً[7]، وفي موضع آخر تحدث الزجاجي والرماني عن اللام على أساس حركة البناء[8]. وجمع المالقي للام ستة وعشرين معنى[9]، وذكر أَنَّ بعضهم عددها ثلاثين لاماً وعددها بعضهم ثمانياً وبعضهم أربعاً وبعضهم أوصل معانيها إلى أربعين معنى[10]. وذكر ابن هشام تسعة وعشرين

---

(١) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٧٠ أ.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٧٦/ ب، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٠٦.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ٧٦/ ب.

(٤) انظر مغني اللبيب ص: ٢٧٤، والجنى الداني ص: ٩٥.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٩، ٤٠٨، ٢/ ٢٧٤، ١/ ٣، ٣٨٩، ٢/ ١٤٤، ٣٠٤.

(٦) انظر اللامات ص: ٣، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٩.

(٧) انظر معاني الحروف ص: ١٤١.

(٨) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٩، ومعاني الحروف ص: ٥١.

(٩) انظر رصف المباني ص: ٢١٨ وما بعدها.

(١٠) انظر رصف المباني ص: ٢١٨.

معنى[1]، وجمع لها السيوطي اثنين وعشرين معنى[2].

وتركيز النحاة على معاني اللام هو الذي دفعني لانتهاج **طريقة** مخالفة وهي دراسة اللام وفقاً للعلامة البنائية وسنشير إلى معاني اللام وفقاً لهذا التصنيف.

أولاً ـ بناء اللام على الفتح: بُنِيَت اللام على الفتح وفقاً للأصل في الحروف الأحادية واللام المفتوحة هي المهملة في أكثر مواضعها[3] ونجدها فيما يلي: لام الابتداء، لام التوكيد وتسمى بالمزحلقة، ولام القسم، واللام الواقعة في جواب لو ولولا، ولام **الإيجاب** التي تلزم إنَّ المكسورة إذا خففت نحو: إنْ زَيْدٌ لَقائِمٌ وتكون فارقة بين **الإيجاب** والنفي[4].

وهذه اللام عند سيبويه لزمت في الخبر عوضاً من تشديد إنَّ[5]، ولام التعجب المهملة **نحو** يَا لَلْعَجَب، ولام الشرط **نحو قولك**: لئِنْ أتيتني لآتينك وتسمى بالموطئة للقسم، ولام المستغاث به **نحو**: يَا لَزَيْد، ولام الجر مع المضمر فيما يلي: الملك، الاستحقاق، الاختصاص، العذر، وشبه التمليك، وشبه الملك، ولام التبليغ[6]، ولام البيان وهي الداخلة على أسماء **الأفعال والمصادر نحو**: سَقْياً لَهُ[7]، واللام التي بمعنى إلى، والتي بمعنى مِنْ بشرط ألاَّ يكون الضمير ياء المتكلم؛ لأنَّ ياء

---

(1) انظر مغني اللبيب ص: ٢٧٥، ٣٠٠.

(2) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٠٠.

(3) انظر معاني الحروف ص: ٥١، ومغني اللبيب ص: ٣٠٠، والجنى الداني ص: ١٢٤.

(4) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٩ ـ ٥١، واللامات ص: ٦٩، ٦٠، ٧٨، ١١٣، ١٣٦، ١٣٩، ١١٧، ومعاني الحروف ص: ٥١، ٥٤، ٥٥، ومغني اللبيب ص: ٣٠٠ وما بعدها.

(5) انظر الكتاب: ١/ ٢٨٣.

(6) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥١ - ٥٢، واللامات ص: ١٥٩، ٨١، ورصف المباني ص: ٢٢٠، ٢٤٢، ٢١٩، ومغنى اللبيب ص: ٣١٢، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٧٥، ٢٨١، والجنى الداني ص: ١٢١، ١٨٢، ٩٨، وهمع **الهوامع**: ٤/ ٢٠٢، ٢٠١.

(7) انظر الكتاب: ١/ ١٥٧، واللامات ص: ١٢٩، ومغني اللبيب ص: ٢٩١.

المتكلم تكسر ما قبلها من الحروف المتحركة[1]. ومن اللامات المفتوحة اللام الزائدة في لَعَلَّ واللام التي تعاقب حروفاً وتعاقبها كقول العرب: لَعَمْرِي وَرَعَمْلِي ذكر ذلك الزجاجي[2].

بناء اللام على الكسر:

اللام المكسورة هي العاملة في الأسماء والأفعال[3] وكسرت لمجانسة العمل، ونجدها مكسورة مع الأسماء الظاهرة فيما يلي:

الملك، الاستحقاق، الاختصاص، التمليك، التعليل، العذر، المستغاث له، **ولام التعجب ـ نحو قولهم**: يَا لِلْعُشْبِ، وقد ذكرنا أنها تفتح فيما سبق ومعنى هذا أنه يجوز فيها الفتح والكسر، **ولام البيان وقد** وردت ضمن اللامات المفتوحة[4]، ولكنها قد تكسر في مواضع نحو قوله تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[5]، واللام الداخلة على المقسم بِهِ[6]، **نحو**: للهِ لأَقُومَنَّ، ولام **النسب نحو**: لِزَيْدٍ عَمٌّ[7]، واللام التي توافق على، وفي، وعند، وبعد، ومع، وعن، ولام التعدية، واللام الزائدة للتوكيد ومنها **المقحمة ولام** التقوية[8]، **ولام التكثير** وهي المزيدة في نحو

---

(1) انظر مغني اللبيب ص: ٢٨٠، ٢٨١، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٠٢، ٢٠٣، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٨ أ.
(2) انظر اللامات ص: ١٤٦، ١٥٤.
(3) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٢، ومعاني الحروف ص: ٥٥.
(4) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٢ - ٥٣، ومعاني الحروف ص: ٥٥، ومغني اللبيب ص: ٢٧٥، ٢٩١، واللامات ص: ٤٧، ٥١، ٨١، ٧٢، ١٦١، ورصف المباني ص: ٢١٨، ٢١٩.
(5) سورة المؤمنون آية: ٣٦.
(6) انظر اللامات ص: ٧٥، ومغني اللبيب ص: ٢٨٣.
(7) انظر رصف المباني ص: ٢١٨، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٠١.
(8) انظر مغني اللبيب ص: ٢٨٠ ـ ٢٨٦، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٠٢، ٢٠٥.

ذٰلِكَ[1]، ولام إيضاح المفعول لأجله نحو: إِنَّمَا أَكْرَمْتُ زَيْداً لِعَمْرٍو[2].

واللام التي بمعنى إلى[3]، ولام التبعيض نحو: الرأس للحمار[4]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه اللام الجارة تفتح مع المضمر ما عدا ياء المتكلم، كذلك تفتح مع المستغاث به كما مَرَّ، كذلك نجد اللام العاملة مكسورة مع المضارع فيما يلي:

لام كي، ولام الجحود، ولام العاقبة أو الصيرورة، واللام التفسيرية، ولام الأمر[5].

بناء اللام على السكون:

وذلك خاص بلام الأمر «الطلب» وهي مبنية على الكسر كما سبق ولكن يجوز بناؤها على السكون إذا سبقت مباشرة بواو العطف أو فائه أو ثُمَّ **وإسكانها بعد الواو** والفاء أكثر[6].

قال الزجاجي: «**وَإِذَا كَانَ قَبْلَ لَامِ الأَمْرِ وَاوُ العَطْفِ أَوْ فَاؤُهُ جَازَ كَسْرُ اللَّامِ عَلَى الأَصْلِ وَإِسْكَانُهَا تَخْفِيفاً**؛ لأَنَّ الفَاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها ولا يمكن الوقوف على واحدٍ منهما»[7]، وقد قُرِىءَ بكسر اللام وإسكانها، قال تعالى: ﴿**وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا**﴾[8] والإسكان أكثر.

---

(1) انظر اللامات ص: ١٤١، ورصف المباني ص: ٢٥٠، ومغني اللبيب ص: ٣١٢.

(2) انظر اللامات ص: ١٥٠، ورصف المباني ص: ٢٢٣.

(3) انظر اللامات ص: ١٥٧، ورصف المباني ص: ٢٢٢.

(4) انظر رصف المباني ص: ٢١٩، والجنى الداني ص: ١٢١.

(5) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٣، ٥٤، واللامات ص: ٥٣، ٥٥، ١٢٥، ٨٨، ومعاني الحروف ص: ٥٦، ٥٧.

(6) انظر اللامات ص: ٨٩، ٩٠، ومعاني الحروف ص: ٥٧، ٥٨، والجنى الداني ص: ١٨٤، ١١٢.

(7) اللامات ص: ٨٩.

(8) سورة النور آية: ٢٢، أشار الدمياطي إلى كسر اللام فيهما ـ انظر إتحاف فضلاء البشر ص: ١٩٨.

كذلك قرىء بكسر اللام وإسكانها بعد (ثُمَّ) حملاً على الواو والفاء ولكن الكسر هو المختار. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾[1] وَقُرِىءَ بالإسكان قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[2] وهناك نقاش بين البصريين والكوفيين حول هذه اللام بعد غير الواو والفاء من حروف العطف فذهب البصريون إلى أنَّه إذا كان في موضع الفاء؛ والواو حرف على حرفين فصاعداً كبل وَثُمَّ فَإِنَّهُ يجب أنْ تكسر لام الطلب وينكر البصريون إسكانها بعد ثُمَّ؛ لأنَّ ثم ساكنة الوسط فَكَأَنَّ المتكلم نوى الوقف على الميم الأولى وابتدأ الآية السابقة بقوله «مِلِيَقْضُوا»[3] أما الكوفيون فالإسكان عندهم ليس بضعيف ولا ضرورة وتمسكوا بقراءة الآية السابقة بالإسكان كما يقول المرادي[4].

واختلف النحاة في تعليلهم لإسكان اللام فخص الزجاجي والرماني والمالقي إسكان اللام بعد الواو والفاء لكونهما أصبحا كبعض الكلمة نظراً لاتصالهما بالفعل وعدم الوقوف على أحدهما بخلاف ثُمَّ؛ لأَنَّها حرف يقوم بنفسه ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده[5].

وذكر المرادي أَنَّ أكثر العلماء يعلل إسكان اللام بعد الواو والفاء وثم لكون ذلك من باب الحمل على عين فَعِلَ إجراء للمنفصل مجرى المتصل[6] هكذا

---

(١) سورة الحج آية: ١٥، قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس بكسر اللام وأسكن الباقون وحجة من كسر اللام أنَّها للأمر وأصلها الكسر، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١١٦.

(٢) سورة الحج آية: ٢٩، قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر وقنبل بكسر اللام، وأسكن الباقون، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١١٦.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ٥٨.

(٤) انظر الجنى الداني ص: ١١٢.

(٥) انظر اللامات ص: ٨٩، ٩٠، ومعاني الحروف ص: ٥٧، ٥٨، ورصف المباني ص: ٢٢٨.

(٦) انظر الجنى الداني ص: ١١٢.

يقول، وينكر ابن مالك ذلك؛ لأنَّ الحمل على عين فَعِلَ لا يوجد مثله إلاَّ في ضرورة. وذكر أَنَّ سبب السكون هو مراعاة الأصل إذ إنَّ لام الطلب سكونها أصيل لسببين، **أحدهما**: أَنَّ السكون مقدم على الحركة؛ لأنَّ الحركة زيادة والأصل عَدَم الحركة. **والثاني**: أَنَّ السكون هو عمل لام الطلب فجعل لها ليكون لفظها مناسباً لعملها، ولكن لم تُبْنَ لام الأمر على السكون؛ لأنَّها تقع في ابتداء الكلام فكسرت فإذا دخلها حرف العطف رجع إلى السكون مراعاة للأصل.

وهذا عندي أرجح خلافاً للمرادي[1]، وظهر نقاش بين النحاة حول اللام المكسورة فذكر الزجاجي والمالقي أَنَّ لام الجر ليست واجبة الكسر بل يجوز فتحها مع الاسم الظاهر **نحو**: المال لَزَيْد، وهو شاذ[2].

ويذكر الزجاجي: أَنَّ لام كي، ولام الجحود، ولام العاقبة، ولام الأمر، لا يجوز فتحها مطلقاً[3]. وذكر بعض النحاة ما يخالف قول الزجاجي في أكثر ما ذكره من ذلك ما أورده السيرافي من أَنَّ لام كي تفتح على خلاف الأصل فيها كقول الشاعر:

أُرِيدُ لَأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[4]

قال أبو سعيد: «فَفَتَحَ اللامَ؛ **وَهٰذِهِ** هِيَ لَامُ كَيْ، وَهي لَامُ الإِضافة عِنْدَنَا»[5] وأوضح المرادي أَنَّ لام الأمر قد تفتح وفتحها لغة حكاها الفراء عن بني سليم[6]. كذلك أوضح أَنَّ لام الجحود تفتح مع الفعل خلافاً للأصل فيها وهذه لغة عُكْل

---

(١) انظر الجنى الداني ص: ١١٢.

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٢، ورصف المباني ص: ٢٥٢.

(٣) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٥٣.

(٤) البيت لكثير عزة، ديوانه، جمعه وشرحه إحسان عباس ـ بيروت ـ نشر وتوزيع دار الثقافة ١٩٧١ م، ص: ١٠٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٨ أ، واللسان «رود».

(٥) شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٨ أ.

(٦) انظر الجنى الداني ص: ١١١.

وَبَلْعَنْبَرْ[1] وعليها قراءة قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الجِبَالُ ﴾[2] وخرج الزجاجي فتح اللام في القراءة السابقة على أَنَّ (إِنْ) في الآية مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد «المزحلقة» والتقدير عنده: وَإِنَّ مَكْرَهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الجِبَالُ[3].

ويذكر ابن يعيش أَنَّهم فَتَحُوا اللام في الآية السابقة تشبيهاً بفتحها مع المضمر ومراعاة للأصل في الحروف الأحادية وهو الفتح[4]، **وعلى عكس ما** سبق يذكر المالقي أَنَّ من العرب من يكسر اللام مع المضمر غير ياء **المتكلم نحو**: المال لِهِ ويذكر أَنَّه شاذ ولا يقاس عليه[5].

ويذكر المرادي أَنَّ كسر اللام مع المضمر لغة خزاعة[6] ويعلل ابن يعيش كسر اللام هنا تشبيهاً لها مع الظاهر وعندي أَنَّ فتح اللام هو الأقيس باعتباره الأصل[7].

وقد ذكر النحاة عللاً لبناء اللام على الفتح تارة وعلى الكسر تارة أخرى من ذلك تعليل سيبويه لبناء اللام على الفتح مع المضمر وكسرها مع الظاهر يقول: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: لِعَبْدِ اللهِ مَالٌ ثُمَّ تَقُولُ لَكَ مَالٌ، وَلَهُ مَالٌ فَتَفْتَحُ **اللاّم وَذٰلِكَ أَنَّ** اللاَمَ لَوْ فَتَحُوهَا فِي الإِضَافَةِ لاَلْتَبَسَتْ بِلاَمِ الابْتِدَاءِ... فَلَمَّا أَضْمَرُوا لَمْ يَخَافُوا أَنْ تَلْتَبِسَ بِهَا؛ لأنَّ هٰذَا الإِضْمَارَ لاَ يَكُونُ لِلرَّفْعِ وَيَكُونُ لِلْجَرِّ...»[8] وممن حذا

---

(1) انظر الجنى الداني ص: ١٨٢ - ١٨٤.

(2) سورة إبراهيم آية: ٤٦، قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى ونصب الثانية وكسر اللام وهو الاختيار؛ لأنَّه أبين في المعنى؛ ولأنَّ الجماعة عليه، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٧.

(3) انظر اللامات ص: ١٧٩، ١٨٠.

(4) انظر شرح المفصل: ٨/ ٢٦.

(5) انظر رصف المباني ص: ٢٥٢.

(6) انظر الجنى الداني ص: ١٨٣، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٠٦.

(7) انظر شرح المفصل: ٨/ ٢٦.

(8) الكتاب: ١/ ٣٨٩.

حذو سيبويه في هذا الرأي الزجاجي والسيرافي والرماني وابن يعيش[1] ولهؤلاء النحاة رأي آخر في فتح اللام مع المضمر وهو أن الأصل فيها الفتح؛ لأنها أحادية والإضمار يرد الشيء إلى أصله غالباً، ثم إنَّ الفتح أخف الحركات بعد تعذر الابتداء بالساكن[2].

ويذكر الزجاجي والسيرافي والمالقي أنَّه جرى التفريق بالحركة بين لام الجر واللام المؤكدة رغم أنَّ الاسم الذي تدخل عليه اللام صحيح الآخر؛ لأنَّ الإعراب يسقط في الوقف ثم إنَّ بعض الأسماء يتعذر ظهور الحركة الإعرابية عليها كالمقصور نحو: إنَّ هذا لَمُوسَى وَلِمُوسَى[3]، وتشبيهها بعملها.

وعلَّلَ الزجاجي فتح لام المستغاث به، فرقا بينها وبين لام المستغاث له مع أنَّ الأصل فيها الكسر؛ لأنهما يعملان الجر في الاسم ويختصان به ويعلل كسر لام المستغاث له بأن صاحبها وهو المستغاث له يجر إليه المستغاث ويطلب من أجله[4].

وَيُعَلِّلُ المالقي فتح لام المستغاث به؛ لوقوعه موقع الضمير فالمنادى في موقع مضمر مخاطب، ولو دخلت اللام على المضمر لفتحت فعومل الظاهر مثله[5].

ويعلل السيرافي كسر لام التعجب في قولنا يَا لِلْعَجَبِ بأنه بمنزلة المدعو إليه إذ التقدير يا قوم تعالوا لِلْعَجَبِ وَيعلِّلُ فتحها في قولهم: يَا لِلْعَجَبِ بأنهم نادوا العجب فقالوا: يَا عَجَبُ تعال[6].

---

(١) انظر اللامات ص: ٩٧، ٩٨، شرح الكتاب: ١/ق/ ٦٨ أ، ٦٧ ب، ومعاني الحروف ص: ٥٦، وشرح المفصل: ٨/ ٢٦.

(٢) انظر اللامات ص: ٩٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٧، ومعاني الحروف ص: ٥٦.

(٣) انظر اللامات ص: ٩٨، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٨ أ، ورصف المباني ص: ٢٥٢.

(٤) انظر اللامات ص: ٨٣.

(٥) انظر رصف المباني ص: ٢٥٢.

(٦) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٩ أ.

ويعلل المالقي فتحها في **نحو**: يا لَلرِّجَال؛ لأنَّ المنادى واقع موقع الضمير ولو دخلت عليه اللام لفتحت فعومل الظاهر مثله مراعاة للأصل[1].

ويعلل السيوطي كسر لام التعجب؛ لشبهها بحركة معمولها[2].

ويعلل الرماني بناء لام الأمر في **نحو**: لِتَفْعَلْ على الكسر، حملاً على نظيرتها لام الجر فهي في مقابلها وذلك أَنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[3].

وحذا حذوه في هذا التعليل المالقي وابن يعيش[4]. ويعلل المالقـي بنـاء اللام على الكسر مع المضارع المنصوب؛ لأنَّ المضارع مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر[5].

النون:

ترد على أربعة أوجه[6]:

الأول: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، الأولى مبنية على الفتح والثانية مبنية على السكون[7].

قال تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً**﴾[8].

الثاني: التنوين: وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لغير توكيد[9]، وأقسامه

(١) انظر رصف المباني ص: ٢٥٢.
(٢) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٠٦.
(٣) انظر معاني الحروف ص: ٥٨.
(٤) انظر رصف المباني ص: ٢٥٣، وشرح المفصل: ٩/ ٢٤.
(٥) انظر رصف المباني ص: ٢٥٣.
(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٤٤٣، والجنى الداني ص: ١٤١.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٩، ورصف المباني ص: ٣٣٤، وشرح المفصل: ٩/ ٣٧.
(٨) سورة يوسف آية: ٣٢.
(٩) انظر شرح المفصل: ٩/ ٢٩، ورصف المباني: ٣٤٣، ومغني اللبيب: ٤٤٤.

متعددة وهي تنوين التمكين، وتنوين الصرف، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، وتنوين **الغالي**، وتنوين الضرورة، والتنوين الشاذ[1]. وعلى الرغم من كون التنوين ساكناً فإنه يتحرك إذا **لقي** ساكناً على الأصل في التقاء الساكنين نحو: هَذَا زَيْدُنِ العاقلُ ويجوز الضَّمُّ للإتباع[2].

الثالث: نون الوقاية، وهي تقي الفعل من الكسر، أو **الا**شتباه **ب**صيغة أخرى نحو أَكْرِمْنِي وتدخل كذلك في الحروف **نحو**: إِنَّنِي وفي أسماء الأفعال **نحو**: تَرَاكِنِي[3].

الرابع: نون الإناث، وقد تحدثنا عنها في الضمائر لرجاحة اسميتها.

الهاء:

حرف غير عامل[4]، ولها مواضع: ترد للوقف[5]، أو السكت[6] لمعنيين:

أحدهما: بيان الحركة في كل مبني متحرك نحو هُوَه، **والثاني**: بعد ألف الندبة نحو: وَازَيْدَاه[7]، وتكون للإطلاق في القوافي كالألف، وتكون بدلاً من حركة عين الفعل **نحو**: **أهراق** يهريق **إهراقة**، وتكون في جمع أم للدلالة على العاقل كقولهم أمهات فرقا بينها وبين ما لا يعقل وهو **أُمَّات**، وتكون بدلاً من همزة

---

(١) انظر مغني اللبيب ص: ٤٤٤ - ٤٤٩، ورصف المباني: ٣٤٣ - ٣٤٦، ص: ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥، وشرح المفصل: ٩/ ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٤.

(٢) انظر شرح المفصل: ٩/ ٣٥.

(٣) انظر رصف المباني ص: ٣٦٠، ومغني اللبيب ص: ٤٥٠، والجنى الداني ص: ١٥١.

(٤) انظر الجنى الداني ص: ١٥٢، ١٥٣.

(٥) انظر رصف المباني ص: ٣٩٩.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٤٥٥، والجنى الداني ص: ١٥٢.

(٧) انظر رصف المباني ص: ٣٩٩، وشرح المفصل: ٩/ ٤٥، ٤٦، والجنى الداني ص: ١٥٢.

الاستفهام، وتكون بدلاً من ألف الوقف **نحو**: أَنَهْ، وتكون بدلاً من همزة التعدية **نحو**: هَرَحْتُ الماشية، وتكون بدلاً من تاء التأنيث في الوقف **نحو**: رحمة[1]، وتكون هذه الهاء اسماً إذا استعملت ضميراً كما سبق.

الواو:

هذا الحرف لا يعمل عند الرماني لعدم اختصاصه[2]. وذكر المالقي والمرادي أنَّه يعمل في مواضع ويهمل في مواضع أخرى[3]، وهو الصحيح وأهم أقسامها ما يلي: العاطفة ومعناها مطلق الجمع وهي أصل حروف العطف؛ لأنها وحدها تشرك بين شيئين في حكم واحد[4]، وتخرج هذه الواو عن مطلق الجمع إلى معان منها: أنَّها تكون بمعنى الباء؛ وبمعنى مع، وبمعنى أو، وبمعنى لام التعليل[5]، والواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام **نحو**: أو لست أخانا[6]. ومن أقسام الواو ـ الاستئنافية: وهذه يرتفع ما بعدها، والحالية ويسميها سيبويه واو الابتداء ويمثلها بإذ[7]. وواو المفعول معه وينصب ما بعدها[8]. وواو المعية:

---

(١) انظر رصف المباني ص: ٤٠٠ ـ ٤٠٤، ومغني اللبيب ص: ٤٥٥، والجني الداني ص: ١٥٣.

(٢) انظر معاني الحروف ص: ٥٩.

(٣) انظر رصف المباني ص: ٤١٠، والجني الداني ص: ١٥٣.

(٤) انظر الكتاب: ١٤٧، ٢١٨، ١٩٧، ٢/ ٣٠٤، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٧، ومعاني الحروف ص: ٥٩، وشرح المفصل: ٨/ ٩٠، ومغني اللبيب ص: ٤٦٣.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ص: ٤٦٩، وشرح المفصل: ٨/ ٩٠.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٤٩.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٧، ومغني اللبيب ص: ٤٧٠، ٤٧١، ورصف المباني ص: ٤١٦، ٤١٧، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٨.

(٨) انظر الكتاب: ١/ ١٣٨، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٧، ومعاني الحروف ص: ٦٠، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٤٧، ٤٨، ورصف المباني ص: ٤٢٠.

وينصب ما بعدها أيضاً[١]، وواو القسم وتجر الاسم الظاهر[٢] وهي بدل من الباء، لأنَّ الباء هي الأصل[٣]. وواو رب وتجر ما بعدها أيضاً، والواو الزائدة، وواو الثمانية وسميت بذلك لاستعمالها بعد السبعة[٤]، في قوله تعالى: **﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾**[٥]، وواو جماعة الذكور في لغة طيء أو أزدشنوءة أو بلحارث والتي تسمى لغة (أكلوني البراغيث)[٦]، وواو الإنكار نحو قولك أعمروه، وواو التذكر نحو قولك (يقولو) بمد الصوت، والواو المبدلة من همزة الاستفهام[٧].

وتكون الواو اسماً وهي واو الجماعة على خلافٍ في ذلك كما سبق في الضمائر.

الياء:

حرف لا يعمل[٨]، وترد حرفاً واسماً فالحرفية لها معان كثيرة ويهمنا هنا ما كان من حروف المعاني وذلك إذا كانت للإنكار نحو أَزيدُنِيْهْ، أو للتذكار **نحو**: قَدِي إذا أردت أن تقول: قد قام فوقفت على (قَدْ) لِتذَكُّر ما بعدها[٩].

أما الياء الاسمية فهي الياء في تفعلين على خلاف في ذلك والأرجح اسميتها

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٥، وحروف المعاني والصفات ص: ٤٧، ٤٨، ومعاني الحروف ص: ٦٢.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٤، ومعاني الحروف ص: ٦١، ورصف المباني ص: ٤٢٠.

(٣) انظر شرح المفصل: ٨/ ٣٢، ٣٤.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ٦١، ٦٣، ٦٤، ومغني اللبيب ص: ٤٧٣، ٤٧٤.

(٥) سورة الكهف آية: ٢٢.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ٤٧٨.

(٧) انظر مغني اللبيب ص: ٤٨١، ٤٨٢، والجنى الداني ص: ١٧٢.

(٨) انظر الجنى الداني ص: ١٨٠.

(٩) انظر مغني اللبيب ص: ٤٨٧، ورصف المباني ص: ٤٤٩، ٤٤٧، والجنى الداني ص: ١٨٠.

لذلك أدرجناها في الضمائر.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ياء التصغير والنسب والمضارعة والإطلاق والإشباع وغيرها ليست من حروف المعاني[1].

الحروف الثلاثية:

إنَّ:

حرف توكيد ونصب من الحروف الناسخة؛ لأنَّها تنسخ إعراب الجملة الاسمية فيصبح المبتدأ اسماً لها منصوباً ويصبح الخبر خبرها مرفوعاً[2]. وذكر سيبويه أَنَّها بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ولا تكون إلا مبتدأة[3]. وذكر الرماني وابن يعيش أَنَّ اسمها مُشَبَّه بالمفعول، وخبرها مُشَبَّه بالفاعل[4].

وتكسر همزتها في مواضع ذكرها سيبويه[5]. وتتصل بها (ما) الزائدة فتكفها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالأسماء[6]. وتفيد الحصر؛ لأنَّ (ما) تزيدها تأكيداً على تأكيدها وقد ترد للتعليل كما يقول ابن يعيش[7].

والأصل في (إنَّ) البناء على السكون إلاَّ أَنَّه بُنِيَ على الفتح ويذكر أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه والزجاجي والرماني وابن يعيش أَنَّ هذا الحرف وما

---

(١) انظر رصف المباني ص: ٤٤٣، ومغني اللبيب ص: ٤٨٧، والجنى الداني ص: ١٨١.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، والجمل في النحو ص: ٥١، وحروف المعاني والصفات ص: ٦١، ومعاني الحروف ص: ١٠٩، ورصف المباني ص: ١١٨، ومغني اللبيب ص: ٥٥.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٦١.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ١٠٩، وشرح المفصل: ٨/ ٥٤.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤١٣، ٤٧٠ ـ ٤٧٤، ومعاني الحروف ص: ١٠٩.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٤٦٥، ٤٦٦، وشرح المفصل: ٨/ ٥٤، والجنى الداني ص: ٣٩٤، ٣٩٥.

(٧) انظر شرح المفصل: ٨/ ٥٥، ٥٦.

أشبهه من النواسخ إنَّما بُنِيَ على الفتح تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية[1] في حين يذهب الزجاجي إلى أنَّها فتحت أواخرها بسبب التقاء الساكنين طلباً للتخفيف[2].
يقول الزجاجي: «وَزَعَمَ سيبَوَيْهِ أَنَّهَا فُتِحَتْ أَوَاخِرُهَا؛ لأَنَّهَا تُشْبِهُ الأَفْعَالَ وَهَذَا القَوْلُ قَوْلُ الخَلِيْلِ وَأَكْثَرِ البَصْرِيِّينَ وَهُوَ مَذْهَبٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَوَاخِرَ هَذِهِ يَلْتَقِي فِيهَا سَاكِنَانِ إِذَا كَانَتْ عَلَى أَصْلِهَا فِي الإِعْرَابِ وَذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحَرَّكَ كَمَا لاَ تُحَرَّكُ (مِنْ، وَعَنْ) وما أَشبهها وَذَلِكَ أَنَّهَا حروفٌ جَاءَتْ لِمَعْنَى ليست بِأَسْمَاءٍ وَلاَ أَفْعَالٍ وَإِنَّمَا تُعْرَبُ الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَوَاخِرُهَا وَقْفاً فَكَانَتْ لَوْ وُقِفَتْ الْتَقَى سَاكِنَان (الياء) والتاء والباقية مُشَدَّدَةٌ نحو: (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَعَلَّ) فَذَهَبَ سيبويه إِلَى أَنَّ أَوَاخِرَهَا مُحَرَّكَةٌ بِالْفَتْحِ؛ لأَنَّهَا تُشْبِهُ الأَفْعَالَ الماضية وأَمَّا الذي أَرَاهُ فَإِنَّ آخِرَهَا فُتِحَ؛ لالْتِقَاءِ الساكنين؛ لأَنَّهَا حُرُوفٌ مُضَاعَفَةٌ، فَكَانَ الفَتْحُ لالتِقَاءِ السَاكِنَيْنِ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ عَلَيْهِ مَعَ ثُقْلِ التَّضْعِيفِ كَمَا أَنَّهُمْ فَتَحُوا (ثُمَّ وَرُبَّ) لالْتِقَاءِ الساكنين. فَأَمَّا مِنْ وَعَنْ. . . . . . وَجَمِيعُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَآخِرُهُ سَاكِنٌ لاَ غَيْرُ»[3]، وهذا الرأي اختاره الرضي[4] وهو الأقرب عندي.

وترد (إنَّ) حرف جواب بمعنى أجل أو نَعَمْ فلا تعمل شيئاً وتتصل بها هاء السكت تقول: إنَّهْ أي نعم قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ العَرَبِ فِي الجَوَابِ (إِنَّ) فهو بمنزلة أَجَلْ، وَإِذَا وُصِلَتْ قُلْتَ: «إِنَّ يَا فَتَى وهي التي بمنزلة أَجَلْ»[5].

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٢، ١/ ٢٨٠، ٤٦١، والجمل في النحو ص: ٥٢، ومعاني الحروف ص: ١١٠، وشرح المفصل: ٨/ ٥٤.
(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦٤، ١٤٨.
(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦٤، ١٤٨.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٤٥.
(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٤، وحروف المعاني والصفات ص: ٦١، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٤.

(أنَّ) المفتوحة الهمزة:

شبيهة بإنَّ من حيث وظيفتها ومن حيث اتصال (ما) الزائدة بها[1] وتختلف عن (إنَّ) في كونها تقع هي واسمها وخبرها في تأويل مصدر يعرب حسب موقعه من الإعراب وهذا هو الذي جعل همزتها مفتوحة[2]، و (أنَّما) مثلها[3].

وحكى الخليل أنَّها ترد بمعنى لَعَلَّ[4].

بَلْهَ:

ترد حرفاً واسماً[5]. واسميتها أشهر وقد سبق الحديث عنها في أسماء الأفعال.

ثُمَّ:

حرف لا يعمل، لأنَّه غير مختص، ومعناه العطف، ويفيد الترتيب والتراخي على الأصل فيه[6].

وذكر الأخفش أنها ترد بمعنى الواو[7]. وذكر المالقي أنها ترد ابتدائية[8].

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٤٦٥، والجمل في النحو ص: ٥١، ومعاني الحروف ص: ١١٢.
(٢) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٦٢، ومعاني الحروف ص: ١١٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٧١.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٦٥، وشرح المفصل: ٨/ ٥٥، ٥٦.
(٤) انظر الكتاب: ١/ ٤٦٢، ٤٦٣، وحروف المعاني والصفات ص: ٦٢، ومعاني الحروف ص: ١١٢.
(٥) انظر الجنى الداني ص: ٤٢٦، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٩٨.
(٦) انظر الكتاب: ١/ ٢١٨، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٠، ومعاني الحروف ص: ١٠٥.
(٧) انظر معاني القرآن: ٢/ ٢٩٤.
(٨) انظر رصف المباني ص: ١٧٥.

وأنكر المرادي ذلك وأكد أنها حرف عطف فحسب[1]. وذكر المرادي أنَّ بعضهم يذكر أنَّها تقع موقع الفاء[2]، وما يكن فالمشهور أنَّها ترد للترتيب والتراخي.

وذكر النحاة فيها أربع لغات ثُمَّ وهي الأصل، وَفُمَّ، وَثُمَّتْ، وَثُمَّتَ[3] وبنيت (ثُمَّ) على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين وهما الميمان اللتان صارتا ميما واحدة بالتشديد ولم تُبْنَ على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين وذلك خشية الثقل الحادث من تضعيف الميم ومراعاة للثاء المضمومة ولم تُبْنَ على الضم لثقله فأعطيت الفتحة؛ لأنَّها أخف الحركات[4].

رُبَّ:

حرف عامل؛ لاختصاصه بالاسم. وعمله الجر، ولا يعمل إلاَّ في النكرة[5].

واختلف النحاة في اسميتها وحرفيتها فذهب البصريون إلى أنَّها حرف، وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسم مبني؛ لأنَّها في التقليل بمنزلة كم في التكثير، وبدليل الإخبار عنها، ولوقوعها مصدراً وظرفاً ومفعولاً به[6]. والراجح ما يراه البصريون؛ لأنَّ رُبَّ تفيد معنى في غيرها، ولا يوحي لفظها بمعنى مستقل، ولا تقبل دخول حرف جر عليها، ولا يخبر عنها على الصحيح، ثم إنَّها ملازمة للبناء ولو كانت اسماً لأعربت[7].

---

(١) انظر الجنى الداني ص: ٤٣٢.

(٢) انظر الجنى الداني ص: ٤٢٧.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ١٠٥، والمخصص م: ٥، السفر: ١٦، ص: ١١٦، والجنى الداني ص: ٤٣٢، ومغني اللبيب ص: ١٥٨.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٦ ب.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٧، ٢١٢، ٢٧٠، ٢٤٥، وحروف المعاني والصفات ص: ٢٨، ومعاني الحروف ص: ١٠٦، والأزهية ص: ٢٦٨، وشرح المفصل: ٨/ ٢٦.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ١٧٩، وشرح المفصل: ٨/ ٢٧، وهمع الهوامع: ٤/ ١٧٣، ١٧٤.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٧، ومغني اللبيب ص: ١٧٩، وشرح المفصل: ٨/ ٢٧.

وهذا الحرف له صدر الكلام[1] ويجوز دخوله على الضمير بشرط أن يكون بعده ما يفسره نحو رُبَّهُ رَجُلاً على حد رأي سيبويه[2]. واختلف النحاة في دلالة هذا الحرف فمذهب الجمهور أَنَّها للتقليل[3] وقال بعضهم: إنَّها للتكثير[4]. وذكر الزجاج أَنَّ بعضهم يرى أَنَّها للتقليل كثيراً وللتكثير قليلاً[5]، وهو المختار عند السيوطي[6]. ويرى ابن مالك أَنَّها ترد للتقليل قليلاً وللتكثير كثيراً[7].

واختاره ابن هشام[8] ومنهم من يرى أَنَّها للتكثير وللتقليل من غير غلبة أحدهما[9]. ويذكر السيوطي أَنَّ بعضهم يرى أنها ليست للتكثير ولا للتقليل بل هي حرف إثبات وأنَّ بعضهم اختار أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل في ما عدا ذلك، وأَنَّ بعصهم يرى أَنَّها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً[10].

وَلِرُبَّ أَحْكَام مِنْهَا:

١ ـ أن يكون العامل فيها فعلاً ماضياً نحو قولك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لَقِيْتُ[11].

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٢٨، ومعاني الحروف ص: ١٠٦، ورصف المباني ص: ١٩١.
(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٠٠، ومعاني الحروف ص: ١٠٧.
(٣) انظر رصف المباني ص: ١٨٨، ومغني اللبيب ص: ١٨٠، والجنى الداني ص: ٤٣٩.
(٤) انظر مغني اللبيب ص: ١٨٠، وهمع الهوامع: ٤/ ١٧٥.
(٥) انظر رسائل في اللغة الزجاج، تحقيق إبراهيم السامرَّائي، بغداد، مطبعة الإرشاد ١٩٦٤ م، ص: ١٣٨.
(٦) انظر همع الهوامع: ٤/ ١٧٥.
(٧) انظر التسهيل ص: ١٤٧.
(٨) انظر مغني اللبيب ص: ١٨٠.
(٩) انظر همع الهوامع: ٤/ ١٧٥.
(١٠) انظر همع الهوامع: ٤/ ١٧٥.
(١١) انظر شرح المفصل: ٨/ ٢٩.

٢ ـ أنها تعمل محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو، وبعد بل وبدونهن[١].

٣ ـ أنها تعمل غالباً ويزول اختصاصها بالأسماء إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ويجوز تخفيفها عندئذ تقول (رُبَمَا) ويجوز تأنيثها أيضاً فتقول (رُبَتَمَا)[٢].

وفي رُبَّ لغات:

وهي رُبَّ وهي الأصل. **والثانية**: رُبَ بحذف إحدى الباءين تخفيفاً نظراً لثقل التضعيف وفتحت على الأصل فيها. وكان القياس تسكينها لعدم موجب التحريك ويحتمل أنها فتحت تشبيهاً بفتحة الأفعال الماضية[٣].

والثالثة: رَبَّ، **والرابعة**: رَبَ وفتحت الراء في هاتين اللغتين إتباعاً للباء، **والخامسة**: رُبُّ، **والسادسة**: رُبُ بإتباع الضم الضم، **والسابعة**: رُبْ، **والثامنة**: رَبْ وهاتان اللغتان جاءتا على القياس إذ السكون أبلغ في التخفيف ولا موجب للتحريك، **والتاسعة**: رُبَّتْ، **والعاشرة**: رُبَتْ، **والحادية عشرة**: رَبَّتْ، **والثانية عشرة**: رَبَتْ، **والثالثة عشرة**: رُبَّتَ، **والرابعة عشرة**: رُبَتَ، **والخامسة عشرة**: رَبَّتَ، **والسادسة عشرة**: رَبَتَ، **والسابعة عشرة**: رُبَّتَا[٤] وهذه اللغات ابتداء من التاسعة وانتهاء بالأخيرة تلحق بها تاء التأنيث ساكنة ومتحركة فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء، وقياس من حركها أن يقف عليها بالهاء ذكر ذلك ابن يعيش[٥].

سوف:

حرف لا يعمل ومعناه عدة وتنفيس قال سيبويه: «وَأَمَّا (سَوْفَ) فَتَنْفِيسٌ فِيمَا

---

(١) انظر مغني اللبيب ص: ١٨١ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٤٥٩، ومعاني الحروف ص: ١٠٧، وشرح المفصل: ٨/ ٣٠.

(٣) انظر شرح المفصل: ٨/ ٣١.

(٤) انظر لغات رُبَّ في شرح المفصل: ٨/ ٣١، ومغني اللبيب ص: ١٨٤، وهمع الهوامع: ٤/ ١٧٢.

(٥) انظر شرح المفصل: ٨/ ٣١، ٣٢.

لَمْ يَكُنْ بَعْدُ أَلاَ تَرَاهُ يَقُولُ: سَوَّفْتُهُ»[1] قال تعالى: ﴿ **وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ المُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً** ﴾[2].

ومن أحكامها دخول اللام عليها لامتزاجها بالمضارع فكأنها أحد حروفه[3]، وقد تنفصل بالفعل الملغي كما يذكر ابن هشام[4].

ومن لغاتها (سَوْ) وهو شاذ كما يقول الرماني[5]، وَسَفَ، وَسَيْ، ذكر ذلك ابن هشام[6].

و (سَوْفَ) حكمها البناء على السكون على الأصل في البناء إلاَّ أنها حركت لالتقاء الساكنين الواو والفاء وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف إذ لو كانت كسرة على الأصل في التقاء الساكنين لصارت ثقيلة وكذلك الأمر بالنسبة للضم[7]

لات:

حرف نفي يعمل لاختصاصه بالاسم[8]، وهو عند الجمهور مركب من (لا) النافية و (تاء) التأنيث[9]، وهذا الحرف يعمل في (الحين) خاصة قال سيبويه: «تَعْمَلُ فِي الحِينِ خَاصَّةً، تُضْمِرُ فِيهَا الحِينَ وَتَنْصِبُ الحِينَ»[10]، قال تعالى:

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣١١، وانظر معاني الحروف ص: ١٠٩، وحروف المعاني والصفات ص: ٢١.

(٢) سورة النساء آية: ١٤٦.

(٣) انظر معاني الحروف ص: ١٠٩، ورصف المباني ص: ٣٩٨، والجنى الداني ص: ٤٥٩.

(٤) انظر مغني اللبيب ص: ١٨٥.

(٥) انظر معاني الحروف ص: ١٠٩.

(٦) انظر مغني اللبيب ص: ١٨٥ والجنى الداني ص: ٤٥٨، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٧٦.

(٧) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٦ ب، ومعاني الحروف ص: ١٠٩.

(٨) انظر مغني اللبيب ص: ٣٣٤.

(٩) انظر رصف المباني: ٢٦٣، ومغني اللبيب ص: ٣٣٥، والجنى الداني ص: ٤٨٥.

(١٠) الكتاب: ١/ ٢٨، ٣٨٩.

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] أي أنها تعمل عمل (ليس) وَلَكِنْ في لفظِ الحِينِ وما شابهه من الأزمنة. وذكر ابن هشام فيها ثلاثة مذاهب؛ **الأولى**: أنها لا تعمل شيئاً، **والثاني**: أنها تعمل عمل (إنَّ)، **الثالث**: أنها تعمل عمل ليس: وهو المشهور كما يبدو من نص سيبويه السابق[2]. وذكر المرادي أنَّه قد يخفض بها[3] وأظنه يقصد أنَّ الزمان قد يأتي بعد لات مبنياً على الكسر بتنوين وقد سبق ذكر هذه الحالة في الأسماء العارضة البناء.

وَبُنِيَ هذا الحرف على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين طلباً للتخفيف[4] وقد ورد مبنياً على الكسر على الأصل في التحريك ـ ذكر ذلك ابن هشام[5].

ليت:

من الحروف الناسخة[6]، ومعناها التمني[7]، وتتعلق بالمستحيل غالباً، وبالممكن قليلاً كما يقول ابن هشام[8]، ومن أحكامها ما يلي:

١ ـ أنها قد تنصب الاسمين معاً خلافاً للأصل فيها[9] قال الشاعر:

[يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا][10].

---

(١) سورة صَ آية: ٣.

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ٣٣٥.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٤٩٠.

(٤) انظر رصف المباني ص: ٢٦٣، ومغني اللبيب ص: ٣٣٥، والجني الداني ص: ٤٨٥.

(٥) انظر مغني اللبيب ص: ٣٣٥.

(٦) انظر معاني الحروف ص: ١١٣، ورصف المباني ص: ٢٩٨، ومغني اللبيب ص: ٣٧٦

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، والجمل في النحو ص: ٥١، ومعاني الحروف ص: ١١٣.

(٨) انظر مغني اللبيب ص: ٣٧٥، ٣٧٦.

(٩) انظر الكتاب: ١/ ٢٨٤، ومغني اللبيب ص: ٣٧٦.

(١٠) الشاهد للعجاج وليس في ديوانه، فى الكتاب: ١/ ٢٨٤، ورصف المباني ص: ٢٩٨،

٢ ـ تتصل بها ما الزائدة كأخواتها ولكنها لا تزيل اختصاصها بالأسماء ويجوز إعمالها و إهمالها عندئذ خلافاً لأخواتها[١].

وفي لَيْتَ لغات: يقال: لَوْتَ بالواو وهذا قليل كما يقول المالقي[٢] ويقال فيها لَتَّ بالإدغام كما يذكر المرادي[٣]. وَبُنِيَتْ لَيْتَ على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين الياء والتاء. وكان المفروض أن تبنى على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين، ولكن منع ذلك حدوث الثقل بعد الياء خاصة. ولم تُبْنَ على الضم كذلك لثقله، فأعطيت الفتحة تخفيفاً بمنزلة أَيْنَ وَكَيْفَ ونحو ذلك.

الحروف الرباعية:

كأنَّ:

من الحروف النواسخ[٤]. وهذا الحرف مركب من كاف التشبيهة وإنَّ المؤكدة قال سيبويه: «وَأُدْخِلَتِ الكَافُ عَلَى (أَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ»[٥] وقال في موضعٍ آخر: «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ (كَأَنَّ) فَزَعَمَ أَنَّهَا (إِنَّ) لَحِقَتْهَا الكَافُ لِلتشْبِيْهِ وَلٰكِنَّهَا صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة...»[٦].

وذكر المالقي أَنَّها بسيطة[٧]. والراجح رأي سيبويه لوضوح التركيب فيها،

= والشاهد فيه نصب رواجعا على الحال وحذف الخبر وبعضهم بنصبهما معاً بعد ليت، لأنَّها بمنزلة: وَدِدْتُ، وَتَمَنَّيْتُ فيكون هذا البيت على تلك اللغة إنْ كانت مسموعة.

(١) انظر رصف المباني ص: ٢٩٩، وشرح المفصل: ٨/ ٥٨، ومغني اللبيب ص: ٣٧٦.

(٢) انظر رصف المباني ص: ٢٩٨.

(٣) انظر الجني الداني ص: ٤٩٢.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ١٢٠، ورصف المباني ص: ٢١٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٩٨، ٢/ ٦٧.

(٦) الكتاب: ١/ ٤٧٤.

(٧) انظر رصف المباني ص

ولها أربعة معان: التشبيه وهو الغالب عليها، والشك، والظن، والتحقيق، والتقريب[1].

ومن أحكامها:

١ ـ اتصال (ما) الكافّة بها كأخواتها، فتلغي عملها وتزيل اختصاصها بالأسماء[2].

٢ ـ ترد مخففةً من الثقيلة[3]. و (كَأَنَّ) الأصل فيها البناء على السكون ولكنها بنيت على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين، وهما النونان اللتان صارتا نوناً واحدة بالتشديد وكانَ الأصل أن تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولكنهم عدلوا عن ذلك خشية الثقل، كذلك عدلوا عن الضم نظراً لثقله.

لَعَلَّ:

من الحروف الناسخة[4]، ومعناه الرجاء[5]، أو الطمع والإشفاق[6]، وترد جارّة على لغة عُقَيْلٍ[7].

و(لعلّ) لها معان فقد ذكر الزجاجي: الاستفهام، والشك، والإيجاب،

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤١، ومعاني الحروف ص: ١٢٠، ومغني اللبيب ص: ٢٥٣، ٢٥٤، والجنى الداني ص: ٥٧٠.

(٢) انظر شرح المفصل: ٨/ ٤٥.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٥٧٥.

(٤) انظر معاني الحروف ص: ١٢٤، ورصف المباني ص: ٣٧٣، ومغني اللبيب ص: ٣٧٧.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ١٦٧، والجمل في النحو ص: ٥١.

(٦) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، والمخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٦١.

(٧) انظر معاني الحروف ص: ١٢٥، والإعراب عن قواعد الإعراب ص: ٥٦، وأوضح المسالك: ٣/ ٧.

والترجي، وهو الأصل فيها[1]. وذكر غيره التوقع، والتعليل[2]، والإشفاق وهو خاص بالمكروه[3].

ومن أحكامها:

١ - أنَّ (ما) الزائدة تتصل بها وتكفها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالأسماء[4].

٢ - يجوز أن تقول لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ في الشعر بمنزلة (عسيت) ذكر ذلك سيبويه[5].

وفي (لَعَلَّ) الناسخة لغات كثيرة منها: لَعَلَّ، وَلَعَنَّ، وَعَلَّ، وَرَعَنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلِّ[6]، وَعَنَّ، وَلأنَّ، وَرَعَلَّ، وَلَغَنَّ، وَرَغَنَّ، وَغَنَّ، وَلَعَلَّتَ[7]، والأفصح كما يقول الرماني لَعَلَّ، وَعَلَّ، وَأَنَّ[8]. وفي الجارة أربع لغات وهي: لَعَلَّ، وَعَلَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلِّ[9]. وبناء (لَعَلَّ) على الفتح هو المشهور، وتكسر على الأصل في التقاء الساكنين.

الحروف الخماسية:

لَكِنَّ:

من الحروف الناسخة، ومعناها الاستدراك والتوكيد[10]، ويرى البصريون

---

(١) انظر حروف المعاني والصفات ص: ٤٢، ورصف المباني ص: ٣٧٤، ومغني اللبيب ص: ٣٧٩.

(٢) انظر رصف المباني ص: ٣٧٤، ومغني اللبيب ص: ٣٧٩.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ٥٨٠.

(٤) انظر شرح المفصل: ٨/ ٥٤، ومغني اللبيب ص: ٣٧٨.

(٥) انظر الكتاب: ١/ ٤٧٨.

(٦) انظر اللامات ص: ١٤٧، ومعاني الحروف ص: ١٢٤، ورصف المباني ص: ٣٧٤.

(٧) انظر الجنى الداني ص: ٥٨٢.

(٨) انظر معاني الحروف ص: ١٢٤.

(٩) انظر الجنى الداني ص: ٥٨٦.

(١٠) انظر الكتاب: ٢/ ٣١١، وحروف المعاني والصفات ص: ٣٠، والجمل في النحو ص: =

أنَّها مفردة في حين يرى الكوفيون أنَّها مركبة من (لا) و (إنَّ) و (الكاف) الزائدة ثم حذفت الهمزة تخفيفاً وينفرد الفراء برأي مخالف فيذكر أنَّها مركبة من (لكِنْ) المخففة و (أنَّ) المشددة ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكن للساكنين[1]. ومن أحكامها:

١ ـ أنَّهَا تُخَفَّفُ.

٢ ـ قد تدخل اللام على خبرها وهو شاذ كما يقول الرماني[2].

٣ ـ تتصل بها (ما) الكافة فتلغي عملها وتزيل اختصاصها بالأسماء[3].

وما يكن فالقول في (لكِنَّ) كالقول في (لكِنْ) كما يقول ابن سيدة[4] و (لكنَّ) مبنية على الفتح حباً في التخفيف نظراً لالتقاء الساكنين وهما النونان ولم تُبْنَ على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين لثقله ولم تُبْنَ على الضم لثقله أيضاً.

= ٥١، ومعاني الحروف ص: ١٣٣، ورصف المباني ص: ٢٧٨، ومغني اللبيب ص: ٣٨٣.

(١) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص٤٧، ومغني اللبيب ص: ٣٨٤.

(٢) انظر معاني الحروف ص: ١٣٣، ١٣٤.

(٣) انظر شرح المفصل: ٨/ ٥٧.

(٤) انظر المخصص م: ٤، السفر: ١٤، ص: ٦٢.



الفصل الثالث
الحروف المبنية على الكسر

أولاً ـ الحروف الأحادية :

البناء على الكسر نجده في باء الجر ولامه وقد سبق الحديث عن اللام وفيما يلي حديث عن الباء .

الباء :

حرف يختص بالاسم ويعمل فيه الجر[1] . ولها معانٍ كثيرة وهي :

١ ـ الإلصاق قال سيبويه : «وَبَاءُ الجَرِّ هِيَ للإلْزَاقِ وَالاخْتِلاَطِ، وذٰلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجْتُ بِزَيْدٍ وَدَخَلْتُ بِهِ ، وَضَرَبْتُه بالسوط، أَلْزَقْتَ ضَرْبَكَ إِيَّاهُ بِالسَّوْطِ، فَمَا اتَّسَعَ مِنْ هٰذَا فِي الكَلاَمِ فَهٰذَا أَصْلُهُ»[2] .

٢ ـ التعدية : وهي التي تجعل الفاعل مفعولاً وأكد هذا المعنى سيبويه ومثاله : دفعت الناس بعضهم ببعض[3] .

٣ ـ الاستعانة .

٤ ـ السببية أو التعليل .

٥ ـ المصاحبة .

٦ ـ الظرفية .

---

(١) انظر معاني الحروف ص : ٣٦ ، ٤١ ، ورصف المباني ص : ١٤٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ٢٢ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٠٤ .

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٧٦ ، ٧٨ .

٧ ـ البدل .

٨ ـ العوض أو المقابلة .

٩ ـ المجاوزة كَعَنْ .

١٠ ـ الاستعلاء .

١١ ـ التبعيض كمن .

١٢ ـ باء القسم [١]، وهي أصل حروف القسم، ولأصالتها تدخل على الظاهر والمضمر.

١٣ ـ الغاية بمعنى إلى [٢] .

١٤ ـ التوكيد وهي الزائدة قال سيبويه : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ بِهِ مِن رَجُلٍ زَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ البَاءَ زَائِدَةٌ كَمَا فِي كَفَى بِالشَّيْبِ» [٣] .

١٥ ـ أن تكون حالاً نحو خرج بثيابه .

١٦ ـ الباء التي ترد للتعجب .

١٧ ـ الباء التي ترد للتشبيه [٤] .

وبنيت الباء على الكسر خلافاً للأصل في الحروف الأحادية . ويذكر السيرافي والرماني ومكي وابن يعيش أنَّ الباء كسرت تشبيهاً لها بحركة عملها خلاف غيرها من الحروف الأحادية إذ لا تعمل عملاً تختص به [٥] .

(١) انظر معاني الحروف ص: ٣٦، ورصف المباني ص: ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٤، ومغني اللبيب ص: ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، وهمع الهوامع: ٤/ ١٥٧، ١٦١ .

(٢) انظر مغني اللبيب ص: ١٤٣، وهمع الهوامع: ٤/ ١٥٩ .

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٣٠، ٣٥٣، ٢/ ٣٠٧ .

(٤) انظر معاني الحروف ص: ٣٦، ورصف المباني ص: ١٤٥، ١٤٤، ١٤٧ .

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٦٧ ب، ومعاني الحروف ص: ٣٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٥، وشرح المفصل: ٨/ ٢٢ .

وذكر الرماني أَنَّ بعضهم يذكر أَنَّها كسرت للفرق بين ما يخفض ولا يكون إلاَّ حرفاً نحو الباء واللام وبين ما يخفض وقد يكون اسماً كالكاف[1].

وذكر ابن يعيش أَنَّ الباء قد تفتح وهو قليل جداً يقول ابن يعيش: «وَرُبَّمَا شُبِّهَتِ البَاءُ بِاللاَّم فَقِيلَ: بَهُ وَبَكَ[2]» وأشار إلى فتح الباء المرادي والسيوطي وذكرا أنه شاذ[3].

الحروف الثلاثية:

جَيْرِ:

هذه الكلمة مختلف في حرفيتها واسميتها وعالجتها هنا؛ لأنَّ بعضهم يعدها حرف جواب بمعنى نَعَمْ في أكثر استعمالاتها[4]. وقيل: هي حرف مقسم به[5]. وذكر بعضهم أَنَّها اسم بمعنى حَقّاً أو بمعنى أَبَداً[6]، ويترجح عندي أَنَّها حرف بمعنى نَعَمْ؛ لأنَّها لو كانت اسماً بمعنى حَقّاً أو أَبَداً لخرجت إلى المصدرية أو الظرفية فَأُعْرِبَتْ وَقَبِلَتْ دخول (أل) عليها كما يذكر ابن هشام[7]. ويذكر السيوطي أَنَّ الذي يقوي جانب الحرفية فيها هو أَنَّ كل موضع تقع فيه يصلح أنْ يقع فيه نَعَمْ لذلك بُنِيَتْ لشبهها اللفظي والاستعمالي بِنَعَمْ[8]. وشواهد ورودها بمعنى نَعَمْ كثيرة منها قول الشاعر[9]:

---

(١) انظر معاني الحروف ص: ٣٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٥.

(٢) انظر شرح المفصل: ٨/ ٢٦.

(٣) انظر الجنى الداني ص: ١٨٢، وهمع الهوامع: ٤/ ١٥٦.

(٤) انظر رصف المباني ص: ١٧٦، ومغني اللبيب ص: ١٦٢، ومعاني الحروف ص: ١٠٦.

(٥) انظر الجمل في النحو ص: ٢٦٣، ومعاني الحروف ص: ١٠٦، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٤.

(٦) انظر رصف المباني ص: ١٧٦، ومغني اللبيب ص: ١٦٢.

(٧) انظر مغني اللبيب ص: ١٦٢، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٥٩.

(٨) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٥٧.

(٩) الشاهد لطفيل الغنوي في ديوانه بتحقيق محمد عبد القادر أحمد ـ دار الكتاب الجديد، =

وَقُلْنَ عَلَـى البَـرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ... نَعَـمْ جَيْرِ إِنْ كَانَـتْ رُوَاءً أَسَافِلُه

وَبُنِيَتْ (جَيْرِ) لقلة تمكنها إذ لا تستعمل إلاَّ بمعنى نَعَمْ أو في القَسَمِ كما يقول السيوطي[1]. وَبُنِيَتْ على الكسر على أصل التقاء الساكنين قال سيبويه: «وَقَالُوا (جَيْرِ) فَحَرَّكُوهُ لِئَلاَّ يَسْكُن حَرْفَان»[2] وكان المفروض أنْ تُبْنَى على غير الكسر تلافياً لثقله مع الياء، ولكنها لما قَلَّتْ في كلامهم لم يحفلوا بثقل الكسر معها يقول العكبري: «وَلَمْ يَكْثُرْ استعمالُهَا فَتُفْتَحَ كَمَا فُتِحَتْ أَيْنَ»[3].

وفي (جَيْرِ) لغة أخرى: يقال: (جَيْرَ) بالفتح بمنزلة أَيْنَ وَكَيْفَ بغية التخفيف ولكن ذلك قليل كما يقول ابن يعيش[4]. ويذكر الرضي أنَّ من عدها اسماً بناها لمطابقة (جَيْرِ) الحرفية لفظاً ومعنى[5] وتبعه السيوطي في الهمع[6]. وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الذي يقول باسمية (جِيْرِ) لا يثبت (جَيْراً) أخرى حرفية حتى تكون هذه مشابهة لها[7].

= بيروت ١٩٦٨ م، ص: ٨٤، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٥٨، والدرر: ٢/ ٥٢، ١٥٨، والشاهد ورود جير بمعنى نعم.

(١) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٥٧.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٤.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ق/ ١٢٩ أ.

(٤) انظر شرح المفصل: ٨/ ١٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٤١.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٤١.

(٦) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٧) انظر همع الهوامع: ٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

الفصل الرابع
الحروف المبنية على الضم

مُنْذُ:

ترد حرفاً واسماً وحرفيتها أرجح وسبق الحديث عن (مُنْذُ) في الظروف اللازمة البناء وفاقاً لمن ذكر أَنَّها اسم.

وليس هناك ما يُبْنَى على الضمِّ من الحروف غير (مُنْذُ) فيمن عدها حرفاَ قال السيوطي: «قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ فِي الغُرَّةِ: لَيْسَ فِي الحُرُوفِ مَا هُوَ مَبْنِيٌ عَلى الضَّمِّ غَيْرَ (مُنْذُ)»[1].

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٢٦.



ثانياً ـ حروف المباني

سبق أن ذكرنا أن هذه الحروف هي حروف التهجي أو حروف المعجم والغرض منها كما هو معروف تأليف الكلام وتبنى على السكون «الوقف» إذا تهجى بها تقول ألف، با، تا، ثا، جيم، حا، خا، دال. . . . . . الخ[1] قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ إِذَا تُهُجِّيَتْ مَقْصُورَةٌ لأنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ وَإِنَّما جَاءَتْ فِي التَّهَجِّي عَلَى الوَقْفِ». وقال أيضاً: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَلْفِظَ بِحُرُوفِ المُعْجَمِ قَصَرْتَ وَأَسْكَنْتَ لأَنَّكَ لَسْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا أَسْمَاءً وَلَكِنَكَ أَرَدْتَ أَنْ تُقَطِّعَ حُرُوفَ الاسْمِ فَجَاءَتْ كَأَنَّهَا أَصْوَاتٌ إِلاَّ أَنَّكَ تَقِفُ عِنْدَهَا لأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عَهْ»[2].

وذكر سيبويه في زاي لغتين: زايٌ وهي المشهورة، وزَيْ قال سيبويه: «زَايٌ فِيهَا لُغَتَان منهم من يَجْعَلُهَا فِي التَّهَجِّي كَكَيْ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ زَايٌ كَوَاوٍ وَهِيَ أَكْثَرُ»[3].

ويدخل في البناء على السكون تقطيع أي اسم من الأسماء عند هجائه كأنْ **تقول في محمد: ميم، حا، ميم، دال، وهكذا، ويذكر المبرد أنَّه إذا كان الاسم المتهجي فيه همزة فإنَّ حركتها يجوز أنْ تُلْقَى على الحرف الذي قبلها كَأنْ تقول في عامر: عينَ، الف، ميم، را، أو أنْ تقول: عينْ، ألف، ميم، را**[4].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٤، ومعاني القران للأخفش: ١/ ١٩، ٢٠، والمقتضب: ٤/ ٤٣، ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦٧، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٨ أ.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٤.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٤، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٨ أ.

(٤) انظر المقتضب: ٤/ ٤٣، ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

ويدخل في البناء على السكون كذلك الحروف المقطعة التي تفتح بها السور نحو «الّمّ، والّمّر، وحمّ، ونّ، وطسّ، ونحو ذلك»[1] واختلف النحاة في علة بناء هذه الحروف فعدها بعضهم بمنزلة الأسماء قبل التركيب واعتل لبنائها لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وذكر بعضهم أنها لا معربة ولا مبنية وبعضهم ذكر أنها معربة حكماً أو رد هذا الخلاف الأشموني[2].

وقيل إنَّ سبب بنائها كونها بمنزلة الأصوات التي تلزم الوقف كصه، ومه وذلك؛ لأنَّ هذه الحروف لا يمكن أن يقع عليها الإعراب لأنَّها ليست مثل الأسماء المعربة وهو رأي سيبويه وغيره[3]. أضف إلى ذلك أنها حكاية للحروف التي في الكلمة.

ومن ذكر أنَّها لا معربة ولا مبنية ففي قوله نظر لأنَّ الكلمة إمَّا معربة وإمَّا مبنية ولا ثالث لهما على الأصح.

ولا تعرب هذه الحروف إلا إذا جعلت أسماء وذلك إذا أخبر عنها أو عطف بعضها على بعض أو وقعت موقع الأسماء تقول هذه ألف وباء ونحو ذلك[4].

قال سيبويه مؤكداً إعراب هذه الحروف إذا استعملت أسماء «وأما البَا، والتَا، وَالثَا، وَاليَا، وَالخَا، وَالحَا، والزَا، وَالطَا، وَالظَا، وَالفَا، فإذا صِرْنَ أَسْمَاءً مُدِدْنَ»[5].

ويقول أيضاً: «إذا جَعَلْتَ حَرْفاً مِن حُرُوفِ المُعْجَمِ نَحْوَ: البا، والتا

(1) انظر المقتضب: ١/ ٢٣٧، ٢٣٨.
(2) انظر شرح الأشموني: ١/ ٣١.
(3) انظر كلام سيبويه ص، وشرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٨ أ، واللباب: ق/ ١٢٩ أ.
(4) انظر المقتضب: ٤ / ٤٣، وشرح الكتاب: ١ / ق / ٨٨ أ، والمخصص م ٥، السفر: ١٧، ص: ٤٩ وما بعدها: ، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١٤.
(5) الكتاب: ٢/ ٣٤ - ٣٥.

وأخواتهما اسْماً لِلْحَرْفِ أَوْ لِلْكَلِمَةِ أَوْ لِغَيْرِ ذلِكَ جَرَى مجْرى (لا) إِذَا سَمَّيْتَ بِهَا تَقُولُ هٰذِهِ بَاءٌ كَمَا تَقُولُ هٰذِهِ لَاءٌ فَاعْلَمْ»[١].

وشواهد إعراب هذه الخروف كثيرة منها قول الشاعر[٢]:

اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمُ قِتَالُ

وإذا أُعْرِبَتْ هذه الأحرف جاز تذكيرها وتأنيثها تقول هذه يَاءٌ وَهَذَا يَاءٌ[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ زَيًّا تشدد ياؤها عند إعرابها تقول رأيت زَيًّا وَزَيٌّ جَمِيلَةٌ وهذه الحروف إذا سُمِّيَ بها لا يجوز أن تقصر خلافاً للفراء ذكر ذلك السيرافي[٤].

ويذكر السيرافي أنَّه عند إعراب هذه الحروف لا نستطيع أن نبقيَ ما كان منه على حرفين على حاله لأنَّه ليس من الأسماء المعربة اسم على حرفين الثاني منه واو أو ياء أو ألف «حرف مد أو لين» لأنَّ التنوين إذا دخله حذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد وهذا لا يجوز[٥].

وتعرب فواتح السور إذا جعلت أسماء[٦] والشاهد على ذلك كلام العرب قال الشاعر:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آية تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ[٧]

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٤ - ٣٥.

(٢) الشاهد ليزيد بن الحكم في المقتضب: ١/ ٢٣٦، ٤/ ٤٣، وشرح الكتاب: ١/ ٨٨ ب، والمخصص (بولاق) ١٤/ ٩٥، وشرح المفصل: ٦/ ٢٩ وهذا البيت شاهد على إعراب هذه الحروف لأنَّها صارت أسماء للحروف.

(٣) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٩ ب.

(٤) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٨ ب، ٨٩ ب.

(٥) انظر شرح الكتاب: ١/ ق/ ٨٩ ب.

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٩ - ٢٠، والمقتضب: ١/ ٢٣٧، ٢٣٩.

(٧) الشاهد للكميت، في الكتاب: ٢/ ٣٠، والمقتضب: ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦، وأسرار العربية=

وإعراب (حاميم) هنا مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنَّه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة قال سيبويه: «وَأَمَّا «حمّ» فلا ينصرف جَعَلْتَهُ اسْماً للسورة أو أضَفْتَهُ لأَنَّهُمْ أَنْزَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ أَعْجَمِيٍّ نحو هَابِيْل وَقَابِيْل»[1].

وقال أيضاً: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَامِيمَ لَيْسَ مِن كَلامِ العَرَبِ أَنَّ العَرَبَ لاَ تَدْري مَا مَعْنَى حَامِيمَ؟ وَإنْ قُلْتَ إنَّ لَفْظاً حُرُوفه لاَ يُشْبِهُ لَفْظَ حُرُوفِ الأعْجَمي فَإنَّهُ قَدْ يَجِيءُ الاسْمُ هٰكَذَا وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ قَالُوا: قابوسُ وَنَحْوُه»[2].

= ص: ١٨، والشاهد فيه إعراب حاميم وهي فاتحة سورة لكونها جعلت اسماً.

(١) الكتاب: ٢/ ٣٠.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣١.

خاتمة

لقد توصلت بعد معاناة شأن هذا البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: أنَّ البناء لغة: هو وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام أَمَّا في النحو فيمكن القول بأنَّ هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر بين النحاة في حدودهم وأوصافهم للبناء مما أدى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات يذهب الأول إلى أَنَّ البناء هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ويذهب الثاني إلى أَنَّ البناء (المبني) هو: ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب **ويذهب الثالث إلى أنَّ البناء هو: ما جِيءَ به لا لبيان مقتضى عامل من شبه** الإعراب وليس حكاية، أو إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين. وعندي أَنَّ التعريف الأول للبناء أدق وفاقاً لأكثر النحاة ويليه الثالث؛ لأنَّه لا تعارض فيه بين معنوية البناء ولفظيته أَمَّا الثاني ففيه شيء من نظر فلسفي؛ لأنَّ أصحابه أرادوا أن يفرقوا بين العلة والمعلول، وفي تعريفهم هذا نظر، لأنَّهم فسروا المبني بما ناسب مبني الأصل ولم يفسروا ما يريدون بمبني الأصل، ولأنَّ الكلمة قبل تركيبها ليست مبنية على القول الراجح. وقد تبين من الدراسة أَنَّ أكثر النحاة كانوا يلتزمون في تعريفاتهم للبناء بلفظ البناء وبعضهم كان يلتزم بلفظ المبني وبعضهم كان يراوح بين التعبيرين وأميل إلى مذهب من يلتزم بلفظ البناء في التعريف؛ لأنَّ الالتزام بالمصدر أدق باعتباره أصل الاشتقاق خلافاً للكوفيين.

ثانياً: أنَّ البناء نوعان: لازم، وعارض فاللازم هو: أَنَّ الكلمة مبنية في الأصل ولا تخرج عن البناء إلى الإعراب أبداً. أَمَّا البناء العارض فهو أَنَّ الكلمة في الأصل معربة ثم تصبح مبنية بسبب أحد العوارض الطارئة على الكلمة وإذا زال ذلك العارض عادت الكلمة إلى أصلها من الإعراب.

ثالثاً: أنَّ مصطلح البناء لم يكن في أول أمره قد استقر على حال ثابتة شأنه في ذلك شأن كثير من مصطلحات النحو التي لم يكتب لها الاستقرار في أول أمرها يتمثل ذلك بوضوح في كتاب سيبويه، إذ كان سيبويه يكثر من وصف المصطلحات النحوية، مما جعل كثيراً من عناوينه يغلب عليها الطول وقد يضطره ذلك إلى أن تتداخل المصطلحات عنده ليس ذلك فحسب بل كان مما يدخل الباب في الباب، والسبب في ذلك يرجع إلى أنَّ كتابه يعد أول كتاب في النحو وصل إلينا فعلى الرغم **من وضوح مصطلح البناء في ذهنه فقد كان يصفه بعلاماته كثيراً وكان يلمح إلى معناه** بألفاظ تعبر عنه وكان يكتفي عن ذكر البناء بذكر مرادفه، بل إنَّ التعبير عن البناء بعلاماته وبالإلماح إلى معناه وبمرادفه تداخلت عنده في نص واحد، وكان يعبر عن البناء بمصطلح غير المتمكن كثيراً، با إنَّه ليستعمل لفظ البناء وما اشتق منه بمعناه اللغوي كثيراً ليس هذا فحسب بل كان يخلط بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي للبناء. وحذا حذوه بعض النحاة كالأخفش والمبرد وابن السراج والسيرافي. أما الزجاج فأحسب أنَّ البناء بمعناه الاصطلاحي قد استقر بصورته **النهائية** عنده. ويبدو أنَّ تلميذه الزجاجي قد تأثر به إذ لم أقف له على ما يؤكد أنه كان يستعمل **البناء** بمعناه اللغوي مما يدل على استقرار **مصطلح البناء عنده**، أما الفارسي ومن جاء بعده من النحاة فيمكن تصنيفهم إلى صنفين من حيث **نظرتهم** إلى مصطلح البناء: صنف استقر عندهم المصطلح ومنهم الفارسي وصنف لم يستقر عندهم مصطلح البناء كابن يعيش.

رابعاً: أنَّ علامات البناء الأصلية هي السكون والفتح والكسر والضم وعلامات البناء الفرعية هي الألف، والواو النائبتان عن الضم، والياء التي تنوب عن الفتحة. وحذف حرف العلة، وحذف النون النائبان عن السكون. والحركة التي تنوب عن الحركة. وأغلب ظني أنَّ هذه العلامات وضعت مع بداية نشأة النحو؛ لارتباطها الوثيق به ونضجت في عهد الخليل. وأكثر المبنيات تُبْنَى على العلامات الأصلية. وبين علامات البناء، وعلامات الإعراب صلة وثيقة لدرجة أنَّ

النحاة الكوفيين كانوا يخلطون بين كلا النوعين، وعلى الرغم من حرص البصريين على التفريق بينهما فإنّه قد وقع الخلط عند بعضهم ويبدو أنَّ ذلك ناشىء من أنَّ كثيراً من مصطلحات النحو لم تستقر لعهد سيبويه وتلامذته، وناشىء أيضاً من التشابه الصوتي بين تلك العلامات. والأصل في البناء من هذه العلامات السكون؛ لأنه أخف من الحركة ثم الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، ثم الكسر فالضم لثقلهما.

خامساً: أنَّ البناء هو الأصل في الحروف والأفعال أمَّا الإعراب فأصيل في الأسماء لحاجتها إليه في الكشف عن معانيها المختلفة، وليس معنى الأصالة أنْ تظل الكلمة باقية على الأصل فيها فعلى الرغم من أنَّ الحروف قد بقيت مبنية فإنَّ الأسماء والأفعال قد خرجت عن الأصل فيها إذ تبنى الأسماء إذا أشبهت الحروف وتعرب الأفعال إذا أشبهت الأسماء المتمكنة.

سادساً: أنَّ أكثر النحاة يتناولون المبنيات لازمها وعارضها في موضع واحد وعندي أنَّ دراسة كل نوع على حدة أجدى؛ للفرق بين ما يُبْنَى بناء لازماً، وبين ما يُبْنَى بناء عارضاً، فالأسماء اللازمة البناء هي: الضمائر، وأسماء الإشارة ما عدا المثنى، والأسماء الموصولة ما عدا المثنى أيضاً، وأسماء الأفعال والأصوات، والكنايات ما عدا أيًّا الاستفهامية والشرطية، والظروف اللازمة البناء، والمركبات اللازمة البناء. ويمكن أن نضيف إلى تلك الأسماء أسماء العدد إذ تُبْنَى على الوقف إذا استعملت في العد.

وأمَّا الأسماء العارضة البناء فهي: النكرة المنفية بـ لا التي لنفي الجنس، والمركبات العارضة البناء، والأسماء المبهمة المضافة إلى مبني أو إلى جملة، و (أوان) بعد (لات) والخَازِ بَازِ، والمنادى المفرد المعرفة والظروف العارضة البناء، و (أيّ) الموصولة.

ويلاحظ أنَّ الأسماء العارضة البناء تُبْنَى على الحركة فحسب أو ما ناب عنها؛

لأنَّ لها أصلاً في الإعراب بخلاف الأسماء اللازمة البناء إذ إنَّ أكثرها يُبْنَى على السكون، ثم الفتح، ثم الكسر، فالضم.

سابعاً: إنَّ العلة الراجحة في بناء الأسماء منحصرة في الشبه بالحروف وتضمن معناها بحيث يكون هذا الشبه مقرباً للاسم من الحرف وشبه الاسم بالحرف له أنواع كثيرة وهي: الشبه الوضعي، والمعنوي، والاستعمالي أو النيابي، والافتقاري، والإهمالي، واللفظي، والجمودي، والاستغناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عن الإعراب، والشبه الإضافي، والوقوعي، وتنزل اللفظ من اللفظ منزلة بعض الكلمة من بعض، والوقوع موقع الفعل المبني أصالة، أو مضارعة الاسم للواقع موقع المبني، وخروج الاسم عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله، والقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى والإبهام، ووقوع الكلمة على كل شيء.

ويضيف المبرد من علل بناء الاسم كثرة علل منع الصرف، ويضيف ابن الحاجب من علل بناء الاسم عدم التركيب والراجح أنَّه لا صحة لما ذكراه؛ لأنَّ العلل الصحيحة لبناء الأسماء منحصرة فيما سبق.

وبما أثبته من أسباب البناء يخرج من المبنيات ما جعله بعضهم مبنياً كالممنوع من الصرف في حالة الجر، وجمع المؤنث السالم في حال نصبه، والمثنى والجمع.

ثامناً: أنَّ الأفعال اللازمة البناء هي فعل الأمر خلافاً للكوفيين، والفعل الماضي وَيُبْنَى فعل الأمر على السكون أو ما ناب عنه، وَيُبْنَى الفعل الماضي على الفتح دائماً إلاَّ إذا اعترضه ما يوجب سكونه، أو ضمه فتكون الفتحة في آخره مقدرة. **أمَّا الأفعال العارضة البناء فهي الفعل المضارع بشرط أن يتصل آخره مباشرة** بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أو بنون النسوة وَيُبْنَى في الحالة الأولى على الفتح، وفي الثانية على السكون. وَلاَ تُبْنَى الأفعال على الضم، ولا على الكسر، لأنَّ فعل

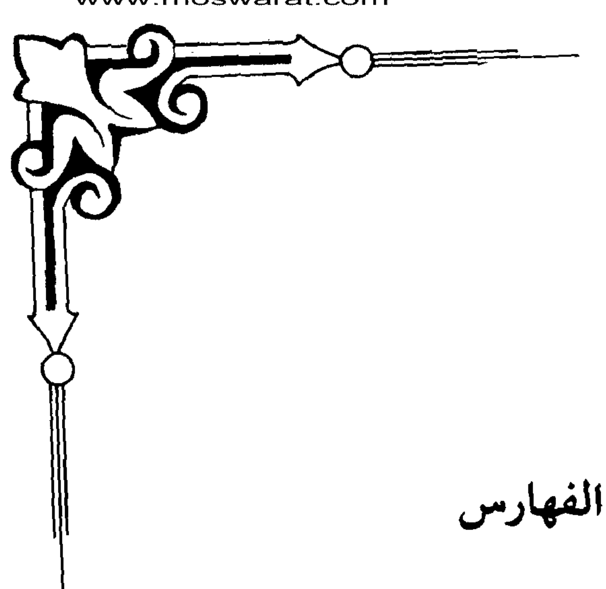
الأمر أصله البناء على السكون، والفعل الماضي أصله البناء على الفتح وليس هناك فعل ثالث غيرهما مما حكمه أن يكون مبنياً فَيُبْنَى على غير السكون والفتح؛ لأنَّ الفعل الثالث هو المضارع، وهو معرب في الأصل، ولأنَّ الكسر والضم ثقيلان والفعل ثقيل أيضاً لدلالته على الحدث والزمان معاً فكرهوا الجمع بين ثقيلين.

تاسعاً: أنَّ جميع الحروف مبنية، وَتُبْنَى على علامات البناء الأصلية. وبناؤها لازم والدليل على أصالة البناء فيها أَنَّهم قد بنوا ما أشبهها من الأسماء شبهاً مقرباً لها. وإجماع النحاة على بناء الحروف يختص بحروف المعاني أَمَّا حروف المباني فلا تُبْنَى إلاَّ إذا تُهُجِّي بها ويكون بناؤها حينئذٍ على الوقف.

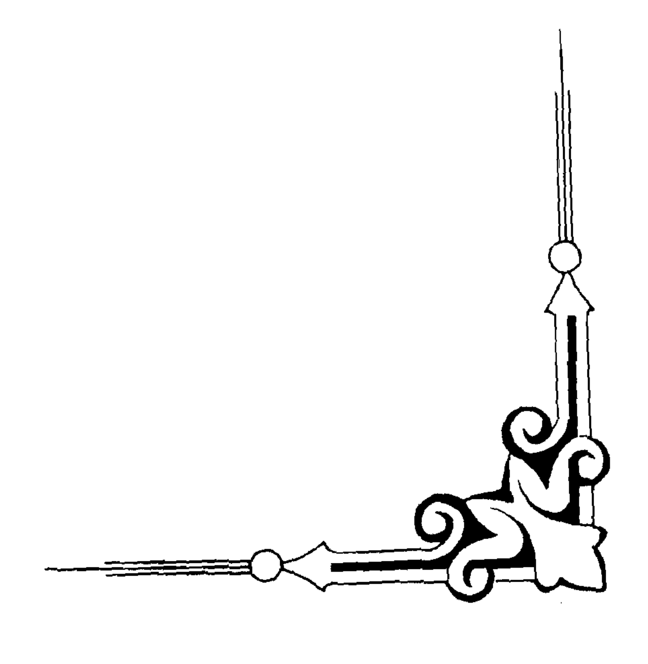
وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.







الفهارس





أولاً - فهرس الآيات القرآنية

ثانياً ـ فهرس الشعر

فهرس الشعر		الصفحة
إنا اقتسمنا خطتينا بيننا	فحملت برة واحتملت فجار	١٨٧
ندمت ندامة الكسعي لما	غدت مني مطلقة نوار	١٨٨
ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار	١٨٨
تنتهض الرعدة في ظهيري	من لدن الظهر إلى العصير	٢١٦
كأنهما ملآن لم يتغيرا	وقد مر للدارين من بعدنا عصر	٢٢٥
لا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	٢٥٢
يا عمر بن معمر لا منتظر	بعد الذي عدا القروض فحزر	٢٩٠
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	٢٩١
حراجيج ما تنفك إلا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا	٣٨٤
وقد كذبتك نفسك فاكذبنها	فإن جزعاً وإن إجمال صبر	٣٨٦
(الزاي)		
مثل الكلاب تهرُّ عند درابها	ورمت لهازمها من الخزباز	٢٨٢
(السين)		
اليوم اعلم ما يجيء به	ومضى بفضل قضائه أمس	٢٢٧
لقد رأيت عجباً مذ أمسا	عجائزاً مثل السعالي خمسا	٢٢٧
اعتصم بالرجاء إن عنَّ بأس	وتناس الذي تضمن أمس	٢٢٧
(الصاد)		
قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً	لم تلتحصني حيص بيص لحاص	٢٦٧
صارت عليه الأرض حيص بيص	حتى يلف عيصه بعيصي	٢٦٧
(العين)		
أطوف ما أطوف ثم آوي	إلى بيت قعيدته لكاع	١٨٦
يا ابنة عما لا تلومي واهجعي		٢٦٩
على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت ألمَّا أصح والشيب وازع	٢٧٦
يا ليت أيام الصبا رواجعا		٤١٩
(الفاء)		
ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف	٢٩٩
(القاف)		
ولو ترى إذ جبتي من طاق	إذ لمتي مثل جناح غاق	١٦٦

فهرس الشعر		الصفحة
سلام الله يا مطـر عليها	وليس عليك يا مطـر السلام	٢٨٩
أزيد أخـا ورقـاء إن كنـت ثائراً	فقـد عرضـت أحنـاء حق فخاصم	٢٩٦
لعـن الإلّـه تعلة بـن مسافر	لعنـاً يشـن عليه من قدام	٣٠١
فلـم أر عامـاً عوض أكثـر هالكاً	ووجـه غلام يشتـري وغلامه	٣٠٧
(النون)		
دعـي ماذا علمـت سأتقيه	ولـكن بالمغيب نبئيني	١٥٣
نحمـي حقيقتنـا وبعـ	ـض القـوم يسقـط بين بينا	٢٦٣
تذكر ما تذكر من سليمى	علـى حين التواصـل غير دان	٢٧٤
تفقـأ فوقـه القلـع السواري	وجـن الخازبـاز به جنونا	٢٨٢
لتقـم أنـت يا ابـن خير قريش	فتقضـي حوائـج المسلمينا	٣٢٠
وصاليات ككما يؤثفين		٣٩٩
(الياء)		
فإمـا كرام موسـرون لقيتهم	فحسبـي من ذو عندهـم ما كفانيا	١٥١
تعـز فلا شيء علـى الأرض باقيا	ولا وزر ممـا قضـى الله واقيا	٣٦٩
(الألف اللينة)		
فأومـأت إيمـاء خفياً لحبتر	فللّـه عينـا حبتـر أيمـا فتى	٣١٦



ثالثاً - فهرس المصادر والمراجع

المخطوطات

- **ابن إياز**: جمال الدين الحسين بن بدر، المحصول، شرح الفصول لابن معطٍ، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، **٢٩١** نحو.

- **ابن حيان**: أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم: **٧٨٨٢** ف مصورة عن مدرسة الأحمدية بمدينة حلب برقم: **٨٩٩**.

- **ابن الدهان**: سعيد بن المبارك، شرح اللمع لابن جني (الغُرَّة) مصورة بجامعة القاهرة **٩٣** نحو طبع دار الكتب المصرية **١٣٠٥** هـ.

- **السيرافي**: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم **٢٠٥** ف مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٨٨ نحو.

- **الشوكاني**: أبو محمد محمد بن الجاوداني، القواعد والفوائد، قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم **٣٩٢** ص مصورة (عارف حكمت برقم **١٦٩** نحو).

- **العكبري**: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب (ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم **٩٨٩** ف مصورة عن مكتبة الأزهرية برقم ٧٧٧ **(٥٦٠٢) نحو**.

- **الفاكهي**: جمال الدين عبد الله بن أحمد، الحدود النحوية، قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود الإسلامية برقم ٨٠١ مجاميع.

- **شرح الحدود النحوية**: قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم ٢١٠.

المطبوعات

- **القرآن الكريم** .

- **الأبرص** : عبيد، ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق حسين نصار وشرحه ، القاهرة ١٩٥٧ م .

- **ابن أحمر** : عمرو ، ديوان ابن أحمر: شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمع حسين عطوان وتحقيقه دمشق (بلا تاريخ) .

- **الأحمر** : خلف بن حبان ، مقدمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق وزارة الثقافة مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، ١٩٦١ م .

- **الأحوص** : الأنصاري ، ديوان الأحوص : شعر الأحوص الأنصاري ، جمع عادل سليمان جمال ، وتحقيقه ، القاهرة الهيئة العامة للتأليف والترجمة ١٩٧٠ م .

- **الأخفش** : أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن تحقيق فائز فارس ، الكويت المطبعة العصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨١ م .

- **الأزهري** : خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، بيروت ، مطبعة دار الفكر (بلا تاريخ) .

- **الأزهري** : أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق إبراهيم الإبياري مصر ، دار الكاتب العربي ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨٧ م ، ١٩٦٧ م .

- **الأشموني** : أبو الحسن علي نور الدين ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ، مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٩ م .

- **الأصبهاني** : أبو الفرج علي بن الحسين ، الأغاني ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي (بلا تاريخ) .

ـ **الأعشى** : أبو بصير ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح محمد حسين وتعليقه، مصر، المطبعة النموذجية، **الناشر**: مكتبة الآداب بالجماميز (بلا تاريخ).

ـ **الأنباري** : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، **تحقيق**: محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، **١٩٥٧** م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، **تحقيق**: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ).

ـ **نزهة الألباء في طبقة الأدباء تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة بالقاهرة (بلا تاريخ).**

ـ **الأنصاري** : إسماعيل بن محمد، النبذة النحوية في أسئلة الآجرومية، **١٩٥٧** م، (بلا طبع).

ـ **الأنصاري** : أبو زيد، النوادر في اللغة، بيروت، **الناشر**: **دار الكتاب العربي**، (بلا تاريخ).

ـ **أنيس** : إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة **١٩٧٢** م.

ـ **أيوب** : عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، **١٩٥٧** م.

ـ **ابن بابشاذ** : طاهر بن أحمد، شرح المقدمة النحوية، (المُحْسِبَة) **تحقيق**: خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، **المطبعة** العصرية **١٩٧٦** م، **١٩٧٧** م.

ـ شرح المقدمة النحوية (المُحْسِبَة) **تحقيق**: محمد أبو الفتوح شريف، مصر، دار الكتب **١٩٧٨** م.

ـ **بحرق** : محمد بن عمر، تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب على ملحة الإعراب للحريري القاهرة ـ دار **إحياء** الكتب العربية (بلا تاريخ).

ـ **البردعي** : سعد الله، حدائق الدقائق، دمشق، مطبعة الترقي، **١٩٥٢** م.

ـ **البركلي** : محيي الدين محمد بن بير علي ، نتائج الأفكار على الإظهار ، طبع باب علي جادة سنده ، علي بك ، (٨٢) نومر ، ولي مطبعة سنده طبّع أولنمشدر ١١٣٠هـ .

ـ **ابن برهان العكبري** : أبو القاسم عبد الواحد بن علي ، شرح اللمع ، **تحقيق** : فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الأولى ، مطابع الكويت تايمز، **١٩٨٤**م .

ـ **البغدادي** : إسماعيل باشا ، هدية العارفين **إستانبول**، **١٩٥١** م .

ـ **البغدادي** : عبد القادر بن عمر ، خزانة **الأدب** ولب لباب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، **الناشر**: مكتبة الخانجي بمصر ، ودار الرفاعي بالرياض ـ الطبعة الثانية، **١٩٧٩**م .

ـ **ثعلب** : أبو العباس أحمد بن يحيى ، مجالس ثعلب ، **تحقيق** : عبد السلام محمد هارون ، مصر ـ دار المعارف **١٩٥٦** م .

ـ **الجامي** : علي حاشية علي الجامي لعبد الغفور ، **١٣٢٢** هـ (بلا طبع) .

ـ **جبر** : محمد عبد الله ، أسماء **الأفعال** والأصوات في اللغة العربية ـ القاهرة دار **المعارف**، **١٩٨٠** م .

ـ **جرير** : بن عطية الخطفي ، ديوان جرير بشرح أبي جعفر **محمد بن حبيب**. **تحقيق** : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، بيروت ، دار الأندلس للطباعة والنشر (بلا تلريخ) .

ـ **ابن الجزري** : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، النشر في القراءات العشر، بيروت ، دار الكتب العلمية (بلا تاريخ) .

ـ **الجنابي** : طارق ، ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذهبه ، بغداد ، مطبعة **أسعد** ، **١٩٧٣** م .

ـ **ابن جني** : أبو الفتح عثمان ، **الخصائص**. **تحقيق** : محمد علي النجار ، بيروت ، دار الكتاب **العربي** ، **الطبعة الثانية** ، **١٩٥٧** م .

- اللمع في العربية، **تحقيق**: حسين محمد شرف، القاهرة، مطبعة عالم الكتب، الطبعة **الأولى**، ١٩٧٩ م.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد الحليم النجار، وعلي النجدي ناصف، القاهرة، مطبعة دار التحرير، ١٣٨٦هـ، ١٣٨٩هـ.**

- المنصف، **تحقيق**: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة **الأولى**، ١٩٥٤ م.

- **ابن الحاجب**: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الكافية في النحو بشرح الرضي **الإستراباذي**، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.

- شافية ابن الحاجب بشرح الرضي **الإستراباذي**، مع شرح شواهده للبغدادي، **تحقيق**: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، **دار الكتب العلمية**، ١٩٧٥ م.

- **حسن**: عباس، النحو الوافي، القاهرة، مطبعة دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٧١ م.

- **ابن حسين**: محمد جمال بن محمد الأمير، الثمرات الجنيَّة، رسالة في الأسئلة النحوية، مصر ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

- **الحطيئة**: جرول بن أوس، ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، **تحقيق**: نعمان أمين طه، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة **الأولى**، ١٩٥٨ م.

- **الحموي**: ياقوت بن عبد الله. معجم الأدباء، **تحقيق**: أحمد فريد الرفاعي، مصر، الطبعة الأخيرة، مطبعة دار المأمون (بلا تاريخ).

- **أبو حيان**: محمد بن يوسف، البحر المحيط، الرياض ـ مكتبة النصر الحديثة **ومطابعها (بلا تاريخ).**

- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مصر، مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ.**

- **ابن خالويه**: أبو عبد الله الحسين بن أحمد، القراءات الشاذة، عني بنشره وتصحيحه، ج برجستراسر، الطبعة **الأولى، ١٩٣٤** م، لجمعية المستشرقين الألمانية، مصر، المطبعة الرحمانية.

- **ابن الخشاب**: أبو محمد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، **تحقيق**: علي حيدر، دمشق، **١٩٧٢** م (بلا طبع).

- **ابن خلكان**: أبو العباس شمس الدين أحمد بن أحمد وفيات **الأعيان** وأنباء أبناء **الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة (بلا تاريخ).**

- **الخوارزمي**: محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، القاهرة، عني بتصحيحه ونشره إدارة الطباعة **المنيرية، ١٣٤٢** هـ، مطبعة الشرق (بلا تاريخ).

- **دحلان أحمد زيني**: الأزهار الزينية في شرح متن الألفية أو شرح متن الألفية (الملقب بالأزهار الزينية) - القاهرة - دار إحياء الكتب العربية (**بلا** تاريخ).

- **ابن درستويه**: عبد الله بن جعفر، كتاب الكتاب، **تحقيق**: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، الكويت، دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، **١٩٧٧** م.

- **الدمياطي**: أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر القاهرة - المطبعة **الميمنية، ١٣١٧** هـ.

- **الدمياطي**: محمد بن مصطفى الخضيري، حاشية أبي خضير المسماة بـ (الفوائد المستجادات) - القاهرة - المطبعة المعمورة، **١٣٠٣** هـ.

- **ذو الرمة**: غيلان بن عقبة، ديوان ذي **الرمة**، تصحيح كارليل هنري وتنقيحه - لندن - مطبعة كلية **كمبردج، ١٩١٩** م.

- **الرازي**: محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، بيروت، **نشر**: دار الكتاب العربي، **الطبعة الأولى، ١٩٦٧** م.

- **رؤبة بن العجاج**: ديوان رؤبة - تصحيح وليم بن الورد البروسي وترتيبه،

بيروت، منشورات: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

ـ **الرماني**: علي بن عيسى ـ معاني الحروف ـ **تحقيق**: عبد الفتاح إسماعيل شلبي جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.

ـ **أبو زبيد الطائي**: ديوان أبي زبيد، جمعه وحققه، نوري حمودي **القيسي**، بغداد ١٩٦٧ م.

ـ **الزبيدي**: أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح، **تحقيق**: أمين علي السيد، القاهرة ـ مطبعة دار المعارف، ١٩٧٥ م.

ـ طبقات النحويين **واللغويين**، **تحقيق**: محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ مكتبة الخانجي، ١٩٥٤ م.

ـ **الزبيدي**: محمد المرتضى ـ تاج العروس ـ بيروت ـ مطابع دار صادر، نشر: دار ليبيا ـ بنغازي، ١٩٦٦م.

ـ **الزجاج**: إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، **تحقيق**: هدى محمود قراعة ـ القاهرة ـ مطابع الأهرام **التجارية**، ١٩٧١ م.

ـ رسائل في اللغة ـ **تحقيق**: إبراهيم السامرائي ـ بغداد، جامعة بغداد، مطبعة الإرشاد ١٩٦٤ م.

ـ معاني القرآن، **تحقيق**: عبد الجليل عبده شلبي وشرحه، بيروت، **منشورات**: المكتبة العصرية، طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٣م، ١٩٧٤م.

ـ إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج) تحقيق: **إبراهيم** الإبياري ودراسته، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣م.

ـ **الزجاجي**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، بيروت، مطبعة دار النفائس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م.

ـ حروف المعاني والصفات ـ **تحقيق**: حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٨٢ م.

- الجمل في النحو - **تحقيق**: علي توفيق الحمد، **بيروت**، مؤسسة الرسالة، **الطبعة الأولى**، ١٩٨٤ م.
- مجالس العلماء، **تحقيق**: عبد السلام هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢ م.
- الأمالي، **تحقيق**: عبد السلام هارون وشرحه، القاهرة، طبع المؤسسة العربية الحديثة ونشرها، الطبعة الأولى، **١٣٨٢ هـ**.
- **أبو زرعة**: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات **تحقيق**: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، **١٩٨٤**م.
- **الزركلي**: خير الدين، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين (بلا تاريخ).
- **الزمخشري**: محمود بن عمر، المفصل في علم **العربية**، **بيروت**، دار الجيل الطبعة الثانية، (بلا تاريخ).
- الأنموذج في النحو، **قسطنطينية**، **مطبعة الجوائب**، الطبعة **الأولى**، **١٨٧٨** م.
- **زهير بن أبي سُلمى**: ديوان زهير، **صنعة** أبي العباس ثعلب، القاهرة، **مطبعة** دار الكتب **المصرية**، **١٩٤٤** م.
- **زيدان**: جورجي، تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة: **شوقي** ضيف - مصر - دار **الهلال**، ١٩٥٧ م.
- **السجاعي**: أحمد بن أحمد، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (فتح الجليل) على شرح ابن عقيل، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بلا تاريخ).
- **ابن السراج**: أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو**، **تحقيق**: عبد الحسين الفتلي، بغداد، مطبعة سلمان **الأعظمي**، **١٩٧٣**م.
- الموجز في النحو، **تحقيق**: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، بيروت، **مطبعة** بدران، **١٩٦٥**م.

- **السقاف** : عبد الله محمد العلوي ، **الحسان السنيات في المبينات ، مصر ، مطبعة** العلوم (بلا تاريخ) .

- **السكاكي** : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم، بيروت ، دار الكتب** العلمية ، مطبعة التقدم العلمية ، **مصر ، ١٣٤٨ هـ.**

- **السهيلي** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله ، الروض الأنف ، نشره طه عبد الرؤوف سعد - القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، **١٩٧٣ م.**

- **سيبويه** : أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب ، القاهرة ، المطبعة الكبرى** الأميرية (بولاق) الطبعة الأولى، **١٣١٦ هـ.**

- **السيد** : أمين علي ، دراسات في علم النحو، مصر، دار **المعارف** ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م .

- **ابن سيدة** : أبو الحسن بن إسماعيل ، المخصص ، القاهرة ، مطبعة بولاق ،الطبعة الأولى، **١٣١٧ هـ.**

- المخصص ، **تحقيق**: لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة، ١٣٢١ هـ.

- **السيرافي** : أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ، **تحقيق**: طه الزيني ، ومحمد خفاجي ، القاهرة - مطبعة مصطفى البابي **الحلبي**، الطبعة الأولى **١٩٥٥** م .

- **السيوطي** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي **بكر**، بغية الوعاة في **طبقات** اللغويين والنحاة، **تحقيق**: محمد أبي الفضل إبراهيم القاهرة ، **مطبعة عيسى** البابي الحلبي، **١٩٦٤** م، **١٩٦٥** م.

- المزهر في علوم اللغة **وأنواعها**: **تحقيق**: محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ) .

- همع الهوامع - شرح جمع الجوامع ، **تحقيق**: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام

هارون، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ م.

- الأشباه والنظائر في النحو. **تحقيق** : طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، شركة الطباعة، ١٩٧٥ م.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، **تحقيق** : نبهان ياسين حسين، بغداد، مطبعة دار الرسالة، **١٩٧٧**م.

- **ابن الشجري** : هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، **١٣٤٩**هـ.

- **الشلوبين** : أبو علي عمر بن محمد، التوطئة. **تحقيق** : يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي للطباعة، **١٩٧٣**م.

- **الشنقيطي** : أحمد بن الأمين - الدرر اللوامع على همع الهوامع - شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، **١٩٧٣**م.

- **الصبان** : محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي (بلا تاريخ).

- **الصغاني** : رضي الدين أبو الفضائل، ما بنته العرب على فعال، **تحقيق: عزة** حسن، دمشق، المجمع العلمي العربي، **١٩٦٤**م.

- **ضيف** : شوقي، تجديد النحو، القاهرة، مطبعة دار المعارف، **١٩٨٢**م.

- **طفيل الغنوي** : ديوان طفيل - **تحقيق : محمد** عبد القادر أحمد، بيروت، دار الكتاب **الجديد، ١٩٦٨**م.

- **العجاج** : عبد الله بن رؤبة، ديوان العجاج، **تحقيق** : **عزة حسن**، بيروت، دار الشروق، **١٩٧١**م.

- **العدوي** : محمد بن عبادة، حاشية العدوي على شذور الذهب، لابن هشام، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

- **ابن عصفور**: علي بن مؤمن، المقرب، **تحقيق**: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، الطبعة الثالثة، **١٩٧١**م.
- شرح جمل الزجاجي - **تحقيق**: صاحب أبي جناح، العراق، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (جامعة الموصل) ١٩٨٠ م.
- **العطار**: حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الأزهرية للأزهري **١٢٩١** هـ. (بلا طبع).
- **ابن عقيل**: بهاء الدين بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، على ألفية **ابن مالك**، **تحقيق**: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، **مطبعة** دار الاتحاد العربي، الطبعة الخامسة عشرة، **١٩٦٧**م.
- شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد) **تحقيق**: محمد كامل بركات، دمشق، مطبعة دار الفكر، ١٩٨٠، ١٩٨٢ م، ١٩٨٤ م.
- **العكبري**: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، بيروت، دار **الكتب** العلمية الطبعة **الأولى**، ١٩٧٩ م.
- مسائل خلافية في النحو، **تحقيق**: محمد خير الحلواني، **دمشق**، **منشورات**: دار **المأمون** للتراث، الطبعة الثانية (بلا تاريخ).
- **ابن العماد الحنبلي**: عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب بيروت، دار المسيرة، الطبعة الثانية، **١٩٧٩**م.
- **الفارسي**: أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، **تحقيق**: حسن شاذلي فرهود، مصر، مطبعة دار التأليف الطبعة **الأولى**، ١٩٦٩ م.
- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، الرياض، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة **الأولى**، ١٩٨١ م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي - **تحقيق**: علي جابر المنصوري، بغداد،

الطبعة الثانية، ١٩٨٢ م.

- **الفراء**: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، الطبعة **الثانية**، ١٩٨٠م.

- **الفرزدق**: همام بن غالب، ديوان الفرزدق - **جمع**: عبد الله الصاوي **وتحقيقه**. مصر - مطبعة الصاوي (بلا تاريخ) يطلب من المكتبة التجارية الكبرى.

- **ابن فضال المجاشعي**: أبو الحسن **علي**، المقدمة في النحو، **تحقيق**: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٨٠م، يطلب من دار التراث بالقاهرة.

- **الفضيلي**: عبد الهادي، مختصر النحو، جدة - دار **الشروق**، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م.

- **فليش هنري**: العربية الفصحى، **ترجمة**: عبد الصبور شاهين وتحقيقه، بيروت، الطبعة الأولى، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.

- **الفيروز أبادي**: مجد الدين بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر (بلا تاريخ).

- **ابن قاضي شهبة**: تقي الدين الشافعي - طبقات النحاة واللغويين **تحقيق**: **محسن** غياض، بغداد، مطبعة النعمان ساعدت جامعة بغداد على طبعه ١٩٧٣م، ١٩٧٤م.

- **القفطي**: **أبو الحسن**: جمال الدين علي بن يوسف، إنباهُ الرواة على أنباه النحاة، **تحقيق**: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الفكر العربي، بيروت، مطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- **القلقشندي**: أبو العباس بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء - القاهرة، المطبعة **الأميرية**، ١٩١٤ م.

- **القيسي**: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، **تحقيق**: محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م.

- مشكل إعراب القرآن، **تحقيق**: ياسين محمد السواس، دمشق، دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية (بلا تاريخ).

- **الكتبي**: محمد بن شاكر، فوات الوفيات، **تحقيق**: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، **١٩٧٤**م.

- **كثير**: بن عبد الرحمن الخزاعي، ديوان **كثير عزة**، **جمعه وشرحه**: إحسان عباس، بيروت، نشر: دار **الثقافة**، **١٩٧١** م.

- **كحالة**: عمر رضا، معجم المؤلفين، بيروت، **الناشر**: **مكتبة** المثنى ودار إحياء التراث العربي (بلا تاريخ).

- **الكفراوي**: حسن بن علي، شرح الكفراوي على متن الآجرومية ومعه حاشية الحامدي عليه - مصر، المكتبة التجارية الكبرى (بلا تاريخ).

- **كمال**: عبد الحي حسن، حروف المعاني، القاهرة، المطبعة السلفية، الطبعة **الأولى**، **١٩٧١** م.

- **لبيد بن ربيعة**: العامري، ديوان لبيد، **تقديم**: إبراهيم جزيني، بيروت، **منشورات**: **دار القاموس** الحديث (بلا تاريخ) يطلب من مكتبة النهضة بغداد.

- **ليلى الأخيلية**: ديوان ليلى الأخيلية، **جمع**: خليل **إبراهيم** العطية **وتحقيقه**، **بغداد**، **١٩٦٧** م.

- **المالقي**: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، **تحقيق**: أحمد محمد خراط، دمشق، **مطبوعات** مجمع اللغة العربية، **١٩٧٥**م.

- **ابن مالك**: محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، **تحقيق**: **محمد** كامل بركات، **القاهرة**، الناشر: **دار الكاتب العربي**، **١٩٦٧ م**.

- متن الألفية، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي (بلا تاريخ).

- **المبرد**: محمد بن يزيد المقتضب، **تحقيق**: محمد عبد الخالق عضيمة، **بيروت**، عالم الكتب (بلا تاريخ).

- الكامل في اللغة والأدب ، **تحقيق**: زكي مبارك ، وأحمد محمد شاكر ، مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٣٦ م ، ١٩٣٧ م .

- **مجنون ليلى** : قيس بن الملوح ، ديوان مجنون ليلى ، **تحقيق** : عبد الستار أحمد فراج ، مصر ، دار مصر للطباعة ، الناشر: مكتبة مصر ، ١٣٨٢هـ .

- **محيسن** : محمد محمد سالم ، المهذب في القراءات العشر ، مصر ، مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٩ م ، يطلب من مكتبة الكليات الأزهرية .

- **المخزومي** : مهدي ، في النحو العربي (نقد وتوجيه) ، بيروت ، المكتبة العصرية ١٩٦٤ م .

- في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) القاهرة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦ م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨ م .

- **المدقق** : نور محمد ، حاشيته على حاشية عبد الغفور والمسماة تكملة عبد الغفور ، تصنيف: محمد عبد الكريم السيالكوتي ، ١٢٩٢هـ (بلا طبع) .

- **المرادي** : حسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، **تحقيق**: فخر الدين قباوة ، حلب ، مطبعة المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ م .

- **مصطفى إبراهيم** : إحياء النحو ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ م .

- **مصطفى** : محمد صلاح الدين ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، الكويت (بلا تاريخ) .

- **المطرزي** : أبو الفتح ناصر الدين ، المصباح في علم النحو ، **تحقيق**: عبد الحميد السيد طلب ، القاهرة ، **نشر**: مكتبة الشباب بالمنيرة ، طبع دار الطباعة القومية ، الطبعة الأولى (بلا تاريخ) .

- **المعري**: التنوخي، أبو المحاسن، تاريخ العلماء النحويين من البصريين، والكوفيين وغيرهم، **تحقيق**: عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، مطابع دار الهلال للأوفست، **١٩٨١** م.
- **ابن معطي**: زين الدين أبو الحسن، الفصول الخمسون، **تحقيق**: محمد الطناجي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي (بلا تاريخ).
- **معن بن أوس**: ديوان معن أوس: معن بن **أوس**: **حياته** وشعره وأخباره، جمعه كمال مصطفى، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة بالقاهرة، **١٩٢٧**م.
- **المقري**: أحمد بن محمد، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير للرافعي، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بلا تاريخ).
- **ابن منظور**: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، **إعداد**: **يوسف خياط** وتصنيفه، بيروت، دار لسان العرب (بلا تاريخ).
- **النابغة الذبياني**: ديوان النابغة الذبياني، **تحقيق**: محمد الطاهر عاشور، تونس، طبع مصنع الكتاب للشركة التونسية **للتوزيع**، **١٩٧٦**م.
- **ناصف علي النجدي**: سيبويه إمام النحاة، القاهرة، عالم الكتب، المطبعة العثمانية بالدراسة **١٩٧٩** م.
- **ابن الناظم**: محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، بيروت، **منشورات**: ناصر خسرو، **١٣١٢**هـ.
- **ابن النديم**: أبو يعقوب محمد بن إسحاق، الفهرست، **تحقيق**: رضا تجدد طهران **١٩٧١** م.
- **هارون عبد السلام**: معجم شواهد العربية، مصر، مطبعة الرجوي، نشر: مكتبة الخانجي، الطبعة **الأولى**، **١٩٧٢** م.
- **الهروي**: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، **تحقيق**: عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبعة **الترقي**، **١٩٧١**م.

- **ابن هشام**: أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، **تحقيق**: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، نشر: **المكتبة** المركزية الكبرى، الطبعة الخامسة ١٩٦٧ م.

- **مغني** اللبيب عن كتب الأعاريب، **تحقيق**: مازن المبارك ومحمد **علي** حمد **الله**، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، **١٩٧٩** م.

- الإعراب عن قواعد الإعراب، **تحقيق**: علي فودة نيل، الرياض، نشر: **عمادة** شئون المكتبات، طبع دار الأصفهاني بجدة، الطبعة **الأولى**، **١٩٨١** م.

- شرح شذور الذهب، **تحقيق**: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، (بلا تاريخ) (وبلا طبع).

- شرح **قطر** الندى، وبل الصدي، **تحقيق**: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٦ م.

- **ياقوت**: أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، الرياض، عمادة شئون **المكتبات**، طبع شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة **الأولى**، ١٩٨١ م.

- **ابن يعيش**: يعيش بن علي، شرح المفصل، **بيروت**، عالم الكتب (بلا تاريخ).

الدوريات

- **حسين**: نبهان ياسين، أثر شواهد كتاب سيبويه في الكتب النحوية اللاحقة، **مجلة** آداب المستنصرية، العدد الخامس، **١٩٨٠** م.

- **الزمخشري**: أبو القاسم جار الله، المفرد والمؤلف، **تحقيق**: بهيجة الحسيني، مجلة المجمع **العلمي العراقي**، المجلد الخامس **عشر**، **١٩٦٧**م.

- **سبع**: توفيق، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد **الثامن**، **١٩٧٨**م.

- **سليمان**: عبد الرحمن علي، من الدراسات النحوية في بعض الحروف العربية، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية (أبها)، العدد **الثاني**، **١٩٨١**م.

- **عضيمة**: محمد عبد الخالق، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بالرياض، العدد السادس، **١٩٧٦**م.

- **عواد**: عبد السلام أحمد، رأي في بناء الاسم، صحيفة **الألسن**، العدد الثالث **١٩٧٥** م.

- الشكلية في النحو العربي، صحيفة الألسن، العدد الرابع، **١٩٧٦** م.

- **الكنغراوي**: صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، **تعليق**: **محمد بهجة البطار**، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد السادس والعشرون (١ - ٤) **دمشق** **١٩٥١** م.

- **المختون**: التركيب وملحقاته في العربية (صوره وآثاره) مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد **العاشر**، **١٩٨٠** م.

- **ناصف**: علي النجدي، رأي في اسم الفعل، مجلة مجمع اللغة العربية،

القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **١٩٦٨** م.

- **النعيمي**: سليم، اسم **الفعل** - دراسة وطريقة تيسير، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السادس عشر، **١٩٦٨**م.



رابعاً ـ فهرس المحتويات

الصفحة

الباب الثالث
الأسماء العارضة البناء

الباب الرابع
في بناء الأفعال

الباب الخامس
بناء الحروف

الفهارس


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

